

1357
COCX10W
COCX 9

SELIMAGA K. OPNAREST	
N.	
Year	
Est. No.	
Tenif No.	

هذا صوته الله حى
 لا يبلغ ليل الشد
 مع راسي في شوى الرضا وضعت علي غرقه عماره حضار من سند القبول
 والاضواء في ريشة اثار في الساب برحمة العظم واستيق معرو شانه من سج حاضه الماطر عديرات
 تدبر العبد العاصم الفقير الشيخ محمد بن السيد محمود الحسيني الوسم الزيني الرسم النقي على اشراف المالك
 السنية العمالية المخطوطة بعين العناية الرحمانية حشرع السادا في جنات تحت ظل وريف
 من نخلها اللدن امين سنة

وابنه بهر الوصل من فعلهم ان كان ثالث من الفعل يضم
 واكره حال الذوالفتح في الاسم غير اللام كسر ما روي

وقال النبي صلى الله عليه وسلم يقر عدا الدعاء عند ختم القرآن اللهم ارحمني
 يا ارحم الراحمين واجعله لي امرا ما ونورا وهدى ورحمة اللهم ذكرني
 منه ما نسيت وعليه منه ما جهلت وارزقني قلة ونه افناء الكليل و
 اطراف النهار واجعله لي نعمة يا رب العالمين سبحان ربك
 رب العرش عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 دعائي حاجت اللهم اني استسلك الجنة وما قرب اليها من قول
 وعمل واعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل
 انه لا يحب المعتدين

هذا ما قاله الشيخ
 ولا يجوز دفع الزكاة
 الا عن يملك النقصا
 ولا يجوز دفعها
 ولا يجوز دفعها



تحية المملوك وتحفة المملوك
 (عبد الصمد بن علي بن داود الداريني)



٤٢٦

كتاب الملوك في معرفة الملوك

بسم الله الرحمن الرحيم
 أحمد الصمد تبي جعل علم الشرايع نوراً يهتدى به العباد . و
 فاصماً للراغبين التائبين في مهامه العباد والاحاد . ومن تمسك بغير
 الوثيق فانه الدارين وسا . ومن تبع نهجته تهلكت له دنياه ^{في الدنيا} .
 حياته وظن به حسنة . اد . ووفق لاقتناص شوارده كل محتمة ^{فانقبض}
 من ساطع سنة قاد . وأصلح وأسلم على المختار الامين المبعوث
 بسوابق الحق حمته للعالم . المنسوخ بشريعته اديان الاولين والآخرين
 وعلى اله العظام واصحابه الكرام الذين استسوا قواعد الدين ورفعوا
 رايات الاسلام فصاروا على منار . وجعلوا الملة الحنيفية لهم شعاعاً
 واصلوا للشريعة اصولاً . ويتنوها ابواباً وفصولاً . ما نزل لتهتان من
 الحضرة . وطلع النجم الغيا **اما بعد** فيقول المقتدر بالله ^{الغالب}

عبد الصمد بن علي بن داود . الذي يازكر عفي عنه وعنهم الرب المعبود .
 ان اشرف العلوم موضوعاً وانسبها واسناها اصولاً وفروعاً . هو
 المبين لشرائع سيده الاولين والآخرين . المنجي لضلالة الضالين و
 كان تماصفاً في هذا الفن من الكتب المنقحة المعتمدة . والفي من
 الزبر المهدبة المحررة . الكتاب الموسوم بتحفة الملوك الذي انطوى
 على خلاصة ابحار الافكار . وزبدة الابحاث والانظار واحوي
 من الاصول القواعد على افيدها واعلاها . ومن الشواهد الثقلية
 على اجدها واجلاها فصارت يد لك الاستشهار كالشمس في رابعة
 النهار . ومال اليه بصائر اولي الابصار من اذكياء الامصار و
 الاقطار . لكن كانت درمعاينه مخونة في اصداق الالفاظ
 بحيث يقرب من اللغاز فراودتني نفسي ان اكتب له شرحاً مقتصداً
 ينزل من شوارده شعاباً صعبة . وينزل من خواينه نقاباً ^{المتوسط} يهتدى به
 الى باب الالباب . ويطلع به المنتهى على العجب العجائب فشعرت فيه بعد
 ان استخرت الله تعالى وبينت جميع ما يحتاج اليه مما فيه وماله ^{عليه}
 مراعيان ذلك شريطة الانصاف متجانباً عن طريقة الاعتساف ^{سكت}

في الاستشهار

في تحريره احسن السلوك. وسميته بنخبة المملوك في تحرير تحفة الملوك.
 مع علمي بانى لم احم حوله الا بالاستعانة من العليم القدير. ولم استطع له
 الا باعتمادي على اللطيف الخبير. وانا معترف بقصر الباعه في هذه
 مع تراكم العوائق وافواج همومها. وتلاطم العلايق وامواج غمها
 فالتمس من الفضلاء الطالبين طرق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية
 والوداد. ويحتنبوا عن الاعتراض بالجد والعناد. ويصحو اما يقبل ^{التصح}
 من الفساد. فان الانسان محل السهو والنسيان. بل النسيان مما يساوق
 الانسان. على انه لا يسع المجال لتبيين الصواب في كل الباب. وهذا اول ما لفته
 من هذا الفن في ربيع الشباب. فليكونوا من الذين يستمعون القول
 فيتبعون احسنه. اولئك الذين هدىهم الله واولئك هم اولوا الالباب.
 واعتصم بالله عن الزلل والخلل فيما اقول وافعل والحقه مخزانه من
 لا مثل له في العلي. وله العزة من الملك الاعلى. صاحب اذى بال المجد
 والكرام. سلطان سلاطين العرب والعجم. المستظل براية الريا
 والكرام. المستقل باخلاق السلطنة والامامة. الميّد بمعقبات
 من السموات العلى. يحفظونه من بين يديه ومن خلفه بامر ربه الاعلى

المختصر بكارم لا تحصى. وما شر لا تستقصى. شمل الورى لطفه
 وعظم اعطافه. وصانهم اكنافه عن كل ما لا يرتضى. مالك قاب الام
 من طوايف العرب والعجم. والتوك والديلم. ملجأ سلاطين العالم
 بالاستحقاق. ومفخر اساطين بني ادم في الافاق. ملك البرين
 والبحرين. سلطان الحرمين الشريفين. قانع قلاع الظلم. و
 ساطع صداع الاواه. الغازي المجاهد المرابط **سليم شاه**
ابد الله ملكه وسلطانه وافاض على العالمين بده وحسانه
 وعز انصاره وحفظ من مكاره اعوانه وصانه عما شانه و
 ها انا افيض في المقصود متوكلا على الصمد المعبود **فاعلم**
 ان المصنف رحمه الله بدأ كتابه بالبسملة والحمد لله لما ورد في
 البدء بهما من سيد المرسلين واقتداء بكتاب رب العالمين واتباعا
 بالسلف الصالحين وتوقره تعارض ما ورد في البدء بهما يندفع بان
 البدء اضافي لا حقيقي لكونه خصل الاول بالحقيقي لنكتة كالافتداء و
 بان البسملة تحتوى على ايضا وجيند فالتعرض للحمد مرة اخرى لنكتة
 كالافتداء والاحتياط لان الحمد لا يطلق على البسملة عرفا فقال

انى افصح كتاب بعد التبيين
 بالبسملة على وجه التبيين
 الحمد لله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أي أولف وتخصيص التأليف
 دون الشروع بالتعلق وتأخر تقديره أيق ليتم التبرك جميع اجزاء
 التأليف ويفيد الاختصاص كما في آياك نعبد **الحمد** في اللغة
 الوصف على الجميل الاختيار تعظيما أثره الذي هو فعل يندى
 عز تعظم المنعم لانعامه لانه يعمر الفضائل والفواضل بخلاف الشكر
 ولما ورد من ان الحمد راس الشكر **لله** أي جنس الحمد او كل أفراد
 مختص بذات واجبا للوجود المستحق لجميع المحامد ولما كان الانبياء
 عليهم السلام وسائط القيص من المنعم الحقيقي قرن الدعاء بالثناء
 عليه تعالى على ان المقصود الاصل منهم نبينا محمدا صلى الله عليه
 وقد قال تعالى له ورفعنا لك ذكرك فقال **وسلام**
 أي السلامة من كل مكروه ضمن المتعلق العام معنى النزول
 فتعلق به **على عباد** الاضافة للتعظيم **الدين اصفى** أي
 اختارهم من بين عباد به بالعصمة للرسالة والنبوة ولقد ابدع
 في الحمد والدعاء حيث اقتبس من الكتاب الكريم لكن ترك الصلوة
 والالتيان بالسلام خلافا المشهورة بما دى التصانيف فكانه

ر
 ك
 ك

نظ

نظر الى ان الصلوة استنزال الرحمة والدعاء بالسلام يصدق عليه
 انه صلوة فقد اجتمعا في خصوص السلام على ان لما اقتبس لم يكن
 السلام في المقتبس مقرونا بالصلوة فاكفى بالذكر في نفسه في
 وخصص السلام بالوجود لنكتة **هذا** أي هذا المصنف ان وضع
 الخطبة بعد التصنيف او هذا المرتب الحاضر في الذهن ان وضعت
 قبله **مختصر في علم الفقه** وهو العلم بالاحكام الشرعية المكتسب
 عن ادلتها التفصيلية هذا الحد انما يصح بعد افراد الفروع عن
 الاصول على ما جرى عليه المتأخرون واما قبل الافراد فلا يجمع
 حده الا بنحو ما روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو معرفة
 ما لها وما عليها حتى يشمل الاصول والفروع بل علم الاخلاق
 وظاهر عبارته يقتضي بيان جميع المسائل الفقهية وهو لم يذكر
 الا بعضها فكانه يدعي ان ما ذكره لشدة الحاجة اليه وهو الفقه
 وما سواه كاللتبع ومن تأمل في العبادات وغيرها يلتقي هذا
 ويؤيده قوله فيما بعد هي اهم كتب الفقه **جمعه** أي المختصر
لبعض اخواني في الدين الظاهر ان بعض الاخوان المتسوا

وعبارته العبد العبد لله وقيل
 بعض اخواني لا بد لا يمكن ان يكون
 هذا المختصر لجميع اخواني لان المؤمنين
 شرقا وغربا كلهم اخوان في الدين

وانما قيل في الدين اختار انما اذا كان لا يخ
 في النسب والاكوان اخوة في الدين مثلما
 هذا بعض اخواني لا بد لا يمكن ان يكون
 منسوقا عن المؤمنين لان المؤمنين
 هذا المختصر لجميع اخواني لان المؤمنين
 منسوقا عن المؤمنين لان المؤمنين
 منسوقا عن المؤمنين لان المؤمنين

من بين ما يروى في هذا العلم من كتب
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر
الطوسي في كتابه في فضائل
العلماء

في كتابه في فضائل
العلماء

منه الجمع والافالمنا سب عدم التعرض لكل والبعض كما قيل انه
قال لبعض اخواني لان الجمع ليس لكل لانه محال لاننا منع استحالة
الجمع لكل اذ غاية استحالة استفادة الكل **بقدر ما وسع**
اي وسع المختصر **وقته** اي قلة مسايله لضيق وقته وهذا
كناية عن شوش حاله وتفرق بابه **واقصر فيه** اي في هذا
المختصر على عشرة كتب هي **كتاب الفقه واحكامها بالتقديم**
لما عرفت وهي **كتاب الطهارة والصلاة والزكاة والصوم**
والحج والجهاد والصيد مع الذبايح والكراميه والفرار
والكسب مع الادب نفعه الله اي بعض الاخوان به اي بالمختصر
وجعله سببا لترقيه اي لصعود بعض الاخوان **الى اعلى**
مراتب سعادة الآخرة الذي هو النظر الى الله المنزه عن
والكيف رزقنا الله واياكم اجمعين بحمد والى الطيبين الطاهرين
ولما فرغ من بيان الكتب التي اختارها اجما لا شرع في بيانها
تفصيلا لان التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفوس فقال
كتاب من الكتب وهو في اللغة الجمع فكانه يجمع الانواع

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر
الطوسي في كتابه في فضائل
العلماء

وهذا لان العلة سبب لزيادة من العذاب
الايه اذ اعلم بالوصول الى الدرجات
الرفيعة قال الشيخ والذين اوتوا العلم
درجات وذلك هي السيادة العليا
في العقول
في العقول

يقال في كتابه
اذا رتب في
الترتيب

التي تحتها من الوضوء والغسل وغير ذلك فلهذا اختاره دون
وتقديم **الطهارة** لانها شرط الصلاة والشرط مقدم على الشرط
فناسب ان يقدم تحتها ايضا وهي اللغة النظافة مطلقا و
في الاصطلاح النظافة عن النجاسة ومصدر سماعي يطلق على
القليل والكثير فالافراد اولى ولا يثنى ولا يجمع الا باعتبار
الانواع فمن جمع فقال الطهارات فذلك الاعتبار وان قلت
لا يبحث في الفقه الا عن فعل المكلف وفعل المكلف هنا التطهير
دون الطهارة فلم قال كتاب الطهارة دون التطهير
قلت المقصود من قوله كتاب الطهارة كتاب تفصيل
الطهارة فانه المقصود وحذف مثل هذا المضاف سايق في
الابواب في العلوم او نقول هذا من قبيل ذكر اللازم واردة
المزوم وهذا شايع في كلامهم ولما كانت الاحكام المتعلقة
بالطهارة تنقسم الى ما هو جار مجرى المقدمة كالقول في المياه
والى ما هو جار مجرى المقصود كالقول في نفس الوضوء والغسل
قدم بحث المياه فقال **الماء على ثلاثة اقسام** القسم الاول

ويمكن ابراهه على جاذباتنا نون هكذا
المبحث عند في الفقه فعمل المكلف
بفعل المكلف هنا التطهير دون
الطهارة فلهذا في الضرب الثاني
من الكل الاول كذا نرى ان لا يثنى
من الطهارة بمجرى مقدم

ظاهر نفسه و**طهور** بفتح المهملة أي مطهر لغيره ويقال له
 في عرفهم ماء مطلق وهو الباقي على أوصاف خلقته التي خلقه
 الله تعالى عليها من غير أن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه فيقع
 مطلق اسم الماء عليه فيندرج تحت النصوص الواردة لجواز
 استعماله كقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً وقوله
 عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقد صرح أنه
 صلى الله عليه وسلم توفاً من يربضاعة وأما قدم الماء المطلق
 على سائر أقسام المياه التي هي النجس والمكروه والمشكوك والمقيد
 وبنييد التمر والمختلط والمتغير والمعتصر بناءً على
 أن الطهارة تحصل به بطريق الأصل بخلاف البواقي فإن
 بعضها لا يجوز استعماله وبعضها يجوز عند عدم الماء المطلق
 وبعضها بالجمع بالتراب **فرع** الطهارة جائزة بماء ذائب
 من الثلج والبرد بحيث يتقاطر ولا يجوز بماء الملح الذي يجحد في
 الصيف ويدوب في الشتاء عكس الماء وفي ماء الملح خلاف الشافعي
 رضي الله عنه **ومنه** أي من الطاهر والمطهر ما يقطر من الكرم

ينسب له قبل أن يترك

في أيام الربيع لأنه ماء خرج من غير علاج وقيل لا يجوز به الوضوء
 لكمال الامتزاج ومنه الماء المتغير بظاهر كالزعفران و
 الاثنان فتجوز به الطهارة لكن إذا **الغلبة بالأجزاء** ولم
 يخرج عن طبع الماء الذي هو الرقة والسيلان **وليجدد له**
اسم آخر لا تطلق اسم الماء عليه وأما إذا غلب عليه غيره من الطهارة
 بالأجزاء بحيث أخرج عن طبع الماء وجدد له اسم آخر كالمرق
 والاشربة والزعفران ونحو ذلك فلم يصح منه الوضوء لأن الحكم
 للغالب والمراد بالغلبة بالأجزاء هو أن يخرج الماء من الصفة
 الأصلية وهي الرقة والسيلان لأن يكون من حيث الوزن
 أكثر كما توهبه بعض كذا في شروح الهداية **فرع** وتجوز الطهارة
 بماء أنتن بطول المكث بخلاف المتغير بكثرة الأوراق **ظاهر**
 لو نظف الكف لكن يشرب ويزال به النجاسة لكونه مقيداً
 نقل عن أحمد بن إبراهيم رحمه الله ومخلاف ما تغير بالطبخ لأنه
 لم يبق في معنى الماء المنزل من السماء إذا نازغته إلا إذا
 طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالسدر والاشنة

من غير أجزاء الزعفران

من غير أجزاء الزعفران

من غير أجزاء الزعفران

ونحو ذلك لان الميت يغسل بالماء الذي اُغلي بالسدر بذلك
وردت السنة ولا يجوز الوضوء بماء اعتصر من شجر وثمر
او منهما لزوال اسم الماء المطلق عنه والحكمة عند فقده منقولة
الى التيمم بلا واسطة بينهما **وقال الشافعي** رضي الله عنه لا يجوز
التوضي بماء اخلط به الزعفران واشباهه مما ليس من خصال الارض
لانه مقيد الا ترى انه يقال له ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض
لان الماء لا يخلو عنها عادة **ولنا** ان اسم الماء باق على الاطلاق
الا ترى انه لم يحدد له اسم على حدة و اضافته الى الزعفران و
نحوه للتعريف كاضافته الى البحر والعين بخلاف ماء البطيخ
ونحوه حيث يكون اضافته للتقيد ولهذا ينفي عنه اسم الماء
ولا يجوز نفيه عن الاول وقد صح انه عليه السلام اغتسل يوم فتح
مكة في قصعة فيها اثر العجين وقال صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر قاله لمحمرو قصعة ناقته فمات وعن عايشة رضي الله
عنها انه عليه السلام كان يغتسل ويغسل راسه بالخطمي وهو
جنب ويحترى بذلك ولا يصب عليه الماء كذا ذكره في الغاية

والقسم الثاني طاهر في نفسه فقط غير مطهر لغيره وهو كل ماء
ازيل به حدث او اقيمت به قربته وهي ان يتوضأ على وضوء قصد
للقربة ويقال له في عرفه الماء المستعمل واختلف في وقت ثبوت
حكم الاستعمال فقال سفيان الثوري وكثير من المشايخ رحمهم الله
انما يصير مستعملا اذا انفصل من العضو واستقر في مكان سواء
كان ذلك المكان ارضا او اناء او كف المتوضي قالوا لانه لو مسح
بماء بقي في كف من البلة يجوز وكذا لو بقي من بدنه لمعة من عضو
واخذ الماء من ذلك العضو فغسل به المعة جاز ولا يجوز بماء اخذ
من عضو آخر في الوضوء بخلاف الجنابة لان البدن كله بمنزلة
عضو واحد فيها والصحيح الجواز فيه ايضا لان الغرض تاديءا
جري على العضو لا بالبلة الباقية في الكف وغيرها والصحيح
انه اذا انفصل من العضو يصير مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال
قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده **ثم اعلم** ان الكلام في
المستعمل في ثلاثة مواضع في صفته وسببه ووقت ثبوته فالمصنف
يترصفت بقوله طاهر فقط وقال في الغاية وهو اختيار المحققين

والقسم الثاني طاهر في نفسه فقط غير مطهر لغيره وهو كل ماء
ازيل به حدث او اقيمت به قربته وهي ان يتوضأ على وضوء قصد
للقربة ويقال له في عرفه الماء المستعمل واختلف في وقت ثبوت
حكم الاستعمال فقال سفيان الثوري وكثير من المشايخ رحمهم الله
انما يصير مستعملا اذا انفصل من العضو واستقر في مكان سواء
كان ذلك المكان ارضا او اناء او كف المتوضي قالوا لانه لو مسح
بماء بقي في كف من البلة يجوز وكذا لو بقي من بدنه لمعة من عضو
واخذ الماء من ذلك العضو فغسل به المعة جاز ولا يجوز بماء اخذ
من عضو آخر في الوضوء بخلاف الجنابة لان البدن كله بمنزلة
عضو واحد فيها والصحيح الجواز فيه ايضا لان الغرض تاديءا
جري على العضو لا بالبلة الباقية في الكف وغيرها والصحيح
انه اذا انفصل من العضو يصير مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال
قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده **ثم اعلم** ان الكلام في
المستعمل في ثلاثة مواضع في صفته وسببه ووقت ثبوته فالمصنف
يترصفت بقوله طاهر فقط وقال في الغاية وهو اختيار المحققين

وقال لا يسجدني رحمه الله وعليه الفتوى لان ملاقات الطاهر
 الطاهر لا يوجب التجسس الا انه ازيل به حدث او اقيمت به قرينة
 كمال الزكوة لما اقيمت به القرينة تغيرت صفته حتى حرم على الماء
 والغنى فلا يجوز به الوضوء ولا ان الصحابة ومن بعدهم رضوا
 عليهم اجمعين كانوا يتوضؤون ولا يجترزون عما يتقاطر منه على
 ثيابهم وكذا ما كانوا يجمعون المياه المستعملة للاستعمال ثانيا
 ولو جاز الاستعمال لمعها كيلا يحتاجوا الى التيمم فثبت انه
 طاهر غير مطهر هذا كلام مشايخ العراق واثبت مشايخ
 ما وراء النهر فيه الخلاف بين الثلاثة ففي قول ابي حنيفة رضي الله
 عنهما نجاسة غليظة رواه عنه الحسن رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله هو نجاسة خفيفة وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله
 عنهما وروى محمد رحمه الله عن ابي حنيفة انه طاهر غير طهور وذكر
 فيه وجه التجسس انه ماء ازيل به معنى مانع عن الصلوة فصار
 كماء ازيل به النجاسة الحقيقية ويترجم رحمه الله سببه بقوله
 هو كل ماء ازيل به حدث او اقيمت به قرينة هذا عند ابي حنيفة

وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله اقامة القرينة لا غير
 وعند زفر رحمه الله ازالة الحدث لا غير والاصح هو الاول لان الاستعمال
 بانتقال نجاسة الحدث او نجاسة الاثام اليه وما تعرض المصنف
 رحمه الله لوقت ثبوت حكم الاستعمال رومًا للاختصار بناءً على
 وقد عرقته مما تلوثه فرع والماء يصير مستعملًا بوضوء الصبي
 بخلاف ما لو ادخل المحدث او الجنب او الحائض يده في الماء
 للضرورة والحديث عابشة رضي الله عنها في اغتسالها مع النبي
 صلى الله عليه وسلم من اناء واحد واما لو ادخل رجله او رأسه
 او نحو ذلك من اعضاءه فانه يفسده لعدم الضرورة ويختلف
 في غسل الطاهر شيئاً من بدنه من غير اعضاء الوضوء كالجنب و
 الفخذ فقل يصير مستعملًا كاعضاء الوضوء وقيل لا يصير
 القسم الثالث نجس وهو ماء قليل وقعت فيه نجاسة
 وان لم يتغيره اي قليلة كانت النجاسة او كثيرة لانه عليا
 نفى عن البول في الماء الدائم وعن غمس اليد فيه في الاناء قبل ان
 يغسلها ثلاثاً حيث قال صلى الله عليه وسلم لا يبولى احدكم في الماء الا ايم

فان نجس بالحدث
 او نجس بالثبوت
 او نجس بالثبوت
 او نجس بالثبوت

ولا يغتسل فيه من الجنابة بوصل بغير فصل فلوله يكن نجساً
لم تكن للنهي فائدة **فرع** كل ماء ضعيف الجريان اذا توضع به يجب
ان يمكث بين الغرقتين مقدار ما يذهب غسالته او يجبسه
بحيث لا يستعمل غسالته وان سد كلب عرض النهر وجري الماء
فوقه ان كان ما يلاقى الكلب اقل مما لا يلاقى بجوز الوضوء في
الاسفل والا فلا ولو القى فيه الكلب ميتا ينظر ان كان الماء
الذي يجري من جانبي الكلب قوي الجريان او كان الماء يجري على
اعلى الكلب فجوز الوضوء وان كان جميعه يجري على جميع الكلب و
ليس في جانبه قوة جريان الماء فلا يجوز وعنه ابى يوسف رحمه الله
لاباس بالوضوء اذا لم يتغير احد اوصافه واذا كان خوض
صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب اخر يجوز
الوضوء من جميع الجوانب وعليه الفتوى وان تنجس خوض صغير
بوقوع نجاسة فيه ثم دخل فيه ماء آخر وخرج منه الماء طهر
وان قل اذا كان الخروج حال دخول الماء لانه بمنزلة الجارى
وقيل لا يظهر الا الخروج ما فيه وقيل بخروج ثلثة امثال ما كان

فيه من الماء وسائر المايعات كالماء في القلة والكثرة و
من الماء النجس ماء **كثير وقعت فيه نجاسة فغيرت احد**
اوصافه التي هي اللون والطعم والرائحة **جاري** كان ذلك الماء
الكثير **او واقفاً** واما اذا لم يتغير احد اوصافه جاز الوضوء
منه لانها لا تستقر مع جريان الماء و اذا عرفت حكم الماء القليل
والكثير فاعلم **الكثير عشرين** اذرع كائنة في **عشرين** اذرع مثلها على
ما هو الاصح مذكورة **بذراع الكرابس** حال كونه في عمق لا
تظهر الارض **بالعرف** وهو الاصح وقيل في حد العمق انه قدر ذراع
وقيل قدر شبر وقيل قدر اربع اصابع مفتوحة وقيل قدر ما يبلغ
الكعب والذراع المذكور هو ذراع العامة ستة قبضات
اربع وعشرون اصبعاً وبعضهم اعتبر ذراع المساحة وهو ذراع
الملك هو سبع قبضات باصبع قائمة وقال هو او الى الابد المساحة
واختار المصنف رحمه الله الاول لما فيه من التوسعة على الناس
وعليه الفتوى وفي الكافي والمحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان و
مكان ذراعهم **فرع** واذا وقعت نجاسة في غدير لا يتحرك

احد طرفيه بتحرك الطرف الاخر جاز الوضوء من الجانب الآخر
 الذي ليست فيه نجاسة لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل
 اليه اذا اثر التحريك فوق اثر النجاسة **قوله** عن ابي حنيفة **رضي الله عنه**
 انه يعتبر التحريك بالاغتسال وهو قول ابي يوسف رحمه الله **وعنه**
 بالتحريك باليد من غير اغتسال ولا وضوء وعن محمد رحمه الله
 بالتوضي والتحريك هو ان يرتفع وينخفض من **من** ساعته لا بعد
 المكث ولا تعتبر اصل الحركة لان الماء لا يخلو عنه عادة لانه متحرك
 بالطبع وانما المعتبر ان يتخلص الجزء المستعمل نفسه الى الجانب
 الآخر بحركة الاستعمال لا بالاضطراب الذي يكون في الماء
 عادة **وقيل** يلقي فيه قدر النجاسة من الصبغ فالموضع الذي
 لم يصل اليه الصبغ لم ينجس **واعلم** ان ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه يعتبر راي المبطل به فان غلب على ظنه انه وصل
 الى جانب الآخر لا يجوز الوضوء به والاجاز ذكره في الغاية و
 قال وهو الاصح وذلك لان المذهب الظاهر عنده التحريك والتفويض
 الى راي المبطل به من غير تحكم بالتقدير فيما لا تقدير فيه من الشارع

وقيل بل فيه تقدير من الشارع لانه انما قدر به بناء على قوله
 صلى الله عليه وسلم من حفريين اقله حولها اربعون ذراعاً فيكون
 له حريمها من كل جانب عشرة فليس لاحد ان يحفري في حريمها
 او بالوعة لا يجذب ماء الاولي اليها فينقص ماؤها وسراية
 النجاسة فعلم ان الشارع اعتبر العشرة العشر في عدم الجذب
 والسراية فلو لم يكن كذلك لحكمه بالكثير من ذلك وهذا هو الماء
 الكثير وما يجري مجراه **واما الماء القليل فهو مادونه** مثل
 تسعة في تسعة او دونها واختلف في حد الماء الجاري فالحد
 الذي ليس في دركه حرج ما قاله رحمه الله **والجاري ما يذهب بتبنة**
 او ورقة **فالواقف ما يكون دونه** بان لا يذهب بتبنة
لطيفه اعترض شخص على هذا التعريف ان منقوض بالجل فانه
 يذهب بالتبن ايضا ولما فرغ عن بيان الماء الطاهر والنجس
 شىء في بيان النجاسة فقال **والنجاسة كل ما خرج من احد**
السبيلين الذين احدهما القبل والاخر الذب من الانسان
 في عرفهم سواء كان الخارج بولاً او غائطاً او نحو ذلك **وقيل**

فظهر الدم قليلاً فلا ينقض الطهارة بخلاف غرزة الإبرة هذا
قول بعض المشايخ وفي الزخيرة إذا غرزة إبرة في يده وخرج منه
دم وظهر أكبر من رأس الإبرة لم ينقض وضوءه وهو الأصح
قاله في تمة الفتاوى الصغرى **في الجملة** متعلق سأل أي يكفي
سيلولة ما إلى محل الطهارة قليلاً كان أو كثيراً إذ يخرج خروج
النجاسة مؤثراً في زوال الطهارة غير أن الخروج إنما يتحقق
غالباً بالتسيلان إلى موضع يلحقه حكم الطهارة **ويكفي أن يكون**
متعلقاً بالطهارة فعني في الجملة أنه سواء كان في الجنابة أو الحدث
ويؤيده ما في بعض النسخ أما للوضوء وأما للغسل فإنه تفصيل
لمحل الطهارة لأنها لا تخلو عن هذين الأمرين أما محل الطهارة
للوضوء فهي الأجزاء الأربعة وأما للغسل فجميع البدن
فاذا نزل الدم من الرأس إلى قصبه الأنف ينقض الوضوء
لأنه يجب غسل ذلك الموضع في الجملة أي في الغسل وأما إذا نزل
البول إلى قصبه الذكر لا ينقض الوضوء إذ لا يجب غسل ذلك
الموضع لا في الوضوء ولا في الغسل **ومنها الحرج** لقوله تعالى

اتم الحمر والميسر والأصاف والأزلام رجس أي نجس و
القيء ملاً الفم لقوله على رضي الله عنه حين عد الأحداث النجسة
أودسعة تملأ الفم أي قيئاً فرع الحمر قليلها وكثيرها حرام
بالاجماع ويكفر مستحلبها ويحرم بيعها والطبخ لا يحلها والحدث يتعلق
بشرها سواء سكرها أو لا ولا قيمة لها عند المسلم حتى لا يضمن
متلفها ولا غاصبها **وخرماً ما لا يؤكل من الطير كالضقر والبار**
والعقاب ونحوها **ينجس الماء القليل** بالاتفاق إن غلبه بالأجزاء
والأفعند أبي حنيفة رضي الله عنه عفو لما عرفت من أن خروجه مخفف
عنده ولكن **لا ينجس الثوب** عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
لأن الطير يذرق في الهوى والتخلف عنه متعذر فيخفف للضرورة
وقال محمد رحمه الله ينجس لأن التحفيف للضرورة ولا ضرورة هنا
لعدم المخالطة ولو وقع في الأثناء قيل يفسده لا مكان التحامى
بتغطية الأواني وقيل لا ينجسه لتعذر صنوان الأواني عنه
حتى يفتش بحيث يبلغ ربع الثوب على ما هو الأصح وعزى أبي حنيفة

رضي الله عنه

الفحش ما يفحشه الناس وقيل ذراع في ذراع وقيل شبر في
 شبر واختلفت كيفية اعتبار ربع الثوب فقيل ربع ادى
 ثوب يجوز به الصلوة وقيل ربع كل ثوب وقيل ربع الموضع
 الذى اصابه مثل الذيل والكم **وخروء الفار وبوله معفو عنه**
في الطحلم والثوب لتعذر الاحتفاظ عنه لان عادة الخروج
 بالليل ودخول المضايق ولكن لا يعفى في الماء لعدم الضرورة اذ
 يمكن تغطية الاواني وخروء الحفاش وبولها **ودم البت والبرث**
والسمك عفو مصدر بمعنى المفعول اى معفو عنه لانه ليس بدم
 حقيقة بخلاف دم الحلبة والاوزاغ وفي جعل المصنف رحمه الله
 دم السمك من المعفو نظر اذا العفو يقتضى النجاسة ودم السمك
 طاهر في ظاهر الرواية لانه ليس بدم اذ يبيض بالشمس والدم
 بها ولا ن الدموى لا يسكن الماء ولهذا اكتفى محمد رحمه الله في
 المسئلة لان هذا مما يعيش في الماء فكانه اراد به المفهوم اللغوي
 وهو جواز استعماله وذلك اعم من ان يكون طاهرا ونجسا يعفى عنه
 وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان دم السمك كثيرا فاحشا لا يعفى عنه

ودم الكبد والطحال ولعاب البغل والحمار في ظاهر الرواية وكل
 مصقل صحيح سادج مبيع منه الدم ونحوه ولم يبق الا **شعر**
الميتة وكل جزء منها لا حيوة فيه كظلف الغمز والبقر والقرن
 والعظم والصوف والريش والشعر وفي العصب روايتان **طاهر**
 لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول الاكل شئ من الميتة حلال الا ما اكل منها
 وكان للنبي صلى الله عليه وسلم مشط من عاج وقد صرح انه عليه السلام
 ناوله شعرا باطلحة ففسم بين الناس ولو كان نجسا ما فعل ذلك
فروع لبن الميتة ويبيضها المتصلب وانفتحها الصلبة من المأكول
 وناجحة المسك طاهر وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يشتر
 لبنها لانه في وعاء الميتة وعن محمد رحمه الله اذا عاد سن الشخص
 الى فمه وجاوز قدر الدرهم لم تجز صلوته ولبن البشر طاهر
 اذ لا يليق بكرامته ان يكون نشوه على النجس ولا نه لم ينقل ان
 النسوة امرن في عصر من الاعصار بغسل الثياب والابدان
 مما يصبهن من اللبن وغير ما ذكرنا في الموتى **وشعر الخنزير**

العاج عظم الفيل
 صحا
 قال ابو بكر الانصاري رحمه الله في فتح القاء
 خفقة شئ من الحمار والجدى ما لا ياكل
 فاذا اكل فهو كرش والحمار والاضان

وسائر اجزائه نجس لقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والله
 ولحم الخنزير فانه رجس اي جنس والضمير منصرف الى الخنزير
 لقربه وهو يشمل جميع اجزائه وقال محمد رحمه الله ان شعره
 طاهر لانه **رخص الخنزير في الخياطة بشعره** وذلك يدل على طهارته
 حتى اذا وقع في الماء القليل لا يفسده ويؤيده ما قاله الفقيه
 ابو الليث رحمه الله ان كانت الاساكفة لا يجدون شعر الخنزير
 الا بالشراء ينبغي ان يجوز لهم الشراء ولا باس للاساكفة ان
 يصلوا مع شعر الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم **الفيل**
 في حرمه الاكل طاهر عندهما خلافا لمحمد رحمه الله فانه كالخنزير
 عنده والاصح انه كسائر السباع فيكون سورة نجسا ويح
 عظمه والانتفاع به في نحو مقابض السكين جائزا وجلده
 بالدباغ ولحمه بالزكوة طاهرا **وكذا اكل اهاب** يقبل الدباغ اذا
دبغ طهر لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة
 رضى الله عنها فقال هلا اخذتم اهابها فدبغتموه فانفعتم به
 فقبل منها ميتة فقال ايما اهاب دبغ فقد طهر واما ما لا

الدباغ لورقته كجلد الحية الصغيرة والقارة وان كانت مذبوحة
 فلا يطهر بالدبغ ولكن قميص الحية طاهر كذا في الفتاوى ^{الطهريّة}
واعلم ان الدباغة التي هي ازاله نتن ورطوبات حسنة
 من الجلد نوعان حقيقية وهي التي يكون بالادوية كالقرظ و
 التشت والعفص ونحو ذلك وحكيمة وهي التي يكون بالتراب
 والشمس واللقاء بالريح واما الاول فطهر للجلد وكذا الثاني اذا
 يبس ثم ان اصابه الماء هل يعود نجسا فعن ابي حنيفة رضى الله عنه
 روايتان وعزاني يوسف رحمه الله ان صار للجلد بنحو التشت
 لو تركه لم يفسد كان دباغا وعز محمد رحمه الله جلد الميتة
 اذا يبس ووقع في الماء لم نجس من غير تفصيل فيجوز الصلوة
 عليه ويشرب الماء فيه في الفصلين وعنه لو اصلح مصار
 الشاة الميتة او دبغ الماشاة طهرت **الاجلد الخنزير نجاسة**
عينه والادمي كرامته واعلم انه قيل كل ما يطهر بالدباغ
 يطهر بالزكوة لانها ابلغ في ازالة الرطوبة والدماء من الدباغ
 وقال كثير من المشايخ يطهر جلده بها ولا يطهر لحمه كما لا يطهر

قال في الصحاح التشت طيب الريح
 يدبغ به والقدر ورق
 ومنه ادبغ مقرون
 اي يدبغ

وتعد رائحة يدي على الادمي اول
 في هذا المقام تكون الماء
 تمام عدم الطهارة

سورة الهرة فلقوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بها
الحكمة دون الخلقة لانه عليه السلام بعث له لالبيان^{الخلقة}
والقياس ان يكون نجسا لان الهرة نجسة لكن يسقط
التنجيس للرج بعل الطواف وبقية الكراهة وكذا الكلا
بعينه في الحية والعقرب والفارة **وعند** ابي يوسف رحمه الله
لا يكره سورة الهرة لانها طاهرة عنده لقوله عليه السلام
فيها انها ليست بنجسة انها من الطوافن عليك والطوافات
وقال لا ما رواه محمود على ما قبل التخريم **واما** سورة الدجاجة
المخلدة فلعدم تخاميمها النجاسة حتى لو كانت محبوسة
في مكان طاهر بحيث لا يصل متقارها الى ما تحت رجلها
لا يكره وكذلك الابل والبقر للجلالة **فرع** لو اكلت الهرة
فارة فشربت على الفور ماء تنجسه كشرب الخمر اذا
شرب الماء على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا نجس
عند ابي حنيفة رضي الله عنه لغسلها فاهها بلعابها وعند
محمد رحمه الله نجس لان ازالة النجاسة لا يجوز عنده الا بالماء

الطلق وابي يوسف رحمه الله قيل مع محمد رحمه الله لعدم
الصب وهو شرط عنده **وقيل** مع ابي حنيفة رضي الله عنه فيسقط
اعتبار الصب للضرورة ولو لحست كف انسان ثم صلى
قبل غسلها او اكل من بقية الطعام التي اكلت منه يكره
ويجوز الوضوء بسورها عند عدم الماء فلا يجوز المصير الى
التيمم مع وجوده وعند مالك رضي الله عنه سور جميع السبع
حتى الخنزير والكل طاهر **وكذا** عند الشافعي رضي الله عنه
سور سبع البهاير طاهرة واختلف في اباخة لحم الجمار وحرمته
لتعارض الدلالة فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر يوم
خيبر باكفاء القدور من لحوم الجمل اهلية وقال انه حرام
وروي عنه عليه السلام انه قال لا يجزى غلب حين قال له
ليس في الاحميرات كل من سمين مالك وكان ابن عمر رضي الله
عنهما يقول انه رجس فتعارض الدلالة فوق الشك في اللحم وقد عرفت
ان السور تابع له فيكون مشكوكا فيه ولهذا قال رحمه الله
وسور البغل والجمار مشكوك اي متوقف في طهوريته

فلا يجس الطاهر ولا يطهر نجس اما الجمار فلما عرفت
 واما البخل فلا نه من نسل الجمار فيكون بمنزلة هذا اذا
 كانت امه انا فظاهر لان الامه هي المعتبرة في الحكم وان
 كانت فرسا ففيه اشكال لان العبرة للام الا يرى ان الذيب
 لو نرى على شاة فولدت ذيبا حل اكله ويجزى في الاضحية
 فكان ينبغي ان يكون ما كولا عندهما كالفرس وطاهر عنده
 اي خيفة رضي الله عنه في لعابهما ثلث روايات في رواية طاهر
 وفي رواية نجس نجاسة مخففة وفي رواية مغلظه والصحيح
 ان لعابهما وعرقهما ولبن الاتان طاهر لكن لا يجوز الوضوء
 بسورهما لما تقدم من الشك في طهوريتهما فان لم يجد غير
 اي غير سورهما **توضا به وتيمم** لعدم العلي بالمطهر من ماعينا
 فلا بد من التيمم معه ليرتفع الحدث بيقين وبإيهما بدأ
 جاز خلافا لفرجه الله فانه يوجب تقديم الوضوء لكون
 عاد الماء حقيقة **قلنا** المقصود حصول الطهارة بيقين
 فيجب الجمع دون الترتيب **وان قلت** الضابط في

اعتبار الام وروى عن الحسن رضي الله عنه

يقينا

تخالف الخبرين بان يكون احدهما بيضا والاخر محمرا على المبيع
 فلم ما فعلتم فما نحن فيه **قلت** للضرورة لان الحر يربط
 في البيوت وتشرب في الاثنية للركوب والحمل ولو
 راي المتيمم سور الجمار وهو في الصلوة مضى فيها فاذا فرغ
 توضا به واعادها لانه كان في الصلوة يقينا فلا تبطل بالشك
 وانما يعيدها لاحتمال البطلان **واعلم** ان الشك الذي يقع
 في مثل هذا انما هو بالنسبة اليها واما بالنسبة الى الشارع
 فلا يخفى عليه حكم من احكام الشرع لان الاشياء كلها مبيته
 عنده بلا شك ولا شبهة ولما فرغ عن بيان المياة والاسماء
 والنجاسات شرع في بيان الوضوء والغسل فقال **فصل**
 في اللغة القطع وفي الاصطلاح الحاجزين الحكيمين وخبر
 لمبتدأ محذوف اي هذا فصل في بيان الوضوء والغسل
 قدم الوضوء على الغسل لانه اكثر وقوعا ولهما فروض وسنن
 اما فروض الوضوء **اربعة** الفرض الاول غسل الوجه واما
 كان **ولا** باعتبار انه سبحانه وتعالى بدأ بذكرهما امرنا

فرايض الوضوء

بغسل الاعضاء حيث قال فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ وَقِسْ عَلَيْهِ
الثاني والثالث والرابع فالله سبحانه وتعالى امرنا بغسل
الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والأمر من الله تعالى على
الوجوب وحد الوجه **هُوَ مَنْبَتٌ** أي مبدأ سطح **النَّاصِيَةِ**
أي الجبهة كان عليها شعر ولم يكن اذا لعبرة بنبات الشعر
على خلاف الغالب كما لعبرة بانكشافه عن موضع الصلع على
الغالب **إِلَى اسْفَلِ الذَّقْنِ** الذي هو مجتمع العظميين الذين عليها
منابت الأسنان السفلى ويقال لهما لحيان وفي الصحاح
اللحي منبت اللحية من الانسان وغيره هذا هو حد الوجه
طَوْلًا وَمِنْ شَحْمَةِ الْأُذُنِ إِلَى شَحْمَةِ الْأُذُنِ عَرْضًا لانه مشتق
من المواجهة وهي تقع بهذه الجملة **فَإِنْ قُلْتَ** على
هذا ينبغي ان يكون الأذن من الوجه **قُلْتَ** الغالب
سترهما بنحو العمامة كما يستر الصدر فلا يقع الموا
ك داخل الفم والأنف وفي الشفة اختلاف فقيل تبع
لفم فلا يجب غسلها وقال الفقيه ابو جعفر ما انكتم

بإضمام

بإضمام الفم فتبع للفم وما ظهر للوجه وأما العينان
فلا يجب غسل داخلهما للضرون ولعدم المواجهة **وَيَجِبُ**
غَسْلُ الشَّعْرِ السَّائِرِ لِلْحَدِيثِ وَالذَّقْنِ لانه قايوم مقام حخته
وما تحته كان داخل في الفرض فانتقل الحكم الى ما قام مقامه
للضرون ولهذا **لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ** أي ما تحت الشعر
السائر للحد والذقن **وَتَحْتِ الشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ وَمَا نَزَلَ**
مِنَ اللَّحْيَةِ وهو الشعر المسترسل لما روي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم توضأ وغرف غرقة غسل بها وجهه وكان
النبي صلى الله عليه وسلم كشيء اللحية ومعلوم ان ماء الغرقة
الواحدة لا يبلغ اصول الشعر الكثيف والسرفيه عبر ايضاً
الماء الى المنابت مع الكثافة الغير النادرة وأما ان كانت
من غير الرجل كما لو خرجت المرأة لحية فوجب ايصال
الماء الى منابتها وان كانت كثيفة لان اصل اللحية لها نادر
فكيف بصفة الكثافة وأما عدم وجوب غسل النازل من
اللحية فلانه ليس من الوجه اذ ليس بداخله تعريفه ولا قام

مقام ما يفرض غسله **وَأَمَّا الْبَيَاضُ الَّذِي يَبْزُ الْعِذَارُ وَاللَّاحِظُ**
 فداخل عندهما في تعريفه **فَيُجِبُ غَسْلَهُ** وقال أبو يوسف
 رحمه الله لا يجب غسله لأنه استتر بحائل وهو اللحية ولهما
 أنه داخل في تعريف الوجه وحيلولته باللحية نادر هذا
 في الملتحى أما في الأمر والكوسج والنساء فلا بد من غسله
 اتفاقاً والعذار هو العذر المحاذي للاذن متصل من ^{الأعلى}
 بالسدغ ومن الأسفل بالعارض والعارض ما يخط عن
 العذر المحاذي للاذن **قَرَعَ** لوقطع انفه أو شفته
 لزمه غسل ما ظهر بالقطع في الوضوء والغسل ولخرج
 من وجهه سِلْعَةٌ ونزلت عن حد الوجه لزمه غسل
 جميعها ولو خلق له وجهان وجب غسلهما الفرض
الثاني غسل اليدين مع المرفقين لقوله تعالى **وَأَيْدِيكُمْ**
 إلى المرافق وكلمة إلى قد ترد بمعنى مع كقوله تعالى **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** أي مع أموالكم وهي فيها
 نحن فيه كذلك لما روى أنه صلى الله عليه وسلم

أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلوة إلا به ولأن مطلق اسم اليد يقتضي الجميع فلو قصر
 على قوله وأيديكم لوجب غسل جميعها فلما قال إلى المرافق
 أخرج البعض عن الوجوب فيخرج المتيقن وهو ما فوق
 المرفق وأما المرفق فهو محتمل وقد تناوله الوجه فلا يخرج
 منه إلا يتيقن احتياطاً للعادة والمخالف في ذلك وهو
 زفر رحمه الله مجروح بإجماع من تقدمه **قَرَعَ** يجب غسل ما على
 محل الفرض من كل واحدة من اليدين كالشعر خفيفاً كان
 أو كثيفاً وكالسلع والأصبع واليد الزايدتين وإن كانتا
 أطول من الأصلية وكذا الأظافر وإن خرجت عن وس
 الأصابع وإذا نبئت يداً زائدة مما فوق محل الفرض تميزت
 عن الأصلية فإنها إن لم تبلغ إلى محاذاة محل الفرض لم
 يجب غسل شيء منها وإن بلغت إلى محاذاته وجب غسل العذر
 المحاذي دون ما فوقه لوقوع اسم اليد عليها وحصول
 ذلك العذر في محل المرض وإن لم يتميز الزائدة عن الأصلية

وجب غسل كليهما سواء خرجتا من المنكب او المرفق احتياطا
 وان قطعت اليد مما فوق المرفق فلا يفرض عليه الغسل
وقيل يستحب غسل باقي العضد وان كان القطع من تحت
 المرفق وجب غسل الباقي من محل الفرض والجلدة اذ تكشّطت
 من الساعد وبقيت متدلّية عليه يجب غسل جميعها و
 ما ظهر من تحتها او المسح وان التصقت به لم يجب قلعها
 بل يغسل ما ظهر منها اي المرفق وان التصق راس اليد
 بالعضد وبقيت متخافية يجب ان يغسل المتخافي و
 ظاهر الملتصقة فلو غسل ظاهر الملتصقة ثم زالت يجب
 غسل ما ظهر من تحتها بخلاف ما لو امر الماء على ظاهر الحية
 الكثيفة ثم حلت لان الاقتصار على ظاهر الملتصقة
 انما كان للضرورة وقد زالت وليس الاقتصار على ظاهر
 الحية مثله اذ يمكن اتصال الماء الى باطنها وكذا اذا
 نوضا ثم قصر الاظفار لا يجب الاعادة الفرض **الثالث**
مسح وهو في اللغة امر ارا اليد وفي الاصطلاح اصابة

ومقطوع الرجلان بقية من شئ
 وان افترق ثلث اصابع
 وان افترقت الرجلان واليدان
 اختلص المشايخ فيه قال
 بعضهم نقط الصلوة وفي
 مجموع النوازل ان لم يمكن
 والتميم لا يصلح عندهما وكذا
 ابي يوسف يصلح بالاجزاء كما
 في المحبوس ابراهيم عليه

المبتلة

المبتلة العضو اما بللا ياخذ من الاناء او بللا باقيا
 في اليد بعد غسل عضو من المغسولات ولا يكفي البذل
 الباقي في يده بعد مسح عضو من المسوحات وكذا في مسح
 الخف ثم المفروض في مسح الرأس عند الشافعي رضي الله عنه
 اذ في ما يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة او ثلث شعرات
 وعند مالك رضي الله عنه الاستيعاب وعند **نار** **الراس**
 لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم والباء للتبعض وفيه اجما
 لانه اذا قيل مسحت بالحائط يراد البعض وفي قوله تعالى
 فامسحوا بوجوهكم يراد الكل فتكون الآية في المقدار مجملة
 وقد فسره ما رواه المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على خفيه وعلى ناصيته رواه
 ابو داود رحمه الله **فان قلنا** لو اردت من قوله
 تعالى فامسحوا بوجوهكم الكل في التيمم والبعض من قوله تعالى
 وامسحوا برؤوسكم في الوضوء **قلنا** ان مسح الوجه
 في التيمم قايمة مقام غسله فحكم الخلف في المقدار حكم الاصل

فان قلت المسمى بغير معنى والدليل على ذلك
 هو الناصية فلا يتو اقل من ثلث الخدود
 بيان لمجمل الكتاب والاحكام كان في المقدار والاقبال
 لانه معلوم من الآية انكسرت الى الراس لا يقال
 هذا المقدار على من يطوع به للاختلاف فكيف يكون
 فضا لاننا نقول الفرض على نوعين ظاهري
 ظاهري وهو الفرض على اصحابنا فانهم يقولون بغير
 بالغسل وخوفه عند ارادة الصلوة وهذا ما وجد
 على الطهارة عند اريد ما يكفي حادثة وجاد
 فان قلت لا يكفي فهذا المقدار لا يكون فضا
 قلنا هذا المقدار لا يكون فضا
 قلنا هذا المقدار لا يكون فضا
 الراجح او الاقل ما اول

كما في مسح اليدين بخلاف مسح الرأس فإنه ليس بقيام مقام ^{الغسل}
 حتى لا يستحب غسل الرأس بدل المسح لأنه تخفيف من الشك
 نازل منزلة الرخص كون الأصل هو الغسل إذ به تحصل ^{النظافة}
 فلا يستحب ترك الرخصة لقوله عليه السلام في باب الرخص
 قد تصدق الله عليكم بصدقة فاقبلوا صدقته ولا يكره
 أيضا بناء على أنه هو الأصل وإذا مسح رأسه ثم حلق
 الشعر لا يجب عليه عادة **الفرض الرابع غسل الرجل**
مع الكعبين لقوله تعالى وارجلكم إلى الكعبين والكلام
 فيه كاللزام في اليد ومن الناس من يقول وظيفة الرجل
 المسح لقوله تعالى وارجلكم بالجر عطفًا على الرأس و
 لنا قراءة النصب عطفًا على اليدين والجر للجأوة وقال
 جابر رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا توضأنا أن نغسل أرجلنا **والكعبان** هما عظماء
 ناتيان من الجانبين عند مفصل الساق والمقدم لا
 الذي فوق مشط القدم لأن الله تعالى اختار لفظ الجمع

في انحصار الوضوء فإنه يريد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الأجزاء
 على الأجزاء كقولهم ركب القوم دوابهم واختار في
 الكعب لفظ المثنى فلم يمكن أن يراد به انقسام الأجزاء
 على الأجزاء فتعین أن المثنى مقابل بكل واحد من أفراد
 الجمع فيكون في كل رجل كعبان وهما عظماء ناتيان لا مقعد
 الشراك فإنه واحد في كل رجل وحكمة الرجلين في انقسامهما
 إلى الأصلية والزائدة والكاملة والناقصة وفي وجوب
 غسل ما عليهما من الشعر والسلع وغير ذلك حكم اليدين
 ولو أذيت **الدواء** مثل الشحم والشمع **في شقوقها يصب**
مع الوضوء للضرورة بخلاف ما إذا كان تحت أظفار
 وسخ أو عجين لعدم الضرورة هذه فروض الوضوء و
 أما **سننه** جمع سنة وهي ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب
 لا عقاب **عشرون** السنة الأولى **النية** وهي اللغز ^{القصد}
 وفي الاصطلاح أن يقول نويت رفع الحدث لاستباحة
 الصلوة أو غيرها مما لا يباح إلا بالطهارة كسجدة الشكر

ومش المصنف وعند الشافعي رضي الله عنه فرض لقوله
 عليه السلام إنما الأعمال بالنيات ولنا أنه عليه السلام
 لم يعلم إلا عراقي حين علمه الوضوء مع جهله ولو كان قرضا
 لعله وجوابنا عنه أن الثواب منوط بالنية اتفاقا
 فلا بد أن يقدر الثواب أو شيء يشتمل على الثواب كما
 في قوله عليه السلام لأصلاة لجار المسجد إلا في المسجد
 قوله لا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى **والثانية التسمية**
 أي ذكر الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام
 لا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى والمراد به نفي الفضيلة
 لا نفي الجواز لقوله عليه السلام من توضأ وذكر اسم الله
 عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله
 عليه كان طهورا لأعضائه وضوئه **ثم التسمية** إنما
 عند الابتداء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض
 يكون مقيما للسنة بخلاف الأكل ونحوه والفرقان
 الوضوء كله شيء واحد لا يتجزئ فيشترط عند ابتدائه

لأنه لو كان قرضا لعله وجوابنا عنه أن الثواب منوط بالنية اتفاقا فلا بد أن يقدر الثواب أو شيء يشتمل على الثواب كما في قوله عليه السلام لأصلاة لجار المسجد إلا في المسجد قوله لا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى والثانية التسمية أي ذكر الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى والمراد به نفي الفضيلة لا نفي الجواز لقوله عليه السلام من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لأعضائه وضوئه ثم التسمية إنما عند الابتداء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض يكون مقيما للسنة بخلاف الأكل ونحوه والفرقان الوضوء كله شيء واحد لا يتجزئ فيشترط عند ابتدائه

وقد

وقد فات وكل لقمة من الأكل فعل مبتدأ فلم يفتر قيل
 يسمى قبل الاستنجاء بالماء لأنه من الوضوء وقيل بعده
 والصحيح أنه يسمى فيها احتياطاً **والثالثة غسل اليدين**
إلى الرسغين للقيام من نومه لقوله عليه السلام إذا
 استيقظ أحدكم من منامه فلا يمسح يده في الأناة حتى
 يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده أما البداية
 بغسل اليدين فلا نهما إله التظهير فيبدء بتنظيفهما
 وأما إلى الرسغين فلو قوع الكفاية به في التنظيف
 والرسغ منتهى الكف عند المفصل **وإنما قال للقيام**
 نومه لورود الحديث بذلك والاصح أنه لا فرق في
 استحبابه بين القيام من النوم وغيره ولا بين إذا تردّد
 في طهارتهما أو تيقنهما ولا بين من يدخلهما في الأناة
 وبين من لا يدخلهما فيه **هذا** إذا لم يعلم على يده نجاسة
 أما إذا علم فإنزالها على وجهه لا يفيض إلى تنجيس الأناة
 أو غير واجب **والرابعة الترتيب** وهو أن يبدأ

وهي أن يبدأ يمينه **في غسل اليدين والرجلين** لأنه
 عليه السلام كان يحب التيامن في شأنه كله حتى في وضوءه
 وتغسله وترجله **فراستحيا** بالتيامن في كل عضوين
 يعسر إيراد الماء عليهما دفعة كاليدين والرجلين لأن
 كالأذنين لأن مسهما معا هون وكذلك الخدان والكفان
 ولهذا قال رحمه الله في غسل اليدين والرجلين **والحادية**
عشر البداية في غسل اليدين من رؤس الأصابع والثانية
عشر البداية في غسل الرجلين من رؤس الأصابع لفعله
 عليه السلام هكذا في الفصلين **والثالثة عشر تحليل الحية**
 بالأصابع ليصل الماء إلى باطنها لما روى عن انس بن مالك
 رضي الله عنه أنه عليه السلام كان إذا توضأ أخذ كفا
 من الماء فأدخله تحت حنكه يحلل به لحيته وقال هكذا
 أمرني ربي عز وجل رواه أبو داود رحمه الله **والرابعة**
عشر تحليل الأصابع من اليد والرجل لما روى الترمذي
 رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال له إذا توضأت فحلل الأصابع من يدك ورجلك
 بمكيفة التحليل في اليدين أن يشبك بين أصابعها
 الرجلين أن يحلل بخنصر اليد اليسرى من أسفل الأصابع مبتدئا
 بخنصر الرجل اليمنى ومختتما بخنصر اليسرى قيل ورد الخبر
 ولو كانت الأصابع ملصقة لا يصل الماء إليها إلا بالتحليل
 وجب التحليل لاداء فرض الغسل وإن كانت ملتصقة لم يجب
 الفتق ولا يستحب **والخامسة عشر تحريك الخاتمة الضيق**
 إذا لا يصل الماء تحته بخلاف ما إذا كان واسعاً والسابعة
عشر مسح كل الرأس لفعله عليه السلام هكذا وفيه خروج
 من الخلاف **والسابعة عشر البداية في مسح الرأس من مقدمه**
 بأن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا إحدى سبابتيه
 بالأخرى وأبهاميه على صدغيه ويذهب بهما إلى قفاه
 ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه **روى ذلك عن عبد الله**
ابن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم **والأصح**
 أن الماء لا يكون بهذا مستعملاً **والثامنة عشر مسح الأذنين**

بماء الرأس لقوله عليه السلام الاذان من الرأس والمراد
بيان الحكم درن الخلقة رواه الترمذي وابوداود وابن
رحمهم الله والاحب في كيفية هذه السنة ان يدخل مسبحته
في صماخيه ويديرهما على المعاطف ويمد ابهاميه على
ظهورهما ثم ينصق كيفية وهما مبلولتان بالاذنين
والتاسعة عشر **مسح الرقبة** لانه عليه السلام مسح عليها و
العشرون **تثليث كل غسل** فرضا ونفلا لما روى ابن
كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع مرة مرة ثم قال
هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ثم توضع مرتين
ثم توضع ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوء وضوء الانبياء من
قبل وضوء خليلي ابراهيم فالاول فرض والثانية سنة
والثالث اكمال السنة **وقيل** الثالث نفل **وقيل** كل
الثلاث فرض كاطالة الركوع والسجود ونحوه **فرض** ولو
توضع مرة مرة لعزة الماء او لعذر البرد او الحاجة لا يمكن
وان غسل اعضاء الوضوء اكثر من الثلث يكره **قال**

الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يمكن الا اذا راي السنة فيما
وراء الثلث هذا اذا لم يفرغ من الوضوء اما اذا فرغ ثم
استأنف الوضوء فلا يمكن بالاتفاق ويكره لطم الوجه بالماء
والاسراف فيه وتثليث المسح بماء جديد **ولا بأس** بمسح
الاعضاء بالمنديل بعد الوضوء **ومن** اداب الوضوء ان
لا يستعين فيه بغيره ولا يتكلم بكلام الناس والجالوس في
مكان مرتفع واستقبال القبلة وذات الاعضاء وتقدية
الوضوء على الوقت والجمع بين يدي القلب وفعل اللسان
وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو والشرب من فضل
مستقبل القبلة قايما **وقيل** لا يشرب بها الا في هذا وعند
ماء زمزم ويصلي ركعتين بعد الفراغ ولا ينقص ماء من
مئة والمد رطل وثلث بالبغدادى وانه ماء اربعة امداد
ولما فرغ من بيان فرائض الوضوء وسنته شرع في بيان فرائض
الغسل فقال **وفرض الغسل** الذي هو الطهارة الكبرى **خمس**
الفرض الاول **المضمضة** والثاني **الاستنشاق** **وقيل** عليه السلام

وإنما يغسل بالوضوء في الجنابة وستان في الوضوء لأن الوارد فيه
 صيغة المبالغة وهي طهروا وفي الوضوء غسل الوجه
 وقد قال صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة قبلوا الشعر
 وانقوا البشرة وروى فاعسلوا الشعر في الفم بشرة وفي
 الأنف شعرة وبشرة لأن البشرة هي الجلد التي تحفظ اللحم
 من الأذى وعند الشافعي رضي الله عنه هاستان و
 الثالث غسل سائر أجمع البدن لقوله تعالى وإن كنتم
 فاطهروا أي طهروا أبدانكم بصيغة المبالغة فكل ما يمكن
 تطهيره يجب غسله كالنفس والأنف فانهما يغسلان عادة
 وعبادة بخلاف باطن العين وباطن الجرح فانه يورث
 الضرر والرابع إيصال الماء إلى باطن الشق من السمنا و
 السمنا وإنما افرد به بالذكر مع دخوله في البدن تأكيداً
 اذ ربما تغفل عنه والخامسة إيصال الماء إلى اثنا عشر
 الرجل وإن كان مطفوئاً أي مقلو لا يجب نقضه ان كان
 الماء لا يصل إلى باطنه إلا به بخلاف طفاير المرأة حيث

صحيح

لا يجب

وإنما يغسل بالوضوء في الجنابة وستان في الوضوء لأن الوارد فيه
 صيغة المبالغة وهي طهروا وفي الوضوء غسل الوجه
 وقد قال صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة قبلوا الشعر
 وانقوا البشرة وروى فاعسلوا الشعر في الفم بشرة وفي
 الأنف شعرة وبشرة لأن البشرة هي الجلد التي تحفظ اللحم
 من الأذى وعند الشافعي رضي الله عنه هاستان و
 الثالث غسل سائر أجمع البدن لقوله تعالى وإن كنتم
 فاطهروا أي طهروا أبدانكم بصيغة المبالغة فكل ما يمكن
 تطهيره يجب غسله كالنفس والأنف فانهما يغسلان عادة
 وعبادة بخلاف باطن العين وباطن الجرح فانه يورث
 الضرر والرابع إيصال الماء إلى باطن الشق من السمنا و
 السمنا وإنما افرد به بالذكر مع دخوله في البدن تأكيداً
 اذ ربما تغفل عنه والخامسة إيصال الماء إلى اثنا عشر
 الرجل وإن كان مطفوئاً أي مقلو لا يجب نقضه ان كان
 الماء لا يصل إلى باطنه إلا به بخلاف طفاير المرأة حيث

لا يجب نقضها لما روى أن أم سلمة رضي الله عنها قالت قلت
 يا رسول الله أتى امرأة أشد ظفراً سي أفانقضه لغسل الجنابة
 قال لا إنما يكفيك أن تحتي على رأسك ثلث حثيات من ماء
 ثم تفيضين على سائر جسدك الماء فتطهرين رواه الترمذي
 وقال هذا حديث حسن صحيح وفي رواية يكفيك إذا
 بلغ الماء أصول شعرك فيجب النقض إذا لم يصل وليس عليها
 في الأصح بل ذوايها لما فيه من المخرج بخلاف اللحية فروع
 لو بقي العجين في الظفر فاعتسل لا يجزى بخلاف الدرر إذا
 هو متولد منه والطين لأن الماء ينقذه منه وبخلاف الصنع
 بالحناء للمخرج فان أدهن وأمر الماء فلم يقبل يجزى ويجب
 إيصال الماء إلى ثقب القرط وإن انضم بعد نزعه وصار
 بحال أن أمر الماء عليها يدخل والآمر الماء ولا يتكلف
 في إدخال شيء سوى الماء من الخشب ونحوه وكذا يجب على
 إدخال الماء داخل القلفة عند البعض بخلاف ذلك فالإيجب
 ولما فرغ من فرض الغسل أخذ في سننه فقال وسننه

رحمه الله

جمع سنة سوى ما ذكر في باب الوضوء **سنة أن يبدأ** ^{المغسل}
بغسل يديه لأنها آلة التطهير وفرجه وإزالة نجاسة
 بدنه من المستقذر الظاهر أن كان كالمنى ثم يتوضأ **وضوء**
 منصوب على نزع الخافض أي كوضوء **الصلوة** لما روت
 عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل
 من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلوة
 والمفهوم منه أن لا يتأخر الوضوء لكن الأولى غسل جميع
 البدن **الآرجلية إن كان في مجمع الغسالة** وأما أن
 اغتسل على لوح أو حجر فيغسل رجليه هناك ويحتاط موضع
 الانعطاف والالتواء كغضون البطن والأذنين
 فيأخذ كفاً من الماء ويضع الأذن برفق عليه ليصل إلى
 معاطفه ويخلل أصول الشعر بالماء وكل ذلك قبل غسل
 الرأس لكونه أبعد عن الأسراف في الماء وأقرب إلى
 الثقة بوصوله الأصول ثم يغسل رأسه وجسده
 بأن يفيض الماء على شقه الأيمن ثم الأيسر **ثلاثاً**

ثلاثاً

ثلاثاً ثم يخرج من مجمع الغسالة فيغسل رجليه هذه
 صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم
 وجامع الترمذي وسنن أبوداود رضي الله عنهم أجمعين
 وغسل يوم الجمعة والعيد وعرفة وعند الإحرام **سنة**
 لأنه عليه السلام كان يغتسل في تلك الأوقات واختلف
 في غسل يوم الجمعة فقبل اليوم وقيل للصلوة وهو الأصح
 ولهذا اختاره المصنف رحمه الله فقال **وشرط السنة**
في الغسل في يوم الجمعة أن يصلي به أي بذلك الغسل **الجمعة قبل**
أن يحدث فإذا أحدث وتوضأ لم يكن له فضيلة الغسل
 فعلى هذا لم يسن الغسل للمسافر والعبد والمرأة **وقال**
 بعضهم الغسل من الحجامة وفي ليلة البراءة والقدر وعرفة
 وعند الوقوف بعرفات يوم عرفة وعند الوقوف بعرفة
 وعند دخوله مكة لطواف الزيارة **وغسل من أسلم**
 وهو طاهر أو أفاق من الجنون أو بلغ بالسن **مستحب**
وأما أن يبلغ باللائزال فواجب عليه أن يغتسل والبلوغ

بالسن عند أبي حنيفة رضي الله عنه في الغلام بتمام ثمانية
عشر سنة وفي الجارية بتمام سبعة عشر **وعندها خمسة**
عشر سنة فيهما واختلف فيمن أسلجنا أو بعد الطهر
من الحيض فقل لا يجب عليه الغسل لأنه ليس بمخاطب بالشرك
وقيل **غسل الجنابة والحيض لا يسقط بالإسلام** لأن وجوب
الغسل بإرادة الصلوة وهو عندها مخاطب فصار
كالوضوء وهذا لأن صفة الجنابة مستدامة بعد الإلام
فدوامها بعده كانشائها فصار أنواع الغسل أربعة
فرض وسنة وواجب ومندوب **ولما** فرغ عن بيان
الطهارتين بإحكامهما شرع في بيان ما ينقض الوضوء
وما لا ينقض فقال **ونواقض الوضوء** جمع ناقضته و
النقض إذا أضيف إلى الأجسام كالحايض يراد به إبطال
تأثيرها وإذا أضيف إلى غيرها يراد به إخراجها عما هو
المطلوب منه فإذا قلنا ينقض الوضوء **كل ما خرج من**
السبيلين الذين هما القبل والدبر عرفا سواء كان الخارج

مقادا أو غير مقاد يكون المعنى أنه أخرجه عما هو المطلوب
منه وهو استباحة الصلوة لقوله تعالى أو جاء أحدكم
من الغائط **وقيل** لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحدث قال
ما يخرج من السبيلين فكلمة ما عامة تتناول المعتاد
وغيره لكن في الريح الخارج من الذكر وقبل المرأة اختلا
المشايخ **ومن النواقض الدم** السائل لقوله عليه السلام
الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب العشرة المبشرة بالجنة
وابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري
وغيرهم من كبار الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين و
كذلك **القيح** السائل **والصدية** السائل لأن أصلها الدم
فيد كل من الثلاثة بالسيلان بقوله **السائل بغير عصر**
إلى محل يلحقه حكم الطهارة حتى إذا عصر القرحة فتجاوز
وكان بحال لو لم يتجاوز أو خرج ولم يلحق إلى موضع يلحقه
حكم التطهير **في الجملة** قليلا كان السيلان أو كثيرا أو
أما في الوضوء أو الغسل على ما مر بيانه لا ينقض الوضوء

لانه لم يتحقق خروج النجاسة اذ هذا الدم غير نجس لان النجس
الدم المسفوح واما السائل بالعصر فخرج لا خارج وقتا
شمس الائمة ينقض فرع القبح الخارج من الاذن او
الصديد ان كان بدون الوجع لا ينقض ومعه ينقض
واذا عض شيئا او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه
فراى اثر الدم او امتخط فخرج من انفه الدم علقا علقا
مثل العدس لا ينقض عندنا خلافا لفرق رضي الله عنه
وذكر الامام علا الدين ان اكل خبزا وراى اثر الدم
فيه من اصول اسنانه ينبغي ان يضع اصبعه او طرف
كفه على ذلك الموضع فان وجد اثر الدم انتقض وضوءه
والافلا ولو كان في عينيه عمش او رمد تسيل منهما
الدموع قالوا يومر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال
ان يكون صديدا او قريبا وعند الشافعي رضي الله عنه خروج
هذه الاشياء لا ينقض مطلقا وعند فر رضي الله عنه ينقض
وكذا القى **ملا الفرد** ما او مرة او طعاما او ماء او علقا
صفا

لقوله

لقوله عليه السلام اذا قاء احدكم في صلوته او قلنس
فليتنصرف وليتوضا وليبين على صلوته ما لم يتكلم والقلنس
بالخربك وقيل بالسكون ما خرج من الجوف ملا الفم وهو
مذهب العشرة المبشرة بالجنة واختلف في حد ملا الفم
والاصح ما لم يمكن ضبطه الا بكلفة **واما** البلغم فلا
ينقض اصلا سواء كان بازا من الراس او صاعدا من
الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه لم يخرج منه الا
يتداخله النجاسة واما اذا كان مخلوطا بالطعام وكما
الطعام هو الغالب فينقض اتفاقا ومنها **النوم مضطحا**
او متكيا او مستنذا غير مستقر على الارض وعلية
مصدر بمعنى المفعول اي مغلوبية العقل باغماء او جنون
او سكر لقوله عليه السلام العيان وكما السهي فاذا
نامت العيان استطلق الوكاء فمن نام فليتوضا
وفيها اشارة الى ان الانتقاض بالنوم لا يعينه بالكون
مظنة لخروج الخارج من غير شعور به ومعلوم ان اجتماع

28
اذا قاء قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملا الفم
فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان
في مجلس واحد يجمع فيكون ناقضا ومحمد
يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان فان
كان واحد يجمع فصل اربع صور اتحاد
المجلس والغثيان فيجمع اتفاقا واخلاقا
ولا يجمع اتفاقا واتحادا المجلس مع اختلاف
الغثيان فيجمع عند ابو يوسف رحمه الله
خلافا للمحدثين فيجمع عند محمد رحمه الله
مع اتحاد الغثيان فيجمع عند محمد رحمه الله
خلافا لابو يوسف رحمه الله

والفرق بين الاغماء والجنون ان
العقل في الاغماء مغلوب وفي الجنون
مسلوب ولهذا اصح الاغماء من الانبياء
مسلوب والجنون وحلي السكر وقيل ان
دون الجنون وحلي السكر وقيل ان
في بعض مشيئة تترك وقيل ان
لا يعرف الرجل من البراة والاصح
هو الاول

بانزال او انتشار او قصد واختيار او من كبير وبلف
 خرقة ولو خشنة وبين ما يكون بخلاف ذلك لعموم الخبر
وَالظَّاهِرُ شموله لما يغيب في البهيمه ايضا لكن ما اوجب
 اصحابنا بالغيبوبة فيها ما لم ينزل لعدم كمال السببية
ويوجب الحيض والنفس اذا انقطعا اما انقطاع الحيض
 فلقلوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة من قرأ
 بتشديد الطاء والهاء اى يغتسلن واما انقطاع ^{النفس}
 فبالاجماع ولما كان الانقطاع سببا للغسل فاذا انقطع
 الدم لم يمسلمت لا يجب عليها الغسل اذ وقت الانقطاع
 كانت كافرة وهي غير مأمورة بالفروع عندنا **ولا يوجب**
خروج المني بغير شهوة كما اذا حمل حملا ثقيلا او سقط
 من موضع عال فخرج به وكذلك لو **احتمل ولم ير بللا فلا**
غسل عليه وعن محمد رحمه الله يجب عليه احتياطا ويغني
 بعض المشايخ وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا منيا
 على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وجب عليهما

الغسل

الغسل احتياطا **وقال** بعضهم ان كان المني طويلا
 فعلى الرجل وان كان مدورا فعلى المرأة **وقيل** ان كان
 اصفر فهو ماؤها وان كان ابيض فماؤه **ولو** استيقظ
 من منامه **ورأى** على فراشه او خذه **بللا** سواء كان
 ذلك **البلل مذيئا** بالذال المعجمة هو ماء رقيق ابيض يخرج
 غالبا عند ملاعبة الرجل اهل **او وديئا** بالذال المهملة
 الساكنة هو ماء غليظ يعقب البول غالبا **او منيا**
 هو ماء غليظ ابيض يسكن به الذكر وينقطع به الشهوة
 ويتولد منه الولد **ولم يتذكر احتلاما لزمه الغسل**
 عندهما احتياطا اذ يمكن انه قد انفصل عن شهوة ولا
 مكثرة فرق والاحتياط لازم في باب العبادة وعند
 ابي يوسف رحمه الله لا يجب عليه الاغتسال ما لم يتيقن انه
 منى لانه بلل وهو لا يوجب الغسل حالة اليقظة فبالا
 ان لا يوجب في المنام **وفي المحيط** ان كان ذكره منتشرا
 قبل النوم فلا يغسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل

هذا اذا نام قائما او قاعدا فاما اذا نام مضطجعا او
 تيقن انه منى فعليه الغسل **وفي** الزخيرة وهذه المسئلة
 نكثرت وقوعها والناس عنها غافلون **فرع** للحايط والجنب
 زيارة قبر ودخوله مصلّى وجواب الاذان والذكر
 والتسبيح والدعاء واذا قرأ الفاتحة واراد بها الدعاء
 لا القراءه لا باس **وعنه** الى حنيفة رضى الله عنه لو تمضمض
 الجنب واستنشق وغسل يديه لا باس ان يقرأ القرآن
 او يمسيه وعندما كثر رضى الله عنه يباح للجنب قراءة القرآن
واعلم ان المتوضي غير مكلف بغسل الرجلين على التبعين
 بل الذي يلزمه احد الامرين اما غسلهما او المسح
 على الخفين ولهذا لما فرغ عن بيان الغسل استطرح
 ذكر المسح على الخفين فقال **فصل في مسح الخف والاول**
 ان يقدم التيمم على المسح كما في عامة الكتب لانه اقوى
 من المسح لانه ثابت بالسنة والتيمم بالكتاب ولان
 في كتاب الله تعالى تعاطى ذكر التيمم عقيب الوضوء لكن

المصنف

المصنف رحمه الله نظر الى ما قلت انفا والى ان المسح خلف
 عن البعض والتيمم عن الكل والبعض مقدم على الكل فاسب
 ان يقدم عليه بحث المسح ومدة انه **يمسح المقيم من الحدث**
الا صغر خاصة دون الاكبر **يومًا وليلة والمسافر ثلثة ايام**
وليا ليها لقوله عليه السلام يمسح المقيم يومًا وليلة والمسافر
 ثلثة ايام ولها ليها وانما لم يجز المسح على الحدث الاكبر
 الذي هو الجنابة لما روى عن صفوان بن غسال رضى الله عنه
 انه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سفرًا ان
 لا نترع اخفافنا ثلثة ايام ولها ليهن لامن جنابة لكن
 غايط او بول او نوم **وفي** النهاية صورته وجل توضع
 وليس خفيه ثم اجنب ثم وجد ماءً يكفي الوضوء دون
 الغسل فانه يتوضا ويغسل رجله ولا يمسح لانه وجب
 عليه الغسل ويتيمم للجنابة **واعلم** ان المسح ثبت
 بالاحاديث المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب
 فان موجه غسل الرجلين وابتداء مدة المسح يعتبر

قوله من الحدث خاصة قيل صورته
 جنب يمسح يديه ومعه من الماء ما
 يتوضا به فتوضا وليس خفيه من على
 ما روى عن صفوان بن غسال ثلثة ايام
 لانه انقضت بهيم الجنابة بالقدح على
 الماء الكافي للغسل فان احدث بغيره
 توضا بذلك الماء الموجود ونزع خفيه
 ولا يجزئ له المسح لان الجنابة ست
 الى قدسية

من وقت الحدث الذي يوجد بعد اللبس لان الخف
 عهد ما نعا من سراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع
 ولان ما قبله ليس بطهارة المسح وانما هو طهارة ^{الغسل}
 فلا يعتبر فان توطأ مقيم عند طلوع الفجر ثم لبس ^{ولحدث}
 بعد ما صلى الظهر يصل الظهر في الغد بذلك المسح لا
 العصر واحترز بقوله **بشرط لبسه على طهارة كاملة**
 عن طهارة ناقصة مثل ما اذا بقي من اعضاء الجنب لمعة
 لم يصبرها الماء فلبس قبل الاستيعاب فلا يجوز المسح
 وعروضه ناقص باى شئ كان نقصه كوضوء المستحاضة
 ومن بمعناها اذا لبسوا الخف ثم خرج الوقت وكالميتيم
 اذا لبس خفيه ثم وجد الماء فانه لا يمسه لعدم اللبس
 على وضوء تام لانه يخرج الوقت يظهر الحدث السابق
 وكذا بوجود الماء فلو جاز كان الخف رافعا للحدث
 وليس كذلك فانما هو مانع عن تحوله بالقدم **ويحترز**
 ايضا عن الوضوء بنبيذ التمر لانه وضوء ناقص فلا يجوز

المسح في رواية ويجوز في اخرى كسور الحمار ثم انما يشترط
 كمال الطهارة **عند الحدث** لا عند اللبس لان الخف مانع
 عن حلول الحدث بالقدم فيرعى كمال الطهارة وقت المنع
 فلو غسل رجليه ولبس خفيه ثم غسل باقى اعضاء قبل
 ان يحدث جاز له المسح لوجود كمال الطهارة عند الحدث
 وكذا **ليجوز المسح على خف** هو ما يستر الكعب **فوق خف**
 لانه في حكم خف ذي طاقين **وعلى جرموق فوق خف**
 لما روى عن بلال رضي الله عنه انه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم
 يمسح على الموقين **ان لبسه** اي الجرموق **قبل الحدث** بعد
 لبس الخف حتى لو لبسه على طهارة ثم احدث قبل لبس ^{الجرموق}
 ثم لبسه لا يجوز له ان يمسح عليه سواء لبسه قبل المسح على
 الخف او بعده لان حكم الحدث استقر عليه ولو مسح
 على الجرموقين ثم نزعهما مسح على خفيه لان المسح عليهما ليس
 مسحاً على الخفين لان فصا لهما عن الخفين بخلاف المسح على
 الخف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او قشر جلد ظاهر

حيث لا يعيد المسح على ما تحته لأن الجميع شيء واحد
لا تقال فصار كما لو حلق راسه بعد المسح ولو نزع
أحد جرموقيه بطل مسحها فيعيد مسح الخف والجرموق
الباقى لأن طهارة الرجلين لا يتجزئ أذهما وظيفة
واحدة ولهذا لا يجوز أن يغسل أحديهما ويمسح الآخر
فإذا انتفض أحديهما انتفض الآخر ضرورة عدم
التجزئ ثم قيل ينزع الجرموق الباقى لأن نزع أحديهما
كنزعهما لعدم التجزئ فصار كنزع أحد خفيه حيث يجب
عليه نزع الآخر ولا ينزع في ظاهر الرواية لأنه لو لبس
الجرموق فوق الخف الواحد في الابتداء كان له أن يمسح
عليه وعلى الخف الآخر **فكذا** لو نزع أحديهما في الانتهاء
ولو أدخل يده تحت الجرموقين ومسح على الخفين
لا يجوز لوجوب المسح على الجرموقين ولو كان الجرموق
من كرباس لا يجوز المسح عليه لأنه لا يمكن متابعة المشي
عليه فصار كاللفافة إلا أن تنفذ البتة إلى الخف **قد روي**

فحينئذ

فحينئذ يجوز عليه المسح **وعلى جورب** تحين بحيث لا
يشف الماء **ويقف على الساق بلا ربط** هذا عندهما
لما روى أنه عليه السلام مسح على الجوربين ويروى
رجوع أبي حنيفة رضي الله عنه إلى قولهما وعليه الفتوى
فاذا انصف الجورب بهاتين الصفتين يجوز المسح عليه
ولو لم يكن مجلداً أو متعللاً وأما إذا كان مجلداً أو متعللاً
فيجوز المسح عليه بالاتفاق بلا اشتراط الوصف المذكور
والمجلد هو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله **المتعل**
هو الذي وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم **وقيل**
يكون إلى الكعب **فرع** ولا يجوز انمسح على عمامة وقلنسوة
وبرقع وقفازين والقفاز ما يلبس الكف ليكف عنها
مخلب الصقرو ونحوه **ولو سافر مقيم في مدة** أي مدة
مسح المقيم قبل تمام يوم وليلة **انتم ثلثاً** لأن المسح حكم
متعلق بالوقت فيعتبر آخره كالصوم وهو في آخره مسافر
وقد قال صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلثة أيام ولياليهن

وَأَمَّا لَوْ أَقَامَ مُسَافِرٌ فِي مَدَّةٍ أَيْ فِي مَدَّةٍ مَسَحَ الْمَسَافِرُ
فَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِنْ جِهِنَ مَسَحَ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ
مَدَّةَ الْمَسَافِرِ قَبْلَ اسْتِمَالِهَا يَصِيرُ مَدَّةَ الْمَقْعِدِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ
وَهُنَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ لِأَنَّهُ أَمَّا أَنْ يَسَافِرَ الْمَقْعِدُ أَوْ يَقْعِدَ
الْمَسَافِرُ وَكُلُّهُمَا أَمَّا قَبْلَ تَمَامِ الْمَدَّةِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَدْ
ذَكَرْنَا الْمَتْنَ ثَلَاثَ مَنَاهَا وَلَمْ يَذْكُرْ مَا هُوَ بَعْدَ الْمَدَّةِ وَحُكْمُ
ظَاهِرٌ وَهُوَ التَّرَجُّعُ وَلَمَّا تَرَفَّعَ عَنْ بَيَانِ مَدَّةِ الْمَسْحِ وَعَلَى
مَا يَجُوزُ شَرْعًا فِي بَيَانِ مَحَلِّهِ فَقَالَ **وَيَمَسَحُ ظَاهِرَ الْخَفِّ**
فَقَطُّ فَلَا يَجُوزُ مَسْحُ بَاطِنِهِ أَوْ عَقْبِهِ أَوْ سَاقِهِ أَوْ جَوَانِبِهِ
أَوْ كَعْبِيَّتِهِ لِقَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ
لَكَانَ بَاطِنُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ لَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسَحُ عَلَى ظَاهِرِهَا خُطُوطًا بِالْأَصَابِعِ
وَأَقَلُّهُ قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مَتَفَرِّجَةً مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ بِيْتَدُ
مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ إِلَى السَّاقِ هَذِهِ صِفَةُ الْمَسْحِ عَلَى
الْمَسْنُونِ فَلَوْ لَمْ يَفْرَجِ الْأَصَابِعُ لَكُنْ مَسْحٌ مَقْدَارُ الْوَأَبِ

جاء

جَازٍ وَأَنْ مَسَحَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ ثَمَّ بِلَهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ وَمَسَحَ
ثَانِيًا ثَمَّ هَكَذَا جَازٍ أَيْضًا أَنْ مَسَحَ كُلَّ مَرَّةٍ غَيْرًا مَسْحَهُ قَبْلَ
ذَلِكَ **وَأَنْ** مَسَحَ بِالْأَبْهَامِ وَالْمُسْبَحَةِ مَتَفَرِّجَةً جَازٍ أَيْضًا
لِأَنَّ مَا بَيْنَهُمَا مَقْدَارُ أَصْبَعٍ أُخْرَى وَلَوْ مَسَحَ بِرَأْسِ الْأَصْبَعِ
وَجَافَى أَصُولَ الْأَصَابِعِ وَالْكَفَّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ الْخَفَّ
عِنْدَ الْوَضْعِ مَقْدَارُ الْوَأَبِ وَهُوَ قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ
كَذَا فِي الْمَحِيطِ وَذَكَرْنَا فِي الرَّخِيَّةِ أَنْ مَسَحَ بِرَأْسِ الْأَصْبَعِ
يَجُوزُ أَنْ كَانَ الْمَاءُ مُتَقَاطِرًا وَلَوْ تَسَى الْمَسْحُ وَاصًا
الْمَطْرَ ظَاهِرٌ رَجْلِيهِ وَمَشَى فِي الْحَشِيَّةِ فَبِثَلْ ظَاهِرَ خَفِّهِ
حَصَلَ الْمَسْحُ وَلَوْ بَطَلَ فِي الْأَصْحِ وَكَذَا مَسْحُ الرَّأْسِ وَلَوْ
مَسَحَ بِظَهْرِ الْكَفِّ أَوْ ابْتَدَأَ مِنْ طَرَفِ السَّاقِ جَازٍ لَكِنَّهُ
خِلَافُ السُّنَّةِ وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ سُورَةِ الْمَسْحِ أَنْ
يَضَعُ أَصَابِعَ يَدِ الْيَمَنِ عَلَى خَفِّ الْيَمَنِ وَيَضَعُ أَصَابِعَ يَدِ
الْيُسْرَى عَلَى خَفِّ الْيُسْرَى وَيَمُدُّهُمَا إِلَى السَّاقِ فَوْقَ الْكَبِيبَيْنِ
وَيَفْرَجُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَأَعْلَى أَنْ مِنْ شَرْطِ جَوَازِ الْمَسْحِ

55

عدم المانع منه **والخرق الكبير ما نفع** من المسح اذا لم يكن مواظبة المشي معه فصار كاللقافه **وحد الكبير المانع هو قدر ثلثة اصابع من اصغر اصابع الرجل** لان في الرجل هو الاصابع والثلث اكثر فيقوم مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط **فيل** انما يعتبر الاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع **واما اذا انكشف** الاصابع نفسها يعتبر ان ينكشف الثلث ايهاها لان كل اصبع اصل بنفسها فلا يعتبر بغيرها وان كان الخرق اقل من ذلك القدر لا يمنع لان الخف لا يخلو عن قليل خرق عادة فيلحقهم الحرج بالنزع ويخلو عن الكثير فلا حرج **فرع** ولو كان الخرق طويلا يدخل فيه ثلث اصابع الرجل ان ادخلها لكن لا يتدوم منه هذا المقدار جاز المسح ولو كان مضموما لكن ينفتح اذا مشى ويظهر هذا القدر لا يجوز **ولا بأس** بان يكون الخف سحاً بحيث يرى رجله من اعلاه وما يضيئ من الغزل

ونحوه مشقوق اسفل الكعبان كان يسترا الكعبين خيط ونحوه ويشد بعد اللبس بحيث لم يبد منه شيء فهو كغير المشقوق وان بدء كان كالخرق فيعتبر بمقدار المذكور **ويجمع** خروق خف لا خفين فاذا كان على خف واحد خرق كثير تحت الساق ويبدو من كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع البادي يكون قدر ثلث اصابع يمنع المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين لا يمنع ويصلي بمسح واحد ما شاء الى انقضاء المدة ان لم ينقضه ناقض **ينقض** **المسح كل ما ينقض الوضوء** لانه بدل عن الغسل فينقض ناقض اصله وكذلك **ينقضه مضي المدة** للاحاديث التي دلت على التوقيت هذا اذا لم يخف ذهاب رجله من البرد وان خاف جاز له المسح مطلقاً من غير توقيت ذكره في جمل الفقهاء والمحيط وهذا لانه اذا كان يضرب صار كالجيرة وهي غير موقفة **وينقضه ايضا نزع احد القدمين الى ساق الخف** لسراية الحدث الى القدم حيث زال اللان

والاصح انه انما ينقض اذا نزع اكثر القدم لان لاكثر حكم
 الكل **وعنه** ابي حنيفة رضي الله عنه ان زال عقب الرجل
 بطل مسحه وهو قول ابي يوسف رحمه الله **وعنه** محمد
 رحمه الله ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاثة
 اصابع لم يبطل مسحه وعليه اكثر المشايخ وانما يبطل نزع
 احدهما لتعذر الجمع بين المسح والغسل في وظيفة واحدة
 لانه بدل من الغسل **واعلم** ان نزع الخف ومضي المدة
 غير حقيقه وانما الناقض الحدث السابق لكن الحدث
 يظهر عند وجودهما فاضيف النقص اليهما **ومتى بطل**
المسح بمضي المدة وهو على وضوء او بطل بالنزع قبل المدة
 كفي **غسل القدمين** فقط وليس عليه اعادة بقية الوضوء
 لان الحدث السابق هو الذي حل بقدميه وقد غسل بعده
 ساير الاعضاء وبقي القدمان فقط فلا يجب عليه الا
 غسلهما ولا معنى لغسل الاعضاء المغسولة ثانيا
 اما الموالاة فليست بشرط في الوضوء هذا في تسليم اليدين

واما ان كانت رجله عليه **يمسح الجبيرة** وهو الخشب
 التي تجبر بها العظام المنكسرة وكذا يمسح خرقة القرحة
 ونحو ذلك **وان شذها محدثا** لانه عليه السلام فعل ذلك
 وامر عليا رضي الله عنه به حين كسرت احدى يديه يوم
واعلم ان مسح الجبيرة يخالف مسح الخف في انه يجمع
 الغسل مع المسح فيها حتى لو كانت الجبيرة على احدى
 مسح عليها وغسل الاخرى وفيه **لا يتوقف مسح الجبيرة**
 لانه كالغسل لما تحتها والغسل لا يتوقف فكذلك هذا فان
سقطت الجبيرة عن غير برء بقي المسح لقيام العذر المبيح
 للمسح **وان كان السقوط عن برء بطل** لذوالعذر وجوب
 غسل ذلك الموضع خاصة اذا كان على وضوء لما عرفت في
 المدة بخلاف ما اذا خلع احد خفيه حيث يلزم غسل الرجلين
 ويستوى فيها الحدث الاضغر والا كبر بخلاف الخف و
 يجب استعابها بالمسح في رواية بخلاف المسح **وان كان**
 السقوط عن برء **في الصلوة استقبلها** لانه قدر على الاصل

قبل حصول المقصود بالبدل **فَرَعٌ** والمسح على الجبيرة مستحب
 عند ابن حنيفة رضي الله عنه حتى لو تركه من غير عذر جاز
 وعندهما واجب فلا يترك إلا من عذر والمجروح مثل
 المكسور **وَقَالَ** في الغاية والمصحح انه واجب عنده وليس
 بفرض حتى يجوز صلوة بدونه **وَفِي** المستصفي الخلاف
 في المجروح وفي المكسور بحسب اتفاقا **ثُمَّ** المسح انما يجوز
 على الجبيرة اذا لم يقدر على مسح ذلك العضو كما لا يقدر
 على غسله بان كان الماء يضر او كانت الجبيرة مشدودة
 يضر حلها واما اذا كان قادرا على مسحه فلا يجوز مسح الجبيرة
 واذا كان اعضاءه مشقوقا فان عجز عن غسل
 يلزمه امرار الماء عليه فان عجز عنه يلزمه المسح **ثُمَّ**
 ان عجز عنه يغسل ما حوله ويتركه وان كان الشقاق
 في يده ويجز عن الوضوء استعان بالغير ليوضيه وان
 لم يستعين ويتيمم جاز عند ابن حنيفة رضي الله عنه خلافا
وَإِذَا وضع الدواء على شقاق الرجل امر الماء فوق الدواء

فاذا

فاذا امر الماء ثم سقط الدواء فان كان السقوط
 عن برء غسل الموضع والا فلا **وَإِذَا** قصد ووضع خرقة
 وشدة العصابة فعند عامة المشايخ يجوز المسح عليها
وَقَالَ بعضهم لا يجوز المسح عليها بل على الخرقة **وَعِنْدَ**
 البعض ان امكنه شد العصابة بلا اعانة احد لا يجوز
 عليها المسح وان لم يمكنه ذلك يجوز **وَقَالَ** بعضهم ان
 كان حل العصابة وغسل ما تحتها يضر الجراحة جاز المسح
 عليها والا فلا **وَكذلك** الحكم في كل خرقة جاوزت موضع
 القرحة وان كان حل العصابة لا يضر لكن نزعها عن
 موضع الجراحة يضر تحلها ويغسل ما تحتها الى موضع **الخرقة**
 ثم يشدها ويمسح موضع الجراحة واما الموضع الظاهر من
 اليد في ما بين العقدين من العصابة فالاصح ان يكفي
 المسح كما قال رحمه الله **وَعَصَابَةُ الْفَقْدِ وَنَحْوُهُ** ان ضره
 اي المتوضي **حُلُّهَا** اي حل العصابة **مُسْحَرًا** مع **فَرْجَتِهَا** وهي الموضع
 الذي يبقى بين العقدين اذ لو كلف غسل ذلك الموضع

58

ربما يبتل جميع العصابة وتنفذ البلة الى موضع الفصد ونحوه فيتضرر **وَأَمَّا** العصابة فقد عرفت تفصيلها انفاً ويشترط الاستيعاب في مسح الجبيرة والعصابة رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه وهو المذكور في الاسرار **وَعِنْدَ** البعض يكفي الأكثر وإذا مسح ثم نزعها ثم أعاد فعليه ان يعيد المسح وان لم يعدها جزءاً وإذا سقطت عنها فبذلك لها غيرها بأخرى فالأحسن إعادة المسح وان لم يعدها جزءاً ولا يشترط تثليث مسح الجباير بل يكفي مرة واحدة وهو الأصح **وَلَمَّا** فرغ عن الطهارة الحقيقية شرع في الطهارة الحكيمة فقال **فصل في بيان التيمم** الذي هو قصد لغة وقصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة القرية شرعاً ومن موصول مع صلته التي هي جملة **لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ** في محل الرفع مبتدأ **خارج** منصوب على الحال أو على الظرفية أي في خارج المصير والحال ان بينه وبين المصير ميل

وهو يثلث فرسخ فيكون أربعة آلاف خطوة لأن الفرسخ اثني عشر ألف خطوم وهي راع ونصف بذراع العامة وهو أربع وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع ستة جبات شعييرة مضمومة بطون بعضها بطون البعض هذا المقدار هو المختار للحوق الحرج بذها به وإيا به وقيل الميل إنما يكون معتبراً إذا لم يكن في طرف قدامه حتى يصير ملين دها باً وإيا باً فما إذا كان في قدامه فيعتبر ان يكون مليناً وإنما قيد عدم وجدان الماء بكون الشخص خارج المصير بناء على أن الغالب حتى لو لم يوجد الماء في المصير أيضاً فعليه ان يغتسل بالله يجوز لأهله التيمم أو وجدته أي **وَهُوَ يَخَافُ الْعَطَشَ** على نفسه أو رفيقه أو دابته ولا فرق في ذلك بين ان يخاف للحال أو الاستقبال أو كان مريضاً يخاف شدة مرضه بحركة إلى **أَوْ بِاسْتِغْنَاءِ** بنفسه ولم يجد من يوضيه فان وجده من يوضيه ففي ظاهر المذهب لا يتيمم لأنه قادر ورؤى عن أبي حنيفة

انه يتيم وعندها لا يتيم وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن
 توجه القبلة ووجد من توجهه او عجز عن السعي الى الجمعة
 او الحج ووجد من يعينه عليه وقيل اذا وجد بغير اجر
 لا يتيم وباجر يتيم قل او كثر عند ابن حنيفة رحمه الله وعن
 محمد رحمه الله انه لا يتيم المصرا الا ان يكون مقطوع اليدين
 لان الظاهر انه يجد من يعينه بخلاف مقطوع اليدين
او كان جنبا ولو في المصير يخاف شدة البرد بان يمرضه او
 او يقتله عند ابن حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما لان الغاية
 وجود الماء السخن فيه **او كان خائفا من عدو او سبيح**
 ان يصل اليه ويلحق به ما هو مثله كخوف الحية والناار
او وجدته اي الماء يباع **بغش فاحش** وهو ان يباع
 ثمنه كبيع ما يساوي درهما بدرهمين او وجدته يباع
بشئ المثل وهو لا يملكه وجواب سبع المسائل المذكورة
 وخبر المبتدئ يتيم لقوله تعالى **فلن تجدوا ماء فتيمموا**
طيبا وقوله عليه السلام التراب طهورا لمسلم ولو انشأ

ما لم يجد الماء فرع اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا
 للغسل او يكفي لبعض اعضائه يجب ان يتيمم للجنبه ولا يجب
 عليه التوضي عندنا خلافا للشافعي رضي الله عنه هذا اذا لم
 يكن مع الجنابة حدث يوجب الوضوء واما اذا كان مع
 الجنابة حدث يوجب الوضوء فيجب عليه الوضوء **فالتيمم**
للجنبه بالاتفاق ويتيمم مع وجود الماء لخوف فوت صلوة
العبد في الابتداء بالاتفاق وبعد الشروع متوضيا **سبقة**
 الحدث للبناء عند ابن حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما وان
 شرع بالتيمم وسبقة الحدث جاز له التيمم للبناء اتفاقا
او لخوف فوت صلوة الجنائز والحال ان **الولي غير** اي غير
 الخائف واما الولي فينتظر له فلا يجوز له التيمم خلافا للشافعي
 رضي الله عنه في الصورتين **والاصل** في **انهما** تقضيان عنده
 فلا تحقق الفوات ولا تقضيان عندنا فيتحقق فلهذا
لا يتيمم لخوف فوت صلوة الجمعة والوقت لانهما يفوتان
 الى خلف وهو الظهر والقضاء واعلم انه ذكر في المبسوط

فَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ طَلَبَهُ قَبْلَ التَّيْمُمِ وَجَوَّابُ حَتَّى إِنْ
لَمْ يَطْلُبْ مِنْهُ وَصَلَّى بِالتَّيْمُمِ لَمْ يَجْزِ لَأَنَّ الْمَاءَ مَبْدُؤُ عَادَةٍ وَ
لَيْسَ فِي سَوَالٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَذَلَّةٌ فَقَدْ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضُ حَوَائِجِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ قَوْلُهُمَا فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ مِنَ الْمَبْسُوطِ إِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ فَعَلِيهِ أَنْ يَسْأَلَ
الْأَعْلَى قَوْلَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ السَّوَالُ ذَلِكَ وَفِيهِ
بَعْضُ حَرَجٍ وَلَمْ يَشْرَعْ التَّيْمُمُ إِلَّا لِدَفْعِ الْحَرَجِ فَيَجُوزُ لَهُ التَّيْمُمُ
قَبْلَ الطَّلَبِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَمَّا يَطْلُبُ
قَبْلَهُ **اسْتِحْبَابًا** لِعَدَمِ الْمَنْعِ غَالِبًا فَرَعَ أَنَّ التَّيْمُمَ الْمُسَافِرُ
إِذَا رَأَى مَعَ رَجُلٍ مَاءً كَثِيرًا وَهُوَ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ وَصَلَّى
وَلَمْ يَسْأَلْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِيُظْهِرَ الْحُجْرَةَ أَوِ الْقَدْرَةَ فَعَلَى مَا ذَكَرَ
فِي الْمَبْسُوطِ لَمْ يَجْزِ سِوَاءُ غَلْبِ عَلَى ظَنِّهِ الْإِعْطَاءُ أَوْ عَدَمُهُ
أَوْ شَكُّ فِيهِمَا الْأَعْلَى قَوْلَ الْحَسَنِ وَإِذَا رَأَى فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ
يَسْأَلْ بَعْدَهَا فَكَذَا وَإِنْ رَأَى خَارِجَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَسْأَلْ ﷺ
ثُمَّ سَأَلَ فَإِنْ أُعْطِيَ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ ابْنَى تَمَّتْ سِوَاءُ

ظَنُّ الْإِعْطَاءِ أَوْ الْمَنْعِ أَوْ شَكُّ فِيهِمَا وَإِنْ رَأَى فِي الصَّلَاةِ وَ
عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُعْطَى أَوْ شَكُّ فِيهِ عَلَى صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ صَحَّ شُرُوعُهُ فَلَا
يَقْطَعُ بِالشَّكِّ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِ طَلَبُ الْمَاءِ عِنْدَ فَقْدِهِ
إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِي الْمَاءِ مَوْجُودٌ **بِقُرْبِهِ** بِخُورَةٍ
لِأَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ يُوجِبُ الْعَمَلَ كَالْيَقِينِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ
وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ الْمَاءُ بِحَيْثُ لَوْ هَبَ
إِلَيْهِ تَوَضَّأَ تَذَهَبُ الْقَافِلَةُ وَتَغَيَّبَ عَنْ بَصَرِهِ كَانَ بَعِيدًا
جَازِلًا التَّيْمُمَ وَهُوَ ضَرْبَانِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ **التَّيْمُمُ**
ضَرْبَانِ ضَرْبُهُ لِلْوُجْهِ وَضَرْبُهُ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ
وَلَا يَشْتَرُطُ التَّرْتِيبُ عِنْدَنَا فِيهِ بِخِلَافِ الْإِسْتِعَابِ حَتَّى لَوْ
بَقِيَ شَيْءٌ قَلِيلٌ لِلْجَنْبِ وَهُوَ عَلَى الْفَتْوَى وَكَيْفِيَّةً أَنْ يَضْرِبَ
بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ يَقْبَلُ بِهِمَا وَيَدُ بَرْتَمِيزَ فَعَمَّا وَيَنْقُضُهُمَا
وَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ وَيَمْسَحُ الْوُتْرَةَ
الَّتِي بَيْنَ الْمَخْرَجَيْنِ ثُمَّ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَذَلِكَ **لِلْيَدَيْنِ**
مَعَ مَرْفُوقَتَيْهِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا ذِرَاعِيهِ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ وَالْأَيْمُورُ

المسح باقل من ثلث اصابع لمسح الرأس الخفين وقال
 بعض المشايخ الاحسن مسح الذراعين ان يمسح ظاهر
 ذراع اليمنى بالوسطى والبصر والخنصر مع شئ من الكف
 اليسرى مبتدئاً من رأس الاصابع ثم باطنها بالمسبحة والابهام
 الى رأس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم اذا
 لم يدخل الغيار بين اصابعه وتحت خاتمته فيجب عليه ان
يخلل اصابعه ويتزع المرخامة والمرأة سوارها او ابيها
 يحركانها وقيل فيحتاج الى ضربته ثلثه وعن ابي حنيفة
 الاكثر يقوم مقام الكل وقال مالك واحمد رضي الله
 عنهما يمسح اليدين الرسغين فرع وان تيمم لصلوة الجنازة
 او السجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اذا المكتوبات بخلا
 ما لو تيمم لمس المصحف او دخول المسجد او للاذان او نحو
 ذلك مما هو ليس بعبادة مقصودة بالذات حيث لا يصح به
 الصلوة لانه **ليتو** قرينة مقصودة **والنية فيه** اي في التيمم
 لاداء قرينة مقصودة لا تقع الا بالطهارة **فرض** حتى يصح به

٤٣
 الصلوة والا فلا فاذا كان به حدثان كالجنابة وحدث
 يوجب الوضوء يجب ان ينوي عنهما فان نوى عن احدهما
 لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد عنهما فلا يجوز تيمم كل
 لاسلامه بخلاف وضوئه لان النية فرض ولا يه للكا فر
 فيلغو تيممه بخلاف الوضوء فانه ما مور بغسل الاعضاء
 قد وجد **وقال** زفر رحمه الله يجوز تيممه ايضا لانه خلف
 عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه **وعن** ابي يوسف رحمه الله
 اذا نوى به الاسلام صح ويصلي به اذا اسلم لان الاسلام
 رأس العبادة وهو من اهله فيصح تيممه بخلاف ما اذا
 نوى الصلوة حيث لا يجوز تيممه لانه ليس من اهلها
قلنا ان التيمم انما جعل طهارة اذا قصد به عبادة لا يجوز
 بدونها والاسلام يجوز بدونها **ويجوز** اي التيمم **بالصعيد**
 فعيل بمعنى فاعل اي صاعد على وجه الارض او بمنع مفعول
 اي مصعود عليه وانما قيد بقوله الطاهر لانه هو المعتبر
 بالاجماع حتى لا يجوز التيمم على مكان كانت فيه نجاسة

مطلب جواز التيمم على مكان قد
في عدم جواز التيمم على جواز
زال اثر الخمسة منه وجواز
الصلوة عليه كما يجب في
فصل إزالة النجاسة

وقد زال اثرها مع انه تجوز الصلوة فيه وهو اي الصعيد
كل ما كان من جنس الارض سواء كان عليه غبار ام لا
وسواء كان الغبار على ثوبه او على ظهر الحيوان او على الهوى
كالتراب والرمل والحجر الاملس والكل والحل والزئبق والحائط
المطين والمجصص والزمرد والمرجان والفيروزج والياقوت
والمخ الجلي والخرف اذا كان من طين طاهر والحنطة و
الشعير وسائر الحبوب اذا كان عليها غبار **ولا يجوز**
بالذهب والفضة اذا كان غير مخلوطين بالتراب بان
يكونا مسبوكين ولا بالمخ المائي ولا بالخشب ولا باللؤلؤ
ولا بالزئبق **والضابط** الفاصل بين ما هو من جنس الارض
وبين ما هو ليس منه انه كل شيء يحترق بالنار ويصير رمادا
ليس من جنس الارض وكذلك كل شيء ينطبع ويذوب بالنار
وكل شيء تاكله الارض ليس من جنسها هذا عندهما
واما عند ابى يوسف رحمه الله فلا يجوز الا بالتراب والرمل
وبالغبار عند الضرورة وعند الشافعي رضي الله عنه لا يجوز

الله

الا بالتراب **واعلم** ان امرار اليد شرط في التيمم حتى
لو كنس دارا او هدم حايطا او كالحنطة فتغطي وجهه
وذرعاه بالتراب لا يجزيه بخلاف الطهارة حيث
لا يشترط فيها ذلك **والتيتم للحدث والنجاسة والحائض**
والنفساء سواء لحديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول
صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم اجد الماء فتممت
في الصعيد كما تتمتع الدابة ثم انيت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت له ذلك فقال انما يكفيك ان تقول بيديك
هكذا الحديث والحائض والنفساء ملحقان به فرع
اذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء ظهره وفي الماء واحد
حدثا يوجب الوضوء فتيتم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما
بطل تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكن لواحد بقى
في حقهما وان كفى لاحدهما بعينه غسله وبقي التيمم في
حق الآخر فان كفى لكل منهما منفردا غسل المعة لان النجاسة
اغلظ فاذا غسل المعة هل يعيد التيمم للحدث ففيه

الله

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page. The text is written on a single line and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the names or titles mentioned in the preceding text. The script is dense and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

الماء في آخر الوقت فالأفضل له تأخير الصلوة إلى آخر
الوقت لتقع الصلوة باكمل الطهارة تين فلو صلى اول الوقت
بالتيم ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلوة لانه
طهارة مطلقة كالوضوء ولهذا يصلي بتيمم الواحد ما
شاء من الفريض والنوافل ما كان يصلي بالوضوء الواحد
وقال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز بتيمم واحد الا اداء
فرض واحد وسننه والنوافل على وجه التبعية للفرض ولو شئ
المسافر الماء في رحله سواء وضعه بنفسه او وضع فيه
بامر له او كان بقرية ماء وهو لا يعلم به فتيمم وصلى به ثم
ذكره او رأى الماء اجزأه فلم يعد لا عند ابي يوسف رحمه الله
فيما وضعه بنفسه وقيل وفيما وضعه بامر له فرع
واذا كان المانع عن الوضوء من جهة العباد كما سبغ
الكفا عن الوضوء او محبوس في السجن والذي قيله ان
قلبك او كان اكثر اعضائه مجروحاً في الحدث الاصغر
او اكثر جميع بدنه في الاكبر تيمم وأما اذا كان الصحيح

اكثر من المجرع يغسل لان لاكثر حكم الكل ولا يجمع بين التيمم
 والغسل لما فيه من الجمع بين البدل والمبدل ولا نظير
 له في الشرع فيكون الحكم للاكثر بخلاف الجمع بين التيمم و
 سور الحمار لان الفرض يتبادر باحدهما لا بهما فجمعنا
 بينهما مكان الشك **و ان النصف جريحا والنصف الآخر**
صحيحا لا رواية فيه فاختلف فيه المشايخ فمنهم من ^{وجب}
 التيمم لانه طهارة كاملة ومنهم من اوجب غسل الصحيح
 ومسح الجريح والاول اشبه **ولو كان باكثر مواضع**
 الوضوء جراحة نخشى امساك الماء وباكثر مواضع التيمم
 جراحة يضربه التيمم لا يصل **وقال** ابو يوسف رحمه الله
 يغسل بما قدر عليه ويصل ويعيد بعد البرء **وما** الى الماء
 الذي **اعد** اي هبتي ووضع في الطريق **للشرب خاصة**
لا يمنع التيمم الا ان يعلم بكثرة انه وضع للوضوء والشرب
 جميعا فيمنع لوجود القدرة على الماء ولما فرغ عن بيان النجاسة
 الحكمية شرع في بيان النجاسة الحقيقية فقال **فصل**

٤٦
 ١٥
في إزالة النجاسة وهي اجبة عن بدن المصل وتوبه و
 مكانه لقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله عليه السلام
 حنثه ثم اقرضيه ثم اغسله بالماء ونهى النبي صلى الله عليه
 عن الصلوة في المقبرة والمرجرة والمزيلة ولا فرق بين نجاسة
 ونجاسة **والنجاسة** تنقسم الى مرئية وغير مرئية
المرئية اي التي لها جرم محسوس **تظهر** اي محلها **برؤال**
عينها المرئية بكل ما يعي اي سائل **ظاهر** لان النجس لا يزول
 النجاسة واحترز بقوله **مزيل** مثل الدبس والعسل والسكر
 فانه ما يعي لكنه غير مزيل بخلاف غيره من المايعات
كالخمر وماء الورد والماء المستعمل فانه مزيل لما روى
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ما كان لاحد انا
 الا ثوب واحد تحبض فيه فاذا اصابه شيء من دم الحيض
 قالت بريقتها فصغته بظفرها اي حكته ولا نه مزيل
 بطبعه فوجب ان يقيد الطهارة بل اولى لانه اقلح لها
وقال محمد وزفر ومالك والشافعي رضوان الله عليهم **الجميع**

لا يجوز دفع النجاسة بالماء وما المستعمل فجوز به إزالة
 الحقيقية بالاتفاق **وَالْأَثَرُ** من النجاسة مثل اللون
 والطعم والريح **الَّذِي تَشُقُّ أَزَالَتُهُ** عن الثوب والبدن
عَفْوٌ أي معفو عنه للضرورة والحج وما روى عن خول بنت
 يسار قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض
 فقال اغسله فقلت اغسله فيبقى أثره فقال يكفيك ولا
 يضرك أثره **وَالنَّجَاسَةُ غَيْرُ الْمَرْيَةِ** وهي التي لا تحس
 مع يقين وجودها كالبول إذا جف على المحل **تَطَهَّرَ بِالْفُضْلِ**
الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أي ظن الغاسل إذا كان عاقلاً بالغاً
 والآفة على ظن المستعمل **الرَّوَابِ** أي بالغسل إذا غلب الظن
 شرعي وتلك تحصل بالغسل ثلاثاً وقيل سبعاً دفعا للوسوسة
وَيُشْتَرَطُ العصر في كل مرة والمبالغة في الثالثة بقدر
 قوته إن أمكن العصر والافيعسل ويترك إلى عدم القطر
 ثم هكذا إلى غلبة الظن بالطهارة ولا يشترط اليبس فيه
 وفي الكافي بساط تنجس فجعل في نهر وترك فيه يوماً وليلة

وجري عليه الماء طهر فرع وعن أبي يوسف رحمه الله طمخت
 الخنطة بنجر أو بنجس آخر أو بليت به حتى تنضج أو تنتفخ فطمخت
 بعد ذلك ثلاث مرات وانتفخت في كل مرة وجفت بعد كل
 طمخت فلا بأس بأكلها وكذا سائر الأطعمة كاللحم ونحوه
وَأَمَّا الدَّقِيقُ إذا أصابته خمر أو نحوها لم يוכל وليس لهذا
 حيلة وإن تموت السكين بالماء البنفسج تطهر بان تموت بالماء
 الطاهر ثلاث مرات **وَإِذَا** بالجمرة على حنطة تدوسها فغسل
 أو ذهب بعضها أو قسمت يكون كل واحد من القسمين طاهر
 إذ يحتمل كل واحد من القسمين أن تكون النجاسة في القسم
 الآخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة للضرورة **وَالْمَلِكَةُ**
 إذا وقعت في الملهة فاستحالت حتى صارت ملء أو صارت
 القدر تراباً أو أحرقت بالنار فصارت رماداً أو تحللت
 الخمر تطهر وفي فتاوى الظهيرية أن الحمرة التي تظهر في
 المرقمة من اللحم لا بأس بها وفي خلاصة الفتاوى كليب أخذ
 عضو رجل أو ثوبه حالة المزاج ينجسه وحالة الغضب لا

وَقِيلَ لَوْ غَضَّ كَلْبٌ وَلَا يَرَى بِلَا لَا بَاسَ وَلَوْ دَخَلَ كَلْبُ الْمَاءِ
 ثُمَّ نَفَضَ نَفْسَهُ فَاصَابَ شَيْئًا يَنْجِسُهُ وَلَوْ نَفَضَ مِنْ الْمَطَرِ الْخَمْسَةَ
 إِذَا لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ جِلْدَهُ وَلَوْ مَرَّ الرِّيحُ عَلَى النِّجَاسَاتِ وَثَمَّةُ
 ثَوْبٍ مَعْلُوقٍ سَلِيلٌ فَاصَابَهُ ذَلِكَ الرِّيحُ أَوْ ابْتَلَّ السَّرَاوِيلُ
 ثُمَّ قَسَا فِيهِ يَخْسُ عِنْدَ شَمْسٍ لَا يَمُتُ الْحُلُوبِيُّ وَقِيلَ يَكْرَهُ ذِكْرُ
 فِي الْفَتَاوَى أَنَّ رَأْسَ الشَّاةِ لَوْ أَحْرَقَ حَتَّى زَالَ الدَّمُ يَطْهَرُ
 وَكَذَا الْبِلَّةُ الْخَمْسَةُ فِي التَّوَرِ يَطْهَرُ بِالْأَحْرَاقِ وَكُلُّ شَيْءٍ
مُصْفًى كَالْمَرَّةِ وَالسَّيْفِ وَالتَّيْكِينِ وَخَوَّهَا كَالرَّجُلِ
 وَالظَّفَرِ **يَطْهَرُ بِالْمَسْحِ** إِذَا ذَهَبَ عَيْنُ النِّجَاسَةِ وَرِيحُهَا
 مَا صَحَّ أَنْ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَقْتُلُونَ
 الْكُفَّارَ بِسُيُوفِهِمْ ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا وَيَصْلُونَ مَعَهَا وَلَا يَغْسِلُونَ
 السَّيْفَ وَالْمَرَّةَ وَخَوَّ ذَلِكَ يَفْسِدُهَا فَكَانَ فِيهِ ضَرُورَةٌ
 وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابَسِ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَجْرِمْ
 وَمَا لَمْ يَجْرِمْ لَهُ **وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا
 بِالْغَسْلِ ثُمَّ قِيلَ يَطْهَرُ حَقِيقَةً فِي رَوَايَةٍ حَتَّى لَوْ قَطَعَ بِالْبَطْنِ

٤٨
 أَوِ اللَّحْمِ يَحُلُّ أَكْلَهُ وَقِيلَ يَقِلُّ النِّجَاسَةُ وَلَا يَطْهَرُ وَشَرْطُهُ أَنْ
 صَقِيلٌ أَوْ حَتَّى لَوْ كَانَ خَشِينًا أَوْ مَنْقُوشًا لَا يَطْهَرُ بِالْمَسْحِ وَ
الْمَنِي يُجَسِّبُ غَسْلَهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا وَيَكْفِي فَرْكَهُ إِذَا كَانَ
يَا بَسًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَايِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَغَسَلِيهِ
 أَنْ كَانَ رَطْبًا وَأَفْرَكِيهِ أَنْ كَانَ يَابِسًا وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 إِنَّمَا يَغْسَلُ الثَّوْبَ مِنْ خَمْسٍ وَعَدَمْنَهَا الْمَنِي وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَنِي يَصِيبُ الثَّوْبَ أَنْ رَأَيْتَهُ فَغَسَلَهُ وَالْأَمْرُ
 فَغَسَلَ الثَّوْبَ كُلَّهُ **وَعَنْ الْحَسَنِ** رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَنِي يَمُتُّهُ الْبَوْلُ
 ثُمَّ إِنَّمَا يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ إِذَا خَرَجَ الْمَنِي قَبْلَ الْمَذَى وَكَانَ الذَّكَرُ
 طَاهِرًا بَانَ بِالْأَلِّ وَلَمْ يَتَجَاوَزْ الْبَوْلُ عَنْ رَأْسِ مَخْرَجِهِ أَوْ يَتَجَاوَزَ
 وَيَسْتَنْجِي وَقِيلَ أَنَّ الْمَذَى مَغْلُوبٌ بِالْمَنِي فَجَعَلَ تَجَالُهُ وَلَا
 فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَفِي
 رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْكَ حَنِيفَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَطْهَرُ الْبَدَنُ
 بِالْفَرْكِ وَهُوَ الصَّحِيحُ **وَعَنِ الْفَضْلِ** أَنَّ مَنِي الْمَرَأَةِ لَا يَطْهَرُ
 بِالْفَرْكِ لِأَنَّهُ رَقِيقٌ قَرِيعٌ وَيَصْلِي عَلَى ثَوْبٍ بَطَانَتُهُ يَنْجُسُهُ

اذا لم يكن الثوب مضربا وعلى طرف بساط طرف اخر منه
نجس ترك احداهما بترك الاخر اولا وفي ثوب ظهرت
ندوة ثوب رطب نجس لف فيه اذا كان الملفوف النجس
بحيث لا يقطر منه الماء لو عصر وفي مكان ذهب اثر
النجاسة عنه من اللون والرائحة والطعم بالشك كما قال
رحمه الله **وَلَوْ ذَهَبَ أَثَرُ النِّجَاسَةِ عَنِ الْأَرْضِ بِالشَّمْسِ**
جَارَتْ الصَّلَاةُ عَلَى مَكَارِهَا لقوله عليه السلام زكاة الأرض
يبسها. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يجوز التيمم به ^{بالصعيد}
انه يجوز الصلوة **دُونَ التَّيْمُمِ مِنْهُ** لان النقص شرط التيمم
الطيب فلا يتأدى بخبر الواحد **وَنَظِيرُهُ** ان مسح الرأس
ثبت بنص الكتاب فلا يتأدى بان مسح الاذن لان كون
الاذن من الرأس ثبت بخبر الواحد **فَرَجَّ** ويجوز الصلوة
في ثوب وضع رطبا على ماء طين بطين فيه سرقين ويبس
او تنجس طرف منه فتنسبه وغسل طرف اخر منه بلا تحرك
اذا لا يشترط التحرك في غسل طرف من الثوب وعفى قدره

من نجس مغلظ كالدم والبول ويعتبر وزن الدرهم بقدر
المشقال في الكثيف ومساحته بقدر عرض كف في الرقيق
وذكر في بعض الكتب اذا كانت النجاسة في مواضع متفرقة
كما اذا كانت على يديه وعلى ثوبه وعلى مكان صلوة نجس
بحيث اذا اجتمعت زادت على قدر الدرهم منعت جواز
الصلوة وقيل لا يجتمع بل يعتبر كل منها على حدة والاخر
المفروش والشجر والكلاء القايم في الأرض يطهر بالبس
على ما هو المختار وما قطع منهما لو تنجس ثم جف لا يطهر
بالفرك بل بالغسل **وَإِذَا أَصَابَتْ الْخُفَّ أَوِ النَّعْلَ نَجَسًا**
لَهَا جَرْمٌ فَدَلَّكَ بِالْأَرْضِ يَطْهَرُ ولا يحتاج الى الغسل عند
أبي حنيفة رضي الله عنه لقوله عليه السلام اذا اتى احدكم
المسجد فلينظر في نعليه فان كان فيهما اذى او قد رطبت
ثم ليصل فيهما **وعند** ابي يوسف رحمه الله يطهر مطلقا
وعند محمد ومالك والشافعي وزفر رحمهم الله لا يطهر
مطلقا الا بالغسل والمراد بالاذى النجاسة العينية

اليابسة بخلاف النجاسة المايعة المصيبة للخف
 حيث لا يظهر بالدك وبخلاف الثوب حيث لا يظهر ^{بالفر}
 ولو جفت النجاسة اتفاقاً وأما المني فقد رخص
 بالنظر عن القياس ولما فرغ عن بيان النجاسة التي
 تصيب الثوب ونحوه شرع في بيان النجاسة التي
 تقع في الآبار فقال **فصل في البئر** وما يلها مبينة
 على اتباع الآثار دون القياس لان الاقيسة فيها متعارضة
 والاثار في المقدار كالجبر فاخذناه وتركنا القياس فان
 وقعت في البئر النجاسة المايعة تنجسها فلا تظهر الا بنزع
 جميع ما فيها والنجاسة الجامدة كالبعر والروث و
 الخثي قليلها وهو ما يستقله الناظر عفو للضرورة
 لان الآبار في الفلوات ليس لها رؤس حاضرة والمواشي تبعر
 حولها فيلقيه الريح فيها فلما فسد القليل لزم الحرج وهو
 مدفوع بخلاف الكثير حيث لا يعفى كثيرها لعدم الضرر
 وهو يعضده الناظر كثيراً على ما هو الاصح واعلم انه ابار

والفلوات والبعر والخثي والروث والرطب منها وليس
 والصحيح والمنكسر سواء في الاصح لشمول الضرر في فرع
 والشاة اذا بعرت في المحلب ورميت من ساعته لا تنجس
 ولو وقعت النجاسة في الاواني كيعفى لقوله عليه السلام
 في فارة ماتت في السمن ان كان جامداً فالقوها وحملها
 وان كان ما يباعاً فلا تقربوه وعن ابي حنيفة رضي الله عنه
 انها بمنزلة البئر في حق البعرة والبعرتين واية نجاسة
 تقع في البئر توجب نزعها وهي على ثلثة مراتب لانه اما ان
 توجب نزع الجميع او عشرين دلواً او اربعين فان ماتت
 فيها عصفور او فارة او نحوها يظهر في بئر ينزع عشرين
 دلواً هكذا روى عن انس رضي الله عنه في الفارة والعصفور
 ونحوها تعادل الفارة فاخذت حكمها وتستحب الزيادة
 الى ثلثين وما قيل ينزع في الحكمة عشرة دلاء ضعيف
 وعن ابي يوسف رحمه الله ان الاربع من الفارة كفاية
 واحدة والخمس في الشح كاللجاجة والعشر كشاة وعن

محمد رحمه الله ان في الفارتين اذا كانتا كهية الدجاجة
 ينزح اربعون والمعتبر في ذلك الدلو الوسط وما جاو
 اعتبر به وقيل ينزح **بدلوها** الذي يستقي منها
 قيل بما يسع صاعا وانما يحسب النزح **بعد اخراج الواء**
 من البئر لان النزح لا يغير ما دام الواقع فيها وينزح
في الحمامة والدجاجة والهنق ونحوها اربعون دلو هكذا
 روى عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه في الدجاجة والحمامة
 ونحوها تعادل لها **وتسحب** الزيادة الى خمسين وقيل
 الى ستين احتياطاً وعن ابي يوسف رحمه الله ينزح في
 وقوع الهنق وعن محمد رحمه الله في الهنقين وفي الفارة المخرجة
الكل وفي الأدمي والشاة ونحوها ينزح الكل اتفاقاً
 لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما افتيا بنزح
 الماء كله حين مات الزنجي في بئر زمزم وكذا الوبالت
 شاة في البئر عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
ان انفتح الواقع في البئر او نفث نزع الكل مطلقاً

وفي فاصلي
 دلو اربعة
 عشرة
 النزح
 الشاة
 غداً
 يوماً
 المقصود

اي سواء كان الواقع فيها صغيراً او كبيراً لا شاة ولا بلة في
 اجزاء الماء والوزن والسحلة والحدى كالشاة في الاصح
 فينزح الكل **وان لم يمكن** نزح الكل **لنبح الماء نزع حتى**
يغلبهم الماء عند ابي حنيفة رضي الله عنه بلا تقدير الغلبة
 بشئ كما هو دأبه فيما لا تقدير فيه من الشارع وقال
 ابي يوسف رحمه الله طريق معرفته ان يحفر حفرة مثل
 موضع الماء من البئر ويصب فيها ما نزح الى ان تمتلئ
 او يرسل فيها قصبة او نحوها ويجعل لمبلغ الماء علامة
 ثم ينزح منها عشرة دلاء مثلاً ثم تعاد القصبة فينظر كم
 انتقص فينزح كل قدر منها عشرة دلاء وقال محمد رحمه الله
 ينزح ما يتاد لو الى ثلثمائة وقيل الاصح ان يوخذ بقول
 رجلين لهما بصارة من امر الماء فرع وان وجدوا في
 البئر فارة او غيرها ولا ندري متى وقعت فيها تنجس منذ
 يوم وليلة ان لم تنفتح ومنذ ثلثة ايام وليا لهما ان
 عنده **وعندهما منذ وجد** وقيل على هذا الخلاف

فيما وجدت النجاسة في ثوب ولا يدري متى أصابته فيقدر
 بالثلاث في البالي ويوم وليلة في الطرى عنده ^{عندها}
 من حين وجدت ويطهر بطهارته البئر الدلو والرشاء
 والبكرة ونواحي البئر ويد المستقى ^{رؤى} ذلك عن أبي يوسف
 رحمه الله لان نجاسة هذه الاشياء بنجاسة البئر فتكون
 طهارتها بطهارتها نفيا للخرج كعروة الا برى فانها
 تظهر بطهارة اليد النجسة في الثالثة ويد المستقى تظهر
 بطهارة المحل وكذا في الخمر تظهر تبعاً اذا صارت خللاً
 وقيل لا يظهر الدلو في حق بئر اخرى ثم لا يحكم بطهارة ^{البئر}
 ما لم يفصل الدلو الاخير عن راس البئر عندها حتى لو
 انفصل الدلو الاخير عن الماء ولم يفصل عن راس البئر
 واستقى من ما بها رجل ثم عاد الدلو فعندها الماء ^{المأخوذ}
 قبل العود نجس خلافاً للمحمد رحمه الله اذ عنده يطهر ^{بالانفصال}
 عن البئر ولا اعتبار لما يتقاطر للضرورة هذا اذا مات
 الحيوان فيها واما اذا خرج حياً فقد اختلف فيه فالصحيح

انه ان لم يكن نجس العين ولم يكن في بدنه نجاسة ولم يدخل
 فاه في الماء لم ينجس الماء وان ادخل فاه فيه فاعتبر بسوء
 فان كان سؤله طاهر فالماء طاهر وان كان نجساً فالماء
 نجس فينزع كله وان كان مشكوكاً فالماء مشكوك فينزع جميعه
 وان كان مكروهاً فكمروه فيستحب النزع وان كان نجس العين
 كالخنزير ينجس الماء وان لم يدخل فاه وفي الكلب روايتان
 بناء على انه نجس العين ام لا **والصحيح** انه لا يفسد ما لا يد
 فاه لانه ليس نجس العين في الاصح لجواز الانتفاع به ^{سوء}
 واصطياًداً واجارةً وبيعاً ولو فتق شخص جيبه فوجد
 فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن بها ثقب
 يعيد الصلوة من ذي يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب
 يعيدها منذ ثلاثة ايام عنده ذكره في البدايع **ولو صب**
 الماء من بئر نجس في بئر طاهر نزع المصبوب وقد رماقي
 بعد ذلك الدلو في الاصح فلو صب الدلو العاشر مثلاً نزع ^{احد}
 عشر دلو **فصل في الاستنجاء** هو من كل حدث خارج

من أحد السبيلين **سنة** لانه عليه السلام واظب عليه وكان
يستنجي من البول والغائط ونحوهما مثل الدم الخارج من أحد
السبيلين والحضاة الملوثة والمتى والودي والميزى **كل**
ظاهر من كل الخرق والحج والمدر ونحوها **بمسح المحل** الذي
يخرج منه النجاسة **حتى ينقيه** أي ينظف المحل من النجاسة
ولو بحجر واحد أو خمسة أحجار **ولا يسن** **محمد** معين
عندنا لما روى انه عليه السلام ناوله عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه حجرين وروثه فاخذ الحجرين ورمى الروثه و
قال انه رجس ولو كان التثليث واجبا لطلبه ثالثا و
لقوله عليه السلام من استنجى فليوتر ومن فعل هذا
فقد احسن ومن لا فلا حرج هذا عند عدم الماء **والماء**
افضل عند وجوده ان لم يتجاوز الخارج المخرج **فان**
جاء الخارج المخرج اكثر من قدر الدرهم **تغير الماء**
للاستنجاء لان ما على المخرج من النجاسة انما اكتفى فيه
بغير الماء للضرورة ولا ضرورة في المجاوزة فوجب الغسل

والعبر

والمعتبر في منع الصلوة ان يكون ما جاوز المخرج اكثر من
قدر الدرهم عندهما وعند محمد رحمه الله يعتبر ما تجاوز
مع موضع الاستنجاء **فرع** واذا اصاب موضع الاستنجاء
نجاسة من الخارج اكثر من قدر الدرهم تطهر بالحجر **وقيل**
الصحيح انه لا يطهر الا بالغسل والافضل ان يجمع بين الغسل
والمسح بنحو الحجر **وفي الزيلعي** وصفة الاستنجاء بالماء ان يستنجي
بيده اليسرى بعد ما استرخى المقعد كل الاسترخاء اذا
لم يكن صايما ويصعد اصبعه الوسطى على سائر الاصابع قليلا
في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بنصره **ويغسل**
موضعها ثم يصعد خصره ثم سياتيه فيغسل حتى تطمئن
انه قد طهر بيقين او غلبة ظن ويبالغ فيه الا ان يكون
صايما ولا يقدر بالعدد لان هذه النجاسة مرئية
فاعتبر زوال العين الا ان يكون موسوسا فيقدر
في حقه بالثلاث **وقيل** بالسبع **وقيل** بقدر في الذكر بالثلاث
وفي المقعد بالخمس **وقيل** بالتسع **وقيل** بالعشر **ويفعل**

ذلك بعد الاستبراء بالمشي أو التخص أو النوم على شقة
الابسر ولو خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى
ينشف بخرقه قبل رده والمرأة في ذلك كالرجل **وقيل**
تستنجي برؤس أصابعها لأنها تحتاج إلى تطهير فرجها
الخارج وقيل يكفيها غسله براحتها وقيل بعرض أصابعها
لأنها إذا دخلت الأصابع يخشى عليها أن يجنب سبب
ما يحصل لها من اللذة والأكار لا تستنجي بأصابعها خوفاً
من زوال العذرة **وصفة الاستنجاء** بالبحر أن يجلس ^{معتدلاً}
على ساره ومعه اجار يدبر الرجل بالبحر الأول في الصف
لأن الخشية فيه مدلاة فلا يقبل احترازاً عن تلوثها
ثم يقبل ثم يدبر بمبا لغته في التنظيف وفي الشتاء غير مدلاة
فيقبل بالأول لأن الأقبال يبلغ في التنقية ثم يدبر ^{يقبل}
لمبا لغته وإنما قيدنا بالرجل لأن المرة تدبر بالأول أبداً
ليلا يتلوث فرجها والأدبار الذهاب إلى جانب الدبر
والأقبال إلى جانب القبل **ويكره الاستنجاء بالعظم والرجيع**

والرجاج والورق **والروث** والشعر وورق الشجر
والمطعم **واليمين** وكذا يكره استقبال القبلة والشمس
والقمر واستدبارها ولا يختلف هذا عندنا في البنيان وفي
الصحاء ولما فرغ من بيان الطهارة التي هي شرط الصلوة
شرح في بيان الصلوة التي هي مشروطاتها فقال **كتاب**
الصلوة وهي اللغة عبارة عن الدعاء وقيل من تحريك
الصلوتين وهما العظمان الناتيان عن العجيزة **وروي**
البيهقي عن الزهري رضي الله عنه أن الصلوة فرضت ليلة
المعراج وكان المعراج قبل خروجه عليه السلام إلى المد
بسنة **وروي الشدي** رضي الله عنه أنه كان قبل هجرة
عليه السلام بسنة عشر شهراً **وقيل** حكمها تعظيم الله تعالى
بجميع الأركان والأعضاء مبرئاً عن عبادة الأوثان
قولا وفعلًا وحكمها حصول الثواب في الآخرة وسقوط التوبة
عن الذمة في الدنيا **ومن أسلم أو أفاق من الجنون أو**
بلغ الصبي أو طهرت الحائض أو النفساء والحال أنه

قَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرٌ مُحَرَّمٌ لِرُؤْيَا صَلَوةِ ذَلِكَ الْوَقْتِ
 فيقضها لان الوجوب يتعلق باخر الوقت عندنا والسببية
 تنتقل من جزء الى جزء الى اخر الوقت وعند زفر رحمه الله
 الى ان يتضيق الوقت ولهذا **الْوَارِدُ** شخص عن الاعلام
 نعوذ بالله **أَوْجَنَ أَوْحَاضَتِ الْمِرَاةِ** او نفست **جَنِبَتِ**
 اي حين بقي من الوقت قدر تحريمة لم تحجب عليهم صلوة
 ذلك الوقت لعدم اهليتهم في وقت الوجوب الذي هو
 الجزء الاخير **فَصَلِّ فِي الْأَذَانِ الْأَذَانُ** في اللغة
 اعلام مطلقا وفي الشرع اعلام مخصوص في اوقات
 مخصوصه واختلف في انه هل واجب ام لا والاصح
سُنَّةٌ مؤكدة لا واجب لانه عليه السلام جمع بين الصلوتين
 في المزدلفة واسقط الاذان عن الثانية ولو كان واجبا
 لما اسقطه للجمع الذي ليس بفرض فلو اتفقوا هل بلدة
 على تركه لم يقاتلوا كساير السنن ثم انما يسن الاذان
 للتحسين اي الصلوات **وَالْجَمْعَةُ فَقَطْ** دون الصلوة

وصلوة الجنازة فلا يؤذن لهما ولا لغير الفرض سن له
 الجماعة ام لا اذ لم ينقل به عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا عن الخلفاء الراشدين ويؤذن للجماعة الرجال
 دون المرأة **بغير ترجيح** وموانع في شهادتين
 مخالفة ثم ياتي بهما مجاهرة وليس هذا مذهبا لانه
 بلا لأرضى الله عنه اذن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم
 حضرا وسفرا من غير ترجيح الى ان توفي عليه السلام
 وصفته معروفة وهو ذن الملك النازل من السماء
 ولا يزيد ولا ينقص من كيفيات الحروف كالحركات والسكنات
 والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت وأما مجرد تحسين
 الصوت بلا تغيير لفظ فحسن **وَيَزِيدُ الْمُؤَذِّنُ فِي أَذَانِ**
الْحَجْرِ بَعْدَ حِي عَلَى الْفَلَاحِ كلمة **الصلوة خير من النوم** لما
 ثبت عن ابي مخنف رضي الله عنه انه قال علمني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الاذان وقال ان كنت في اذان الصبح
 فقلت حي على الفلاح فقل الصبر خير من النوم **مُرَّتَيْنِ**

وكذا جميع الكلمات في الاذان مشاة الكلمة لا اله الا الله في اخره يوتى بها مرة واحدة وكلمة التكبير في اوله اربع مرات في الاصح لان ابا محمد ورفقه رضي الله عنهما هكذا حكاها عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عمر رضي الله عنهما كان الاذان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **مثنى والإقامة مثله** اي مثل الاذان في عدد الكلمات وكونها ستة ومثنى ومثنى لما روى ابراهيم بن قال كانت الإقامة مثل الاذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة للسرعة اذا خرجوا وقال الطحاوي رضي الله عنه كان بلا يعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن مثنى ويقيم مثنى وروى عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه انه قال كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاشفعا في الاذان والاقامة **بزيادة** اي مع زيادة كلمة قد **قامت الصلوة مرتين** بعد على الفلاح هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ويستحب للمؤذن

ان

ان يجعل اصبعه في اذنه **ويترسل** اي يقف بين كل كلمتين **الاذان ويدرج** اي يحذرو وهو الاسراع **الإقامة** لقوله عليه السلام يا بلال اذا اذنت فترسل في اذانك واذا اقامت فاحذر واجعل بين اذانك واقامتك قد ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه فلو ترك فيهما او ترسل في الإقامة وحذر في الاذان او ترك استقبال القبلة جاز لكن المستحب ان يترسل في الاذان ويحذر في الإقامة **ويؤجّه فيهما القبلة** لانهما مشتملان على الذكر واحسن احوال الذكر استقبال القبلة **ويلتفت** المؤذن **يمينه** في حي على الصلوة **ويسرّ** في حي على الفلاح وان كان وحده في الاصح لان الملك النازل فعل هكذا فصار سنة الاذان ولا يحول وراه لما فيه من استدبار القبلة ويستدير في صومعته اذا لم يمكنه مع ثبات قدميه بان كانت الصومعة ^{مبشعة} فيستدير ويخرج راسه **ويرفع صوته** ويرتفع على

او حذر فيهما

مكان عال ليحصل المقصود الذي هو الاعلام فرغ ^{استحب} للمؤذن ان يجلس بين الاذان والاقامة بالاتفاق الا انهم اختلفوا في مقدار الفصل في المغرب فعند ^{الله عنه} الحنفية المستحب ان يفصل بينهما قايماً قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث ايات قصاري او اية طويلة وعندهما الفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسته بين الخطبتين ^{استحب} وكذا ^{استحب} الوضوء فيهما اي في الاذان والاقامة فاذا اذن او اقام بلا وضوء جاز ولا يعاد ولا يكره في الاصح ^{ويكره} ان اي الاذان والاقامة ^{للجنب} لغلاظة الجنابة واذا اذن الجنب اقام ^{يعاد الاذان خاصة} دون الاقامة اذ لم يشترع تكرار الاقامة لانها لا اعلام الحاضر من فيكفي الواحدة والاذان لا اعلام الغائبين فيحتمل سماع البعض دون البعض ^{فتكره} مفيد ^{ويكره} اقامة المحدث لتعقبها الصلوة ويكون بعد حضور القوم فان انظروا ليتوضأ ويحضر يشق

مطل
في مقدار الفصل بين الاذان والاقامة

القوم

القوم ويقع الفصل بين الاذان والاقامة وذا غير مشروع والاسات الظنون فيه وانهم بالكسل في الصلوة واذا فاتت لشخص صلوات واراد ان يقضيها ^{يؤذن} للفائتة ^{الاولى} ^{ويقيم} لما روي انه عليه السلام لما فاتته اربع صلوات يوم الخندق قضاهن مع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بجماعة كل صلوة باذان واقامة ^{وجوز} ^{له} ^{الاكتفاء} ^{بالاقامة في الباقي} وكذا يجوز اقامة غير المؤذن لقوله عليه السلام لعبد الله بن زيد رضي الله عنه حين راي الاذان الفقه على بلال فالتقاه عليه فاذن بلال رضي الله عنه فقال عبد الله انا ريتك وانا كنت اريده ^{قال} عليه السلام فاقم انت رواه ابو داود ورحمه الله ^{ويكره} ^{للمؤذن} اخذ الاجرة لانه اجرة على الطاعة وهي غير جائزة وكذلك اخذ الاجرة على الحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ولكن المتأخرون جوزوا على التعليم والامامة في زماننا الحاجة الناس اليه وكسل الناس في الاحتسا

ن

وعليه الفتوى فرع ويكفي اذان الصبى الغير المميز والفقير
والسكران والمجنون والقعود وقت الاذان والتبزيق
والامتخاط ويجوز اذان ولد الزنا والعبد والاعمى و
الاعرابى بلا كراهية لان قولهم مقبول في الامور الدينية
بخلاف الفاسق ويكره ترك الاذان لمن يصلح المسجد
جماعة ويجوز للسافر الاكتفاء بالاقامة والمصلح في بيته
في مصر ان ترك كلاهما يجوز لقول ابن مسعود رضي الله عنه
اذان الحى يكفيننا وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
انه قال لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذان
يجوز والا فلا **ولا يؤذن لصلاة من الصلوات الخمس**
قبل الوقت لاجل الاداء **ويعاد فيه** اى في الوقت
ان اذن قبله لان الاذان للاعلام وقبله تجهيل وعند
ابى يوسف والشافعى رحمهما الله يجوز للفجر في الضيق
من الليل **ولنا** قوله عليه السلام يا بلال لا تؤذن
حتى يطلع الفجر اخرجه البيهقي رحمه الله قال في الامام و

ورجال اسناده ثقة فوجب على المؤذن ان يكون عالما
بالاوقات **ويجب على سامع الاذان والاقامة** **بسم الله**
المؤذن لما روى عن ابي سعيد رضي الله عنه انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم النداء فقولوا
مثل ما يقول المؤذن **الا في الجعلة الاولى** اى في
على الصلوة فيقول المستمع فيها لا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ويقول في الجعلة الثانية اى في على
الفلاح **ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن** لما ورد في
بذلك ويقول المستمع عند قوله اى قول المؤذن **الصلوة**
خير من النوم صدقت ويلحق نطقك ويقول المستمع
عند قول مقيم قد قامت الصلوة اقامها الله وادامها
مادامت السموات والارض وانما لم يذكر المصنف رحمه الله
هذا بناء على ما قيل ان اجابة الاقامة لا يجب الا الى ان
ينتهي الى قوله قد قامت الصلوة فينبذ يجب اجابته بالفعل
دون القول فيقوم الامام والقوم عنده عند ابي حنيفة

وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يجلس في منجده
عند الاستطوانة وابوبكر
رضه في حذائه فاذا ن بلال
رضه فلما قال اشهد ان
محمد رسول الله قال ابوبكر
مثل ما قال بلال فقبل
ظفري ابراهيم ووضعه
على عنقه وقال قره
عيني بك يا رسول الله
فلما تم الاذان قال صلعم
من فعل مثل ما فعلت يا
ابا بكر غفر الله له ونوبه
جديدة وقدمه عمده وخطاه
من هدية الصلوة
في شرح التلخيص

رضي الله عنه

ولا ينتظر المؤذن والامام لو احدث بعينه بعد اجتماع اهل
 المحلة وفي فتاوى الظهيرية ان المؤذن اذا قاله قد قات
 الصلوة يكثر الامام والقوم في قول ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله **وقال** ابو يوسف رحمه الله لا يكبر حتى يفرغ
 المؤذن من الاقامة ولا باس به في قولهما جميعا **فايدة**
 وفي شرعة الاسلام يستحب لمن ضل الطريق ان يؤذن
 وسئل ظهير الدين فمن يسمع الاذان في وقت واحد من
 الجهات ماذا يجب عليه قال اجابه اذان مسجد الذي
 يصلي فيه وعن الحلواني رحمه الله لو اجاب المؤذن ولم
 يجهل المسجد لا يكون مجيبا ولقد صدق فيما قاله لان
 اصل الاجابة المجيب حتى لو كان في المسجد ولم يجيب لم يكن
 اثما اذ حضور اجابة ولو سمع الاذان وهو عيشي
 فالاولى ان يقف **ولا يتكلم سائرها** اي سامع الاذان
 والاقامة لان التكلم مخل بالاجابة **ولا يقرأ** اي لا يشرع
 في القراءة وقت الاذان وانما فسرت بهذا بقية قوله

فيما بعد

فيما بعد ويقطع القراءة **ولا يسلم** على احد **ولا يرد**
 سلام احد والحاصل انه لا يشتغل بعمل من الاعمال غير الاجابة
وقال ابو يوسف رحمه الله لا اري باسا ان يقول المؤذن
 لا امير في اذان الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير و
 رحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح يرحمك الله
 وبذلك قال المفتي والقاضي رحمهما الله **فروع** وفي القنية
 لو عطس انسان حال الاذان يحد ويشمت وفي
 الفتاوى العصر لا يحد ولا يشمت **ويقطع القراءة** لها
 اي للاذان والاقامة وفي الفتاوى الظهيرية لو سمع القارئ
 الاذان في المسجد لا يقطع القراءة لانه اجابة بالحضور
فصل وشرط جمع شرط وهو ما يتوقف عليه الشيء ولا
 يكون منه كوضوء **الصلوة** وما يتوقف عليه الصلوة **شئ**
 اشياء الشئ الاول **الوقت** لقوله تعالى ان الصلوة كانت
 على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا **وقيل** لابن
 هل ذكرت الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا قوله تعالى

رضي الله عنه



فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ أَيْ صَلَاتَا الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
وَحِينَ تَضَعُونَ أَيْ صَلَاةَ الْفَجْرِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَعَشِيًّا أَيْ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ أَيْ صَلَاةَ الظُّهْرِ
وَقَوْلُهُ عَشِيًّا مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ حِينَ تُمْسُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ اعْتَزِلْ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ الْكُشَافُ وَ الشَّيْءُ الثَّانِي
الطَّهَارَةُ بِأَنْوَاعِهَا الَّتِي هِيَ الطَّهَارَةُ عَنِ النِّجَاسَةِ الْحَقِيقَةِ
بِدُنِ الصَّلَاةِ وَتَوْبِهِ وَمَكَانِهِ وَ الطَّهَارَةُ عَنِ النِّجَاسَةِ الْحَكْمِيَّةِ
الَّتِي هِيَ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي
عَسَلٍ عِنْدَكَ الدَّمُ فَصَلِّي وَ الشَّيْءُ الثَّالِثُ **سِتْرُ الْعَوْرَةِ**
لِقَوْلِهِ تَعَالَى يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ أَيْ
اسْتُرُوا عَوْرَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَ الشَّيْءُ الرَّابِعُ **اسْتِقْبَالُ**
الْقِبْلَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
أَيْ نُحُوهِ وَجْهَتَهُ وَ الشَّيْءُ الْخَامِسُ **النِّيَّةُ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَ الشَّيْءُ السَّادِسُ **تَكْبِيرَةُ الْأَحْرَامِ**

وَيُقَالُ

وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا تَكْبِيرَةُ الْأَوَّلِ وَتَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ وَسَيُجَيِّ
يَانُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى التَّفْصِيلِ **وَأَرْكَانُهَا** جَمْعُ رُكْنٍ وَهُوَ
مَا يَقُومُ بِهِ الشَّيْءُ أَيْ أَرْكَانُ الصَّلَاةِ **سِتَّةُ** أَشْيَاءٍ أَيْضًا
الشَّيْءُ الْأَوَّلُ **الْقِيَامُ** فِي الْفَرَايِضِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَقُومُوا
لِلَّهِ قَانِتِينَ وَ الشَّيْءُ الثَّانِي **الْقِرَاءَةُ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى اقْرَأُوا
مَا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ وَ الثَّالِثُ **الرُّكُوعُ** وَ الرَّابِعُ **السُّجُودُ**
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَبُجُورُ الْإِكْتِفَاءِ
بِالْأَنْفِ وَلَوْ بِغَيْرِ عَذَرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
خِلَافًا لَهَا وَ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهَا وَ الشَّيْءُ الْخَامِسُ **الِاتِّقَانُ**
سِتْرُ رُكْنٍ كَالْقِيَامِ إِلَى رُكْنٍ آخَرَ كَالرُّكُوعِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا
يَكُونُ بِدُونِهِ فَيَكُونُ فَرْضًا وَ الشَّيْءُ السَّادِسُ **الْقَعْدَةُ**
الْآخِرَةُ قَدْ رُفِعَ مَا يَتِمُّكَ فِيهِ مِنْ قِرَاءَةِ التَّشْهَدِ إِلَى قَوْلِهِ
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ الْآخِرَةِ وَقَعْدْتَ
قَدْ رُفِعَ التَّشْهَدُ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ عُلُقَ تَمَامِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ سِتَّةُ

وما لم يتر الفرض إلا به فرض قيل كيف تثبت الفرضية
 بخبر الواحد **وَأَجِيبُ** بأن الفرضية لا تثبت به
 ابتداءً بل بالكتاب وأما خبر الواحد فيبين وهو جائز
 وذلك أن الإتمام ثابت بالكتاب لأن نفس الصلوة
 ثابتة به وإتمام الصلوة منها وهذا الخبر يبين كيفية
 الإتمام **وَوَاجِبَاتُهَا** جمع واجب وهو ما ثبت بدليل
 ظني أي واجبات الصلوة **أَحَدُ عَشَرَ** الواجب الأول **الْقَاءُ**
 أي قراتها في **الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ** من الفرض لمواظبة
 عليه السلام عليها من غير ترك **وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ**
 فرض لقوله عليه السلام لا صلوة إلا بقراءة الكتاب
وَلَنَا قوله تعالى فاقروا ما ينشر من القرآن والزيادة
 عليه بخبر الواحد لا تجوز ولكنه يوجب العمل فقلنا
 بوجوبها وقوله لا صلوة محمول على نفى الفضيلة كقوله
 عليه السلام لا صلوة لجار المسجد إلا في المسجد فلا دلالة
 فيه على عدم الجواز بدونها بل على النقص ونحن نقول به

واجبات الصلوة
 أحد عشر

والواجب

وَالوَاجِبُ الثَّانِي السُّورَةُ أي قراتها مع الفاتحة **أَوْ قَدْرُهَا**
 أي قدر السورة **مِنَ الْقُرْآنِ** وأقل ما تصح به الصلوة آية
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه وثلاث آيات قصار أو آية طويلة
 عندهما **وَالوَاجِبُ الثَّالِثُ الْجَهْرُ** أي القراءة بالجهر في الصلوة
الْجَهْرِيَّةُ المعروفة هذا **لِلْإِمَامِ** وأما المنفرد فخير إن شاء
 جهر وإن شاء خافت والجهر أفضل تشييراً للجماعة
وَالوَاجِبُ الرَّابِعُ الْخَافِتَةُ أي القراءة بالخفية في الصلوة
السَّوْمِيَّةُ المشهورة **مُطْلَقًا** أي إما ما كان أو منفرداً وعند البعض
 الجهر والسُّرُسْتَانِ حتى لا يجب سجود السهو بتركهما
 وأدنى الجهر سماع غيره وأدنى الخافِتَةُ سماع نفسه
 في الأصح وهذا هو المعتبر في كل ما يتعلق بالنطق كالطلا
 والعِتَاقِ والاستِثْنَاءِ وغيرها فلو طلق أو اعتق بحيث
 صحح الحروف ولكن لا يسمع نفسه لا يقع ولا يعتق
 ولو طلق جهرًا ووصل به أن شاء الله بحيث لم يسمع نفسه
 يقع الطلاق ولم يصح الاستِثْنَاءُ وقس على ذلك غيره

مطلب في الطلاق المستثنى

والواجب الخامس **الطمانينة** وهي تسكين الجوارح و
استقرار المفصل مقدار تسبيحة في **الركوع والسجود**
عندهما وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الطمانينة
فرض لقوله عليه السلام لمن اخفا الصلوة صل فانك
لم تصل ولنا قوله تعالى واركعوا واسجدوا امرنا
بالركوع وهو في اللغة الانحناء وبالسجود وهو الانحفاض
فتعلق الفرضية بالادنى منهما والزيادة نسخ والامر
بالاعادة لزجره عن العادة **والواجب السادس**
ترتيباً فعالها اي افعال الصلوة التي تتكرر في ركعة
واحدة كالسجدة فانه لو قام الى الركعة الثانية بعد
ما سجد سجدة واحدة قبل ان يسجد الاخرى يقضيها
ويكون القيام معتبراً لانه لم يترك الا الواجب
واما ما لا يتكرر في الركعة كالقيام والركوع فمرعات
الترتيب فيه فرض ذكره في الكافي وكذلك في تكبير
الافتتاح والقعدة الاخيرة فرض كذا في صدر الشريعة

والواجب

والواجب السابع **القعدة الاولى** **والثامن التشهد**
اي قرائته في **القعدة** **بين** لمواظبة النبي عليه السلام على ذلك
وذكر في الرخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية
واجبة وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى
سنة وفي الثانية واجبة لكن المصنف رحمه الله ما
اخذ بهذا لان قوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله
عنهما قل التحيات لله لا يوجب الفرق في قراءة التشهد في الاولى
والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما كانت القراءة
في القعدة الاولى واجبة كانت القعدة الاولى ايضا
واجبة وقال بعضهم ان قراءة التشهد فيهما سنة
في الاصح وعند الشافعي رضي الله عنه فرض في الثانية
والواجب التاسع **التسليم** اي اصابة لفظ السلام لقوله
عليه السلام تحليلها التسليم وعند الشافعي فرض **والواجب**
العاشر القنوت اي قرائته في الوتر والحادي عشر
تكبيرات العيدين لما سجد ان شاء الله تعالى

وَسَنَّهَا جمع سنة وهي ما واظب عليه النبي عليه السلام
 احيانا وتركه احيانا وفي فعله ثواب وتركه عتاب
 لا عقاب اي سنن الصلوة **مَا سِوَى ذَلِكَ** المذكور
 من الاركان والواجبات **مِنْ اقوالها** جمع قول بمعنى
 مقول اي الاشياء المقولة في الصلوة كالثناء والتعوذ
 والتسمية والتامين ونحو ذلك وقس على ذلك قوله
وافعالها اي الاشياء المفعولة **المطلوبة** في الصلوة
 كوضع اليمنى على الشمال وتوجيه اصابع الرجل نحو
 القبلة ورفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح **ويمكن**
 ان يكون المراد من الاقوال والافعال المعنى المصداقي
 فالمراد قوله المصلي فعله فاسنادهما الى ضمير الصلوة
 مجاز ولما فرغ عن ذكر شرائط الصلوة واركانها
 وغير ذلك اجمالا لا شرع في التفصيل لان التفصيل بعد
 الاجمال وقع في النفوس فقال **الشرط الاول** للصلوة
الوقت لان اهم الصلوات الوظائف الحسنة ما يعبر

سنن الصلوة
 ما سوى ذلك

منها

منها اوقاتها لانها بدخول الوقت يجب وبخروجه تقوت
 وبدا بوقت الفجر للاهتمام فقال **واو وقت** صلوة
الصبح من طلوع الفجر الصادق الذي هو الضوء المستطير
 ولا يزال ضوهه يزداد ويقرض في الافق يسمى مستطيرا
 لانتشاره قال الله تعالى كان شرة مستطيرا وسمى
 صادقا لانه صدق عن الصبح ويبتد ولا عبق بالفجر
 الكاذب الذي يبتدى مستطيل اذا هب في السماء ثم
 ينمحق لقوله عليه السلام لا يغرنكم الفجر المستطيل فكلوا
 واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير وانما سمي الفجر الاول
 كاذبا لانه يضي ثم يتسود ويذهب نوره ويعقبه الظلام
 فكانه كذب عن الصبح **الطلوع الشمس** لقوله عليه السلام
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد
 الصبح **والاول وقت الظهر** يدخل **من زوالها** اي زوال
 الشمس اي ميلها عن كبد السماء الى جانب الغرب ويكبد
 كبد السماء هو حالة الاستواء **حتى يصير ظل كل شيء مثليه**

وتفصيل في صلاة الفجر
 بطلوع الشمس بعد اطلوع
 ركعة من في فصل اوقات
 الكراهية فلا تغفل

سَوَى فِي الزَّوَالِ فِي رَوَايَةِ عَنِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي
 رَوَايَةِ أُخْرَى عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُمَا وَقَوْلُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ سَوَى فِي الزَّوَالِ لَا بُدَّ هُنَا
 مِنْ مَعْرِفَةِ الزَّوَالِ وَفِي الزَّوَالِ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَسُوِيَ
 الْأَرْضَ حَيْثُ لَا يَكُونُ بَعْضُ جَوَانِبِهَا مَرْتَفَعًا وَبَعْضُهَا مُخْفَضًا
 وَيُغْرِزُ فِيهَا جَرِيرَةٌ فِي حَالِ اسْتَوَاءِ الشَّمْسِ وَيَخْطُ عَلَى
 مَتْنِ الظِّلِّ جَرِيرَةٌ فَيَنْظُرُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ يَنْقُصُ فَالشَّمْسُ
 لَمْ تَزَلْ وَإِنْ شَرَعَ فِي الزِّيَادَةِ فَقَدْ زَالَتْ وَإِنْ صَارَ
 حَالُهَا لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ فَقَدْ لَكَ فِي الزَّوَالِ أَنْ يَظْلَمَ
 وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدَّثَ الزَّوَالِ أَنْ تَقُومَ الرَّجُلُ مُسْتَقْبِلَ
 الْقِبْلَةِ فَمَا دَامَتِ الشَّمْسُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْسَرِ فَالشَّمْسُ لَمْ تَزَلْ
 وَإِنْ صَارَتْ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ فَقَدْ زَالَتْ وَهُوَ
 أَيْ أُخْرِقتِ الظُّهْرُ عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ **أَوَّلُ وَقْتُ**
الْعَصْرِ وَآخِرُهُ أَيْ أُخْرِقتِ الْعَصْرُ **عَرُوبُهَا** أَيْ غُرُوبُ
 الشَّمْسِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ

وبكر

قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَهَا وَقِيلَ أُخْرِقتِ
 الْعَصْرَ حِينَ تَصْغُرُ الشَّمْسُ وَهُوَ أَيْ الْغُرُوبُ **أَوَّلُ**
وَقْتُ الْمَغْرِبِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ
 حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ حِينَ غُرُوبُ الشَّفَقِ
الْأَبْيَضِ الَّذِي يَكُونُ **بَعْدَ الْحَمَةِ** فِي رَوَايَةِ عَنْ ابْنِ
 حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي رَوَايَةِ أُخْرَى عَنْهُ وَفِيهَا
 الشَّفَقُ هُوَ الْحَمَةُ قَبْلَ الْبَيَاضِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 الشَّفَقُ هُوَ الْحَمَةُ وَبِهِ يَفْتِي فَأُخْرِقتِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ حِينَ
 غُرُوبِ الْحَمَةِ وَهُوَ **أَوَّلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَآخِرُهُ طُلُوعُ**
الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُخْرِقتِ الْعِشَاءُ
 حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ **وَقْتُ الْوُتْرِ وَقْتُ الْعِشَاءِ** عِنْدَ
 ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَوَّلُ وَقْتِهِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ
 وَأُخْرِقتِ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
 الْوُتْرِ فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ
 لَكِنْ بِحَبِّ تَأْخِيرِهِ أَيْ الْوُتْرَ عَنْهَا أَيْ عَنْ صَلَوةِ

العشاء لوجوب الترتيب لا لعدم دخول وقت الوتر
حتى لو صلى العشاء وصلى الوتر جاز لسقوط الترتيب
به وهذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه لان الوتر فرض
عنده فصار كفر ضيق اجتماع في وقت واحد
كالقضائين او القضا والاداء **وعندهما لا يجوز**
لان الوتر سنة العشاء فيكون تبعاً لها فلا يحد
وقته حتى يصلي العشاء كسنة العشاء حيث لا
يحدث بها قبل اداء العشاء لعدم دخول وقتها
لا للترتيب وثمره الخلاف تظهر في موضعين
احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسياً او
صلاًهما وظهر فساد العشاء دون الوتر فإنه يصح
الوتر ويعيد العشاء وحدها عنده لان الترتيب
يسقط بمثل هذا العذر وعندهما يعيد الوتر
ايضاً لانه تبع لها فلا يصح قبلها **والثاني ان الترتيب**
واجب بينه وبين غيره من الفرائض عنده حتى

حتى لا يجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر وعندهما
يجوز لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنن فائدة
ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد
تطلع فيه لما تغرب الشمس وقبل ان يغرب الشفق
لم يجبا عليه الاصح لعدم السبب وهو الوقت
ويستحب الإسفار اي التنوير **بالفجر** بحيث يمكن
ترتيل أربعين آية او أكثر ثم عادته ان ظهر فساد
وضوءه لقوله عليه السلام أسفروا يا فجر فإنه
اعظم للأجر **الا للحاج بمزدلفة** **فالتغليس** اي
الاتيان بها في الغسل وهو ظلمة اخر الليل يعني
بعد طلوع الفجر **افضل** له تبتدأ ركع الوقوف
بالمزلفة قبل طلوع الشمس **ويستحب الأبرار**
بالظهر في الصيف **وتجملها في الشتاء** لما روي
عن انس رضي الله عنه انه قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا كان في الشتاء يكثر بالظهر اذا كان



في الصيف ابردها وفي صحيح البخاري ابردوا
 بالصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم ويستحب
تأخير صلاة العصر ما لم يتغير قرص الشمس في الصيف
والشتاء لانه عليه السلام كان يؤخر العصر ما دام
 الشمس بيضا نقية رواه ابو داود رحمه الله ولما فيه
 توسعة لوقت النوافل لكرهيتها بعده والمعتبر
 تغير القرص وهو ان يصير بحال لا تحار فيه الاعين
 على ما هو الصحيح وتأخيرها اليه مكروه ولا اعتبار
 بتغير الضوء لانه يحصل بعد الزوال ويستحب **تجيل**
صلوة المغرب دائما اي في الحضر والسفر والصيف والشتاء
 لقوله عليه السلام لا تزال امتي بخير ما لم يؤخروا المغرب
 حتى تشتبك النجوم رواه احمد وابوداود رحمه الله
 واشتباكها كثرتها فاذا كان التأخير سببا لزوال
 الخير كان التججيل سببا لاستجلابه ويستحب **تأخير**
صلوة العشاء الى ثلث الليل لما روى ابن عباس رضي الله عنهما

انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر العشاء حتى ذهب
 من الليل ما شاء الله فقال عمر رضي الله عنه يا رسول الله
 نام النساء والولدان فخرج فقال لولا ان اشق على امتي
 لامرته ان يصلوا العشاء في هذه الساعة ويستحب
يوم الغيم تجيل صلاة العصر والعشاء لان في تأخير
 العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه وفي تأخير
 العشاء تقليل الجماعة بسبب الظلمة **ويؤخر الباقي**
 من الصلوات في يوم الغيم وهي الفجر والظهر والمغرب
 لان في تجيل الفجر احتمال وقوعها قبل الصبح وفي تجيل
 الظهر وقوعها قبل الزوال وفي المغرب وقوعها قبل
 الغروب ولا يجوز للمصلي ان **يجمع بين صلاتين** بسبب
 العذر **في وقت واحد** احتراز به عن الجمع بينهما فعلا
 كل واحدة منهما في وقتها بان يصلي الاولى في وقتها
 والثانية في اول وقتها فانه جمع في حق الفعل وان
 لم يكن جمعا في الوقت وذا جاز لما روى جابر عن نافع

خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس
 فلما ابطا قلت الصلوة يرحمك الله فالتفت الي و
 مضى حتى اذا كان اخر الشفق نزل فصل المغرب
 ثم اقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ثم
 اقبل علينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا عجل به السير صنع هكذا واخذ الشافعي
 رضي الله عنه بامثاله فقال بجواز الجمع بين الظهر
 والعصر وبين المغرب والعشاء لعذر المطر والتفر
 والمض ولو في الحضر ولنا النصوص الواردة لتعيين
 الاوقات نحو قوله تعالى اقم الصلوة للوكة الشمس
 الى غير ذلك من الايات والاحبار فلا يجوز تركها
 الا بدليل مثلهما **وقال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه**
والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة
قط الا لوقتها الا صلوتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة
وبين المغرب والعشاء بجمع اي بمزدلفة فظهر انه

لا يجوز

لا يجوز الجمع بين صلوتين في وقت واحد **الا بعرفة ومزدلفة**
 فيصل الى امام بالناس الظهر والعصر في وقت الظهر باذان
 واقامتين بعرفة والمغرب والعشاء باذان واقامة
 واحدة بمزدلفة وذا غير جائز للنفراد عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه خلافا لها **ويستحب ان يؤخر الوتر الى آخر الليل**
ان وثق المصلي بالانتباه والا فاوله اي ان لم يثق
بالانتباه او تراول الليل لقوله عليه السلام من خاف
ان لا يقوم اخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم
اخر الليل فليوتر اخر الليل ووقت الجمعة وقت الظهر
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها بعد الزوال
وكذا الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من الائمة
رضوان الله عليهم اجمعين فصار اجما عامهم ولكونها
قائمة مقام الظهر في دخول وقتها بدخول وقته وتخرج
بمخروجه وعند مالك رضي الله عنه لا يخرج الى المغرب
وعند الحنابلة يجوز قبل الزوال ووقت صلوة العيد

مِنْ ارْتِفَاعِ أَيُّ تَبَيُّضِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا وإذا زالت الشمس
 خرج وقتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل العید و
 الشمس على قدر ریح أو ریحین وایضا انه علیه السلام
 لما شهد واعنده بالهلال بعد الزوال امر بالخروج
 المصلی من العید ولو كان الوقت باقی لما اخرها واما
 فرغ عن بیان الاوقات المستحبّة شرع فی بیان
 الاوقات المکروهة فقال **ثَلَاثَةُ اَوْقَاتٍ الْكَرَاهِيَّةُ ثَمَانِيَّةٌ**
ثَلَاثَةُ اَوْقَاتٍ مِنْهَا يُكْرَهُ فِيهَا كُلُّ صَلَاةٍ وَسَجْدَةٍ التَّلَاوُعِ
وَسَجْدَةِ الشَّرِّ وتلك الثلاثة هي التي اخبر عنها عقبه بن عامر
 رضي الله عنه وقال ثلثة اوقات بها نار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان نصل فيها وان نقبر فيها موتانا
عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْفَعَ وعند زوالها اي اسوائها
 حتى تزول وعند تضيق الغروب اي عند غروبها حتى
 تغرب رواه مسلم وغيره والمراد بقوله ان نقبر
 صلوه الجنائز لان الدفن غير مكروه والمراد بسجدة

التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة
 فلا تنادي بالناقص واما اذا تلاها فيها جاز اداؤها
 فيها من غير كراهية لكن الافضل تأخيرها ليقربها
 في الوقت المستحب لانها لا تفوت بالتأخير بخلاف
 العصر **وَكَذَا** المراد بصلوة الجنائز ما حضر قبل هذه
 الاوقات فان حضرت فيها جازت من غير كراهية
 لانها اديت كما وجبت اذ الوجوب بالحضور لقوله
 عليه السلام ثلث لا يؤخرون وذكر منها الجنائز
 فالتأخير مكروه **الْأَعَصَرُ يَوْمَهُ** اذ لا يكره اداؤها
 وقت الغروب ولا تفسد ان غربت الشمس بعدما
 ركعت منها بخلاف صلوة الفجر ان طلعت الشمس بعد
 ما صل ركعة منها حيث تبطل وكذلك قد ذكر في كتب
 اصول الفقه ان الجزم المقارن للاداء سبب لوجوب
 الصلوة واخروقت العصر وقت ناقص اذ هو وقت
 عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا اداها اداها كما

فاذا اعترض الفساد بالغروب لا يفسد وفي الفجر كل وقت
 وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل الطلوع فوجب كمالا
 فاذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد لانه لم يؤد بها
 كما وجب **فان قيل** هذا تعليل في معرض النص وهو
 قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الفجر قبل الطلوع
 فقد ادرك الفجر ومزاد ركعة من العصر قبل الغروب
 فقد ادرك العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا
 الحديث وبين النهي الوارد عن الصلوة في الاوقات
 المذكورة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض
 اذ القياس رجع هذا الحديث في صلوة العصر ويحد
 النهي في صلوة الفجر واما سائر الصلوات فلا تجوز في
 الاوقات الثلاث لحديث النهي اذ لا معارض لحديث
 النهي فيها **فان قيل** ينبغي ان يجوز بعد الاصفر قضاء
 عصر امس لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان ^{السبب}
 ناقضا فاذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد

اداها كما وجبت قلنا اذ اخرج الوقت يضاف الوجوب
 الى جميع الوقت اذ ليس بعض الوقت اول من البعض بعد خروج
 الوقت وانما يضاف الوجوب الى الجزء الاخير ما دام الوقت
 باقيا وجميعه ليس بمكروه فلا يكون فيه ناقضا **وقتان** من
 هذه الاوقات الثمانية **يكره** فيهما الصلوة **التطوع** و
 الصلوة **المندوبة** و**ركعتا الطواف** و**قضاء تطوع** **افسده**
 بعد ما شرع فيه ولا يكره غير ذلك مثل قضاء الفرائض الفاتية
 والوتر الفاتية وصلوة الجنائز وركعتا الفجر وسجدة التلاوة
 وهما اي الوقتان الذان يكره فيهما المذكورات **ما بين**
طلوع الفجر و**طلوع الشمس** وما بعد العصر الى الغروب
 لقوله عليه السلام لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس
 ولا صلوة بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس رواه البخاري
 ومسلم رحمهما الله **وقال** عليه السلام ليبلغ شاهدكم
 غائبكم الا لا صلوة بعد الصبح الا ركعتين رواه احمد و
 ابو داود رحمهما الله والنهي لمع في غير الوقت وهو جعل الوقت

كالمشغول فيه بفرض الوقت حكما وهو افضل من النقل للحققة
 فلا يطرأ حق فرض آخر مثله والذي يدل على ان النهي لمعنى
 في غيره انه لا يمنع فيه فرض الوقت الى اخر الوقت ولو كان لعينه
 لمنع والمراد بما بعد العصر قبل تغيير الشمس اما بعده
 فلا يجوز فيه القضاء ايضا وان كان قبل ان يصلي
 العصر فرع ولو ندر ان يصلي في الوقت المكروه جاز
 له الاداء فيه والا فضل ان يصلي في غيره وكذا
 لو شرع في الوقت المكروه في الصلوة ومضى فيها جاز
 والا فضل ان يقطعها ويؤديها في وقت اخر غير مكروه
وثلاثة اوقات من الاوقات الثمانية بكرة فيها
التطوع فقط الاول بعد الغروب قبل المغرب
 اذ فيه تاخير المغرب وهو مكروه والثاني وقت خطبة
الجمعة والعيد والخطبة التي في الحج لقوله عليه السلام
 اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت
 فاذا كان الامر بالمعروف حراما في ذلك الوقت مع كونه

مطالعة في شروعي الصلوة في وقت مكروه

فرضا فانقل بطريق الاولى **والثالث قبل صلاة العيد**
 لما روى انه عليه السلام خرج يوم الاضحى فصلى ركعتين
 ولم يصلي قبلهما ولا بعدها واعلم ان التنفل في
 المصلي قبل صلاة العيد مكروه اتفاقا واختلف في البيت
 قبل الصلوة وبعدها في المصلي وعامةهم على الكراهية
 قبل الصلوة مطلقا وبعدها في المصلي **والشرط الثالث**
الطهارة طهارة المصلي بدنه من الحدث وطهارة لباسه
ومكانه الذي يصلي عليه شرط لجواز الصلوة لما مر
والنجاسة على نوعين احدهما محققة وهي عند
 ابن حنيفة رضي الله عنه ما تعارض فيه نصاب في طهارة
 ونجاسته وكان الاخذ بالنجاسة اولى لوجود الحج
 وعندها ما جاز الاجتهاد في طهارته فهو مخفف
 ومما تعارض فيه نصاب **بقول الفرس** على تقدير
 ان كراهية اكله كراهية تنزيهه عند ابن حنيفة رضي الله
 وعلى تقدير ان كراهية تنزيهه ان لحمه طاهر لا حرام

لكرامته كل الادمي فصار يخفقا وعند ابي يوسف رحمه الله
هو ما كوله ومن الخففة بول ما يؤكل لحمه عنده وعند محمد رحمه الله
هو طاهر وخر ومالا يؤكل مغلظ عندهما في الاصح ومخفف
عند ابي حنيفة رضي الله عنه واما اخر ما يؤكل فليل طاهر
لعموم البلوى فلا يمنع الصلوة ويمنع منها اي من الخففة
قد ربيع العضو من اعضاء المصل كاليد مثلا ان كانت
في بدنه او ربيع طرف ثوبه الذي اصابته النجاسة ان
كانت في ثوبه كالزيت والدخريض والكلم ونحوها لان
التقدير فيها بالكثير الفاحش وللربح حكم الكل في الاحكام
فيمنع الصلوة لا مادونه اي ما دون الربع وقد مر
بيانه والنوع الثاني منها مغلظة وهي بقية النجاسات
كبول ما لا يؤكل والدم والخر ونحو ذلك ووزن المتقال
الذي هو الدرهم المتقال عفو في النجاسة ذات الجرم
اي الكثيف مع الكراهية وكذا قد عرض الكف في النجاسة
الما بعة كالبول والخر عفو مع الكراهية وما زاد على قدر

في ورق

الدرهم في الكثيف وقد عرض الكف في الرقيق مانع عن جواز
الصلوة ومحل الاستنجاء خارج عن العفو عند ابي حنيفة وابي
يوسف رحمه الله لان المعتبر في منع الصلوة ما جاوز المخرج
من النجاسة لان المخرج كالباطن عندهما حتى لا يعتبر ما
من النجاسة اصلا فاذا كان المجاوز عن المخرج مع الذي في
المخرج قدر الدرهم لا يمنع الصلوة ولا يجب غسله ولا يضر الى
ما في الجسد من النجاسة فالعبرة عندهما للمجاورة فقط
عند محمد رحمه الله المخرج كالحارج فان كانت اكثر من قدر الدرهم
ولو مع ما في جسده منعت عن الصلوة اذ يضر ما في المخرج
الى ما في الجسد عنده فلا يعفى واما رشاش اي انتضاج
وانتشار البول كرويس الابر عفو وان امثلا به التوب
وعزله يوسف رحمه الله وجوب غسله ان كان اكثر من قدر
الدرهم لانه نجس حقيقة قلنا لا استطاع الامتناع عنه خصوصا
في نهب الرياح فيسقط دفع المخرج ولو صلى شخص على جسر
او نحوه يمر من تحته نجس او على ثوب لم يضرب وبطائه

نجسة أو على ساط صغير في طرف الآخر نجاسة يصح صلوة
 إذا لم تكن النجاسة في موضع قيامه أو سجدة على ما هو
 المختار ولو حمل المصل على نجاسة مسك معرب نافية وهي السرة
 بالعجوة إن كانت النجاسة بحيث لو أصابها الماء لا يفسد
 أي لا يغيرها إلى نقيض نصح الصلوة مطلقاً سواء كانت النجاسة
 من حيوان مذكى أو غيره وإن كانت النجاسة بحيث يفسد
 الماء نصح الصلوة بشرط كونها من حيوان مذكى والاصح أنها
 طاهرة بكل حال لأنها تنفصل بالطبع كالجنين والبيض
 ولأن المسك فيها طاهر لجماعاً فلو كانت نجسة كان المظروف
 نجساً فأيدة الفارة الغير المصونة وهي النجاسة قال الجوهر
 قال وأما فارة الحيوان فمهمونة بلا شك قلت واختلف
 في محلها من الظبية فقيل أنها تخرج في جانبها كالسلعة
 فتحتك حتى تلقىها وقيل تكون في جوفها كالانفحة فلقبها
 كالبيضة قال الإمام والرب سبحانه وتعالى يربي في
 كل سنة فارة على موضع السرة من الضبية وينفيها ملتحمة

مطلق تفصيل المسك

نجاسة

ثم يستعراطها فاشفاً وتلدغها فتحتك بالصرار وبالموضع
 الخشنه فتسقط وقيل أصلها دم يجتمع في كيس في سرة
 الضبية ثم يتقور ويسقط وقد يبس الدم فصار كالفتات
 وفي بعض تصانيف الزمخشري أن فارة المسك دويبة
 شبيهة بالحشف تكون بناحية تثبت تضاداً فإذا صيدت
 عصبت سرتها بعصابة شديدة وهي مدلاة فيجتمع فيها
 دمها فيذبحها وما أكثر من يأكلها ثم يأخذ السرة فيدقها
 في الشعير حتى يستحيل الدم فيها مسكاً ذكياً بعد أن كان
 لا يرام نبتاً والزباد في الاصح عرق سنور برقي وعبا
 القاضي أنه شيء يفور من هرة تخل من أرض الزنج تظهر
 كالضبع كذا ذكره ابن الملقن ولو حمل المصل النساء خلفه
 ملتصقا بظهره ومات أو لحا مذكا أو زبادا أو مسكا جاز
 صلوة ومن لم يجد الماء أو غيره من ما يؤبر به النجاسة
 كالخل ونحوه ورُبَّ نوبة طاهر فقط صلى فيه جتماً أي وجواً
 فلو صلى عرياناً لم يجز لأن ربيع الشيء يقوم مقام كله فصار

الحشف بالكلية المسك
 بزيادة المسك أو بزيادة

كما لو كان كله طاهرا فصلي **ولم يعد** الصلوة التي صلى مع ذلك الثوب النجس اذ قدر على الطاهر **واما ان كان الظاهر** من ثوبه **أقل من الربع** **يُخَيَّرُ** بين الصلوة فيه قايما بركوع وسجود وبين الصلوة عاريا قاعدا يومى بالركوع والسجود عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **وقال محمد** ورحمهما الله لا يجوز له ان يصلي عريانا لان خطاب التظهير سقط عنه لعجزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته عليه فصار بمنزلة الطاهر في حقه **ولنا ان المأمور به هو الستر بالطاهر فاذا لم يقدر عليه سقط فيميل الى ايهما شاء ولكن الاول** اي الصلوة في الثوب النجس افضل لما فيه من الاتيان بالركوع والسجود **وستر العورة** ثم الاصل في جنس هذه المسائل من ابتلى بلبستين وهما متساويتين يأخذ بايتهما شاء **والاختلفا** بختار ايهما لان مباشرة الحرام لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال وان لم يسجد

لم يسجد فانه يصلق اعدا يومى بالركوع والسجود لان ترك السجود اهلون من الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم يخير لاستوائيهما في المنع ولو كانت نجاسة احدهما قدر الربع والاخر اقل يصلح في اقلهما نجاسة ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل **والشرط الثالث** للصلوة **ستر العورة** لقوله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد اي استروا عورتكم عند كل صلوة **وقال عليه السلام عورة الرجل ما بين سرة الى ركبته** ويروى مادون سرة حتى يجاوز ركبته **وقال عليه السلام الركة من العورة** وقال عليه السلام الحق عورة مستورة وهي اسم للمجموع فيتناو كلها فيجب ستر الكل الا الوجه والكفين والقدمين للخرج ولقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها اي الا ما جرت العادة والجيلة على ظهور فتيين من هذا

حقيقة قوله **وَالرَّكْبَةُ عَوْرَةٌ وَالسُّرَّةُ لَا وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ**
بِجَمِيعِ بَدَنِهَا وَشَعْرُهَا **الْأَلَوَجَّةُ وَالْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ** وإنما
أفرد الشعر بالذكر أن كان داخل في قوله جميع بدنها تنبها
على أن الأصح أن شعرها عورة **وَعَوْرَةُ الْأَمَةِ مِثْلُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ**
من تحت سرتها إلى ركبتيها مع زيادة بطنها وظهورها
لأنها تخرج لحاجة مولاهما في ثياب مهتها عادة فاعتبر
حالتها بذوات المحارم في حق جميع الأجانب دفعا للرجح
فالنظر إليهما سبب للفتنة فاعطى لهما حكم العورة و
المدبرة والمكاتبه والمستسعاة وأم الولد كالامة
عند أبي حنيفة رضي الله عنه فرع لو اعتقت الامه في
صلواتها أو بعد ما حدثت فيها قبل أن تتوضأ أو بعده
تقنعت بملابس من ساعاتها وبنت على صلواتها وإن
أدت ركنا بعد العلم بالعق بطلت صلواتها إن كان قدر
الربع مكشوفاً من بدنها **وَالْعَوْرَةُ الْغَلِيظَةُ** هي القبل
والدبر وما حولهما والخفيفة هي ما عدا ذلك مما يتنبت

مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةُ سَوَاءٌ فِي الْحِكْمِ الَّذِي هُوَ لَا نَكْشًا وَمِنَ
المنع وغيره فلو انكشف كلها أو بعضها وغطاها في الحال
لا تقسّد صلوة وقد راجع الحال كما لا يورى فيه الركن السجدة
وإن أبطأ في الغطي يعتبر كشف ربع العضو **وَمَا دُونَ**
رُبْعِ الْعُضْوِ عَوْرَةٌ والربع مانع عن جواز الصلوة لأن
للربع حكم الكل وعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر انكشاف
الأكثر من النصف وفي النصف عنه روايتان والذكر
معتبر بانفراده وكذا الانثيان وهو الأصح كما في الآية
واختلف في الدبر هل هو عورة مع الإيتين أو كل منهما
عورة على حدة والدبر والثهما والصحيح أنه ثالثهما
الركبة تتبع للفخذ في الأصح وتؤدي المرأة أن كانت ناهية
فهي تتبع لصدرها وإن كانت منكسة فهي أصلي بنفسها
وإن أذن المرأة عورة بانفرادها وذكر محمد رحمه الله
في الزيادات امرأة صلت وانكشف شيء من شعرها شيء
من ظهرها شيء من فرجها شيء من فخذها ولو جمع بلغ

رُبَّعٌ أَذْنَى غَضُّ مِنْهَا مَنَعَ جَوَازَ الصَّلَاةِ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَلِيلَ الْإِنْكَشَافِ وَكَثِيرُهُ مَانِعٌ فَيَجِبُ عَلَى
 الْمَصْلِيِّ أَنْ يَحْتَرِزَ مِنَ الْإِنْكَشَافِ وَيَتَسَتَّرَ بِالسَّاتِرِ الثَّانِي
 الْغَلِيظِ وَالسَّاتِرِ الرَّقِيقِ الَّذِي لَا يَمْنَعُ رُؤْيَا الْعَوْرَةِ لَا يَكْفِي
 فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ مَعَهُ أَنْ وَجَدَ غَيْرَهُ لَأَنَّهُ مَكْشُوفٌ الْعَوْرَةُ
 مَعْنَى وَشَرَطَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ سِتْرَ عَوْرَتِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَ
 عَامَتِهِمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا السِتْرَ عَنْ نَفْسِهِ لَأَنَّهُ لَا يَسْتَبْعُونَ
 فِخْقَ نَفْسِهِ لَأَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ مَسَرُّهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا وَالْأَفْضَلُ أَنْ
 يَصِلَ فِي السَّاتِرَيْنِ أَنْ وَجَدَ وَمَنْ فَقَدَ السَّاتِرَ صَلَّاهُ
 قَاعِدًا يَوْمِيًّا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ قَائِمًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَ
 الْأَوَّلُ أَيُّ قَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ أَفْضَلُ لِمَا رَوَى أَبُو عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَسَرَتْ بِهِمُ
 السَّفِينَةُ فَخَرَجُوا عَرَاةً فَكَانُوا يَصِلُونَ جُلُوسًا يَوْمِيًّا
 بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِيْمَاءً بِرُؤُسِهِمْ فَرُفِعَ وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ
 قَائِمَةً سَكَشَفَتْ مِنْ عَوْرَتِهَا مَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ وَلَوْ صَلَّتْ

قَاعِدَةٌ لَا يَنْكَشِفُ مِنْهَا شَيْءٌ فَابْنُهَا تَصَلِّيَ قَاعِدَةً وَلَوْ كَانَ الثَّوْبُ
 يَغْطِي جِسْدَهَا وَرُبَّعٌ رَأْسَهَا فَتَرَكْتَ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ لَا يَجُوزُ
 وَلَوْ كَانَ يَغْطِي أَقْلَ مِنَ الرَّبْعِ لَا يَصِحُّ تَرْكُهُ لَأَنَّ الرَّبْعَ حَكْمُ
 الْكُلِّ وَمَا دُونَهُ لَا يَعْطَى لَهُ حَكْمُ الْكُلِّ وَالسِتْرُ أَفْضَلُ تَقْلِيلًا
 لِلْإِنْكَشَافِ وَالشَّرْطُ الرَّابِعُ لِلصَّلَاةِ **اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ**
وَقَرْنُهُ أَيُفُضُّ **الْإِقْبَالُ عَيْنُ الْكَعْبَةِ** لِلْمَكْنَى أَجْمَاعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَالتَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوَسْعِ وَالْقِدْرِ وَ
 الْمَكْنَى يَقْدَرُ إَصَابَةُ عَيْنِهَا بِخِلَافِ أَفَاقِي وَلِهَذَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَجِهَتُهَا أَيُّ جِهَةِ الْكَعْبَةِ **لِغَيْرِهِ** إِذْ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ إِلَّا
 هَذَا وَمَنْ كَانَ خَائِفًا يَصَلِّيَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدْ تَحَقَّقَ الْعَدَسُ
 فَاشْتَبَهَ حَالَهُ الْإِشْتِبَاهَ وَمَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ لَا
يَخْرُجُ وَالْحَالُ أَنَّهُ **عِنْدَهُ مَنْ يَسْأَلُهُ** عَنِ الْقِبْلَةِ مِنْ أَهْلِ
 الْمَكَانِ وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا إِذَا جَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْهَا وَلَا يَخْرُجُ
 أَيْضًا عِنْدَ وَجُودِ الْمَحْرَابِ **وَلَا فِي الضَّرَاءِ** وَالْحَالُ أَنَّ السَّمَاءَ
مُصَحَّحَةٌ أَيُّ صَافِيَةٌ غَيْرُ مُتَغَيِّمَةٍ إِذْ يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَى الْقِبْلَةِ

بواسطة الدلائل وإذا عُدِمَ الدلائل وهي الشمس والقمر
والنجوم وعدم المخبر عنها وهو في الصحيح **تحري** وصل لما
روى عامر بن زبيعة أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه
في ليلة مظلمة فلم يدري أين القبلة فصلى كل رجل منا على ما
فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت
فاينما تولوا فثم وجه الله أي قبلة الله قال **علي رضي الله**
قبلة المتحرى جهه قصده والتحرى بذل المجهود في نيل المقصود
وفي الوقاية وإن شرع بلا تحريم يجوز وإن أصاب فلو تبين
الخطأ فيها أي في الصلوة التي صلى بالتحري بنى على صلواته وأتمها
عند أبي يوسف رحمه الله واستدار القبلة لأن أهل قبا
لما سمعوا تحويل القبلة استداروا كهيتهم واستحسنه
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا إذا تحول راية إلى جهة أخرى
توجه إليها ولو تبينه أي الخطأ بعدها أي بعد الصلوة
بالتحرى لا يعيد ما صلى لأن التكليف يتقيد بالوسع ليس
في وسعه إلا التوجه إلى جهة التحري **قال الشافعي رضي الله**

دلت على التحريم

يعيد إذا استدبر القبلة وأعلم أن جئس التحري في القبلة
لا تخلوا أما إن لم تشك ولم يتحرى أو شك ولم يتحرى أما إذا
لم يشك وصلى الجهة في ليلة مظلمة من غير تحري فهو على
الجواز حتى يظهر خطأ أو يبين أو يكثر راية وإن ظهر خطأ
تكرمه الإعادة ولو بعد الفراغ منها وأما إذا شك وتحري
فحكم ما ذكر في الكتاب وأما إذا شك ولم يتحرى فإنه يعيد
الأداء علم بعد الفراغ أنه أصاب القبلة لحصول المقصود
لأن ما افترض غيره يشترط حصوله لا غير السعي إلى الجهة
وإن علم في الصلوة يستقبل **عند أبي يوسف رحمه الله**
بني لما ذكرنا ونحن نقول إن حالته قويت بالعلم وبناء
القوى على الضعيف لا يجوز فصار كاللومي إذا قدر على
الركوع والسجود وإن تحري ووقع تحريم الجهة فصل
إلى جهة أخرى لا يجزئيه أصاب أو لم يصب أما إذا لم يصب
فظاهر وكذا إذا أصاب لأن الجهة التي أدا إليها اجترأ
صارت قبلة له قائمة مقام الكعبة في حقه فلا يجوز تركها

وفيه خلاف ابي يوسف رحمه الله هو يقول ان المقصود
 قد حصل وعلى هذا الوصل في ثوب وعنده انه نجس ثم
 ظهر انه طاهر اوصلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل ثم
 تبين انه صلى بعد دخول الوقت لا يجزئه لانه لما حكم بفساد
 صلوة بناء على دليل شرعي وهو تحريمه فلا تنقلب جائزة
 وان ظهر بخلافه ومن ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى
 القبلة وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه فصلى كل واحد
 الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم
 لوجود التوجه الى جهة التحريم وهذه المخالفة غير مانعة
 كما في جوف الكعبة ومن علم بحال امامه تفسد صلوة
 لانه اعتقد امامه على الخطاء وكذا لو كان متقدما عليه
 والشرط الخامس للصلوة **النية** وهي ارادة الصلوة
 بقلبه بان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي وادناه ان يصير
 بحيث لو سئل عنها امكنه ان يجيب من غير فكرة وان اجاب
 بالتام لا يجوز **واللفظ** اي القول باللفظ **سنة** لاجتماع عزمته

ولو صلى وعنده انه نجس
 او جنب ثم ظهر انه طاهر
 فله ان يتيمم في كل ركعة
 وان لم يتيمم في كل ركعة
 مع النجاسة امامه
 بعض الفقهاء امامه
 بالحدث والنجاسة فلا
 يجوز عند احد
 من الفقهاء

وليس

وليس بشرط لانه كلام لا نية لانها فعل القلب وينوي
 الامام للمقتدى والمقتدة واصل الصلوة والمقتدة
 والمقتدة ينوي اصل الصلوة بعينه في المفروضه
 كالظهر والعصر مثلا لاخلاف الفروض وعدم جواز
 فرض نية فرض اخر ولو نوى ظهر يومه يجوز ولا
 يشترط نية عدد الركعات ولا يضطره الخطا في
 العدد حتى لو نوى الفجر اربعاً ثم سجد على راسه
 او نوى الظهر كعتين ثم سجد على راسه اربعاً جازت
 صلوة وتلغوا نية التعيين ويكفي مطلق النية للتفعل
 والسنة والترويج على ما هو الصحيح وللجنازة يومه
 الصلوة لله تعالى والدعاء للميت **وينوي** المقتدى
 والمقتدة ايضا **متابعة امامه** بان يقول نويت
 ان اصلي لله تعالى فرض العصر تابعاً من هو امامي وهذا
 الامام لانه يلزمه الفساد من جهة امامه فلا
 من التزامه او ينوي **الاقتداء به** بان يقول

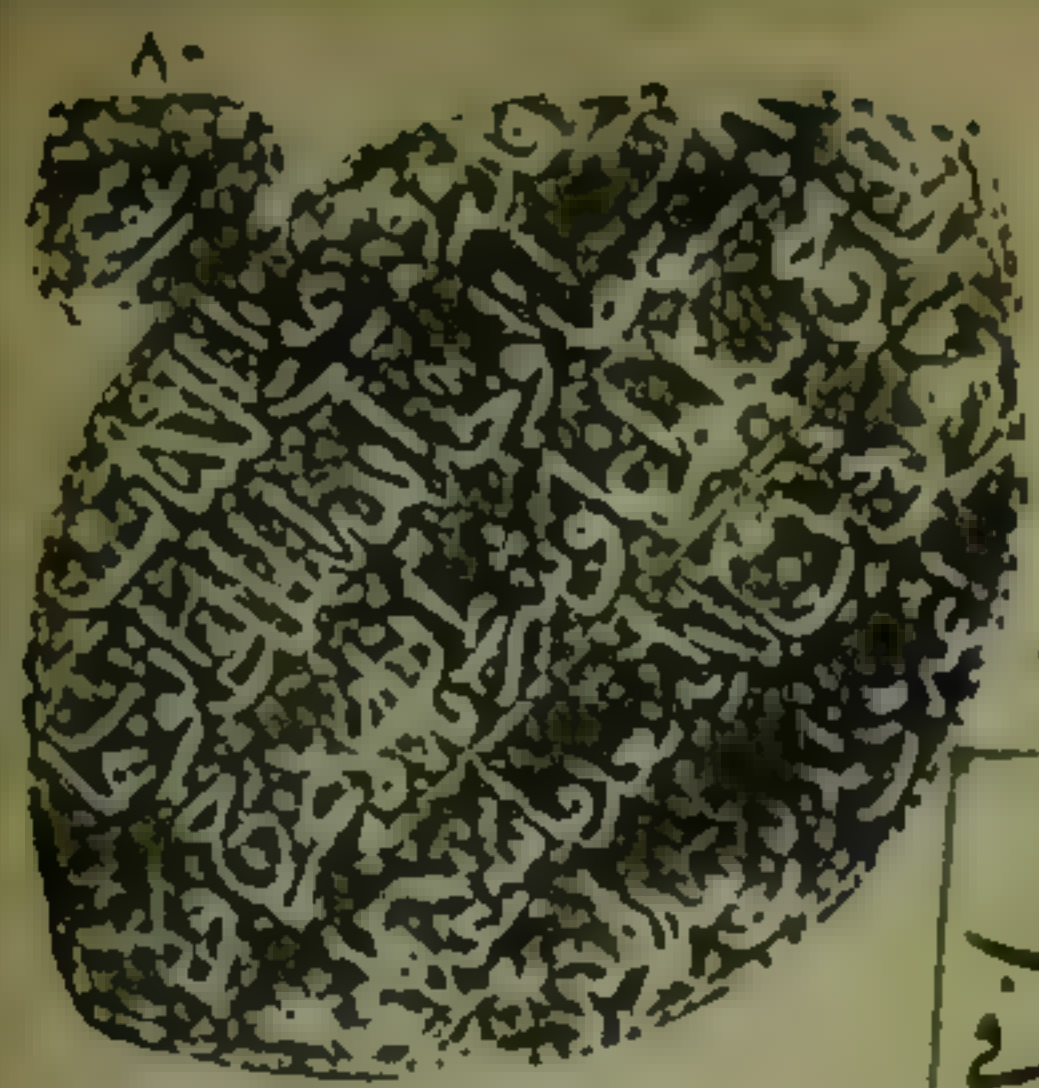
نويت ان اصلي لله تعالى فرض المغرب مقتدياً بمن هو امامي
او بهذا الامام **ونحو ذلك** مثل ان يقول نويت ان اصلي
لله تعالى فرض الصبح ما موماً او مع هذا الامام وفي
الزيلي لو اقتدى ولم يخطربا له **أزيد** هو أم عمر
جاز ولو نوى الاقتداء به وهو يظن انه زيد فاذا هو
عمر جاز ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر لم يجز
لانه نوى الاقتداء بالغائب **والأحوط** اي لافضل **مقارنته**
النية للتكبير فان قدمها اي النية عليه اي على التكبير **صح**
ان لم يبطل النوى **النية بقاطع** لا يليق بالصلوة مثل
والشرب ونحو ذلك واما اذا فصل بينهما بعمل يليق في الصلوة
مثل الوضوء والمشي الى المسجد فلا يضره حتى لو نوى ثم نوى
او مشى الى المسجد فكبر ولم تحضر النية جاز لعدم الفصل
بينهما بعمل لا يليق في الصلوة الا ترى ان من احدث
في صلوته جاز له ان يفعل ذلك ولا يمنعه من البناء ولا
تعتبر النية المتأخرة عن التكبير لان ما مضى لم يقع

عبادة وفي الصوم جوزت للضرورة ولا ضرورة ههنا
وقال الكرخي رحمه الله تضع النية ما دلت في الشاء
وقيل تضع اذا تقدمت على الركوع **والشرط السادس**
للصلوة تكبيرة الإحرام اي الافتتاح لقراءة التوحيد
فكبر والمراد به تكبيرة الافتتاح واما سميت بذلك
لانهما تحرم الاشياء المباحة قبلها كالكلام ونحوه قال
عليه السلام تحرمها التكبير **ويصح الافتتاح** اي افتتاح
الصلوة **بالتكبير** وهو قوله الله اضر **والثقليل** اي لا
آله الا الله **والشمية** اي بسم الله الرحمن الرحيم وقيل
لا تضع به لانه للتبرك فكانه قال اللهم بارك **وتصح**
الافتتاح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله **بكل اسم تجرد**
للتعظيم من اسماء الله تعالى نحو الله والله وسبحان الله
وما كان خبيراً لم يجز نحو لا اله الا الله او
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولو ذكر الاسم دون
الصفة بان قال الله او الرحمن او الرب او الكبير

او اكبر والاكبر ولم يزد عليه يصير شارعا عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه ولا يصير شارعا عند محمد رحمه الله الا بالاسم
 والصفة يعني المبتدأ بالخبر وفي النبا بيع لوقال اجل
 او اعظم لا يصير شارعا اجماعا وفي فتاوى الفضل ^{افتح}
 بالرحيم لا يصير شارعا لانه مشترك وبالرحمن **وبقوله**
اللهم بصير شارعا في رواية لان معناه يا الله عند ^{البصير}
 فكون تعظيما خالصا ولا يصير شارعا في اخرى لان معناه
 اللهم آمتنا بخيرا اريدنا واصرفه اليه عند الكوفي
 فكان سؤالا لاثنا خالصا فلا يصح الافتتاح به **كما لا يصح**
بقوله اللهم اغفر لي لانه مشوب بحاجته فلم يكن
 تعظيما خالصا فرع الافتتاح بالتكبير اولى وهلكه
 الافتتاح بغيره امر لا ذكر صاحب الترجمة انه يكره في
 الاصح **وقال** السرخسي الاصح انه لا يكره **وقال ابو يوسف**
 رحمه الله ان كان يحسن التكبير لم يحسن الا الله اكبر
 او الله الاكبر او الله الكبير **وقال الشافعي** رضي الله

لا يجوز الا بالاولين **وقال** مالك رضي الله عنه لا يجوز الا بالاول
 ويصح التكبير والقراءة بالفارسية مطلقا عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه وعندهما عند العجز ويروي رجوعه الى قولها
 وعليه الاعتماد **واذا** اقرا معها بالعربية قدر ما يجوز
 به الصلوة جازت الصلاة بلا خلاف ولا يجوز بالتفسير
 اجماعا ولو ذبح وسبى بالفارسية صار سميما بالاتفاق
ولو ادرك المقتدى الامام حال كونه راكعا فكبر
 المقتدى للافتتاح **وللركوع** قبل ان يرفع الامام راسه
صار مفتحا اي اتيا بتكبيرة الافتتاح مدركا لتلك الركعة
 لقول ابن عمر رضي الله عنهما اذا ادركت الامام راكعا
 فركعت قبل ان يرفع راسه فقد ادركت الركعة ^{الركعة}
 وان رفع قبل ان تركع فقد فاتتك تلك الركعة ^{واما} اذا
 كبر للافتتاح وركع بتلك التكبيرة ولم يكبر للركوع فلا
 يكون مدركا لتلك الركعة الا ان يكون بعد تكبيرة الافتتاح
 قيا ملطيف كذا في فتاوى الجواهر ثم ان كان غاب عنه

انه لو اثبت يدرك في شيء من الركوع يثنى والا فلا وكذلك
ان ادركه في قيام المخافة او في الاخيرين من الجهرية يثنى
وان ادركه في الاوليين منها قيل يثنى وقيل لا وقيل يثنى
شيئا فشيئا عند سكناات الامام قرع ولو اطال الامام
السجود فرفع المقتدى راسه يظن انه سجد ثانيا فسجد
معه ان نوى الاولى او لم تكن له نية يكون عن الاولى
وكذا ان نوى الثانية والمتابعة لرجحان المتابعة وتلغو
نية المخالفة وان نوى الثانية لا يقر قيل كانت عن الثانية
وعنه في حنيقة رضي الله عنه لو سجد قبل ان يرفع الامام
راسه من الركوع ثم ادركه الامام فيها لا تجزئه لانه
سجد قبل اوانه في حق الامام وكذلك في حقه ولا نه سجد
قبل الامام وكل ما اتى به قبله لا يعتد به فلهذا قال
المصنف رحمه الله **ولو كبر المقتدى قبل تكبير امامه**
ناويا للاقتداء بطل شروع في الصلوة **اصلا** اي مطلقا في
حق الشروع مع الامام وفي حق الشروع في صلوة نفسه



لان صحة شروعه بترتبة على شروع الامام فاذا سبق
امامه بالتكبير كان مخالفا فبطل وقيل يصير شارعا في
صلوة نفسه والافصح ما قلنا من عدم الجواز مطلقا اذا
كبر قبل الامام **واما التأخير عنه جائز ولكن الافضل**
مقارنته الامام في التكبير عند ابي حنيفة رضي الله عنه **والتأخير**
عنه في التسليم اتفاقا وقال لا يدرك فضيلة تكبيرة
الاقتراح ما لم يكبر عقب تكبيرة والاصح ان الاختلاف
في الفضيلة وقيل في الجواز يعني يجوز عنده الاقتداء
مقارنا وعندهما لا يجوز **ويرفع المصل عند الافتتاح يديه**
مقارنا للتكبير عند ابي يوسف رحمه الله لان رفع اليدين
سنة التكبير فيقارنه كاقتران تكبيرات الركوع للركوع
وعندهما يرفع اولا ثم يكبر لان الرفع اشارة الى نفى
الكبرياء عن غير الله تعالى والتكبير الى اثباته له والنفى
مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة والاصح ما قالاه
وكيفيته ان يرفع يديه **حتى يجازي بامها مية شحمة**

أَذْنِيهِ وبرؤس أصابع فروع أذنيه لما روى البراء بن عازب
 رضي الله عنه أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر رفع
 يديه هذا أذنيه **وَرَوَى** أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 إذا كبر للتحريم رفع يديه ناشر أصابعه أي جاعلها مفتوحة
 على حالها غير مضمومة ولا مفروجة فعلم من هذا وجهه
 قوله **وَلَا يُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ** أي لا يفرق ولا يباعد بعضها عن
 وكذا أي كما في افتتاح الصلوة **الرَّفْعُ لِلْيَدَيْنِ فِي الْقُنُوتِ**
وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ الرَّوَايدُ يحترز بها عن الأصلية
 كتكبيرات الركوع والسجود ولو كبر ولم يرفع يديه حتى
 فرغ من التكبير لم يأت به لفوات محله وإذا ذكره في
 أثناء التكبير رفع لأنه لم يفت محله وإن لم يمكنه
 الرفع إلى الموضع المسنون رفعها قدر ما يمكن وإن أمكنه
 رفع أحدهما دون الأخرى رفعها لقوله عليه السلام إذا
 أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإن لم يمكنه الرفع
 إلا بالزيادة على المسنون رفعها لأنه أتى بالمسنون ولا يستطيع

الامتناع عما زاد والمرأة كالرجل في الرفع فيما رواه الحسن
 عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأن يدها ليست بعورة والصحيح
 ما قاله المصنف رحمه الله **وَتَرْفَعُ الْمَرْأَةُ حِذَامَ نِكَبِهَا** لأنه
 استترها وأعلم أنه قال جابر بن سمرة رضي الله عنه خرج
 علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي
 أيديكم كأنها أذناب خيل شمس أسكنوا في الصلوة
 رواه مسلم **وَرَوَى** الترمذي رضي الله عنه عن عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه أنه قال لا أصلي بكم صلوة النبي
 صلى الله عليه وسلم فصرى ولم يرفع يديه إلا في المرة الأولى وهذا
 قال رحمه الله **وَلَا يَرْفَعُ الْمَصْلِي يَدَيْهِ فِي غَيْرِ تَكْبِيرَاتِ الْحَرَامِ**
 والعيد والقنوت يعني في الصلوة والافتقد روى عن ابن
 عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنها قالت قال النبي
 صلى الله عليه وسلم ترفع الأيدي في سبع مواطن عند افتتاح
 واستقبال القبلة والصفاء والمروة والموقفين والجزئين
 ويروى لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن مكان قوله ترفع

روى
 المصنف
 رحمه الله
 في
 كتابه

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرْفَعُ حَالَةُ الْأَخْطَاطِ لِلرُّكُوعِ
وَحَالَةُ الْقِيَامِ وَلَا تَقْسُدُ صَلَوتُهُ فِي رَوَايَةٍ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ
كَالشَّافِعِيِّ عِنْدَ الْأَخْطَاطِ لِلرُّكُوعِ وَحَالَةُ الْقِيَامِ **وَالسُّنَّةُ**
قِيَامُ الْإِمَامِ وَالْقَوْمِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ عَلَى الْفَلَاحِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِهِ
فِي سُبْحَتِ الْمَسَارِعَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ حَاضِرًا لَا يَقُومُونَ
حَتَّى يَصِلَ الْيَهُودُ وَتَقِفَ كَأَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ وَفِي أُخْرَى يَقُومُونَ
إِذَا اخْتَلَطَ بِهِمْ وَقِيلَ يَقُومُ كُلُّ صُفٍّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِمَامُ
وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَإِنْ دَخَلَ مِنْ قُدَامِهِمْ وَقَفُوا حِينَ يَقَعُ بَصَرُهُ
عَلَيْهِ وَعِنْدَ زُفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُومُونَ حِينَ قِيلَ قَدَامَتِ
الصَّلَاةُ الْأُولَى وَيَحْرَمُونَ عِنْدَ الثَّانِيَةِ قُلْتُ هَذَا خَبَرٌ
عَنْ قِيَامِ الصَّلَاةِ فَلَا بَدَلَ مِنَ الْقِيَامِ قَبْلَهُ لِيَكُونَ صَادِقًا فِي
أَخْبَارِهِ وَيَكْبُرُ الْإِمَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ **قَدَامَتِ الصَّلَاةُ** عِنْدَ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَشْرَعُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْإِقَامَةِ
مَحَافِظُهُ عَلَى فَضِيلَةِ مُتَابَعَةِ الْمُؤَذِّنِ وَأَعَانَةِ الْمُؤَذِّنِ عَلَى الشَّرْعِ
مَعَهُ لَكُمَا أَنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمِينٌ وَقَدْ أَخْبَرَ بِقِيَامِ الصَّلَاةِ

فِي شَرْعٍ عِنْدَهُ صَوْنًا لِكَلَامِهِ عَنِ الْكُذْبِ وَفِيهِ مَسَارِعَةٌ
إِلَى الْمُنَاجَاةِ وَقَدْ تَابَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَكْثَرِ فَيَقُومُ مَقَامَ الْكَلِمِ
عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا الْمَتَابَعَةُ فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ كَمَا مَرَّ
وَلَمَّا فُرِغَ مِنْ تَفْصِيلِ الشَّرْطِ يَشْرَعُ فِي تَفْصِيلِ الْأَرْكَانِ
وَالْأَرْكَانُ جَمْعُ رُكْنٍ وَهُوَ مَا يَقُومُ بِهِ الشَّيْءُ **سِتَّةُ أَشْيَاءَ**
أَوَّلُهَا مِنَ الْأَرْكَانِ **السُّنَّةُ لِلصَّلَاةِ الْقِيَامُ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى
قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ وَهُوَ رُكْنٌ فِي الْفَرْضِ وَالْوَجِبِ دُونَ النَّفْلِ
إِذَا بَابُ النَّفْلِ أَوْسَعَ فَلِهَذَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ
فِي الْفَرْضِ وَالْوَجِبِ بِعِذْرٍ لِأَنَّهُ رُكْنٌ فَلَا يَتْرُكُ بِغَيْرِ عَذْرٍ
إِلَّا فِي السَّفِينَةِ الْجَارِيَةِ خَاصَّةً يَتْرُكُ فِيهَا بِغَيْرِ عَذْرٍ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافًا لِهَمَا وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ جَارِيَةً
بِأَنَّكَ كَانَتْ مَرْبُوطَةً فِي مَكَانٍ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْقِيَامِ اتِّفَاقًا
وَقِيلَ أَنَّكَ كَانَتْ مُضْطَرَبَةً لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا لِأَنَّهَا ^{بَشَرَةً}
الدَّابَّةُ وَإِذَا كَبَّرَ الْمُصَلِّي لِلْإِفْتِتَاحِ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مِنَ السُّنَنِ وَضْعَ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ حَتَّى ^{السُّنَّةُ}

ولان الوضع تحت السرة كما بين يدي الملوك اقرب الى التعظيم
وهو المقصود ثم هذا الوضع سنة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله حتى لا يرسل حاله التثا **والتضابط** ان كل قيام
فيه ذكر مسنون يوضع فيه اليدين على الشمال وما لا فلا
هو الصحيح فتوضع حالة القنوت وصلوة الجنازة ويركع
في القومة ويدين تكبيرات العيدين **وقال الشافعي**
رضي الله عنه يوضع على الصدر لان الوضع على الصدر اقرب
الى الخضوع من الوضع على العورة **ولنا** ما قلنا ووضعها
على العورة لا يضرب فوق الثياب فكذا بلا حائل لا نهاليس لها
حكم العورة والمرأة **تضع يديها على صدرها** وان كان عورة
لان حالها مبذبة على الستر والوضع على الصدر هو استر
لها **وكيفية** الوضع ان يوضع باطن كفه اليمنى على ظهر
كفه اليسرى بحلق بالخنصر والابهام على الرسغ **ثم يقول**
سبحانك اي انزهك عما لا يليق بك لما روى عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

افتتح

افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم هو علم للتسبيح كعمارة
للرجل **اللهم** اي يا الله **وبحمدك** عطف على الحمد وف
والتقدير سبحانك يا الله بجميع الايك وحمدك **وتبارك**
اي تعظم اسمك عن سمات المخلوقين **وتعالى جددك** اي
عظمتك وفي بعض الرواية وجل ثناوك ولكن لم يذكر
المشاهر فلا ياتي به في الفرائض **وقال الشافعي** رضي الله
يقول موضع التثا وجهتي وجهي للذي فطر السموات والارض
حنيفاً وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين
وقال ابو يوسف رحمه الله يجمع بين التثا وجهتي وجهي
الح واجهها شاء قدم والركن **الثاني** للصلوة **القرأة**
لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن **ثم يتعوذ** اي يقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بعد سبحانك اللهم الح
عند أبي حنيفة وسجد رحمهما الله لانه تبع للقرأة دون
التثا عندهما لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ

والله اعلم

بالله من الشيطان الرجيم معناه اذا اردت قراءة القرآن
 فلا يقوله الا اذا كان اماماً او منفرداً او مسبوقاً ببناء
 على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى في الاصح فيتعوذ والموتة
 يثنى ولا يقرأ فلا يتعوذ واما من جعله تبعاً للثناء فالحكم
 عنده على عكس ما ذكر ويؤخر عن تكبيرات العيد لانها
 بعد الثناء فينبغي ان يكون التعوذ متصلاً بالقراءة ثم يسمي
 اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم سرّاً كما يثنى ويتعوذ
 كذلك لقول عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما
 اربع مخفيين الامام وذكر التعوذ والتسمية وامين
 وربنا لك الحمد ولما روى عن انس رضي الله عنه قال صليت
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر وعثمان
 فلم اسمع احداً منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم رواه
 مسلم والبسملة اية من القرآن انزلت للفصل بين السور
 وليست من الفاتحة ولا من كل سورة لما روى عن ابن عباس
 رضي الله عنه انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعزف

السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو
 داود والحاكم في المستدرک وعنه ابن عباس رضي الله عنهما
 كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى ينزل عليهم
 بسم الله الرحمن الرحيم وهذا نص على انها انزلت للفصل
 ليست من اول كل سورة ولا من اخرها بل هي اية مفردة و
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ان جبريل عليه السلام
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق
 ولم يذكر البسملة في اولها وعنه ابن مسعود رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان سورة من القرآن تلتق
 اية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك
 اجمعوا على انها ثلثون اية من غير البسملة فان قيل لو كانت
 اية من القرآن لجازت الصلوة بها عند حنيفه رضي الله عنه
 اذ لا يشترط اكثر من اية قلت انما لا تجوز الصلوة بها
 لاشتباه الاثار واختلاف العلماء في كونها اية لا لانها
 ليست من القرآن وقال مالك رضي الله عنه ليست من القرآن

الآية النمل فانها بعض آية فيها وقال الشافعي رضي الله عنه
هي من فاتحة الكتاب كذا من غيرها على الصحيح **ثُمَّ عَنْ**
ابن حنيفة رضي الله عنه انه لا ياتي بها في اول كل ركعة كالنعم
وعنه انه ياتي بها احتياطاً وهو قولها ولا ياتي بها بين
السورة والفاحة الا عند محمد رحمه فانه ياتي بها في
صلوة المخافة **ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً مَعَهَا مِنْ أَيِّ**
سُورَةٍ شَاءَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الرُّكُوتِ الْأُولَيَيْنِ فقرة الفاتحة
لا تتعين ركناً عندنا وكذا ضم السورة اليها وانما فرض
الْقِرَاءَةَ مُطْلَقاً آيَةً عند ابن حنيفة رضي الله عنه لقوله تعالى
فاقرأ ما تيسر من القرآن فالزيادة بحجر الواحد لا تجوز
لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها وقال لا تلت آيات قصار
او آية طويلة **وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ** رضي الله عنه قراءة الفاتحة
واجبة **وَعِنْدَ مَا كَرَّرَ** رضي الله عنه الفاتحة والضم كلاهما
واجبان **وَوَاجِبَانِهَا** أي واجبات الصلوة ما بيننا
مفضلاً في اول الفصل فلا نعيد **وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا**

وَأَمَّا آيَاتُ الْقُرْآنِ

الصَّالِّينَ أَمَّنْ هُوَ أي الامام **وَالْقَوْمُ** أي المقتدي بقوله
عليه السلام اذا امن الامام فامتنوا فانه من وافق تامينه
تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقالت لما لكية
في رواية لا ياتي الامام بالتامين وهو رواية الحسن **عَنْ**
حنيفة رضي الله عنه **وَقَالَ** الشافعي رضي الله عنه يجهر بها عند
الجمهور بالقراءة **وَعِنْدَ نَافِثٍ** من سائر ما روينا من حديث
عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما وحديث
وايل انه عليه السلام قال امين خفض بها صوته رواه
ابوداود واحمد والدارقطني رضي الله عنهم ومعناها
كذلك فليكن وقيل اللهم اسمع واستجب **وَالْفَاتِحَةُ** أي قرأ
وَحَدَّهَا فِي الرُّكُوتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ سُنَّةٌ على ما هو
لقول ابن قتادة رضي الله عنه انه عليه السلام قرأ في الآخرة
فاتحة الكتاب وحدها وانما قال في الآخرة باعتبار
الغالب والعبارة الحسنة ان يقول فيما بعد الاوليين
حتى يدخل فيها المغرب اذ لا اخيرتين لها **وَأَنَّ سَبَّحَ فِيهِمَا**

وَيُسَلِّتُكُمْ

بدلاً عن الفاتحة **جاء** هكذا روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه
 وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم
 إلا أن الأفضل أن يقرأ لأنه عليه السلام داوم على ذلك
وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ كَعَاتِ النَّفْلِ لأن كل شفيع منه
 على حدة والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا
 بالتحريم الأولى الركعتان في المشهور عن أصحابنا
 ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة وكذا يجب القراءة في
رَكَعَاتِ الْوُتْرِ لِحَتِيَاظِ بَيِّهْرِ الْإِمَامِ بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى آيُوجِبَ
فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
 أداءً وقضاءً ويخفى المنفرد في القضاء حتماً هو الصحيح
 في الهداية **وقال** بعضهم بخير كما كان في الوقت والجهر
 أفضل لأن القضاء يشبه الأداء فلا يخالفه في الوصف
 وفي الرخصة وهو الأصح ويختار المنفرد بين الجهر والاختفاء
 ويخفيان أي الإمام والمنفرد في الباقي وهو الظهر ^{العم}
 والركعة الأخيرة من المغرب والركعتين الأخيرتين

من العشاء

من العشاء **حَتَّى آيُوجِبَ** أي وجوباً لأنه المتوارث من لدن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا **فَرَعَ** ومن قرأ في العشاء
 في الأوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يعد القارئ
 في الأخيرين فإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الأخيرين
 الفاتحة والسورة وجههما وهذا عندهما **وقال**
 أبو يوسف رحمه الله لا يقضى واحدة منهما لأن الواجب أن فات
 لا يقضى إلا بدليل فصار كالعبد بين والجمعة **ويجهر الإمام في**
صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ والتراويح والوتر لأنه المأثور
 المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا
وفي صلاة النفل يخفى المصلّي بها ويختار ليلاً إذا كان
 لأن النوافل توابع الفرائض كونه مكملاً لها فيختار فيها
 المنفرد كما يختار في الفرائض وإن كان أماً جهر لما ذكرنا
 أنها اتباع الفرائض ولهذا يخفى في نوافل النهار ولو كان
 أماً **ويكره تخصيص سورة بصلوة** لإطلاق ما تلتوا
 وما روي **إلا إذا كان أيسر عليه** مثل ما إذا كان عابداً

والمنهج بالليل إن
 خاف أن يشاء جهر
 أفضل أصح
 والجهر

ولم يتيسر عليه القراءة والعصر مثلاً **قال** الطحاوي
والاسيحاوي رحمهما الله هذا اذا رآه حتماً واجاباً حيث
لا يجوز غيرها او رآى قراءة غيرها مكروهاً اما لو قرأها
لاجل اليسر عليه **او اتبع فيه النبي صلى الله عليه وسلم** تركها
بقراءة مثل ان يقرأ السجدة وهل اتى على الانسان في
صلاة الفجر يوم الجمعة لانه عليه السلام كان يقرأها
فيها حال كونه معتقداً للتسوية بين الجميع ولا يفضل
بعضها على بعض فلا كراهية في ذلك لكن يشترط ان يقرأ
غيرها احياناً لئلا يظن الجاهل ان قراءة غيرها
لا تجوز **ولا يقرأ المأموم خلف الامام** بل يسمع لقوله
تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
قال ابوهريرة رضي الله عنه كانوا يقرءون خلف
الامام فركت **وقال** احمد رحمه الله اجمع الناس
على ان هذه الآية في الصلوة وفي حديث ابى هريرة
وابى موسى رضي الله عنهما فاذا قرأ ما نصتوا قال

سلم

سلم هذا حديث صحيح وفي الكافي ومنع المقتدى عن
ما ذكر عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم ^{نصف} المئتين
وقد دون اهل الحديث اساميتهم **وقال عليه السلام**
من كان له امام فقراءته له قراءة وعمر عبادته
ابن الصامت انه عليه السلام قال لا يقرآن احد منكم
شيئاً من القرآن اذا جهرت بالقرآن قال الدارقطني
بحاله كلهم ثقة **فان قيل** يتبع سكتات الامام
قلت يشك فيما اذا لم يسكت لانه لا يجب عليه السكوت
اجماعاً ثم المقتدى اذا قرأ خلف الامام في صلاة
المخافتة قيل لا يكره واليه مال الشيخ الامام ابو
حفص **وفي الهداية** وليست تحسن على سبيل الاحتياط
فما يروى عن محمد رحمه الله ويكره عندها لما فيه
من الوعيد ويستمع وينصت وان قرأ الامام اية الغيب
والترهيب لان الاستماع فرض بالنص والقراءة و
سوال الجنة والتغوز من النار كل ذلك ^{وكذلك} مخرج في الخطبة

القراءة

ت

وكذلك ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم لوجوب الاستماع
الا ان يقرأ الخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما فيصل السامع في نفسه وقال ما لك رضي الله
يقرا في السرية لاني الجهرية وقال الشافعي رضي الله
يقرا الفاتحة في الكل خلف الامام والركن **الثالث** للصلوة
الركوع لقوله تعالى واركعوا **فاذا فرغ المصلى من القراءة**
كما يتناكب بلامد لما روى عن عبد الله انه قال صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم التكبير اى لا يمد
فان مذهبنا الله اوباكير قيل تفسيده صلوة والا حسن
ان يمد لام الله بحيث لا يخرج عن حدها **وركع مع التكبير**
ووضع يديه على ركبتيه وفرج اصابعه وبسط ظهره و
سوى راسه بعجزه لما روى عن وابضة بن معبد انه
قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره
حتى لو صب عليه الماء لا يتغير **وقال سبحان ربى العظيم**
ثلاثا وهو ادنى الكلام اى الفضيله لقوله عليه السلام

اذا

اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربى العظيم **ثلاثا**
وذلك ادناه **ولو سبح مرة او تركه كله كره** وقيل
لا يجوز صلاة اذا ترك الكل لامره عليه السلام بذلك و
الامر للوجوب والاصح انه يكن ولو رفع الامام راسه
قبل ان يتم المقتدى **ثلاثا** اتم **ثلاثا** رواية والطحيح انه
يتابعه وكما مراد التشبيح فهو افضل للمنفرد بعد ان يكون
الحتم على تركه لا ياتي في الركوع والسجود بغير التشبيح
واما الامام فلا يزيد بعد الاطمئنان شيئا يمل القوم **فإذا**
اطمأن حال كونه راكعا قام وقال سمع اى اجاب الله
من حمده والماء للسكينة وتحريكه خطأ **وعند أبي حنيفة**
رضي الله عنه يكتفى الامام بالتشبيح لقوله عليه السلام اذا
قال الامام سمع الله من حمده قولوا ربنا لك الحمد هذه
قسمه وانها ثناء في الشركة فياتي به **لا غير** وقال لا يقول
الامام ايضا في نفسه ربنا لك الحمد وكذلك **يقول القوم ربنا**
لك الحمد اوربنا ولك الحمد واللهم ربنا ولك الحمد اللهم ربنا

واما قول المصلي سمع الله من حمده فخافه
قبل اسم ثناء من اثنين عليه فقال
سمع الامير كلام فلان اخذ تلقاه
بالاجابة والفتوى والهاء فيه
والاشياء فينبغي ان يقول بالقرآن
ولا يقال بالجم لا للاستقامة ومن الوقف
لا استقامة وهو عظيم منصوب
يرجع الى المذكور الذي تقدم ذكره
لفظا وهو سبحانه وتعالى

الحمد وهو الافضل كذا في المحيط والكل منقول عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتلك الواو عاطفة والتقدير ربنا محمد
وكذا الحمد وقيل زائدة ويكتفى بالتحميد **والتفرد**
بجمع بينهما اي بين التسميع والتحميد في الصحيح كذا في الهداية
وقال بعضهم يكتفى بالتحميد وقال في المبسوط وهو الاصح
والركن الرابع للصلاة **السجود** وهو وضع الجبهة على الارض
فاذا اطمان المصلح بعد الركوع حال كونه **قائما كبر** على
الصفة المذكورة **وسجد** على انفه وجبهته ويكره
الاقتصار على أحدهما وان وضع الجبهة وحدها تنادي
به الصلاة باجماع الثلاثة بخلاف الاقتصار على الانف
فعنده يجوز وعندها لا يجوز الا اذا كان باحدهما
عذرا وهو رواية عنه **واذا** اراد السجود يضع اولاهما
اقرب الى الارض فيضع ركبتيه اولاهما ثم يديه ثم انفه ثم
جبهته ووجهه بين كفيه ويبدى ضبعيه ويجافي بطنه
عن خذيه **وقال سبحان ربنا** **الا على ثلثا** وذلك ادناه

لقول

لقله عليه السلام اذا سجد احدكم فليقل في سجوده سبحان
ربي لا على ثلثا وذلك ادناه **ثم رفع** من السجود **راسه** حال
كونه **مكبرا** واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن ابن حنيفة
رضي الله عنه انه كان الى القعود اقرب جاز لانه بعد قاعدا
وان كان الى الارض اقرب لا يجوز لانه بعد ساجدا **وقال**
محمد بن سلمة رضي الله عنه اذا رفع راسه بحيث لا يشكل على
انه قد رفع يجوز **وروى الحسن** رحمه الله عن ابن حنيفة
رضي الله عنه انه اذا رفع راسه مقدار ما تميز الريح بينه و
بين الارض جاز **وروى ابو يوسف** رحمه الله عنه اذا رفع
راسه مقدار ما يسمى به رافعا جاز لوجود الفصل بين
قال صاحب المحيط هو الاصح وجعل صاحب الهداية الرواية
الاولى اصح وليس بين السجدين ذكر مسنون وكذا بعد
الرفع من الركوع **قال** يعقوب سالت ابا حنيفة رضي الله
عن الرجل يرفع راسه من الركوع في الفريضة يقول اللهم
اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد ويسكت **ويقعد** **فاذا**

قاعدا

في القعود **كَبْرُ وَسَجْد** سجدة **ثَانِيَّة** كالسجدة **الْأُولَى** في جميع ما ذكر لأنه تكرار الأركان فلا تختلف فهي كن أيضا فلا يجوز الصلوة بدونها **قِيلَ** والحكمة في تكرار السجود دون الركوع هي أن الأولى لا مثال لها والثانية لرغم اليأس حيث لم يسجد استكباراً **وَقِيلَ** الأولى إشارة إلى خلق الإنسان من تراب والثانية إشارة إلى أنه يعود إليه **فَرَعَ** والمرأة كالرجل في جميع ما ذكر غير أنها تتخالف الرجل في عشر خصال ترفع يديها إلى منكبيها وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها ولا تجافي بطنها عن فخذها حتى تبلغ رأس أصابعها ركبتها ولا تقف أبطينها في السجود وتجلس متوكئة أي تخرج رجليها من جانب واحد في التشهد ولا ترفع أصابعها في الركوع ولا تقوم الرجال وتكره جما عنهن ويقوم الإمام بوسطهن ووضع القدمين على الأرض حالة السجود فرض فان وضع أحدهما قبل يجوز ويكره والسجود باليدين والركبتين ليس بواجب عندنا بل سنة خلافاً لروايات

رسمها

رضي الله عنهما ولو سجد على كفه وهي على الأرض أو سبط كفه على جناحه فسجد عليه يجوز على الأصح **وَكَلَّتْ بَجُورَ سَجُودَهُ** على كور عما منه **أَوْ طَرَفِ ثَوْبِهِ** لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عما منه ويروي أنه عليه السلام صلى في ثوب واحد حتى يقضوله حر الأرض وبردها **وَقِيلَ** يكره **وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ** رضي الله عنه لا يجوز ولو سجد على فخذ من غير عذر لا يجوز على الأصح وبعد يجوز وعلى ركبتيه لا يجوز على الوجهين لكن الأيماء يكفيه إذا كان به عذر ولو سجد على ظهر من هو في صلوة في الأزدحام يجوز للضرورة وعلى ظهر من يصل صلاة أخرى أو ليس في صلاة لا يجوز **وَالْمُسْتَحَبُّ** أن يسجد على التراب وأن يسطم كفه بحفظ التراب عن وجهه يكره للتكبر وعن ثيابه لا وإن سجد على مثل القطن المبلل والتلج والتين والدخن **قِيلَ** لا يجوز **وَالرُّكْنُ الْخَامِسُ** للصلاة **الْإِتِّقَالَ مِنْ رُكْنٍ** كالقيام **إِلَى رُكْنٍ** آخر كالركوع ومنه إلى السجود

لان ما لا يوجد الركن الآبر ركن **والركن السادس** للصلوة
القعدة الأخيرة قدر التشهد الأول لان قوله عليه السلام
 لا بر مسعود رضي الله عنه قل التحيات لله يقتضي كون القراءة
 واجبة في القعدة الاولى والثانية فاذا كانت القراءة
 في القعدة الاولى واجبة كانت القعدة الاولى واجبة
 لان ما لا يوجد الواجب الآبر واجب فلا بد من القعود
 والقراءة **واذا قرأ التشهد** لا بن مسعود رضي الله عنه
 وهو التحيات لله والصلوات لما روى عن ابي حنيفة رضي الله
 عنه قال اخذ حماد بن ابي سليمان بيدي وعلمني التشهد وقال
 حماد اخذ ابراهيم بيدي وعلمني التشهد وقال ابراهيم
 اخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد وقال علقمة اخذ
 عبد الله بن مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود
 اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما
 كان يعلمني السورة من القرآن وكان ياخذ علينا بالواو
 وقد اتفق اهل النقل على صحة حتى قال الترمذي والخطابي

وابن المنذر وابن عبد البر تشهد ابن مسعود اصح حديث
 في التشهد فالاولى الاخذ بقشه **يشير** المتشهد **بشيء**
عند كلمة التوحيد وهي قوله اشهد ان لا اله الا الله لما في
 وايل رضي الله عنه وضع عليه السلام كفه اليسرى على فخذه
 وركبته اليسرى وذكر فيه التخليق واختلفوا في
 كيفية رفع اليد اليمنى ذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي
 انه يعقد الخصر ويحلق الوسطى والابهام وذكر محمد
 رحمه الله انه عليه السلام كان يشير ونحن نضع بضمه
 عليه السلام قال وهو قولك حنيفة رضي الله عنه وكثير
 من المشايخ لا يرون الاشارة ولكنه يشير في **الاصح**
يزيد في القعدة الاولى على قوله واشهد ان محمدا عبده
ورسوله ويزيد عليه في القعدة الثانية **الصلوة على النبي**
صلى الله عليه وسلم وعلى آله ليكون اقرب الى الاجابة واعلم
 ان المصنف رحمه الله انما قال ويزيد في الثانية مسامحا
 في العبارة باعتبار الغالب فالعبارة الحسنة ان يقول في

ويشير باليسار

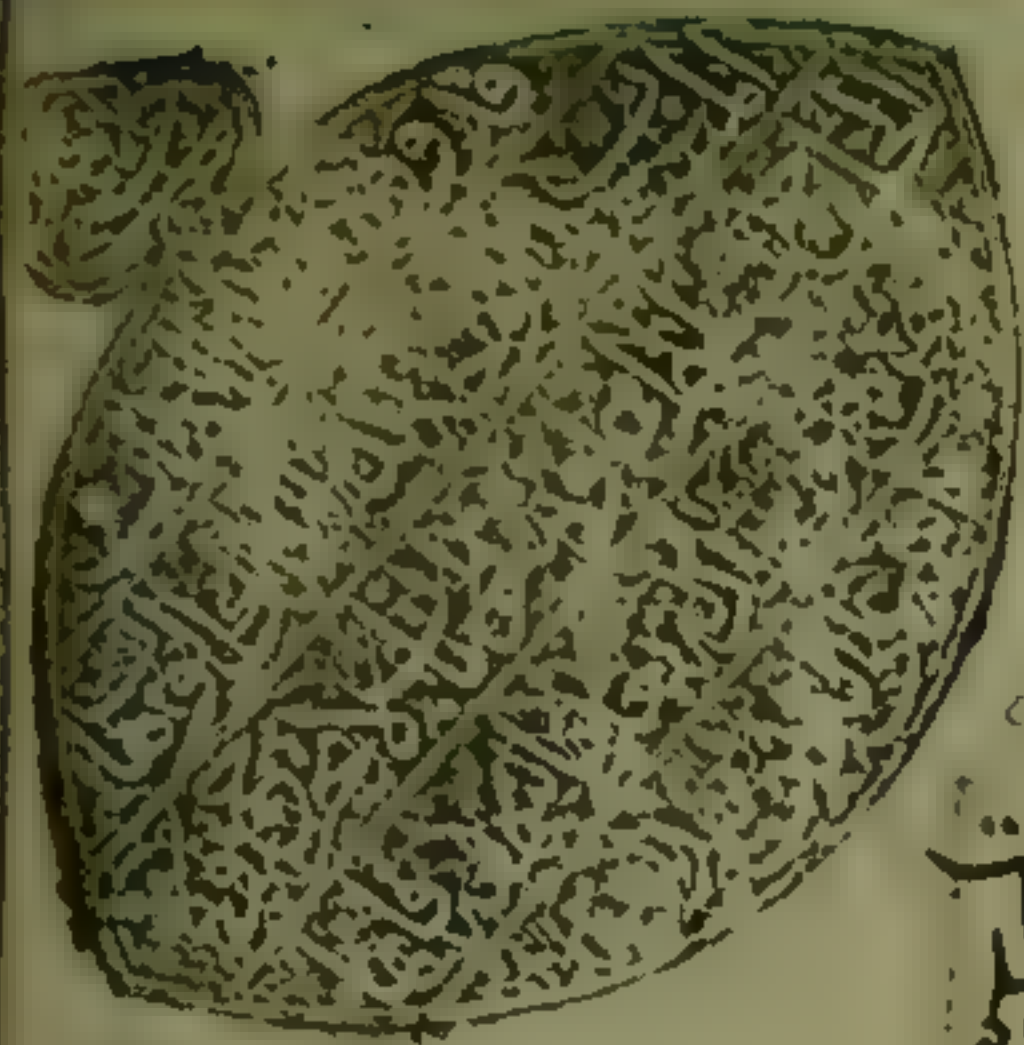
الاخيرة ليشمل قعدة الصبح والمساءلة في الرابعة وان الصلاة
 على النبي ليس بفرض الا في العزيمة قاله الكرخي رحمه الله و
 قال الطحاوي رحمه الله كلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وسئل
 محمد رحمه الله عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد **وكره بعضهم ان يزيد اللهم**
محمد والصحيح انه يزيده وما شاء من الدعاء الذي يشبه
 الفاظ القرآن والسنة لقوله عليه السلام اذا فرغ احدكم
 من التشهد الاخير فليتعوذ بالله من اربع من عذاب جهنم
 ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة
 المسيح الدجال **وعند الشافعي رضي الله عنه يجوز ان**
 يزيده في الصلوة ما شاء من الديني والاخروي **وعند**
 لا يزيد الا من الدعاء المأثور **وسؤال كل ما لا يعطيه**
في العرف الا الله تعالى كالتوبة والمغفرة وسحوها من الرضا

والجنة والاستعاذة من النار ومن الشيطان الرجيم
 واذا سئل ما يشبه كلام الناس قبل ان يقعد قدر
 التشهد الاخير تفسد صلوة وبعده لا **والأصل**
 في ذلك ان كل ما لا يستحيل سؤاله من العباد فهو كلامهم
 وما يستحيل فليس بكلامهم وقيل كل ما كان في القرآن
 او معناه لا يفسد كقوله اللهم اغفر لي ولوالدي و
 للمؤمنين والمؤمنات وما ليس في القرآن كقوله اللهم
 اغفر لعمري وفسد ولو قال اللهم ارزقني من ثقلها و
 ثقلها وقومها وعدسها لا يفسد لانه موجود في القرآن
 ولو قال اللهم ارزقني بقل وقل وقل وقل وقل وقل وقل
 ليس في القرآن ثم اذا فرغ من التشهد والصلوة والحمد
يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله **وعن**
 مثل ذلك لما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان
 صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله

حتى يرى بياض خده الايسر وينوي الامام بكل تسليم
من تلك الجهة من الملائكة والحاضرين الذين لهم شركة
 في صلاته لان الاعمال بالنيات والحكمة في ذلك انما
 بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب عنهم فيسلم عليهم
 عند التحلل لانه صار حاضرا وقالوا لا ينوي النساء في
 زماننا وقيل انما خص الحاضرين لانه لا يصح خطاب الغائبين
 وقيل ينوي جميع المؤمنين والمومنات لانه بالتجهر
 عليه الكلام مع جميع الناس فصار كالغائب عن جميعهم
 شمس الائمة هذا عندنا في سلام التشهد واما في سلام
 التحليل فتخص الحاضرين لاجل الخطاب هو الصحيح والمنقول
ينوي بكل تسليم من تلك الجهة من الملائكة فقط لانه
 ليس معه سواه ولا ينوي في الملائكة عدد المحصورين
 لاختلاف الاخبار في عدد الحاضرين منهم فقال ابن عثيمين
 رضي الله عنه مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه
 يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد

مطا في عدد الحاضرين من الملائكة
 مع المؤمنين

امامه يلقيه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه الاقبات
 وواحد عند ناصيته يكتب ما يصل على النبي صلى الله عليه
 ويلقيه الى الرسول صلى الله عليه وقيل مع كل مؤمن ملكا
 وقيل ستون ملكا وقيل مائة وستون ملكا فصار
 كالايمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان
 عدد افي ايمانهم للاختلاف فرما يؤمن بمن ليس بنبي
 او لا يؤمن بمن هو نبي لوعين عدد **او المأمور بنوي**
امامه في اي جهة كان اي ينوي في الجانب الايمن ان
 كان فيه او في الايسر ان كان فيه **وان كان بجذاه نواه**
فيهما اي في التسليتين فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه وهو قول محمد رحمه الله لانه ذو حظ من الجانبين
 وعنه يوسف رحمه الله انه ينوي به في الجانب الايمن
 ترجيحاً للايمن ولما فرغ عن بيان الفرائض شرع في بيان
 السنن فقال **فصل في السنن الرواتب وغيرها** جمع
 راتبة والسنن الرواتب هي السنن المؤكدة **وهي كعتان**



قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ **وَأَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَرَكَعَاتٍ**
بَعْدَهَا وَيَسْتَحِبُّ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَرَكَعَاتٍ
 وَالْأَرْبَعُ أَفْضَلُ وَأَمَّا كَانَتْ مُسْتَحِبَّةً لِعَدَمِ مَوَاضِيئِهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهَا وَخَيْرُ بَيْنِ الْأَرْبَعِ وَالْأَثْنَيْنِ لِاخْتِلَافِ
 وَمِنْ الْمُؤَكَّدَةِ **رَكَعَتَانِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَيَسْتَحِبُّ**
رَكَعَاتٍ بَعْدَهَا وَأَرْبَعُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا
أَرْبَعٌ أَوْ رَكَعَتَانِ مُؤَكَّدَتَانِ وَقِيلَ الْأَرْبَعُ قَوْلُهُ ابْنُ جَنِيٍّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالرَّكَعَتَانِ قَوْلُهُمَا بَنَاءٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي نَوَالِ
 اللَّيْلِ فَظَهَرَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ السَّنَةَ الْمُؤَكَّدَةَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً
 وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ تَابَ رَأَى وَاضِبًا عَلَى ثِنْتَيْ
 عَشْرَةَ رَكَعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ رَكَعَتَيْنِ
 قَبْلَ الْفَجْرِ وَأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ
 الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَصَلِّي دَائِمًا هَكَذَا وَمِنْ الْمُؤَكَّدَةِ **أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ صَلَاةِ**
الْجُمُعَةِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا قَبْلَ الظُّهْرِ لَهَا قَائِمَةٌ مَقَامُهَا

وَلَمَّا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْكَعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ
 أَرْبَعًا لَا يَفْصِلُ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُنَّ وَأَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بَعْدَهَا لَا يَفْصِلُ
 بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيَصَلِّ أَرْبَعًا وَاهْتَمِلْ
 رَحِمَهُ اللَّهُ **وَالسَّنَةُ** إِذَا فَاتَتْ لَا تُقْضَى إِلَّا **سَنَةُ الْفَجْرِ**
إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْفَجْرِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّنَةِ أَنْ لَا تُقْضَى إِلَّا
 أَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي قَضَاءِ سَنَةِ الْفَجْرِ تَبَعًا لِلْفَرْضِ فَبَقِيَ غَيْرُهَا
 عَلَى الْأَصْلِ وَأَمَّا إِذَا فَاتَتْ بِغَيْرِ الْفَجْرِ لَا يَقْضِيهَا عِنْدَهُمَا
 وَقَضَاهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ **قَبْلَ الزَّوَالِ وَسَنَةُ صَلَاةِ**
الظُّهْرِ أَيْضًا يَقْضِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ فِي وَقْتِهِ وَيُؤَخَّرُهَا أَيُّ
 الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ إِذَا فَاتَتْ بِسَبَبٍ شَرَعِيٍّ مَعَ الْأَمَامِ عَلَى الرَّكَعَتَيْنِ
 اللَّتَيْنِ بَعْدَهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ يَصَلِّي الْأَرْبَعُ أَوَّلًا بِرَكَعَتَيْنِ وَذَكَرَ الصَّدْرُ
 الشَّهِيدُ الْإِخْتِلَافَ عَلَى الْعَكْسِ وَأَعْلَمَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ سَنَةَ

الصلوة الخمس منكر كفر والا ثم وصلاة التطوع **بالتها**
رَكَعَتَانِ ركعتان **بتسليمة** واحدة أو **أَرْبَعِ** ركعات و
بِاللَّيْلِ ركعتان ركعتان أو **أَرْبَعِ** أو **سِتٍّ** أو **ثَمَانٍ** بتسليمة
واحدة و**تَكَرُّهُ الزِّيَادَةُ** بتسليمة واحدة **عَلَى لَكَ** أي على
الأربع والثمان **فِيهِمَا** أي في الليل والنهار لانه عليه السلام
لم يزد عليه ولو لا الكراهية ل زاد تعلما للجواز وقد جاء
في صلاة الليل بتسليمة واحدة إلى ثمان فانه روى انه
عليه السلام كان يصل خمسا بتسليمة واحدة وسبعا و
تسعا وأحدى عشرة وتأويله انه عليه السلام كان يصل
خمسا ركعتان منها قيام الليل وثلاث وترو وفي السبع
أربع قيام الليل وثلاث وترو وفي التسع ست قيام الليل
وثلاث وترو وفي احدى عشرة ثمان قيام الليل وثلاث وترو
وفي رواية ثلثة عشر قيل تأويله ثمان منها قيام الليل
وثلاث وترو ركعتان سنة الفجر وفي المبسوط والاصح
ان الزيادة لا تكره لما فيها من وصل العباداة وهو افضل

وَالْأَرْبَعُ أَفْضَلُ فِيهِمَا أي في الليل والنهار عند أبي حنيفة **عنه**
و**عِنْدَهُمَا** الافضل في الليل مثنى مثنى وفي النهار أربع أربع
لقوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى **وَلَا فِي حَنِيفَةٍ**
رضي الله عنه ما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
كان يصل بالليل أربع ركعات لا تسئل عن حسنهن وطولهن
ثم يصل أربعاً لا تسئل عن حسنهن وطولهن رواه مسلم والنسائي
رحمهما الله **وَمَا رَوَى** عن عائشة رضي الله عنها كان يصل
الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام ولانه ادوم تحريمة فيكون
اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا كونه ان يصل أربعاً
بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى العكس يخرج فالأربع
افضل وكذلك **الْأَفْضَلُ فِي السَّنَنِ** الرواتب **وَالنَّوَافِلُ**
الْمَنْزِلُ الذي هو نازل به لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة المرء في بيته افضل من
صلوته في مسجدي هذا الا المكتوبة رواه ابوداود ورحمه الله
ويجوز للمصلي ان **يَتَطَوَّعَ قَاعِدًا** يقعد كما في التشهد على

ما هو المختار سواء كان بعدد أو بغير عذر لقوله عليه السلام
 مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ
 والمراد به النفل في غير حالة العذر بدليل قوله عليه السلام
 صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم إلا من عذر في الصلاة
 لا يجوز أن يصلي قاعداً من غير عذر **إِلَّا سَنَةً أَلْفًا** فإنها
 لا تجوز قاعداً بغير عذر لأنها في قوة الواجب ولو شرع
 في صلاة التطوع حال كونه **قَاعِدًا** أو **قَائِمًا** أو **بِالْعَكْسِ**
 وهو أن يشرع قائماً وأتمه قاعداً **بَصَحَّ** في الصورة الأولى
 اتفاقاً وفي الثانية اختلاف فعند أبي حنيفة رضي الله عنه
 يجوز تركه مع الكراهة كما في الابتداء لأن القيام ليس
 بركن في النفل فجوز تركه سواء كان الترك في الركعة الأولى
 أو الثانية **وعندهما** لا يجوز إلا لعذر وهو القيام
 لأن الشروع ملزم عندنا فاشبهه النذر ولو **لو شرع**
 فيها حال كونه **رَاكِبًا** على دابته ثم نزل عنها على مكان
 يمكنه الصلاة فيه **بَنَى** على صلاته **وَفِي عَكْسِهِ** وهو

ما اذا شرع نازلاً ثم ركب **استقبل** أي استأنف والفرق
 أن أحرام الراكب أن يعقد مجوزاً للركوع والسجود بواسطة
 النزول فكان له أن ياتي بالأيام رخصة أو بالركوع
 السجود عزيمة وأحرام النازل أن يعقد موجباً للركوع والسجود
 فلا يجوز ترك ما التزمه من غير عذر **وعنه** أبو يوسف
 رحمه الله أنه يستقبل إذا نزل أيضاً لأن أول صلاته بالأيام
 وأخره بالركوع والسجود فلا يجوز بناء القوي على الضعيف
 فصار كالمريض إذا كان يصلي بالأيام ثم قدر على الركوع
 والسجود **وروي** عن محمد رحمه الله أنه إذا ترك بعدما
 ركعة استقبل لأن قبل أداء الركعة محدودة تحريمه وهي
 شرط فالشرط المنعقد للضعيف كان شرطاً للقوي كالطهارة
 وأما إذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الضعيف فلا يبنى عليه
 القوي **وعنه** أن الراكب إذا نزل استقبل والنازل
 إذا ركب يبنى لأنه إذا افتتح ركباً كان أول صلاته بالأيام
 فإذا نزل لزمه الركوع والسجود فلا يجوز بناء القوي على ^{الضعيف}

واذا افتتح نازلاً صار اول صلوة بالركوع والسجود فاذا
 ركب صارت بالايما وهو اضعف فيجوز بناء الضعيف
 على القوي **فرع** ويجوز النافلة راكبا خارج المصير
 موميا الى اى جهة توجهت دابته وكذا السنن الثواب
 وعن ك حنيفة رضي الله عنه انه ينزل لسنة الفيلانها
 الكد من غيرها ويروى عنه انها واجبة واما الفريض
 فلا تجوز على الدابة الا للضرورة وكذا الواجبات من الوتر
 والمندور وما شرع فيه فافسده وصلوة الجنازة
 والسجدة التي تليت على الارض واختلفت في مقدار
 الخروج عن المصرف قليل اذا خرج قدر فرسخين او اكثر
 يجوز والا فلا وقيل اذا خرج قدر ميل يجوز والا
 انها تجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه ولا
 تضمن النجاسة على الدابة على قول اكثرهم ولكن يكره و
 كذلك **يكره التطوع بجماعة الا التراويح** لو رود الاثر
 فيها دون غيرها من النوافل **ومن تطوع بصلوة قصدا**

ولو عند الغروب **او تطوع لرمة اتمامه** لان المودى قرية
 فيجب صلاته عن البطلان لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
 ولا يمكن ذلك الا بطريق المضي فيه فصار كاللحج والعمرة فاذا انجز
 المضي وجب عليه القضاء بالافساد واما اذا لم يشرع
 قصد اكما اذا ظن انه لم يصلي فرض الظهر فشرع فيه ثم
 تذكر انه قد صلاه صار ما شرع لافلا فلا يجب اتمامه و
قضاؤه ان افسده وعند الشافعي رضي الله عنه لا يلزم
 بالشرع فلا يجب قضاؤه ان افسده بعد الشروع فيه
فرع واذا شرع في اربع ركعات من النفل وافسدها في
 الشفع الاول يقضى الشفع الاول لا الثاني لان كل شفع من
 صلوة التطوع صلوة على حدة والقيام الى الثالث بمنزلة
 تحريمة مبتدأة ففساده لا يوجب فساد الشفع الاول
 لانه قد تم بالقعود ويلزمه قضاء الشفع الثاني لصحة
 فيه وان افسده قبل القعود الاول يلزمه قضاء الشفع
 الاول لصحة شروعه فيه ولا يلزمه الثاني لعدم شروعه

فيه وعن كني يوسف رحمه الله انه يلزمه قضاء الاربع
اعتبار بالشروع بالندس فان من قال لله تعالى على صلوة
وبنوى الاربع يلزمه ما نوى لاقتزان النية بالسبب
وجه الظاهر ان الشروع ملزم ما شرع فيه وما لا صحة له
الا به ولا تغلق لاحد الشفعين بالآخر وهذا لان السبب
هو الشروع في الشفع الثاني ما لم يقم الى الثالثة فلم تقترن
النية بالسبب وانما هي مجرد النية وهي لم تؤثر في الايجاب
بخلاف ما ذكر من النذر لان السبب هو النذر فاقتران
النية به مؤثر وكذا حكم سنة الظهر لانهما نافلة وكل
يقضى اربعاً لانهما بمنزلة صلوة واحدة ولهذا لا يصل على
النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثانية
ولا تبطل شفيعته بالانتقال الى الشفع الثاني بعد العذر
بالبيع وكذا الخلوة مع المرأة لا تصح ما لم يفرغ الاربع
حتى لو دخلت امراته وهو يصلي الاربع فانتقل الى الشفع
الثاني بعد دخولها لا يلزمه كمال المهر لانهما صلوة واحدة

كالظهر

كالظهر ولما فرغ عن بيان السदन المؤكدة وغيرها
شرع في بيان التراويح التي هي سنة مؤكدة ايضاً فقال
فصل في التراويح وهي خمس ترويح كل ترويح اربع ركعات
بتسليمتين فيصير الجميع عشرين ركعة وعشر تسليمات امارو
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس عشرين ركعة ليلتين
فلما كان في الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج اليهم
ثم قال من الغد خشيت ان تفرض عليكم فلا تطيقونها
ثم واطب عليها الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم اجمعين ^{عند}
ما كره في الله عنه ستة وثلاثون ركعة ويستحب ان يجلس
كل ترويحتين قدر ترويح واحدة لان اهل الحرمين كانوا
يفعلون كذلك للاستراحة فلهمذا سميت هذه الصلوة
المخصوصة بالترويح ماخوذة من الاستراحة واهل
مكة يطوفون بين كل ترويحتين اسبوعاً واهل المدينة
يصلون بدل ذلك اربع ركعات واهل كل بلد بالخيار
حالة الجلوس ان شاؤوا سبحوا وان شاؤوا قرأوا القرآن

تسليمتان ص

في استماع عاشر
عقبة ركعات لا تجزئ

وان شأوا صلوا اربعا فرادا وان شأوا قعدوا سائرين
ويستحب عدم السكوت وكذا يستحب **الجلوس بين التراويح**
الخامسة والوتر ولا يستحب ان **يجلس بين التسليمة**
التي هي النصف في الاصح لكونه خلاف لما توارثه اذ اذبح
الامام من التراويح يؤت بهم جماعة ولا يصلي الوتر عجمه
خارج رمضان وعليه اجماع المسلمين وفي النوازل
واقعات الصدر والشهيد ان الاقتداء بالوتر خارج
رمضان يجوز واختلف في قدر القراءة في التراويح
فقال بعضهم الافضل ان يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في
المغرب تخفيفا لان مبنى النوافل على التخفيف وقال
بعضهم الافضل ان يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في العشاء
لانها تتبع لها وقال بعضهم الافضل ان يقرأ في كل ركعة
ثلثون آية لان عمر رضي الله عنه امر بذلك **ومنهم من**
استحب الختم في الليلة السابعة والعشرين من رمضان
رجاء ان ينالوا ليلة القدر لان الاخبار تظاهرت

عليها

عليها ومنهم من قال **وسنتها** اي سنة صلوة التراويح
لختم الشهر مرة او في كل ركعة عشر آيات ونحوها
وهو الصحيح المروي عن ابن حنيفة رضي الله عنه لان
فيها الختم مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لان عدد
ركعات التراويح في الشهر ستا ثم ركعة وعدد آيات
القران ستة الاف آية وشي فاذا قرأ في كل ركعة حصل **لختم**
ولا يترك الختم مرة لكسل القوم واختلّفوا فيمن ختمه
قبل تمام الشهر فقبل يصلي العشاء في بقية الشهر من
غير تراويح ولا يكره له ذلك وقيل يصلي التراويح ويقرأ
فيها ما شاء **وللجماعة فيها سنة على الكفاية** عند عاشرهم
فان اقامها بعض يسقط عن البعض ولم يكن مسايلا
تاركا للفضيلة ولهذا يروى الخلف عن بعض الصحابة
عمر وسالم والقاسم وابراهيم ونافع رضوان الله عليهم اجمعين
واما نفس الصلوة فسنة على الاعيان وعمر بن الخطاب
ان امكنه ادؤها في بيته مع مراعات سنة القراءة و

فصلها في بيته الا ان يكون فقيها كبيرا يقتدي به و
يترك الامام الدعاء المأثور بعد التشهد ان علم ملل
 والا فلا يترك كما لا يترك الشاء هو ولا الماموم واختلف
 في وقتها فقال جماعة من اصحابنا منهم اسمعيل الزاهد
 ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده لانها قيام
 الليل وقال عامة مشايخ بخاري وقتها ما بين العشاء
 والوتر والصحيح ما قاله المصنف رحمه الله **وقتها**
بعد اداء العشاء الى طلوع الفجر كانت قبل الوتر او بعده
 حتى لو تبين ان العشاء صلواتها بلا طهارة دون التراويح
 والوتر اعادوا التراويح مع العشاء دون الوتر عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه لانها تتبع للعشاء **والسنة**
 تاخيرها الى ثلث الليل او نصفه واختلفوا في ادائها بعد
 فقال بعضهم يكره لانه تتبع للعشاء فصارت ركعة العشاء
 والصحيح انها لا يكره لانها صلوة الليل والافضل فيها
 اخره واخر الصلاة الوتر لقوله عليه السلام اجعلوا

آخر صلاتكم وترًا فلماذا لما فرغ عن بيان الصلاة اردف
 ببيان فقال **فصل في الوتر وهو واجب عند ابي حنيفة**
 رضي الله عنه لقوله عليه السلام ان الله نزلكم صلاة الا وهي
 الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر **روى حماد بن**
زيد عنه انه فريضة **روى** نوح بن مريم عنه انه سنة
 وقيل بالتوقيف من الروايات فاراد بقوله سنة طريقة او
 وجوبه بالسنة وبقوله فرض فرضه عملا لان الواجب فرض
 في حق العبادون الاعتقاد **وقال** ابو يوسف ومحمد
 والشافعي رضي الله عنهم هو سنة **وقايدة** الخلاف تظهر
 فيما اذا تذكر صاحب الترتيب صلاة الوتر فريضة فائتة
 فسدت صلوة الوتر عندنا خلافا لهما وفيما اذا صلى
 العشاء بغير طهارة وهو لا يعلم او حاملا للنجاسة او غير
 متوجه الى القبلة وصلى الوتر مستجعا بجميع شرائط الصحة
 ثم تذكر ان العشاء غير صحيح ثم اعاد العشاء لا يلزمه اعادته
 الوتر عنده خلافا لهما والوتر **ثلاث ركعات متصلة**

في الثالثة سراً قبل الركوع كل السنة لما روى ابن كعب
 رضي الله عنه انه عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات
 يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل
 يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ويقت قبل
 الركوع الحديث وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
 كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما وانما كان سراً اي اخفاء
 لانه دعاء وخير الدعاء ما خفي **وعند الشافعي رضي الله عنه**
 الوتر ركعة واحدة في قوله وفي قوله ثلث بقعدة وفي قوله
 بتسليمتين وفي قوله كذ هبنا لكن من غير قنوت في جميع السنة
 الا في النصف الاخير من رمضان ولا اذان للوتر ولا اقا
 ووقته وقت العشاء لما روى انه صلى الله عليه وسلم
 قال ان الله قد امركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم الوتر
 جعل الله لكم وقتها بين صلاة العشاء الى ان يطلع الفجر
ولا يفت في صلاة الفجر اذ لا قنوت في غير الوتر عندنا
 لما روى البخاري في مسنده رحمهما الله انه عليه السلام قنت

قانت مطع
 قوله سراً فانت
 الله مطع
 فسر
 حجة

شك

شهراً يدعو على قوم من العرب ثم تركه وقال ابن عمر
 ما صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر
 فلم يقنوا وقال ابن عباس رضي الله عنهما القنوت في صلاة
 الفجر بدعة **وروى** في الخبر انه عليه السلام قنت شهراً
 او اربعين يوماً يدعو على قوم فانزل الله معاتباً ليس لك
 من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم فانهم ظالمون
 فترك ولم يثبت قراءة القنوت في الفجر عند الثقات اكثر
 من شهر فلم يثبت فيه **وان قنتا مأمه فيه سكت هو**
قائماً في الاصح يعني حنفياً اقتدى بشافعي يفت في الفجر سكت
 الحنفي قائماً ليتابعه فيما يجب متابعته وقيل يقعد تحقيقاً
 للمخالفة ولا يتابعه في القنوت وقال ابو يوسف رحمه الله
 يتابعه **ودلت المسئلة** على جواز الاقتداء بالشافعية
 قال سكت هو ولم يقل لم يجز اقتداه والدلالة تعم على
 الصريح لما عرف في اصول الفقه ولكن ليست على اطلاقها
 بل اذا كان الامام محتاطاً في موضع الخلاف كان يجدد الوتر

مطع في جواز الاقتداء
 بالشافعية

من الحجامة والفصد ويغسل ثوبه من المتى ولا يكون شاكاً
في إيمانه بأن قال أنا مؤمن أن شاء الله وقيل أن قال
أمت مؤمنة أن شاء الله يصح الاقتداء به ولا يكون مخرفاً
عن القبلة ولا ينقطع وترويه بالسلام هو الصحيح كذا في
الزيلي **وقال** صاحب الإرشاد رحمه الله لا يجوز الاقتداء
بالشافعي في الوتر بإجماع أصحابنا ومنهم من أنكر جواز
الاقتداء مطلقاً والذي ظهر لي من كلام القوم أن الأصح جواز
الاقتداء بالشافعية حيث صرح في المحيط والحجام الصغير
لشمس الأئمة السرخسي بجواز الاقتداء فقال شمس الأئمة
والأصح جواز الاقتداء **وفي** عامة الشيخ رجل صلى الفجر
خلف الإمام والإمام يفتت فانه يسكت ولا يتابعه
فاقتضى ذلك جواز الاقتداء ورايت رسالة صنعت في
هذا ومحصلها ما قلت وظهر مما ذكر أن الوتر واجب
فلهذا قال رحمه الله **ولو فات الوتر يفيض** إجماع القول
عليه السلام من نام عن وتر أو نسيه فليقضه إذا ذكره

والامر للوجوب فهو واجب ومن المعلوم أنه لا يجوز إذا نوى
قاعدة ولا ركباً **يعز** **عذر** وليس فيه أي الوتر دعاء معين
لأنه يذهب برقة القلب إذا في كل جديد لذة كذا ذكره في
المحيط وفيه والخيرة يعني ليس فيه دعاء معين غير قوله
اللهم أنا نستعينك الخ واللهم اهدهنا وذكر في جامع **الاصح**
في باب القنوت **عن علي رضي الله عنه** أن النبي صلى الله عليه
وآله كان يقول في وتره اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك
وأعوذ بمعافاك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا
أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وفيه
أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي هذا المزعوم يعرف
القنوت وأما من لم يعرف فليقل يا رب ثلاث مرات ثم
يركع كذا في فتاوى السمرقندي رحمه الله وفي شرح الطحاوي
رحمه الله يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقتنا عذاب النار ولما فرغ عزيان الصلاة شرع في
بيان ما يكره فيها وما لا يكره وما يفسدها وما لا يفسدها

فقال **فصل يستحب أن يكون نظر المصلي في حالة القيام**
في الصلاة إلى موضع سجوده وفي حالة ركوعه إلى أصابع
رجليه وفي حالة سجوده إلى طرف أنفه وفي حالة القعود
إلى حجره والحاصل أنه لا يلتفت في الصلاة إلى شيء ولا يعبت
بتوجيه وعضوه وذلك لما نزل قوله تعالى قد افلح المؤمنون
الذين هم في صلاتهم خاشعون قال ابو طحمة ما الخشوع يا رسول
الله قال ان يكون منتهى بصر المصلي موضع سجوده وفي الركوع
إلى ظهر قدميه وفي السجود إلى اربعة انفه وفي القعود
إلى حجره وعند التسليم الأولى إلى كتفه اليمين وعند
الثانية إلى كتفه اليسرى **وقال عليه السلام** ان الله
كره لكم ثلث الرفث في الصوم والعبث في الصلاة والضحك
في المقابر **فرغ** الالتفات في الصلاة لحاجة لا يكره ذكره
في الغايقة المالتفات ثلثة مكرهه وهو ان يلوى عنقه
يمينا وشمالا لقوله عليه السلام آياتك والالتفات في الصلاة
فان الالتفات في الصلاة هلكة ومباح وهو ان ينظر

مما لا عمل

مخوخر

بمخرج عينه يمينه ويساره من غير ان يلوى عنقه **لأنه عليه السلام**
كان يلاحظ اصحابه بموقع عينه ومبطل وهو ان يحول
عن القبلة لما فيه من ترك التوجه إلى القبلة ويكره ان يرفع
بصره إلى السماء في الصلاة لقوله عليه السلام ما بال اقوام
يرفعون ابصارهم إلى السماء لينتهين او ليخطفن ابصارهم
وذكر العيني رحمه الله في شرحه اذا انتفض كور عمامته **ففسد**
فصلاته تامة وان عتب بلحية او حاك بعض جسده
صلاته وعلى قياس ما حكى عنك نصران من تنف شعره
ثلث فسدت صلوة وكذا اذا حاك جسده او عتب
بلحيته ثلثا وكذلك اذا لبس المصلي الخفين والمرأة اذا
تجتمعت فسدت صلاتها **ويكره تغيب عينيها** لقوله عليه
السلام اذا قام احدكم إلى الصلاة فلا يغضب عينيها **ويكره سبقه**
اي المقتدى **الامام بالافعال** اذا وجدت المشاركة
في الجملة بان يركع او يسجد معه ويرفع راسه قبله واما
اذا لم توجد أصلا تفسد صلاة اذ هو ما مور بالموافقة

عليه السلام لا تبادروا بالركوع والسجود رواه ابو داود
 رحمه الله **قُرْعٌ** ويكره قيام الامام في المحراب لا سجوده فيه
 اذا كان قائماً خارج المحراب وانما كره لما فيه من التشبه
 باهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان وحده
 وقيل اذا كان المحراب مكشوفاً بحيث لا يشتبه حال
 الامام على من هو في الجواب لا يكره **ويكره** انفراد الامام
 على الدكان وعكسه وهو ان يكون القوم اعلى من الامام
 ثم اختلفوا في قدر الارتفاع فقال بعضهم مقدار بقدر
 القامة ولا بأس بدونها وهو مروي عن ابن يوسف رحمه الله
 وقيل مقدار ذراع اعتباراً بالسترة وعليه الاعتماد
 وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لنزول
 المعنى الموجب للكرهية وهو انفراد الامام بالمكان و
 يكره **عَدَا لَيْ** حالة القراءة في الصلوة باليد وكذا **عَدَا**
التسبيح فيها بسحبة بمسكها بيده عند ابن حنيفة رضي الله
 عنه لانه ليس من اعمال الصلاة واما اذا عَدَا بضم الاصابع

ح في موضعها او حفظ الآية بقلبه فلا يكره **وَأَشَارَ فِي الْإِيضَا**
 الى انه يكره العَدَا بالقلب ايضاً **وَرُوِيَ** عن ابن يوسف و
 محمد رحمهما الله انه لا بأس بالعَدَا في الفريضة والنوافل لما
 روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعد الا في الصلوة واختلفوا في العَدَا
 خارج الصلوة وفي المستصفي انه لا يكره في الصحيح ويكره
 للمصلي **حَمَلَتْهُ فِي يَدِهِ أَوْ قَبْلَهُ** ورد السلام بالاشارة و
 افتراش ذراعيه وعقوص شعره وهو جمع الشعر على الراس
 وشده بشئ حتى لا ينخل وكف ثوبه وسدله وهو ان
 يجعل ثوبه على راسه او كتفه ويرسل جوانبه **وَمِنْ**
 السدل ان يجعل القباء على كتفه ولم يدخل يديه في كمه
 والتشاوب فان غلبه وضع يده او كمه على فمه والاعتناء
 وهو ان يكون عمامته ويترك وسط راسه مكشوفاً و
 قلب الحصاة الا لعدم امكان السجود فيسويده مرة **وَلَمْ**
 تغطية الانف والقدم والتمطى **وَنُظِّيلُ الْإِمَامِ الرُّكُوعَ لَدَا**

الى الصلوة **يَعْرِفُهُ** الامام لما فيه نوع رياء والعبادة ينبغي
ان تكون خالصة لوجه الله حتى قيل تفسد صلوة المرائي
وقيل يخشى عليه الكفر وقيل اذا كان الداخل فقيرا او لم
لا يكره وان كان بخلاف ذلك يكره التطويل **الأتطول القراءة**
اذ للتطويل فيها مجال بخلاف نحو الركوع اذ فيه مظنة
انتقاض وضوء من لا يخفى عليك حاله ويكره للمصلي **اِفْتِاحُ**
الصلوة والحال انه به **حَاجَةٌ إِلَى الْخَلَاءِ** لنحو البول والغائط
لقوله عليه السلام اذا اراد احدكم الغائط واقيمت الصلوة
فليبدوا به رواه ابن ماجه رحمه الله وفي رواية الموطا
والنسائي اذا اراد احدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة
ويكره **الصلوة خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ** مهما اى متى وجد
المصلي **فِرْجَةً** اى مكانا خاليا في الصف لتخلفه عن الجماعة
بانفراده ولو صلى شخص في مكان ظاهر من الحمام ولا صورة
لدى روح فيه لا يكره في الاصح واما اذا كان فيه صورة
ذى روح فيكره اذ يشبه عباده الصنم ويكره **القراءة في الحمام**

مطلوب للاحتراز

مطلوب في مكان ظاهر من الحمام

جهل

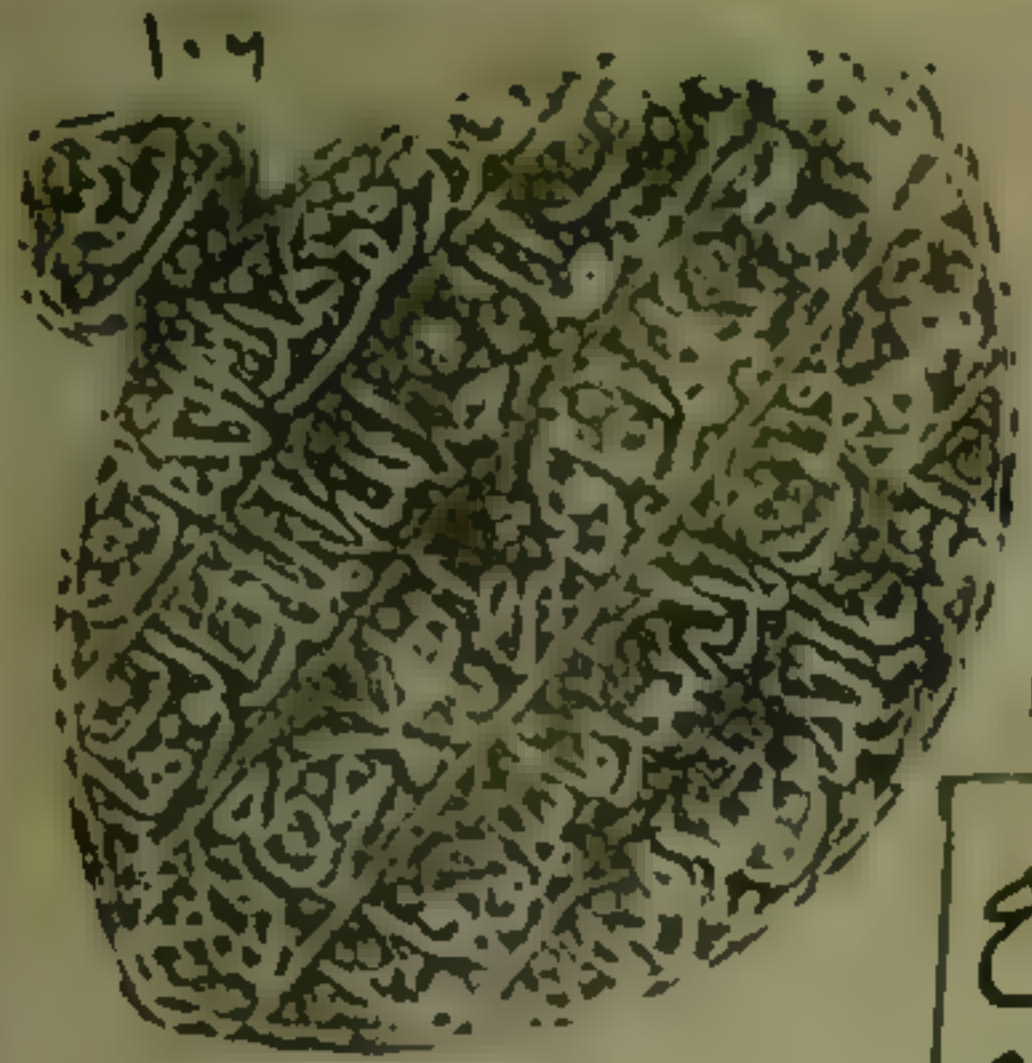
جهلا لا سترًا ويكره صورة ذى روح مثل صورة الادمي والخيل
والطير في كل جهات المصلي حتى فوق راسه في السطح لقوله
عليه السلام لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلبا وصورة ولا تشبه
عبادتها قيل واشدها كراهية ان يكون امام المصلي ثم
فوق راسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية
ان كان التماثيل في مؤخر الظهر والقبلة لا يكره واطلق
بعضهم الكراهية **الا ان يكون محققة الرأس والصغير جدا**
بحيث لا يبدوا للناظر بلا تأمل او صورة غير ذى روح كالشجر
ونحوه وقيل لو صلى على بساط مصور لا يكره ان لم يسجد عليها
وكذا لو كانت الصورة على وسادة ملقاة او بساط مفرد
لانها توطأ فكان اهانة لها بخلاف ما لو كانت الوسادة
منصوبة او كانت على الستر لانه تعظيم لها ولوليس ثوبا
مصورا كره لتشبهه حامل الصنم ولا تفسد صلاته في جميع
المذكورات **وكو استقبل المصلي ثوبا يتقد أي تشتعل**
نار يكره صلوة لانها تعبد عادة بخلاف استقبال الشمع

او كان ثوبا صبيحة

وَالسَّجَّاجِ الْمُوقِدِينَ وَالْمُصَفِّفِ وَالسَّيْفِ الْمُعْلِقِينَ وَنَحْوَهَا
 مِنَ الْكُتَابِ وَالسُّكَنِ وَالْخَيْرِ لَانْهَا لَا تَعْبُدُ عَادَةً وَبِاعْتِبَارِهَا
 نَبِيَتْ الْكَرَاهِيَّةُ وَفِي اسْتِقْبَالِ الْمُصَفِّ تَعْظِيمٌ وَقَدْ أَمُرَ
 بِهِ فَضَارِكًا لَوْ كَانَ مَوْضُوعًا وَاهْلُ الْكُتَابِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ
 لِلْقِرَاءَةِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَنَا بِلَمْفَسْدِهِ وَكَلَامُنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
 لِلْقِرَاءَةِ فَلَا يَكُونُ تَشْيِيرًا بِهِمْ وَفِي السَّيْفِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ
 لِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ وَإِذَا كَانَ مَعْلَقًا بَيْنَ يَدَيْهِ كَانَ أَمَكْنًا لِيَأْخُذَهُ
 إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ فَلَا يُوْجِبُ الْكَرَاهِيَّةَ فَرَعَ وَيَكْرَهُ غَلْقُ بَابِ
 الْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَقِيلَ
 لَا بَأْسَ بِالْغَلْقِ فِي زَمَانِنَا فِي غَيْرِهَا وَإِنْ الصَّلَاةُ صِيَانَةٌ لِمَنْعِ
 الْمَسْجِدِ وَلَقَدْ أَحْسَنَ فِيمَا قَالَ وَلَوْ كَانَتْ الْإِيْمَةُ رِضْوَانًا
 عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ زَمَانِنَا هَذَا لَا وَجِبُوا الْغَلْقَ بَعْدَ الْفَرَاغِ
 خُصُوصًا لِدَفْعِ الْكَلَابِ وَلَقَدْ شَاهَدْتُ فِي مَسْجِدِ حَرَمِ اللَّهِ
 الْأَمَنِ مَا شَاهَدْتُ وَيَكْرَهُ الْوُطْيَ فَوْقَ الْمَسْجِدِ وَالْبُورِ

والتخل

والتخل لان سطح المسجد مسجد الى عنان السماء ولهذا يصح
 الاقتداء من سطح المسجد من فيه اذا لم يتقدم على الامام و
 لا يبطل الاعتكاف بالصعود عليه ولا يجزى للجنب والحائض
 والنفساء الوقوف عليه فاذا ثبت ان سطح المسجد منجوس
 مباشرة النساء فيه لقوله تعالى ولا تبشروهن وانت
 عاكفون في المساجد ولان تطهيره من نجاسة واجب لقوله تعالى
 اَنْ طَهَّرَ ابْنِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ وَقَالَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ الْحَدِيثَ وَلَا يَكْرَهُ الْمَدَامُ
 فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ وَلَا نَقْشُهُ بِالْحِصْنِ وَمَاءُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
 وَسُتْرُهُ بِالْوَانِ الدَّابَّاجِ تَعْظِيمًا لَهُ وَكَذَا تَحْلِيَةُ الْمُصَفِّ
 بِالذَّهَبِ وَنَحْوِهِ وَلَكِنْ الصَّرْفُ إِلَى الْمَسَاكِينِ احْتِ وَقد قَالَ
 عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ مَرَّ بِهِ رَسُولُ الْوَلِيدِ بْنِ
 عَبْدِ الْمَلِكِ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِينَارٍ لِتَرْيِينِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 الْمَسَاكِينَ أَحْوَجُ مِنَ الْأَسَاطِينِ وَلَمَّا فَرَغَ عَنْ بَيَانِ مَا يَكْرَهُ
 فِيهَا شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَفْسُدُهَا فَقَالَ **وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ**



مطالع
 فبما قاله عمر بن عبد العزيز
 رحمه الله تعالى

يَقْطَعُ أَي يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي حَذِّهِ
 الْمَبْطُلِ لِلصَّلَاةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ **وَهُوَ مَا لَا يُوْجَدُ عَادَةً إِلَّا**
بِالْيَدَيْنِ كَالْتَّعَمُّ وَلِبْسِ الْقَمِيصِ وَالتَّرَاوِيلِ وَالرَّمْيِ عَنِ الْقُرْسِ
 مَا يُوْجَدُ عَادَةً بِيَدٍ وَاحِدَةٍ كَنَزْعِ الْقَمِيصِ وَحَلِّ السَّرَاوِيلِ
 وَلِبْسِ الْقُلَنْسُوَّةِ وَنَزْعِهَا وَنَزْعِ اللِّجَامِ وَمَا اشْتَبَهَ ذَلِكَ
 يَفْسُدُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الثَّلَاثَ الْمُتَوَالِيَاتِ كَثِيرٌ وَمَا
 قَلِيلٌ حَتَّى لَوْ رُوِّجَ عَلَى نَفْسِهِ بِمَرَّةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ حَكَ
 مَوْضِعًا مِنْ جَسَدِهِ أَوْ رَمَى ثَلَاثَ أَحْجَارٍ أَوْ نَتَفَقَّ ثَلَاثَ
 شَعْرَاتٍ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْوَلَوِّ تَفْسُدُ صَلَوتُهُ وَإِنْ فَضَّلَ
 وَأَنَّ كَثُرَ وَعَلَى هَذَا قَتْلُ الْقَمَلِ وَقِيلَ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ كُلُّ عَمَلٍ
 يَكُونُ مَقْصُودًا لِلْفَاعِلِ عَلَى أَنْ يَفْرُدَ مَجْلِسًا عَلَى حِدَةٍ وَ
 يَتَفَرَّقُ عَلَيْهَا مَسَائِلُ مِنْهَا أَنْ الْمَصْلِيَّةَ إِذَا مَشَرَا زَوْجَهَا
 أَوْ قَبَلَهَا بِشَهْوَةٍ تَفْسُدُ صَلَاتُهَا وَمِنْهَا أَنْ الصَّبِيَّ إِذَا
 مَضَى بِهَا وَخَرَجَ اللَّبَنُ فَسَدَ صَلَوتُهَا وَقِيلَ **هُوَ مَا يَخْرُجُ**
النَّاطِرُ إِلَيْهِ مِنْ بَعِيدٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ

وَإِنْ شَكَّ فَلَيْسَ بِمُفْسَدٍ كَذَا فِي فَتَاوَى الظَّهْمِيرَةِ وَفِي الْبَيَانِ
 وَهَذَا صَحِيحٌ وَكَذَا فِي الزَّيْلَعِيِّ وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ هُوَ
 الصَّوَابُ فَرَعَ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمُصْحَفِ يَفْسُدُ الصَّلَاةُ عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِنْدَهَا يَكْرَهُ وَيَفْسُدُهَا الْأَكْلُ وَ
 الشَّرْبُ وَلَوْ نَاسِيًا إِذَا كَانَ قَدْ رَمَى يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ إِلَّا
 فَلَا يَفْسُدُهَا الْأَكْلُ مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ إِذَا كَانَ قَلِيلًا
 إِذَا لَمْ يَفْسُدِ الصَّوْمُ وَكَذَا لَوْ نَظَرَ إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهِمَهُ
 فِي الصَّحْحِ أَوْ مَرَّ مَرَّةً فِي مَوْضِعٍ سَجَّودَهُ وَكَثُرَ يَأْتِي الْمَارَ
 إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ وَمَنْ صَلَّى **الْقُبَى أَنْصَبُ بَيْنِ**
يَدَيْهِ سِتْرَةٌ قَدْ زَرَعَ فَصَاعِدًا أَوْ يَكُونُ غُلْظَهَا فِي
غُلْظِ الْأَصَابِعِ مَا زَادَ وَيَقْرُبُ مِنْهَا أَي مِنَ السِتْرِ
 لَيْلًا يَأْتِي الْمَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ
 يَدَيْهِ مِثْلَ مَوْخِةِ الرَّجُلِ فَلْيَصِلْ وَلَا يَبَالِ مَنْ مَرَّ بِكَ
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَرَوَى صَاحِبُ السَّنَنِ
 أَنَّ أُخْرَةَ الرَّجُلِ ذِرَاعٌ فَمَا فَوْقَهُ وَفِي وَايَةِ أَبِي دَاوُدَ رَحِمَهُ

اذا صلى احدكم فليصل الى ستره وليدن منها لا لقطع الشيطان
 عمله **واما شرط** ان يكون في غلظ الاصبع لان ما دون
 ذلك لا يبدو والناظر من بعيد فيضطرب فيفوت الغرض من
 الستره **ويجعلها محذرا** **احد حاجبيه** الايمن واليسار
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا **وقيل** الغرض
 في الايمن افضل ان امكن وان لم يمكن لصلابة الارض
 او لم يكن معه ما يغرز لا يضعها ولا يخط خطا **اذ لا بد**
بالالقاء ولا بالخط اذ لا يبدو والناظر **وقيل** يضعها طولا
 لاعرضا اذا كانت معه الستره ويخط خطا شبه المحراب
 اذا لم تكن ولا بأس بترك الستره اذا امن المرور والآن
 فليستروا **الا يا ائمة المار في موضع سجوده** الى قدميه
 الصغرى والسجد الجامع لقوله عليه السلام لان يقوم
 احدكم مائة عام خيره من ان يمر بين يدي اخيه وهو يصلي
 وسترة الامام ستره للقوم فاذا كان للامام ستره
 ليس للمأموم ان يدرك ويدرك اي يدفع المصل **المار في**

موضع

موضع سجوده الى قدمه على ما هو الاصح **ان لم يكن له ستره**
او من بين يديه وبين يدي اي بين المصلي والستره لقوله عليه السلام
 اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه وليدركه
 ما استطاع فان ابى فليقاتله فانه شيطان والدرء مباح
 ورخصة من غير اشتغال بالمعالجة وما ورد فيه من المقاتلة
 محمول على الابتداء حين كان العمل مباحا قاله شمس السنين
وقيل معناه ان يغلظ عليه بعد الفراغ واختلقوا
 كيفية الدرء فمنهم من قال يدرك **بإشارة** لحديث ام
 سلمة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 في حجرته فتر بين يديه عبد الله او عمر بن ابي سلمة فقال عليه السلام
 بيده هكذا فرجع فمرت نريث بنت ام سلمة فقال
 بيده هكذا فمضت فلما صلى قال عليه السلام من اغلب
 ولم يسبح فمنهم من قال يدرك **بإشارة** او **تسبيح** لما مر
 ولقوله عليه السلام من نابه شيء في صلوة فليسبح **ولا**
يدرك بهما جميعا اذ يحصل المقصود باحدهما **وقيل**

او يدرك

يدفع بيده مرة ان لم يمتنع فبالتشبيح ثم اعلم ان القيا
 ان تفسد صلوة فيما اذا اراد بالتشبيح الاعلام لانه كلا
 معنى لكن تركنا القياس لورود الخبر بذلك فلا يقاس عليه
 غيره حتى لو اجاب العاطس غير نفسه بمرحمك الله
 او مخبرسا رباحمد له او سوء بالاسترجاع او عجيب
 بالسجدة والهيلة او تكلم ولو سهوا او في النوم او ردة
 السلام عمدا او فتح على غير امامه او بك بصوت من وجع
 او مصيبة لامن ذكر جنة او نار تبطل صلوة واما
 اذا عطس اجاب لنفسه بمرحمك الله او حمد فلا تبطل
و ان تحمض او تاوه او تأفف او تأنى **بغير عذر** و
حصلت حروف بطلت صلوة عندها خلافا لابي
 يوسف رحمه الله **و ان كان ذلك بعذر** بان كان مريضا
 لا يملك نفسه فلا تبطل صلاته وان حصلت به حروف
 فصار كالعطاس **و الجنا** لو حصلت بهما حروف
 لانه مضطر اليه طبعاً ولو تحمض لا صلاح صوتة و تحسين

وهو الصدأ لما صلب من الشوق
 واللام لا تقيد

لا تفسد على الصحيح وكذا لو اخطا الامام فتتحقق المقتد
 ليتهدى لامام لا تفسد صلوة ذكر في الغاية ولو تحمض
 للاعلام انه في الصلاة لا تفسد ولو نفخ في الصلاة فان
 كان مسموعاً تبطل والآفلا والمسموع ما له حروف مهجاة
 عند بعضهم نحو أف وقف وغير المسموع بخلافه
 واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط للنفخ المسموع
 حروف مهجاة واليه ذهب خواهر مراده ولما فرغ عن
 بيان ما يليق في الصلوة وما لا يليق فيها وكانت مما يليق
 فيها الجماعة فصل لها فضلاً على حدة اهتماماً لها
 فقال **فصل في الجماعة هي سنة مؤكدة** اي قوتية
 شبيهة للواجب في القوة حتى استدل بملازماتها على
 وجود الايمان وقال كثير من المشايخ انها فريضة
 ثم منهم من يقول انها فرض عين لهم قوله عليه السلام
 ولقد هممت ان امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي
 رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة

كتابية وشهد من يقول قولا

فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فتارك السنة لا يحرق عليه
بيته فدل على أنها فرض **وَلَسَا** قوله عليه السلام صلو
الرجل في جماعة تزيد على صلوة في بيته وعلى صلوة في
سوقه بضعا وعشرين درجة وهذا يفيد الجواز ولو كان
فرض عين لما جازت صلوة ولو كانت فرض كفاية لما
قال عليه السلام أحرق عليه بيوتهم بالنار مع القيام
بها هو وأصحابه بل كانت تسقط **وَالْمَرَادُ** من الحديث
من لا يصلح حيث قال لا يشهدون الصلوة ولم يقل لا يشهدون
الجماعة **وَفِي الْغَايَةِ** قال عامة مشايخنا أنها واجبة
وإذا فاتت جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بلا
خلاف بين أصحابنا لكنه حسن وتسقط الجماعة بالأعداء
حتى لا تجب على المريض والمقعّد والزمن ومقطوع اليد
والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والشيخ الكبير
العاجز والأعمى عند أبي حنيفة رضي الله عنه **وَالصَّحِيحُ** أنها
تسقط أيضا لعذر المطر والطين والبرد الشديد والظلمة

مطالع في الأغذية فقط
الجماعة بها

الشديدة

الشديدة **ثُمَّ أَعْلَمَ** أن السنة على نوعين سنة مؤكدة
وقد يعبر عنها بالسنة الأولى وغير مؤكدة وقد يقال لها
السنة الثانية **وَتَخْفِيفُهَا** أي تخفيف الصلاة التي مع
الجماعة بعد الاتيان بكما لها أي **الْإِتْمَامُ** في الركوع
والسجود ونحو ذلك **سُنَّةٌ ثَانِيَةٌ** لقوله عليه السلام إذا
أم أحدكم للناس فليخفف فإن فيها الكبير والضعيف
وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء والحديث **أَسْرَفَ اللَّهُ**
أنه قال ما صليت خلفا مام قط أخف صلاة ولا أت من
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم **وَفِي بَعْضِ النُّسخ** وتخفيفها
بالجاء المهملة مع الإمام سنة ثابتة بالمشقة والمؤدة
من الثبوت فالضمير للجماعة فالمعنى أن تحقيق الجماعة
مع الإمام سنة ثابتة لأنه لو اجتمع قوم في مكان واحد
وصلوا فرادى لا يكونون مقيمين حق الجماعة **وَأَقْلَهُهَا**
فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْجَمْعَةِ وَاحِدٌ مَعَ الْإِمَامِ وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ
الَّذِي مَعَهُ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ العموم قوله عليه السلام الاثنان

فما فوقهما رواه ابن ماجه رحمه الله واما في الجمعة
فالشرط ثلثة سوى الامام عند ابي حنيفة رضي الله عنه و
عندهما اثنان سوى الامام و **الاولى بالامامة الاقف**
اي لا علم بامور الصلوة اذا كان يحسن القراءة ويجتنب
الفواحش الظاهرة و **عنه** في يوسف رحمه الله ان لاقرأ
يقدم **ثم** ان تساووا في العدة فيقدم **الاقرب** بكتاب الله
تعالى **ثم** **الاورع** ان تساووا في القراءة **ثم** **الاكبر سناً**
ان تساووا في الورع **ثم** **احسن خلقاً** ان تساووا في
الدين **ثم** **الاشرف نسباً** ان تساووا في حسن الخلق
ثم **الاصبح** اي احسن وجهاً ان تساووا في شرف النسب
قبل ومعنى اصبحهم وجهاً اكثرهم صلوة بالليل و في
الحديث من كثرت صلوته بالليل حسن وجهه بالنهار **ثم**
ان تساووا في هذا المعنى يقرع فيقدم من خرجت قرعته
او يكون الخيار للقوم فيقدم من تحتارونه وذلك لقوله
عليه السلام يؤتم القوم أعلمهم بالسنة فان كانوا في

السنة سواء فاقروهم لكتاب الله الحديث **ومن أتم شخصاً**
واحداً أقامه عن يمينه مقارناً له لحديث ابن عباس رضي
الله عنه فانه عليه السلام صلى و أقامه عن يمينه ولا
يتأخر عن الامام و **عنه** محمد رحمه الله يضع اصابعه عند
عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في
يساره جاز وهو مسمى لانه خالف السنة **وان أم اثنين**
تقدم عليهما و **عنه** ابي يوسف رحمه الله يتوسطهما وقل
ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه **ولنا** انه عليه
تقدم على انس البيتيم حين صلى بهما فهذا للافضلية و
الاثر دليل الاباحة **ومن تقدم على إمامه عند اقتداء**
لم يصح اقتدائه اي شرعه مع الامام لان وظيفة الامام
التقدم ووظيفة المأموم التأخر منه فانقلب عكساً لم يجز
والظاهر من كلامه انه يصير شارعاً في صلاة نفسه حيث
قال لم يصح اقتدائه ولم يقل فسدت صلوته كما في قوله
وان تقدم عليه بعد اقتدائه فسدت صلاته مطلقاً

لما قلنا ويمكن ان يكون فيه روايتان قياسا على مسألة
من كبر قبل امامه ناويا لا اقتدا به حيث يبطل شروعه
مع الامام وفي شروع صلوة نفسه روايتان كما مر و
ما مر في عامة الكتب المتداولة نقلا صريحا بذلك
فما اقول الا بالقريينة والقياس رحم الله امرأ تقف في
ذلك على التصريح ويلحقه ههنا حتى يتضح المسألة **ولا يصح**
اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالصبي مطلقا اي سواء كان
في الفرض او غيره اما المرأة فلقوله عليه السلام اخرهن
من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي
فلانه متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به وفي التراويح و
السنن المطلقة جواز مشايخ يلحقهم الله ومنهم من
حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف ومحمد رحمهما
والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها لان نفل الصبي ضعيف
دون نفل البالغ الا ترى انه لا يلزمه القضاء ان افسد
بعد الشروع فيه بالاجماع ولا يبنى القوي على الضعيف

ويصح اقتداء الصبي بالصبي لا بهما متنفلان ويجوز
اقتداء المتنفل بالمتنفل اذا كان كلاهما في مرتبة واحدة
من القوة والضعف وكذا اقتداء المرأة بالمرأة بجوز
مع الكراهية فان فعلن تقف الامام وسطهن كالعرة
وهو ايضا يكره كما يكره امامة الاعمي والعبد وولد الزنا
والمبتدع والفاسق ولا يجوز امامة الجهمية والقدر
والرفضة ولا امامة اهل الاهواء في رواية عنك حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
الصلوة خلف المتكلم وان تكلم بحق وفي المتقي ابراهيم عن
محمد رحمه الله انه سئل هل يصلي خلف شارب الخمر قال لا
ولا كرامة واقتداء الاخرس بالاممي صحيح لا العكس
ويصح اقتداء متوضي بمقيم وغاسل بما سح وقايم بقاعد
وموم بمثله ومتنفل بمفترض دون عكسه وقال
محمد رحمه الله لا يصح اقتداء متوضي بمقيم وقايم بقاعد دون
ويصح الرجال ثم الصبيان ثم النساء بالفتح جمع الخنثى

كل الجبال جمع الجبل **ثم النساء** لقوله عليه السلام ليلى
منكم اولوا الاحلام والنهي **وعن** ابي هريرة رضي الله عنه
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خير صفوف
الرجال اولها وشرها اخرها وخير صفوف النساء
اخرها وشرها اولها **فرع** وان صليت على جنب حل
امراة مشترها الركن الكامل من صلوة مطلقة مشتركة
تحريمه واداء في مكان متحد بلا حائل ولا فرجة فسد
صلوة الرجل ان تولى الامام امامتها وكانت جهتها
متحدة وان لم ينو تفسد صلوة المرأة كذلك في شرح
الوقاية والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح
والمشاهدة في الاصح ما يصلح للجماع بان تكون عبلة ضخمة
وقال بعضهم بان كانت بنت سبع سنين **وقال**
بعضهم بان كانت بنت تسع سنين **ثم المرأة الواحدة**
تفسد صلوة ثلاثة واحد عن يمينها واخر عن يسارها
واخر خلفها ولا تفسد اكثر من ذلك لان الذي فسد

صلوته من كل جهة يكون حايلا بينها وبين الرجال
والمراتان صلاة اربعة واحد عن يمينها واخر عن يسارها
وصلاة اثنين خلفها محذايهما لان المتثنى ليس يجمع
تام فيهما كالواحدة فلا يتعدى الفساد الى اخر الصفوف
وان كن ثلثا فسدت صلوة واحد عن يمينهن واخر
عن يسارهن وثلثة ثلثة الى اخر الصفوف وهذا
جواب الظاهر **في رواية** الثلث كالصف حتى تفسد
صلوة الصفوف خلفهن الى اخرها لان الثلث جمع كامل
فصرن كالصف **وعن ابي يوسف** رحمه الله المتثنى **ثلث**
لان الامام يتقدمها كما يتقدم الثلثة وعنه انه جعل
الثلث كالاثنتين حتى لا تفسدن الاصلوة خمسة و
لا يسرى الفساد الى اخر الصفوف لان الاثر وزد في الصف
التام وهو قول عمر رضي الله عنه من كان بينه وبين امامه
طريق او نهر او صف من نساء فليس هو مع الامام ولو كان
صف تام من النساء خلف الامام ووراهن صفوف من الرجال

فسدت صلوة تلك الصفوف كلها وفي القياس فسد صلاة
صف واحد لا غير لوجود الحائل في حق باقي الصفوف و
الحائل يرفع المحاذاة وادناه قدر مؤخرة الرجل لان
الاحوال القعود فقد رادناه به وغلظه مثل غلظ الأصبع
والفرجة يقوم مقام الحائل وادناه قدر ما يقوم فيه
الرجل ولو كان اخدهما قدر قامة الرجل والاخر اسفل
لا تفسد صلوته لعدم المحاذاة ولكن يكره كما يكره **النساء**
الشرايب حضور الجماعة مطلقا اي في جميع الصلوات حتى
قال المتأخرون يستوي فيه الشرايب والعجايز لظهور
الفساد في زماننا وعند ابي حنيفة رضي الله عنه **يباح**
للعجايز الخروج في العيدين والجمعة والفجر والمغرب
والعشاء ويكره للظهر والعصر وقيل للجمعة والمغرب
كالظهر لانتشار الفساد فيها وقال لا يخرجن في الصلوات
كلها لقلة الرغبة فيهن والمختار في زماننا المنع لتغيير
الزمان ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها لو ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما راينا المنعهن من المشا
كما منعت بنو اسرائيل نساها والنساء احدثن الزينة
والطيب واللبس الخيول لهذا منعهن عمر رضي الله عنه لما رأى
ظهور الحدث والفتنة **ولو ظهر للمأموم حدث الإمام**
بعد ما صلى الكلا والبعض او انه كافر او مجنون او امرأة او
صبي او امي او صلي غير احرام **اعاد المأموم** ما صلى معه
لقوله عليه السلام اذا فسدت صلاة الامام فسدت
صلوة من خلفه ولان صلوته مبنية على صلاة الامام والبناء
على الفاسد فاسد وان سبقه حدث استخلف بالاشا
كما يستخلف اذا عجز عن القراءة قبل ان يقرأ ما يجوز
الصلوة وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز
ان يستخلف فيما اذا حصر عن القراءة بل يتمها بقراءة لا
نادر وجواز الاستخلاف للضرورة **ومنى كان بين الامام**
والمأموم حائل منع بحيث يشبه معه اي مع ذلك الحائل
حالة الامام عليه اي على المأموم منع الصلوة اي صحة

اقتداء المأموم واذ لم يشتبه حاله لا يمنع الصحة ولما
 فرغ عن احكام الجماعة والامام شرع في بيان الجمعة التي
 لا تصح الا بالجماعة والامام فقال **فصل في الجمعة لا تصح**
الجمعة الا في مصر جامع لقوله عليه السلام لا جمعة ولا تشتت
 ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع **او في قنائه** اي في مصر
 وهو ما اعد لحوايج اهل مصر سواء كان مصلا او لا وفنا
 كل شيء كذلك **واختلفوا** فيه فقد روي عن محمد رحمه الله بغلوة
 وبعضهم بفرسخين وبعضهم بمئتي صوت مؤذنين اذا
 اذن **وقيل** انما يجوز عند ابي يوسف رحمه الله اذا
 لم يكن بينه وبين المصر مزارع وبه كان يفتي شمس الدين
 الحلواني رحمه الله **واختلفوا** في تفسير المصر فقال بعضهم
 هو موضع اذا اجتمع اهله في اكبر مساجده لم يسعهم
 وقال بعضهم هو كل موضع يكون اهله بحاله لو قصد
 عدو يمكنهم دفعه **وقال** ابو حنيفة رضي الله عنه هو كل
 بلدة يكون فيها سلك واسواق وبها رساتيق ووالا ينصف

المظلم من ظالمه وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو
 ويقرب منه ما قاله المصنف رحمه الله **وهو كل موضع**
له أمير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهو ولاية
 عن ابي يوسف رحمه الله وهو اختيار الكرخي رحمه الله
ويجوز اقامة الجمعة في مصر واحد في مواضع كثيرة
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الاصح ولكن لا
 يقيمها الا السلطان او نائبه لقوله عليه السلام من
 تركها استخفا فابها وله امام عادل او جابر فلا جمع
 شمله **وقال** الحسن البصري ربح الى السلطان فذكر
 منها الجمعة ومثله لا يعرف الا سماعا فيحمل عليه **فرغ**
 وفي التتمة والكافي تجوز الجمعة خلف المتغلب الذي لا
 منشور له من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيرة
 الملوك يحكم فيما بينهم وفي العيون ولو اجتمعت العامة على
 ان يقدموا رجلا من غير الخليفة او القاضي لم يجز ولم تكن
 الجمعة وفي فتاوى خوارزم صبي خطب يوم الجمعة وله

الوالي يجوز ويصل بالناس رجل بالغ صلاه الجمعة **ويخطب**
قبلها قائما بطهارة حتى لو صلى بغير الخطبة لا يصح ^{السنة}
 ان يخطب **خطبتين خفيفتين** بجلسة بينهما مقدار
 ان يستقر كل عضو موضعه ويجرد في الاولى ويتشهد
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثانية كذلك الا انه
 يدعو مكان الوعظ ولو خطب خطبتين ولم يجلس بينهما
 او بغير طهارة او غير قائم جازت لحصول المقصود
 وهو الذكر والوعظ الا انه يكره لمخالفة التوارث
 ويستحب اعادة اداها اذا كان جنباً كما ذكرناه **وقال**
 الشافعي رضي الله عنه لا يجوز الخطبة في جميع ذلك لانها قائمة
 مقام ركعتين فيكون بمنزلة الصلاة حتى يشترط لها
 دخول الوقت فكذلك يشترط لها سائر الشروط للصلاة
 من ستر العورة وطهارة المكان والثوب والبدن و
 عندنا لا تقوم مقام ركعتين على الاصح لانها تنافي الصلاة
 لما فيها من استدبار القبلة والكلام فلا يشترط لها شريط

الصلاة وروى عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
 انهم خطبوا خطبة واحدة منهم علي والمغيرة وابي رضى
 الله عنهم ولهذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه **ولو ذكر الله**
 الخطيب على قصد الخطبة مثل ما اذا قال لا اله الا الله
 وسبحان الله والحمد لله **بدا الخطبة** صحح لاطلاق قوله
 تعالى فاسعوا الى ذكر الله اي خطبته وعن عثمان رضي الله
 عنه انه قال الحمد لله فارجح عليه فنزل وصلى بحضرة من
 الصحابة **وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بد
 من ذكر طويل يسمى خطبة واقله قدر التشهد الى قوله عبده
 ورسوله يثنى بها على الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويدعو للمسلمين لان ما دون ذلك لا يسمى خطبة في العرف
 ولا يخفى ان الخطبة شرط الجمعة وكذا **شرطها** للاداء ^{للجمعة}
 لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء اجمعوا على انها لا تقع
 من المنفرد فلا بد من الجماعة واقلها **ثلاثة رجال غير**
الإمام عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لان الجمع الصحيح

انما هو الثالث

انما هو الثالث لكونه جمعا تسمية ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر احدهما عن الآخر وقال رحمه الله اثنا عشر سوي الامام جماعة ثم اعلم ان الجماعة شرط الى ان يوكل العقد بالسجدة عند ابي حنيفة رضي الله عنه حتى اذا احرم الامام والقوم ثم نفروا قبل ان يسجد الامام بطلت الجمعة عنده وعندهما لا تبطل لان الجمعة شرط الانعقاد عندهما وقد انعقدت فلا يشترط دوامها كما لا يشترط ولو نفروا بعد السجود لا تبطل الا على رواية زفر رحمه الله لان دوام الجماعة شرط عنده ولو نفر الكل الا من لا تجب عليه الجمعة تصح الا المرأة والصبي وممن لا تجب عليه الجمعة من قاله المصنف رحمه الله **ولا الجمعة على مسافر وامرأة ومريض وعبد واعمي** وان وجد قايدها عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومختلف من سلطان ظالم وصبي ومقطوع الزل ومفلوج وشيخ كبير ونحو ذلك ممن لا يقدر على المشي للخرج واختلف في المكاتب والعبد الماذون في صلاة

الجمعة

الجمعة والعيد الذي حضر باب الجمعة ليحفظ دابة سيده وامكنه الاداء من غير ان يتخلل بالحفظ **فان** حضر واهولا الجمعة **وصلوها كفتهم** جمعهم عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام لان الوجوب انما سقط عنهم تخفيفا للخرج فاذا حضر واقع فرضا ولهذا **نقص امامتهم فيها** لانهم صالحون لامامة غير الجمعة وكذلك الجمعة حتى قالوا ان الامامة الائمة والآخر من تصح لقوم مثله بعد ما خطب غيره **الا امامة المرأة والصبي لعدم الاهلية وتخصل بهن** اي بالمذكورين **الجماعة** التي هي شرط الجمعة **ايضا** اي كصحة امامتهم من دون المرأة والصبي فلا يحصل بها جماعة **ومن صلى الظهر بجماعة يوم الجمعة في منزله بغير عذر كره واجزاه** وقال زفر رحمه الله لا يصح ظهره قبل ان يصلي الامام الجمعة لان الجمعة هي الاصل اذ هي المأمور بها دون الظهر والظهر بدل عنها فلا يصار اليه مع التقديم على الاصل **ولنا** ان الفرض هو الظهر لقدرته عليه و

انما هو الثالث
انما هو الثالث لكونه جمعا
تسمية ومعنى الجماعة
شرط على حدة
وكذا الامام
فلا يعتبر احدهما
عن الآخر
وقال رحمه الله
اثنا عشر سوي
الامام جماعة
ثم اعلم ان الجماعة
شرط الى ان يوكل
العقد بالسجدة
عند ابي حنيفة
رضي الله عنه
حتى اذا احرم
الامام والقوم
ثم نفروا قبل
ان يسجد الامام
بطلت الجمعة
عنده وعندهما
لا تبطل لان
الجمعة شرط
الانعقاد
عندهما وقد
انعقدت فلا
يشترط دوامها
كما لا يشترط
ولو نفروا بعد
السجود لا تبطل
الا على رواية
زفر رحمه الله
لان دوام الجماعة
شرط عنده
ولو نفر الكل
الا من لا تجب
عليه الجمعة
تصح الا المرأة
والصبي وممن
لا تجب عليه
الجمعة من قاله
المصنف رحمه الله
ولا الجمعة على
مسافر وامرأة
ومريض وعبد
واعمي وان وجد
قايدها عند ابي
حنيفة رضي الله
عنه ومختلف من
سلطان ظالم
وصبي ومقطوع
الزل ومفلوج
وشيخ كبير
ونحو ذلك
ممن لا يقدر
على المشي
للخرج
واختلف في
المكاتب
والعبد الماذون
في صلاة

[illegible]

الانفضال



الانفصال ولكنه لا يمكنه ان يدرها بعد المسافة
 لا يبطل عند العراقيين ويبطل عند مشايخ بلخ رحمهم الله
 ولا فرق في الابطال بالسعي بين المعذور وغيره **وبكره**
للمعذورين مثل الاعمى والمريض **والمجوسين** **الظهري**
 اداؤه **بجماعة** في **مضريوم الجمعة** ويروى ذلك عن علي
 رضي الله عنه ولا نفي اداء الظهر بجماعة قبلها وبعدها
 تقليل الجماعة في الجامع ومعارضته على وجه المخالفة خلا
 اهل السواد لانه لا جمعة هناك **ومن ادرك الامام**
يوم الجمعة وهو في التشهد او في سجود الشهور **اتم الجمعة**
 عند ابن حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لقوله عليه السلام
 اذا اتممت الصلاة فلا تاوتوها وانتم تسعون فما ادر
 فصلوا وما فاتكم فاقضوا **وقال** **بمحد رحمه الله** ان
 ادرك اكثر الركعة الثانية مع الامام اتم الجمعة والا
 الظهر لكن يجب عليه ان يقعد على رأس الركعتين اعتباراً
 للجمعة ويقراء في الرابع لاحتمال النفلية **وبالاذان**

الاول يجزئ البيع ويجب السعي في الجمعة على من يسمع
 النداء ممن يجب عليه الجمعة فقط عند محمد رحمه الله
 وعند الجمهور سف رحمه الله يجب على اهل القرى المشتملين
 بسور البلد سمعوا النداء ام لا لقوله تعالى اذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع
 وقيل بالاذان الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم والاصح هو الاول اذا وقع بعد الزوال لانه
 لو توجه عند الاذان الثاني لم يتمكن من السنة قبلها
 ومن استماع الخطبة وقال بعضهم يجب السعي وترك
 البيع بدخول الوقت وان لم يؤذن لها احد ولهذا
 لا يعتبر الاذان قبل الوقت ولم يجب عليه السعي
 ترك البيع بذلك الاذان سواء كان على المنبر او على
 المنارة على ما هو المختار ثم انهم اختلفوا في جواز البيع
 بعد النداء مع كونه حراما والجمهور على ان التحريم لا يوجب
 فساد البيع لان النهي في معنى لغيره لا يخرج عن المشرقة

واذا خرج الامام اي صعد على المنبر للخطبة ترك
 الناس الصلوة والكلام حتى يقبلوا الجمعة عند ابن حنيفة
 رضي الله عنه لقوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا
 ولا كلام وقالا لا بأس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب
 وقعد على المنبر ليؤذن يزيدي كما جرى بذلك التواتر
 واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهية للاخلال بفرض
 الاستماع ولا استماع ههنا الى ان يخطب **فاذا خطب**
وجب السماع والسكوت على القريب والبعيد لعموم
 قوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك والامام يخطب
 يوم الجمعة انصت فقد لغوت وقال بعضهم ولا بأس
 للناسي عن المنبر بان يسبح ويهمل ويقرأ القرآن ولكن
 الاحوط الانصات **واما اذا قرأ الخطيب اية يا ايها**
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما يصل السامع
 على النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه اي اخفاء ويسلم
 كذلك ثم اذا فرغ من الخطبة اقيم للصلاة بذلك

جاء التوارث ولما فرغ من بيان الجمعة التي هي كعتان
 جهرًا بالجماعة والخطبة شرع في بيان العيد الذي
 هو ركعتان ايضا بالجهر والجماعة والخطبة فقال
فصل في العيد بين الفطر والاضحية من العودتين
 بذلك لعودته في كل سنة **وتجوز صلاة العيد** لقوله
 تعالى **فصل الربك** وانما قيل المراد به صلاة الاضحية
 بقريظة النحر ويروى ان اول عيد صلى فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من
 الهجرة ثم لازم على صلاة العيد من حتى فارق الدنيا
 كما لازمه على صلاة الجمعة فلها شرطها ما شرط
 للجمعة سوى الخطبة والسلطان والحرية على الاصح
وتجوز على كل من تجب عليه صلاة الجمعة حتى لا تجب
 على المسافر والمعدور والمرأة ولا يجوز في القرى
 في الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد
 فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما

وهذا تنصيص على السنة ولكن الاصح انه واجب وهو
 رواية عن ابن حنيفة رضي الله عنه **ويستحب يوم الفطر**
ان يطعم الانسان قبل الصلاة لما روى انه عليه السلام
 كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى الصلاة وفي الاصح
 كان يؤخر الاكل حتى ياكل بعد ما من الاضحية التي هي
 ضيافة الله تعالى لعباده وكان يغتسل فيهما ويتطيب
 ويستاك ويلبس برد حبرا واجبة فتك وصوفا وغير
 ذلك مما كان احسن ثيابه ويتوجه الى المصلى وهو غير
مكبر جهرا في الفطر عند ابن حنيفة رضي الله عنه لقوله تعالى
 واذكر ربك في نفسك الاية وقال عليه السلام خير الذكر
 الخفي ولان الاصل في الثناء الاخفاء الا ما ورد به الشرع
 وما صح ذلك في الفطر بخلاف الاضحية فانه يكبر فيه جهرا
طول الطريق اتفاقا لورود الشرع بذلك وقالا يكبر
 في الفطر جهرا كما في الاضحية **وصلاة الاضحية** ركعتان يصل
 الامام بالناس يكبر للاحرار ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات

زائدة ويقر الفاتحة وسورة بالجهر ثم يركع مكبرا وفي
 الركعة الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر ثلاث تكبيرات
 زائدة وأخرى للركوع فتكون الزوايد ستا ويرفع
 يديه في الزوايد خلافاً لابن يوسف رحمه الله
 ويخطب بعدها خطبتين وإن لم يخطب جازت
 الصلوة ويسئ فان السنة ان يخطب ويعلم الناس
 تكبير التشريق كما كان يعلم في الفطر احكام الفطرة
 لان الاضحى كالْفِطْرِ في جميع ما ذكر غير انه يجوز تاخير
 صلوة الى ثلثة ايام **وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا** لاجل ذبح ^{الاضحية}
 ليكون بداية اكله منها بخلاف الفطر فان صلاته يصلي
 غدا بعد صومه بعدة لا لانه بدعة وكذلك **الوقوف في**
عرفة في موضع آخر غير عرفة تشبيهاً بأهل عرفة بدعة
 وكل بدعة ضلالة فيكون لمن طاف حول مسجد غير الكعبة
 وقيل لا يكره الوقوف المذکور عند ابن يوسف ومحمد
 رحمهما الله فاذا عرفت ما يجب وما يستحب في الفطر و

الاضحى فاعلم انه مما يجب في الاضحى ما قاله المصنف رحمه الله
وتكبير التشريق الذي اوله بعد صلوة الفجر يوم عرفة
وأخره بعد عصر يوم النحر لقوله تعالى واذكروا
 الله في ايام معدودات هذا عند ابن حنيفة رضي الله
 وعندهما اوله هكذا وأخره عصر اخر ايام التشريق
 فيكون ثلثا وعشرين صلوة وعليه الفتوى وعما قال
 ابن حنيفة رضي الله عنه يكون ثمان صلوات وهذا
 هو وقت تكبير التشريق وحكمه واما عدده **وصفة**
 فهي ان يقول **الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و**
الله اكبر الله اكبر والله الحمد مرة واحدة على سبيل
 الوجوب وما زاد فمستحب بعد صلوة الفطر هذه
 صفته ومحلّه واما شرطه فما قاله رحمه الله **انما يجب**
التكبير على كل مقيد في مصر مصل مكتوبة في جماعة مستحبة
 لا غير احتراز به عن المسافرين والقرى والنافلة
 و صلاة الجنائز والمنفرد و جماعة غير مستحبة كجماعة

النساء والعبد لا يجب عليهم عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 إلا بالاعتداء بالتبعية **وَقَالَ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَصَلِّي**
 لأنه تبع لها ومن شريطه أن تكون الصلاة صلاة
 أيام التشريق وأداؤها بان إذاها في وقتها أو فاتته
 صلاة في أيام التشريق فقفها فيها في تلك السنة
 وأما إذا فاتته صلاة قبل هذه الأيام فقفها فيها
 أو فاتته صلاة في أيام التشريق فقفها فيها في
 غيرها أو قضاها في أيام التشريق من قابل لا يكبر **عَقِبَهَا**
 وكذا لا يكبر بعد الوتر ولا بعد صلاة العيد لأنها
 ليسا بفرض ويكبر بعد صلاة الجمعة مع الإمام لأنها
 فرض فإن ترك الإمام التكبير **كَبَّرَ الْمَأْمُومُ** لأنه
 يؤدي بعد الصلاة لأنها فلم يكن الإمام فيه حتما
 سجدة التلاوة بخلاف سجود السهو لأنه يؤدي في
 حرمة الصلاة ألا ترى أنه يجوز الاقتداء به في حالة
 السجود دون حالة التكبير وكذا المسبوق متابعه

ولا يؤخر وينتظر المأموم إلا ما دام حتى يأتي بشئ يقطع التكبير
 وهي الأشياء التي يقطع البناء كالحرج من المسجد و
 الحدث العمد والكلام وإن سبقه الحدث قبل أن
 يكبر ترضا وكبر على الصحيح **وَيُسْتَحَبُّ اخْتِلَافُ الطَّرِيقِ**
 أي الحجى من طريق ثم الرجوع من أخرى في صلاة العيد
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل هكذا **وَمَا قَرَعَ عَمَّا لَانَ**
 على المسافر شرع في بيان ما يجب عليه فقال **فَضَّلَ فِي بَيْتِهِ**
أَحْكَامُ الْمَسَافِرِ السَّفَرُ الْمُرْخَصُ لقصر الصلاة و
 ترك الصوم ونحو ذلك **لِلطَّبِيعِ كَالْحَاجِّ وَالْعَاصِي كَقَاطِعِ**
الطَّرِيقِ مُقَدَّرٌ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يسير متوسط وهو يسير
 الأبل ومشي الأقدام في أقصر أيام السنة وعن
 أبي يوسف رحمه الله أنه مقدر يومين وأكثر اليوم
 الثالث **وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ** رضي الله عنه يوم وليلة
 والحجة عليهما قوله عليه السلام **يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً**
وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ووجه التمسك به أن

لفظ المسافر ذكره معرّفًا بالالف واللام فاستغرق
 الجنس لعدم المعهود واقتضى ذلك تمكن كل مسافر من
 مسيح ثلثه ايام وليا اليها ولا يتصور ان يمسح كل مسافر
 ثلثة ايام الا ان يكون اقل مدة السفر ثلثة ايام
 اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء
 هذه الرخصة لانتهاء سفره في يوم وليلة مثلاً و
 الزيادة عليها منفية اجماعاً فثبت ان الثلاثة اقل
 مدة السفر **وروي** عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه
 مقدّر بثلاث مراحل وهو قريب من ثلثة ايام لان
 المعتاد في السير في كل يوم مرحلة خصوصاً في اقصر
 ايام السنه والاصح هو الاول ولم يذكر مسيرة
 السفر في الماء في ظاهر الرواية وذكر في العيون عن
 ابي حنيفة رضي الله عنه انه معتبر ثلثة ايام في البر وان
 اسرع في السير وسار في يومين او اقل والمختار في
 الفتوى ان ينظر كم سار السفينة في ثلثة ايام و

١٢٣
 وليا اليها اذا كانت الرياح معتدلة فجعل ذلك هو المقدّر
 لانه اليقن بحاله كما يقدر في الجبال ما يليق بحالها **فقد**
اعلم انه لا بد للمسافر ان يقصد مسافة مقدرة
 بثلثة ايام حتى يرخص برخصة المسافر من والاخير
 ابداً ولو طاف الدنيا جميعاً بان كان طالباً بقاء وغيره
 ونحو ذلك **وقرئ للمسافر في كل صلاة رباعية** كالظهر
 والعصر والعشاء **ركعتان** لقول عمر بن الخطاب بن
 رضي الله عنه صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان
 وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير
 قصر على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة
 رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتان فاقرت صلاة
 السفر وزيدت في الحضر **واما قال** في الرباعية لان
 الثلاثية لا تقصر **فلو صلى المسافر الرباعية أربعاً على حالها**
وقرأ في الركعتين الاوليتين وقعد في الركعة الثانية قدر الشاهد
 صحت صلواته **وقعت الركعتان الاوليان قرأاً وما بعد**

نَفْلًا اعتبارا بالفجر ويصير مسيا لتأخره السلام وإن لم
 يقعد في الركعة الثانية قدر التشهد بطلت صلاته لأن
 القعدة في الثانية فرض في حقه وقد تركه وأيضا
 اختلط النافلة بالفرض قبل إكمالها وهذا إذا
 لم ينوي الإقامة وأما إذا نواها بعدما قام إلى الثالثة
 صح فرضه لأنه صار مقيما بالنية فانقلب فرضه أربعاً
 وترك القعدة في الأوليين غير مفسدة في حقه وعلى
 هذا لو ترك القراءة في الأوليين ثم نوى الإقامة صح
 فرضه لأنه أمكنه أن يقرأ في الآخرين وَيُتْرَكُ خُصَّ الْمُسَافِرُ
لِلْقَصْرِ وَنَحْوِهِ بِمَقَارِقِ بَيْوتِ الْمَصْرِ لما روى أنه عليه السلام
 قصر العصر بذي الحليفة ثم الْمُعْتَبَرُ المجاوزة من الجانب
 الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر قصر وإن كانت
 من جانب آخر أَبْنَيْقُو وإن كانت قرية متصلة بريف مصر
 يعتبر مجاوزتها في الصحيح ولا يزال على حكم السفر حتى يروح
 إليها أي إلى بيوت مصر فيدخلها فإذا دخل يتيمة وإن لم ينو

الإقامة أو نوى الإقامة في بلد أو في قرية خمسة عشر
 يوماً قالوا إنما يشترط دخول المصر لإتمام إذا سار ثلاثة
 أيام فصاعداً وأما إذا لم يسير ثلاثة أيام فيتم بحجر
 الرجوع إلى وطنه وإن لم يدخله لأنه تقضى السفر قبل
 الاستحكام أذ هو محتمل النقص ثم التقييد بالبلد و
 القرية يدل على أن الإقامة إنما يكون فيهما لَا فِي الْمَقَارِقِ
 وهو الظاهر لأن الإقامة لا يكون إلا في موضع صالح
 لها هذا إذا سار ثلاثة أيام وأما إذا لم يسير فلا يشترط
 أن يكون الإقامة في بلد أو قرية بل تقص ولو في المقارن
فَيُتِمُّ الصلوة إذا دخل المصر وينوي الإقامة خمسة
 عشر يوماً في الموضع المذكور وإتمام قدر الإقامة خمسة
 عشر يوماً لما روى عن ابن عباس وأبراهيم رضي الله
 عنهما قالاً إذا قدمت بلدة وانت مسافراً وفي نفسك
 أن يقيم بها خمسة عشر يوماً وليلة فأكمل صلواتك
 وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها ولا أثر في

صَلَّ بِمَكَّةَ بِأَهْلِ مَكَّةَ وَهُوَ مُسَافِرٌ وَقَالَ **أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا**
قَوْمٌ سَفَرٌ يَسْكُونُ الْفَاءُ جَمْعُ سَافِرٍ كَرَكِبَ جَمْعُ رَاكِبٍ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ كُلُّ مُسَافِرٍ يَصِلُ بِالْمَقِيمِ اقْتِدَاءً بِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعْلَمُ أَنْ أَقْدَمَ الْمَقِيمُ بِالْمَسَافِرِ بِخُرُوجِهِ فِي الْوَقْتِ
وَبَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَمَّا فِي الْوَقْتِ فَلَمَّا رَوَيْنَا وَأَمَّا بَعْدَ
خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَا نَصَلَاةَ الْمَسَافِرِ قَوِي مِنْ صَلَاةِ الْمَقِيمِ
لَا أَنَّ الْقَعْدَةَ الْأُولَى فَرَضٌ فِي حَقِّهِ تَقْلِيدٌ فِي حَقِّ الْمَقِيمِ وَبِنَاءٌ
الضَّعِيفُ عَلَى الْقَوِي جَائِزٌ ثُمَّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ الْمَسَافِرَ عَلَى
رَأْسِ الرَّكْعَتَيْنِ قَامَ الْمَقِيمُونَ **فَيُتِمُّونَ** صَلَاتَهُمْ مُنْفَرِدِينَ لِأَنَّهُمْ
الْتَزَمُوا الْمَوَاقِفَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ فَيُنْفِرُونَ فِي الْبَاقِي كُلِّ مَسْبُوقٍ
إِلَّا أَنَّهُمْ يَصَلُّونَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّهُمْ صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ
أَوَّلَ الصَّلَاةِ وَفَرَضَ الْقِرَاءَةَ قَدْ تَأَدَّى بِخِلَافِ الْمَسْبُوقِ
وَمَنْ تَوَطَّنَ فِي غَيْرِ وَطْنِهِ كَمَنْ تَوَطَّنَ فِي الْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةِ
ثُمَّ دَخَلَ وَطْنَهُ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ مَكَّةُ الْمُشْرِفَةُ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ
قَصَرَ صَلَاتُهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ هَكَذَا حِينَ

لَمَّا
شَرَفَهَا اللَّهُ

يُوح

وَجَعَ إِلَى مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمَكْرَمَةِ حَيْثُ قَالَ حِينَ
سَلَّمَ عَلَى رَأْسِ الرَّكْعَتَيْنِ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ
هَذَا إِذَا انْتَقَلَ مِنَ الْأَوَّلِ بِأَهْلِهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ أَهْلَهُ وَ
اسْتَحْدَثَ أَهْلًا بِبَلَدٍ أُخْرَى فَلَا يَبْطُلُ وَطْنُهُ الْأَوَّلُ فِيمَا
فِيهَا **وَفَايَتُهُ الْخَضِرُ يَقْضِي فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا** وَفَايَتُهُ السَّفَرُ
يَقْضَى فِي الْخَضِرِ كَعَيْنَيْنِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَدَاءِ بِخِلَافِ
مَا لَوْ فَاتَتْهُ فِي الْمَرْضَةِ حَالَةً لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
يَقْضِيهَا رَاكِعًا وَسَاجِدًا أَوْ فَاتَتْهُ فِي الصَّحَةِ حَيْثُ يَقْضِيهَا
فِي الْمَرْضَةِ بِالْإِيمَاءِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَاكَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ
إِلَّا أَنَّهُمَا يَسْتَقْطِانُ عَنْهُ بِالْعَجْرِ فَإِذَا قَدَّرَ أَنْ يَخْلُفَ
مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ كَصَلَاةِ الْحَجْرِ
وَعَلَى الْمَقِيمِ أَرْبَعٌ فَلَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الْأَسْتِقْرَارِ وَالْمُعْتَبَرُ
فِي كِلَا أَحَدِهِمَا وَجُوبُ الْأَرْبَعِ أَوِ الرَّكْعَتَيْنِ **أَخِرُ الْوَقْتِ** فَإِنْ كَانَ
فِي آخِرِ الْوَقْتِ مُسَافِرًا وَاجِبَ عَلَيْهِ رَكْعَتَانِ وَإِنْ كَانَ مَقِيمًا وَاجِبَ
الْأَرْبَعِ لِأَنَّهُ الْمُعْتَبَرُ فِي السَّبَبِيَّةِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِدَاءِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ

كما في الأصول ولو تزوج المسافر في بلد لا يصير مقيما وقيل
 يصير **ويصير المسافر مقيما بمجرد النية** للإقامة لأن الأصل
 الإقامة ولهذا لا يصير المقيم مسافرا **إلا بالنية** للسفر
مع الخروج من العنبر ويباح السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده
 لما روى الترمذي رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم عبدا لله بن رواحة في سرية فوافق ذلك
 يوم الجمعة فغدا أصحابه وقالوا اتخلف فاصلي مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم لحقهم فلما صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ما منعكم أن تغدوا مع أصحابك فقالوا أردت أن أصلي
 ثم لحقهم فقالوا انفتحت ما في الأرض ما أدركت فضل غدوكم
 ومن بدا إلى ظهره **الرجوع من الطريق إلى مضره** والحال
 أنه ليس بينهما أي بين المكان الذي رجع منه وبين مضر مدة
سفر صا ومقيما في الحال ولو في مفارقة لأنه تقضى السفر قبل
 الاستحكام **والأى** أن كان بينهما مدة السفر فهو مسافر
 حتى يصل إلى مضره لوجود مدة السفر وكل تبع أي تابع كالجند

المرتبة من الأمير والمرأة التي أدي لها مهرها المجلد والعهد
 والاجير ونحو ذلك يصير مقيما بنية متبوعة كالامير والزوج
 والسيد والمستاجر ونحو ذلك إذا علم التابع بها أي بنية المتبع
 لأنه لا يمكنه المخالفة وأما إذا لم يعلم بنية المتبوع الإقامة
 لا يلزمه الإتمام حتى يعلم كما في توجه الخطاب الشرعي و
 عزل الوكيل وقيل يلزمه كالعزل الحكمي **ولما فرغ** عن بيان
 أحوال المبطل بمشقة السفر شرع في بيان المريض المبطل بعشقة
 المريض فقال **فصل في المريض من عجز عن القيام** أو خاف زيادة
 المض أو أبطأ البرؤيا للقيام أو دويران الرأس **صلى قاعدا**
يركع ويسجد إن اطاق **فإن لم يطيق** أي لم يقدر الركوع
والسجدة أو ملى برأسه **قاعدا** القوله عليه السلام يصلي
 المريض قائما إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعدا فإن لم يستطع
 أن يسجد أو ملى **وجعل سجوده** **لخفض ركوعه** الحديث لأن
 الطاعة بحسب الطاقة فلا يكلف بما لا يقدر عليه ولو قدر على
 القيام متكيا قال الحلواني الصحيح أنه يصلي قائما متكيا

لا يجزيه غير ذلك كذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او على
 خادم له فانه يقوم ويتكى ولو قدر على بعض القيام دون تمامه
 بان كان قادرا على التكبير قائما او على التكبير وبعض
 القراءة فانه يومر بالقيام ويبقى مما قدر عليه ثم يقعد
 اذا عجز وهو اختيار الحلواني **ولا يرفع الى وجهه شيئا**
يسجد عليه لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض
 فاسجد والا فاومي برأسك فان رفع وهو يحفظ راسه صح
 لوجود الائمة **فان لم يطبق القدم مستويا** ولكن يقدر
 عليه متكيا او مستندا الى شيء لا يجوز له ان يصلي مستلقيا
 على المختار فان لم يستطع على ذلك **استلقى** هو ان يلقى على
ظهره وجعل رجليه الى القبلة وتحت راسه مخدة ترفع
 فيصير شبه القاعد ويصير وجهه الى القبلة لا الى السماء
واومي بالركوع والسجود واضطجع عطف على استلقى على
جنبه متوجها اليها اي الى القبلة **والاولى** الاستلقاء **اولى**
 لقوله عليه السلام يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقا

فان

فان لم يستطع فعلى قفاه ولان اشارة المستلقى تقع الى هو
 الكعبة وهو قبلة الى عنان السماء واشارة المضطجع
 الجنب الى جانب قدميه وبه لا يتأدى الصلوة اذ هو ليس
 بقبلة **وقال الشافعي** رضي الله عنه يومى على الجنب وهو
 رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه **فان لم يطبق الايماء برأسه**
آخر الصلوة ولم تسقط الصلوة عنه ما دام مفيقا فيهم
 مضمون الخطاب ولو كثر في رواية **وقال** صاحب هذا
 هو الصحيح وذكر قاضي خان انه لا يلزمه القضا اذا كثر
 وان كان يفهم مضمون الخطاب الاصح ومثله في المحط وهو
 اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام لان مجرد العقل لا يكفي
 لتوجه الخطاب عليه الا ترى ان محمدا رحمه الله قال من قطعت
 يده من المرفقين ورجلاه من الساقين لا صلاة عليه ثبت
 ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بل لا بد من القدرة ايضا
 اقلها على الائمة برأسه **وكا يومى بغير رأسه** بعينه او قلبه
 او حاجبه **وقال** زفر والشافعي رضي الله عنهما يومى بهذه الائمة

وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله **وإن قدر المريض على**
القيام لأعلى الركوع والسجود صلى قاعدا يومئذ أي بالركوع
 والسجود أو صلى قائما يومئذ **والأول** أي لا يما قاعدا
 أولى لأنه أشبه بالسجود لكون رأسه فيه أخفض وأقرب
 إلى الأرض وهو المقصود **وقيل** يومئذ للركوع قائما والسجود قاعدا **و**
من مرض في صلاة بني على ما صلى على حسب ما يقدر عليه قائما
 أو قاعدا أو مستلقيا مؤميا أو بالركوع والسجود لأنه بناء
 الضعيف على القوى وإذا جازى **وعن أبي حنيفة** رضي الله عنه
 يستأنف إذا صار إلى الأيمان والأول أصح **ومن صلى بعض** صلاة
قاعدا ثم صَحَّ في أثناء الصلاة **بني على ما صلى قائما** عندهما
 عند محمد رحمه الله يستأنف بناء على ما من من اختلافهم في
 جواز اقتداء القائم بالقاعد **ومن صلى بعض صلاة مؤميا ثم**
صَحَّ فيها بحيث يقدر على الركوع والسجود أو كان يومئذ مستلقيا
 ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود **استقبل** أي
 استأنف صلاة على المختار إذا بناء القوى على الضعيف

لا يجوز وفي جوامع الفقه لو افتتحتها بالأيمان ثم قدر قبل أن
 يسجد بالأيمان جاز له أن يتمها بخلاف ما بعد الركوع والسجود
ومن جن أو اغمى عليه يوما وليلة قضى صلاة بعد الأفاقة
 لأن عليا رضي الله عنه اغمى عليه أربع صلوات ففوضها **بخلاف**
الأكثر من يوم وليلة فإنه لا يقضى لأن ابن عمر رضي الله عنهما
 اغمى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض والجنون كالإغماء فيما رواه
 سلمان رحمه الله وهو الصحيح ثم الكثرة يعتبر من حيث ^{الأوقات}
 عند محمد رحمه الله حتى لا يسقط القضاء ما لم يستوعب
 صلوات **وعند أبي يوسف** رحمه الله يعتبر من حيث الساعات
 وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه والأول أصح لأن الكثرة
 بالدخول في حد التكرار وتظهر ثمرة الخلاف فيما إذا اغمى
 عليه قبل الزوال فافاق من الغد بعد الزوال فعند أبي يوسف
 رحمه الله لا يجب القضاء لأن الإغماء استوعب يوما وليلة **و**
 عند محمد رحمه الله إذا فاق قبل خروج وقت الظهر لأن التكرار
 باستيعاب ستة أوقات ولم يوجد وهذا إذا دام الإغماء

عليه لم يفت في المدة واما اذا افاق فيها فانه ينظر فان كان ^{في} الافاقه وقت معلوم مثل ان يخف عنه عند الصبح مثلا فيفتي قليلا ثم يعاوده فيغني عليه يعتبر هذه الافاقه فيبطل ما قبلها من حكم الاغناء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتي بغتة فيتكلم بكلام الاصحاء ثم يغني عليه فلا عبرة بهذه الافاقه ولو اغنى عليه بفرع من سبع او ادى الى عجب القضاء بالاجماع لان الخوف سبب ضعف قلبه وهو من خلاف ما لو زال عقله بالجر حيث يلزمه القضاء وان طال لانه حصل عما هو معصية فلا يوجب التخفيف ولهذا يصح طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالنج عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله تسقط لانه مباح فصار كالمرضى ^{والنائم} **يَقْضِي مَا فَاتَهُ بِالنَوْمِ مُطْلَقًا** اي قليلا كان الفايته او كثيرا لان امتداد النوم نادر والنادر كالمعدوم **وَيَقْضِي الْمَرِيضُ صَلَاةَ نَائِمَةٍ** فانت عند حالة **الصَّحَّةِ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ** قائما ان قدر عليه والافقاعدا او مستلقيا بالركوع والسجود

او موميا لان الطاعة بحسب الطاقة فيكلف في المرض على القضاء كما يكلف على الاداء **وَيَقْضِي الصَّحِيحُ** صلاة فائتة فانت عند حالة المريض كما ملة بالقيام والقراءة والركوع والسجود لما قلنا من ان الطاعة بحسب الطاقة ولما فرغ عن بيان المريض الذي تقوت عنه الصلاة غالبا شرع في بيان الفوات فقال **فَصَلِّ فِي الْفَائِتَةِ وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ قَضَاهَا** **اِذَا ذَكَرَهَا قَبْلَ فَرْضِ الْوَقْتِ** لقوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام **اِلَّا اِذَا خَافَ فَوْتَ فَرْضِ الْوَقْتِ** والاستثناء متصل بقوله قضاها قبل فرض الوقت والمعنى انه ضاق الوقت عن القضاء والاداء فخاف فوت فرض الوقت **اَوْ وَقُوعَهُ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ** فحينئذ يقدم الوقتية على الفائتة لان تقوية الوقتية غير الوقت حرام وكذا ايقاعها الى الوقت المكروه واما ان كان الباقي من الوقت يسع فيه نقض الفوات مع الوقتية

فيقضى ما يسعه الوقت مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر
ولم يبق من وقت الفجر الا ان يسبح خمس ركعات يقضى الوتر
ويؤدى الفجر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان فات الظهر
والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصل فيه سبع ركعات
يصل الظهر والمغرب **ثم** العبرة في العصر لاصل الوقت
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **وعند الحسن** العبرة
لوقت المستحب وعند محمد رحمه الله مثله **وثمره الخلاف**
تظهر فيما اذا ذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم
انه لو اشتغل بالظهر يقع العصر قبل الغروب في الوقت
المكروه لا يسقط الترتيب عندها فيصل الظهر في الوقت المستحب
والعصر في الوقت المكروه **وعند الحسن** رحمه الله يسقط
الترتيب فيصل العصر في الوقت المستحب ويؤخر الظهر بعد
الغروب ولو كان بقي من الوقت قدر ما يسبح فيه الظهر يسقط
الترتيب بالاجماع وكذا اذا نسي او كانت **الفوائت** **سبعا**
سواء كان **كلها قديمة** بان فاتت الست قبل هذا الوقت

مثلا

مثلا **بعشرين** **أو حديثا** بان فاتت بالامس مثلا وانما
قال كلها قديمة او كلها حديثة بنا على ان الاعتبار ان تبلغ
الفايتة ستا متصلة على ما هو الاصح حتى لو كان بعضها
في الست قديمة والبعض حديثة لا يعتبر **وقيل** الاعتبار
ان تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة وثمره الخلاف
تظهر فيما اذا ترك ست صلوات متفرقة مثلا الظهر من يوم
والعصر من يوم والمغرب من يوم وهكذا فعلى **الاول** **يسقط**
الترتيب وعلى الثاني ليسقط **فان قضى واحدة من الست**
عاد الترتيب عند بعض المشايخ وكذا اذا قلت الفوائت
بعد الكثرة بان قضى صلاة شهر مثلا الا فرضا او فرضين
والفتوى على ان الترتيب لا يعود بعد السقوط **ولما**
عن احكام الفوائت وكان احكام المسبوق نوعا منها شرع
في بيانها بلا ترجمة فقال **فصل** اى في بيان المسبوق
والمدرک **ومن حل سجدا قد اذن فيه للصلاة كره خروجه**
من المسجد حتى يصل **الا ان يكون اماما في جماعة اخرى**

قبل الصلوة صح

أَوْ مُؤَذِّنًا فَدَهَبَ إِلَى جَمَاعَةٍ لِيَوْمٍ أَوْ يُؤَذِّنُ لَهُمْ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الدَّاءِ إِلَّا مَنَافِقُ أَوْ رَجُلٌ خَرَجَ حَاجَةً
 يَرِيدُ الرُّجُوعَ أَوْ يَكُونُ قَدْ صَلَّى الْفَرَضَ فَيَخْرُجُ لِأَنَّهُ قَدْ لَاحَظَ
 دَاعِيَ اللَّهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَأْنِيًا فَلَا يَكْرَهُ خُرُوجَهُ إِلَّا أَنْ يَقَامَ لِلصَّلَاةِ
 قَبْلَ خُرُوجِهِ لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ يَتَقَرَّرُ بِمُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ
 لَمْ يَخْرُجْ وَيَصَلِّ بِحَصْلِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَتَوَابِ النَّافِلَةِ
 التَّهْمَةِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْفَضِيلَةِ وَالتَّوَابِ قَبِيحٌ جَدًّا فَيَقْتَدِرُ
 تَطَوُّعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ مُوَافَقَةً لِلْجَمَاعَةِ وَيَخْرُجُ فِي الْبَلَاءِ
 وَإِنْ شَرَعَ فِي الْإِقَامَةِ لِأَنَّهُ إِنْ صَلَّى كَوْنُ نَافِلَةٍ وَالنَّافِلَةُ
 بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ مَكْرُوهٌ وَكَذَا فِي الْمَغْرِبِ لِأَنَّ التَّنْفِيلَ بِالثَّلَاثِ
 غَيْرُ مَشْرُوعٍ وَفِي جَعْلِهَا أَرْبَعًا مُخَالَفَةٌ لِلْإِمَامِ وَلَوْ جَارَ خَلْفَهُ
 إِلَى الصَّلَاةِ وَالْحَالُ أَنَّهُ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَيَنْظُرُ أَنْ
 خَافَ قَوْتَ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطَعَ مَعَ الْإِمَامِ وَالْوَقْتُ مَشْتَعٍ
 صَلَّى السُّنَّةَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ إِذَا فِي الْمَسْجِدِ يَكْرَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَقْدِرَ
 بِهِ أَيْ بِالْإِمَامِ لِأَنَّهُ امْكِنَهُ جَمْعَ الْفَضِيلَتَيْنِ وَإِنْ خَافَ

مخرج

قوت

قَوْتَ الرُّكْعَتَيْنِ تَرَكَ السُّنَّةَ وَاقْدَرَى بِهَا لِأَنَّ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ
 أَكْثَرُ وَالْوَعِيدُ بِتَرْكِهَا الزَّمُّ وَاشْدُّ وَهُوَ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ قَتِيلِي فَيُجْعَلَ مِنْ جَنْبِئِهِ
 أَوْ قَوْمًا يَصَلُّونَ فِي مَبْنَعِهِمْ لَيْسَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ فَاحْرَقْتُهُمْ
 فَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَرَكَ السُّنَّةَ وَلَمْ يَقْضِهَا إِذَا فَاتَتْ بِدُونِ الْفَرَضِ
 عِنْدَهَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْضِيهَا إِلَى الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ
 لَا وَإِنْ فَاتَتْ مَعَ الْفَرَضِ فَإِنْ قَضَى قَبْلَ الزَّوَالِ يَقْضِيهَا جَمِيعًا
 وَكَذَا بَعْدَ الزَّوَالِ عِنْدَ بَعْضِ الشَّيَخِ رَحِمَهُمْ وَعِنْدَ الْبَعْضِ
 يَقْضِي الْفَرَضَ وَحْدَهُ وَيَتَرَكَ السُّنَّةَ وَسُنَّةُ الظُّهْرِ يَتَرَكَهَا
 فِي الْخَالِئِ أَيْ سَوَاءٌ خَافَ قَوْتَ بَعْضِ الْفَرَضِ أَوْ إِذَا هِيَ أَوَّلًا إِذَا
 يُمْكِنُ إِذَا هِيَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ فَيَتَرَكَ وَيَقْضِيهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ
 الْفَرَضِ فَيَقْدِمُهَا عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا
 لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا مَرَّ بِأَنَّهُ فِي فَضْلِ السَّائِنِ الرُّوَاقِ وَمَنْ
 أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً وَاحِدَةً حَصَلَ لَهُ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لِأَنَّ مَنْ

ادرك آخر الشيء فقد ادركه حتى تحت لو حلف ان لا يدرك
 الجماعة بادراكه ولو في التشهد ولكن يمكن مصليا مع الامام
 ولهذا لو حلف لا يصلي الظهر مع الامام ولم يدركه التثنية
 لا يحنت لان شرط الحنث ان يصلي الظهر مع الامام وقد انفرد
 عن ثلاث ركعات وان ادركه معه ثلاث ركعات وقامت
 ركعة فعلاطها هو الجواب لا يحنت اذ ببعض المحلوف عليه لا يحنت
 ولو ادرك المقتدي بالامام حال كون الامام **راكعا فكبّر**
 المقتدي **وقف حتى رفع الامام راسه** من الركوع لا يصير
مذكرا لتلك الركعة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال
 اذا ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان يرفع راسه فقد
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان ترفع فقد فاتت تلك الركعة
 وقال زفر والشافعي رضي الله عنهما يكون مذكرا لتلك الركعة
 ولو ادركه اي المقتدي بالامام وهو في القيام ولم يركع
 المقتدي معه حتى رفع الامام راسه من الركوع ثم ركب
 المقتدي صار مذكرا لها اي لتلك الركعة اتفاقا لانه شاركه

في القيام ولو ركب المقتدي قبل الامام فادركه الامام فيه
 اي في الركوع **صح** اقتداؤه لان شرطه المشاركة في جزء من
 الركن وقد وجد **وقال** زفر رحمه الله لا يجوز صلوة
 لان ما اتى قبل الامام لا يعتد به فكذا ما بناه عليه البناء
 على الفاسد فاسد **والمسبوق يقضي فائتة بعد فراغ**
الامام من الصلوة بقراءة ولو كان قرا مع الامام فيما اقتد
 به لانه منفرد فيما سبق وقد عرفت ان القراءة واجب على المنفرد
بخلاف ما لو قنت المسبوق في الوتر معه فائتة لا يقنت
فيما يقضي بعد فراغ الامام والفرق بينهما ان المقتدي يقنت
 خلف الامام فاذا قنت مرة لا يجب عليه ثانيا في قضاء ما سبق
 به بخلاف القراءة فانها لا تشترع خلف الامام فاذا اتى
 بخلاف ما شرع له فلا يعتد به **ولو ادرك المقتدي مع**
الامام ركعة تالته المغرب قضى الركعتين الاولى كالمستبين
 يجلس على كل ركعة ويشهد وما يقضيه المسبوق بعد
 فراغ الامام فهو اول صلوة حكما فيستفتح اي ياتي بها

الاستفتاح من التسمية والتعود سوى تكبيرة الاحرام
والثناء **فيه** اي فيما يقضيه بعد الامام لا يستفتح فيما
ادرك الامام لانه الصلوة حكما والاستفتاح انما يكون
في الاول ولكن **يتشهد** المسبوق مع **امامه** تبعاله ولا
يدعو معه لان الدعاء انما يكون في الاخر وهو في الحقيقة
ما يقضيه ولما فرغ عن بيان المسبوق الذي يكثرون
شرع في بيان السهو فقال **فصل في سجدة السهو** يجب
للسهو الذي هو **لا لعمد** اذ في العمد ياثم ولا يجب **سجدة ثان**
بعده لسلام واحد يتشهد وتسليمتين في الاصح وان تكرر
ترك الواجب حتى لا يجب عليه ان ياتي باكثر من سجدة
وياتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه واله الدعاء في سجدة السهو
وقيل ياتي بهما في القعدة الاولى **وقال** الطحاوي رحمه الله
كل قعدة في اخرها سلام ففيها الصلوة على النبي صلى الله
فعلى هذا القول ياتي بهما في القعدتين والاو اصح والخير
احوط وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام ويجوز

عندنا

سجود السهو واجبة بسبعة اشياء بتقديم الواجب او بتاخير

عندنا ايضا ان يسجد قبله **متى ترك** اجبا كما اذا ترك
قراءة الفاتحة او اكثرها في الاولين او ضم السورة او
التشهد في القعدة الاولى والاخيرة او القنوت او تكبير
العبدتين او القعدة الاولى والجمهور فيها يجهر والمخافتة
فيما يخافت فان جهز فيما يخافت فعليه سجدة السهو
او كثر وان خافت فيما يجهر ينظر فان خافت بفاتحة
الكتاب او اكثرها فعليه السهو والا فلا وان كان من سورة
اخرى يعتبر ما يجوز به الصلاة على اختلافه فيه والمنفرد
لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء ويجب بترك البسملة
وقيل لا يجب وقيل ان تركها قبل الفاتحة تجب وان تركها
بين الفاتحة والسورة لا تجب فالحاصل ان سجدة السهو
انما تجب اذا ترك واجبا **او اخره** كما اذا قرأ الفاتحة
بعد السورة او كررها في الاولين قبل السورة او كرر التشهد
في الاولى وتشهد في قيامه بعد الفاتحة **او اخره** كذا
او قدمه كما اذا سجد قبل الركوع او اخر القيام الى الثالثة

او بتركه او بتكراره او بتقديم الركع او بتاخير او بتركه

بالزيادة على قدر التشهد من الدعاء والصلوة على النبي عليه السلام
حتى يقوله اللهم صل على محمد في الاصح وترك السجدة سهوا
فتذكرها في الركعة الثالثة فسجدها **أَوْ تَرَادَى صَلَوتُهُ**
فَعَلًا مِنْ جَنْبِهَا وليس منها كركوعين أو ثلث سجدا
أو قراية في الركوع أو السجود أو القومة أو القعود
وَفِي لَبْدَائِجِ اختلاف في ترك تعديل الأركان والقومة
والقعدة بين السجدين في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
بناء على أن ذلك سنة فلا يجب أو واجب فيجب **وَيَجِبُ سَجْدَةُ**
السُّهُو عَلَى الْمَأْمُومِ بِسُهُوِ الْإِمَامِ لما روى أنه عليه السلام
سجد وسجد القوم معه ولا يشترط أن يكون مقديرا
به وقت السهو حتى لو أدرك الإمام بعد ما سهى يلزمه أن يسجد
مع الإمام تبعاله ولو دخل معه بعد ما سجدهما لا يقضيها
فَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ وَافَقَهُ الْمَأْمُومُ فِي التَّرَكُّ حَتَّى لَا يَصِيرَ مَخَالِفًا
لَا مَامَهُ وَسُهُوُ الْمَأْمُومِ لَا يُوجِبُ الشُّجْبَ لأنه إن سجد هو
فقد خالف إمامه وإن سجد الإمام يودي إلى قلب الموضوع

مجلس في سجدة السهو في ترك
تعديل الأركان اختلاف

ولو كان مسبوقا فسهى بعد ما قام لقضاء ما سبق يلزمه
السهو لانه منفرد فيما يقضيه ولو سلم المسبوق مع الإمام ينظر
فإن سلم مقارنا للسلام الإمام أو قبله فلا سهو عليه لانه مقتد
به وإن سلم بعده يلزمه السهو لانه منفرد **وَمَنْ سَهِيَ عَنِ الْقَعْدَةِ**
الْأُولَى أي تركها ساهيا **فَإِنْ تَذَكَّرَ وَهُوَ فِي حَالَةِ الْقَعْدَةِ أَقْبَرُ**
قَعْدَةً وَتَشْهَدُ وَكَأَنَّ شَيْءًا عَلَيْهِ مِنَ السُّجُودِ فِي الْإِصْحَ اذ لم يوجد القيام
لان معنى القرب إلى القعود في الاصح أن لا يستمر قايما أو
قيل ما لم ينصب النصف الأسفل فهو إلى القعود أقرب وإن
انتصب فهو إلى القيام أقرب **وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ**
لَمْ يَجِدْ إِلَى الْقَعْدَةِ لانه كالقايمة معنى **وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِ** لانه
ترك الواجب وهو القعود الأول ولو عاد إلى القعود تفسد
صلوته على الصحيح لتركه القيام الذي هو فرض بعد الشرع
فيه لاجل ما ليس بفرض **وَمَنْ سَهِيَ عَنِ الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ حَتَّى قَامَ**
إِلَى الْخَامِسَةِ عَادَ إِلَيْهَا أي إلى القعدة **مَا لَمْ يَسْجُدْ لِلْخَامِسَةِ**
لانه لم يستحكم خروجه عن الفرض وفي القعود اصلاح صلوته

وقد امكنه ذلك برفضها التي به فيعود ويسجد للسهول لانه اخر ما
وهو القعود الاخير **وإن سجد للخامسة صار فرضه** اي
انقلب **نقلاً** عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **وعند**
محمد رحمه الله تبطل اصل الصلوة بناء على اصلين مشهورين
أحدهما ان صفة الفرضية اذا بطلت تبطل الترخيم عند
محمد رحمه الله وعندها لا تبطل **والثاني** ان ترك القعود
على اس ركعتي النفل يبطل وعندها لا يبطل **فيضم اليه**
ركعة سادسة لان التنفل بالوتر غير مشروع **وإن لم يضم**
اليه ركعة سادسة **صح** نقله لانه منطون وصلوة غير ^{مضروبة}
ثم انما يبطل فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف رحمه الله
وبرفعها عند محمد رحمه الله وهو المختار وثمره **الحل**
تظهر فيما اذا سبقه الحدث في هذه السجدة فانه يبنى
عند محمد خلافا لابي يوسف ولو اقتدى به انسان في هذه الحالة
يلزمه ست ركعات لانه المؤدى بهذه الترخيم وسقط
عن الامام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام

الى القعود بعد اقتدائه به حيث يلزمه اربع ركعات لانه لما
عاد جعله كانه لم يقم **ولو قعد** مقدار التشهد في الركعة
الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسلم **اذ يظن انها القعد**
الاولى عاد الى القعود وسلم **ما لم يسجد للخامسة** لان ما
الركعة محل الرقص والتسليم في حالة القيام غير مشروع فيعود
ليأتي به على الوجه المشروع وثم فرضه ولكن **يسجد للسهول** لانه
اخر الواجب وهو اصابة لفظ السلام **وإن سجد للخامسة**
ثم تذكر **رأد ركعة سادسة** لما عرفت من ان التنفل وتر غير
مشروع **وتم فرضه** لوجود الاركان **والزائد** الذي هما
ركعتان **نقل غير نايب** عن ركعتان **سنة الظهر** بعده اذا كان
في اخر الظهر لان المواظبة عليها بتخيم مبداء مقصودة
قالوا وفي العصر لا يضم اليها سادسة لكرهية النفل بعد
وقيل يضم اليها لان هذا ليس بمقصود والنهي عن النفل بعد
العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الاصح بخلاف الفجر
حيث لم يضم اليها سواء قام الى الثالثه بعد ما قعد قدر التشهد

او قبله فرغ ولواقدي به انسان فيما قام الى الخامسة او
السادسة يصلي شأنا عند محمد رحمه الله لانه المودى بهذه
التحرمة **وعندها** يصلي ركعتين لان الامام استحکم خروجه
عن الفرض فصار كتحريمه مبتدأة ولو افسد المقتدى لا
قضا عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعندهما
يقضي ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام وهو الظن
فلا يتعداه بخلاف ما اذا لم يقعد في الرابعة حيث يلزم المقتد
ست ركعات لان صلاته لما انقلبت نفلا صارت التحريم
كانها عقدت لست ركعات من النفل ابتداء وهنا لما قعد
الرابعة ثم فرضه فصار شارعا في النفل بالقيام فصار
كتحريمه مبتدأة لان فصا له عما قبله **ومن سجد وهو يريد**
الخروج وعليه سجدة فهو كمن يخرج منها اي من الصلوة بالتسليم
بنية قطع الصلوة لان نية تغيير المشروع فتلغوا كما لو
نوى الظهر شأنا او العصر ركعتين بخلاف ما اذا سلم وهو
للسجدة الصلابة حيث تفسد صلوة والفرق ان سجود

من صلاة

نوى

نوى لها حرمة الصلوة وهي باقية والصلابة نوى لها في حقيقتها
وقد بطلت بالسلام العمد واما اذا سلم ولم يريد القطع فيخرج
عندهما خروجا موقوفا فان سجد عاد اليها وان لم يسجد لم يعد
خلاف الحمد وزفر رحمه الله حيث لا يخرج من الصلوة **وثمرته** ان
تظهر فيما اذا اقتدى به انسان بعد السلام قبل السجود يصح
عند محمد وزفر رحمه الله مطلقا **وعندهما** موقوفا ان عاد
السجود صح والا فلا وفي انتقاض الوضوء بالفقهاء فعند محمد
ينتقض مطلقا وعندهما موقوفا **وفي نية** الاقامة فيه فعند
يلزمه الاربع مطلقا وعندهما موقوفا فان لم يسجد خرج منها
قبل نية الاقامة فلا يلزمه الاربع وان سجد لم يخرج منها
فيلزمه الاربع **ويسجد لسبوه** لان هذا السلام غير قاطع
ونيته تغیر المشروع فلغت **ومن شك في صلاة** فلم يدر
اصلي ثلثا او اربع او ذلك اي الشك اول ما عرض له **اشانف**
صلوة لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوة انه كم صلى
فليستقبل الصلوة **واختلقوا** اي معنى قولهم الاول قليل

اول ما عرض له في تلك الصلوة وقيل معناه ان السهو لم يكن له
عادة لانه لم يتسه قط وقيل اول ما وقع له في عمره ولم يكن
سهو في صلوة قط بعد بلوغه وخير الامور اوسطها ثم
الاستقبال لا يتصور الا بالخروج بعلم في الصلوة والمنا
لها كثير فيخرج بآية شاء **بِالسَّلام** والكلام وغيرها **وَهُوَ**
اي بالسَّلام **أَوَّلُ مِنَ الْكَلَامِ** وغيره لانه عهد محلا شرعا
دون غيره **وَمَجْرَدُ النِّيَّةِ** للقطع بغير الاتيان بما ينال الصلوة
لغوا لانه لا يخرج به من الصلوة **وَأَن كَانَ الشَّكُّ يَعْزُزُّ لَهُ**
كَثِيرًا تَحَرَّى وَفَعَلَ بِكَ تَرَأَى اي بغالب ظنه لقوله عليه السلام
من شك في صلاة فليتحري الصواب والتحري طلب الاخرى
اي الاتيق **وَأَن لَمْ يَكُنْ لَهُ رَأْيٌ أَخَذَ بِالْأَقْلَى** اي بنى على الاقل
لقوله عليه السلام من شك في صلاة فلم يدرك اثلثا صلى ام اربعا
بنى على الاقل **وَفَعَلَ حَيْثُ يَتَوَهَّمُ أُخْرَصَلُوتُهُ** كيلا تبطل
صلاته بترك القعدة الاخيرة اذ يمكن ان يكون اخر صلوة
والقعدة الاخيرة فرض صورته لو شك اثلثا صلى ام اربعا

قد ان يحرى الاستقبال بغير افتتاح لا يعجز

قد

قد قدر التشهد لاحتمال انه صلى اربعا فيتم بالقعود ثم زاد
اخرى لاحتمال انه صلى ثلثا **فَرَعَ** لو توهم صلى الظهر اتمها
فسلم ثم علم انه ركعتان اتمها اربعا وسجد للسجود لان السلام
ساهيا لا يبطل الصلوة لكونه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم
على ظن انه مسافر او على ظن انها جمعة او كان قريب العهد
بالاسلام فظن فرض الظهر ركعتين او كان في صلوة العشاء
وظن انها التراويح حيث تبطل صلوة في هذه المسائل لانه
سلم عمدا **وَلَقَدْ أَبَدَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ** حيث اتى في اخر بحث
الصلوات بقوله اخر صلوة **وَلَمَّا فَرَعَ عَنْ بَيَانِ السَّجْدَةِ**
فِي بَيَانِ سَجْدَةٍ أُخْرَى قَالُ **فَصَلَّى فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ**
وَهِيَ اي سجدة التلاوة في القرآن **أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً**
مَعْرُوفَةً مكتوبة في مصحف عثمان رضي الله عنه في اخر الاعراب
وفي الرعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم واولى الحج والفرقان والنمل
والم تنزيل وص وحم السجدة والنجم واذا السماء انشقت
واقرا باسم ربك **وَاخْتَلَفَ** في موضع السجدة في حم السجدة

فَعِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ كُنْتُمْ آتَايَهُ تَعْبُدُونَهُ بِهِ اخذ الشافعي رضي الله عنه وعند عبد الله بن مسعود هو قوله تعالى وهو لا يسمون فاحذنا بهذا احتياطاً في تأخير السجدة جاز لا تقديمها **ومنها** أي من السجدة المعروفة بالسجدة الأولى في الحج **خاصة** أي الثانية وهي قوله تعالى واركعوا واسجدوا فإنه لا سجدة عندنا في كل موضع في القرآن قرن الركوع بالسجود يراد به السجدة الصلوتية وقال ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم سجدة التلاوة في الحج هي الأولى والثانية سجدة الصلاة وقال الشافعي رضي الله عنه الأولى هي من السجدة أيضاً والمصنف رحمه الله خصها بالذكر إشارة للخلاف وكذا خصص بالذكر فقال **ومنها** أي من السجدة المعروفة المكتوبة في مصحف عثمان رضي الله عنه **سجدة** ص لما فيها من خلاف الشافعي رضي الله عنه فإن عنده ليست من غزائم السجود وإنما هي سجدة شكر ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنده أنه عليه السلام سجد في **ص** **وتجبت** السجدة

في هذه المواضع **على التآلي والتأني** سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها السجدة على من تلاها وهي كلمة إيجاب وهو غير مقيد بالقصد فيجب مطلقاً ولكن **وجوبها على التآخي** لأن الأمر غير مقيد بالوقت فلا يثبت بالتأخير **وقيل** يجب على الفور **ولا تجب** سجدة التلاوة على من **لا تجب** عليه الصلوة بقراءتها ولا بسماعها لا إذاؤها **ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والصبي المجنون والكافر** لأن عدم اهليتهم لأن السجدة ركن الصلوة وهو ليسوا بأهل لها بخلاف الجنب حيث تجب عليه **وتجب** سجدة التلاوة **على سائرهم** أي من هؤلاء المذكورين لتحقيق سببها وهو الاهلية والسماع **وقيل** لا تجب بقراءة مجنون وصبي لا يعقل ولو سمعها أي السجدة من الطوطي والتأني أو المنع عليه **وقيل** لا تجب عليه السجدة أما في الطوطي فلا تجب في الأصح وفي التأني

والغنى عليه في رواية **وَجِبَ السَّجْدَةُ عَلَى التَّالِي الْأَمْرَ** لوجود السبب
وهو الاهلية والتلاوة **وَأَنَّ قَرَأَهَا الْمَأْمُورُ خَلْفَ الْإِمَامِ**
لَمْ يَسْجُدْهَا هُوَ أَيْ الْمَأْمُورُ وَالْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا
عندهما **وَقَالَ** محمد رحمه الله تعالى يحب عليهم ويسجدونها بعد
الفراغ منها التحقق السبب وهو التلاوة والسمع ولا مانع
بعد الفراغ منها بخلاف حالة الصلاة لأنه يؤدي إلى قلب
موضوع الإمامة أو التلاوة ولا كذلك بعد الفراغ منها
ولهذا لا تجب على من سمعها وليس هو معهم في الصلاة و
لهم أن الإمام قد تحمل عن المقدي فرض القراءة فلا حكم
لقراءته كسهره ولا نه يحجور عليه في القراءة ولا حكم لتصر
المحجور عليه **وَالسَّجْدَةُ الصَّلَوْتِيَّةُ** أي التي تلي في الصلاة
لَا يَقْضَى خَارِجَ الصَّلَاةِ لأن لها منزلة الصلاة لكونها
صلاية فيكون أقوى من غير الصلواتية والكامل لا يتأثر
بالناقص فإن لم يسجد فيها سقطت **وَمَنْ قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةٍ**
خارج الصلاة **وَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى صَلَّى فِي مَجْلِسِهِ** الذي قرأ فيه

واعاد تلك الآية بعينها ويسجد لهما في الصلاة سجدة واحدة
سَقَطَتْ كلتا السجدة تين عن ذمته لأن المجلس متحد و
الصلواتية أقوى فصارت الأولى تبعاً لها وفي رواية
النوادر يسجد الأولى إذا فرغ من الصلاة لأن السابق
لا يكون تبعاً لللاحق وإن المكان قد تبدل بالاشتغال
بالصلاة فصارت كما لو تبدل بعمل آخر وجه الظاهر
أن الدخول في الصلاة عمل قليل وبمثله لا يختلف المجلس
وَلَوْ كَانَ سَجْدَةً لِلْقِرَاءَةِ الْأُولَى قَبْلَ الصَّلَاةِ ثم قرأها بعينها
في الصلاة **سَجْدَةً لِلْقِرَاءَةِ الْآخَرَى فِيهَا** أي في الصلاة لأن ما
يسجد قبل الصلاة كان للأولى إذا لم يجوز تقدير السجدة
على القراءة **وَمَنْ اشْتَدَّ الْمَجْلِسُ وَالْآيَةُ تَدْخُلَتْ** التلاوة أي
تجعل التلاوة المتعددة كتلاوة واحدة فتكفي سجدة واحدة
لكل **وَمَنْ اخْتَلَفَ أَحَدُهُمَا** أي الآية أو المجلس **تَعَدَّتْ**
التلاوة فتجب لكل واحدة منها سجدة على حدة وذلك
أن مبنى السجدة على الداخل ما يمكن دفعا للحرج وإمكانه

عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للفرقات فيما يتكرر للحاجة
 فاذا اختلف المجلس على الحركة الى الاصل **وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَجْلِسُ**
بِجَرْدِ الْقِيَامِ او القعود **وَلَا بِخَطْوَةٍ** او **خَطْوَتَيْنِ** واقفة
 او **لِقْمَتَيْنِ** وكلام وكلامين ونحو ذلك بل بثلاث فصاعدا
 ولا بالانتقال من زاوية الى زاوية في بيت او مسجد **قِيلَ**
 ان كان المجلس كبيرا يختلف **وَالسَّفِينَةُ الْجَارِيَةُ كَالْبَيْتِ**
 وفي وس الجرن وتسد يد الثوب والانتقال من غصن
 الى غصن والسجدة في النهر او الحوض يتكرر على الاصح **وَلَوْ**
كَرَّهَا رَاكِبًا عَلَى الدَّابَّةِ وهي تسير يتكرر الا اذا كان في
 الصلوة **فَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ اخَذَتْ السَّلَاةُ** وان
 لم يكن فيها تعددت لان الصلوة جامعة للاماكن
 اذ الحكم بصحة الصلوة دليل اتحاد المكان **وَعَلَى هَذَا لَوْ**
 احدث في الصلوة بعد ما قراها فذهب للوضوء ثم اعادها
 بعد القعود لا يتكرر لما قلنا **وَإِذَا تَلَاهَا رَاكِبًا عَلَى الدَّابَّةِ**
أَجْرُ اثْنَتَيْنِ سجدة **بِالْيَمَانِ** لانه اذاها كما وجبت فلو تلاها

على الارض ثم ركب واومى يجرى ولو تلاها فسجد ثم اطال
 الجلوس والقراءة فاعادها لا يجزئ عليه سجدة اخرى عند الوقوف
 رحمه الله **وَلَوْ** تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر لان
 السبب في حق السامع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع
 في الاصح **وَكَمْ** ترك اية سجدة وقراءة باقي السورة لاعكسه
 ونذب ضميمة او اثنين قبلها اليها دفعا لتوهم التفضيل
 واستحسن اخفاؤها عن السامع ليلا يجزئ عليه سجدة التلاوة
وَهِيَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ فيشترط لها ما يشترط للصلوة من
 الوضوء والطهارة ونحو ذلك **يَعْبَرُ شَهْدٌ وَسَلَامٌ وَرَفْعُ**
يَدٍ لان ذلك التحليل وذلك يستدعي سبق التحريمة وهو
 معدوم ثم اذا اراد السجود يستحب له ان يقوّم **سُجْدًا**
 روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها ويقول في سجوده مثل ما
 يقول في سجود الصلوة على الاصح ولما فرغ عن بيان احوال
 الانسان في حياته شرع في بيان احواله في مماته فقال
فَصَلِّ فِي بَيَانِ احوال المَيِّتِ ويسن ان **يُوجَّهَ الْمُخْتَضِرُ**

للموت **إلى القبلة** على هيئة لما روى عن قتادة رضي الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء
 معروى رضي الله عنه فقالوا توفي وأوصى بثلثه لكذاوي
 أن يوجهه إلى القبلة لما احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أصاب الفطرة وقد ردت ثلثه إلى ولده وأختار المتأخر
 أن يلقى علقاه وقد مائة إلى القبلة قالوا هو الخروج
 الروح ولكن السنة أن يوجه **على شقة الأيمن وتذكر**
عنده الشهادة لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم بشهادة
 أن لا إله إلا الله والمراد الذي قرب موته ولا نه موضع
 يعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فيحتاج إلى أن تذكر
 كلمة الشهادة **وَكَلِمَةُ يَوْمِهَا** إذ ربما يغويه الشيطان
 فيقول لا أقول فيخشي عليه الكفر نعوذ بالله هذا قبل الموت
 فإذا مات غمض عيناه وشد لحياه ويحمر تحت وكفته
 وتراً ويوضع على التخت ويجرد ويستعورته ويوضأ بلام
 واستنشاق **وغسل** بماء مغلي يسدرا وحرص أن وجد

اللهم اجعل آخر كلامنا
 كلمة لا إله إلا الله محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جميع أنبيائكم عليهم السلام

وقال الشافعي لقنوا موتاكم
 بقوله عليه السلام لا إله إلا الله
 بشهادة وقت يعرض
 الاختيار لا فساد الاعتقاد
 الشيطان لا يفسد الاعتقاد
 فيحتاج إلى مذكر الموت
 عليه الصلوة والسلام وطلوع الشمس
 من غير الغنى باسم ما يقول الباقون
 اسم الله الأعظم

والآ

والآباء الماء الفراح فيبده بوجهه ويغسل رأسه وحيتته
 بالخطمي يصبغ على سائر ويغسل حتى يرى أن الماء قد وصل
 إلى ما يلي التخت منه ثم يصبغ على يمينه فيغسل كذلك **تجلس**
 مسنداً ويمسح بطنه برفق فإن خرج منه شيء غسله ولا
 غسله ولا وضوءه ثم ينشفه بثوب ولا يقص شاربه و
 ظفره ولا يسرح شعره ولا يحنن ولا يوضي الصبي الذي
 ما بلغ وفي المضمضة والاستنشاق وإعادة الوضوء **أخرج**
 منه شيء وقصر الشارب والظفر والتشريح خلأ الشارب
 رضي الله عنه **وإذا فرغ مما ذكر كفن** الرجل في لفافة و
 أزار وقبص وهو من النكب إلى القدم فتبسط اللفافة ثم
 الأزار فوقها ثم القميص فوقه ثم يلف بيسار اللفافة ثم
 يمينها وكذلك الأزار واستحسن المتأخرون العمامة هذا
 كفن السنة وكفن الكفاية اللفافة والأزار وكفن الضر
 ما يوجد وكفن السنة للمرأة درع وأزار وخمار ولفافة
 وخوقة تربط بها ثدياها فوق الأكفان تحت اللفافة وكفن

الكفاية لها اللقافة والأول الخمار ويلبس الذرع أولا ثم يجعل
شعرها ظفرتين على صدرها فوق الذرع ثم الخمار فوقه تحت
اللقافة ثم يعطف الازار ثم اللقافة كما ذكرنا في حق الرجل
ثم الخرقه فوق الكفان كيلا ينتشر الكفن وعرضها ما بين الثدي
الى السرة وقيل الى الركبة والصبي المراهق في التكفين
كالبالغ والمراهقة كالبالغة وادنى ما يكفن به الصبي الصغير
ثوب واحد والصبيّة ثوبان والتكفين والصلوة عليه
كفاية واذا فرغ من التكفين **صلى عليه قبل الدفن وإن لم**
يصل عليه قبله صلى على قبره ما لم يغلب على الظن نفسه
على ما هو الاصح اقامة للواجب بقدر الامكان فان كان
غالب الظن انه تفسخ او شك لا يصل عليه والصلوة
ان يكبر راقعا يديه ثم لا رفع بعده ويثنى ثم يكبر ويصل
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ويدعو للبالغ بهذا
الدعاء اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهديننا وغايبينا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احببتنا

منا فأحبه على الاسلام ومن توفيته منا توفه على الايمان
ولا يستغفر للصبي المجنون ولكن يقول اللهم اجعله لنا
وطاء وذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا ثم يكبر ويسلم
ولا قراءة فيها ولا تشهد ويقوم الامام بجذاء صدر الميت
واولى الناس بالامامة السلطان ان حضر ثم القاضى ثم اما
الحج ثم الولي على ترتيب العصبات ولا بأس باذن الولي
في الامامة فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الوتر
ان شاء وان صلى الولي لم يحسن لاحد ان يصل بعده وكذا
بعد كل من يتقدم على الولي وكرهت في مسجد جماعة ان
كان الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشايخ فيه
واذا اتى شخص الامام في الصلوة لا يكبر حتى يكبر الامام
فيكبر معه عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
رحمه الله يكبر حين يحضر ولو كبر الامام في الرابعة لا يدخل
معه وقد فاتته الصلوة وعنه ابو يوسف رحمه الله انه
يدخل ثم المسبوق يقضى ما فاتة نسقا بغير دعاء لانه لو قضاها

بدعاء ترفع الجنائز فتبطل الصلوة لانها لا تجوز بلا حضور الميت ولو رفعت قطع التكبير اذا وضعت على الاعناق وعن محمد رحمه الله ان كانت الى الارض اقرب ياتي بالتكبير وقيل لا يقطع حتى تتباعد ولا يجوز راكبا ولا قاعداً بغير عذر **ومن** اي المولود **استهل** اي صدر منه ما يدل على حياته من صوت او حركة **غسل وصلى عليه** لقوله عليه السلام اذا استهل الصبي صلى عليه وورث رواه ابن ماجه رحمه الله والمعتبر في ذلك خروج الاكثر فان خرج الاكثر وهو يستهل صلى عليه **وان لم يستهل غسل ولف في خرقة** تكريماً لبني ادم وعن محمد رحمه الله لم يغسل والاصح انه يغسل لانه نفس مزوجه وجو من وجه فيغسل اعتباراً بالنفس **ولا يصل عليه** اعتباراً بالجزء كاليد المقطوعة اذا لا يصل عليه وكذا لا يصل على صبي سبي مع احد ابويه ولم يسلم احدهما او اسلم هو وليس بجافل **ولا يصل على باغ ولا على**

قاطع

قاطع الطريق اذ ترك على رضي الله عنه الصلوات على البغاة وقطاع الطريق في معانهم **خلافاً** للشافعي رضي الله عنه وكذا لا يصل على قاتل نفسه في رواية عن علي بن يوسف رحمه الله **والمشي على هينة خلف الجنائز افضل** من المشي قدامها لما روى ابن ماجه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجنائز متبوعة وليست بتابعة ليس منها من يتقدمها **والافضل ان يطيل الماشي خلفها الصمت** فان التكلّم في هذه الحالة يدل على قساوة القلب وعدم العبرة ولهذا **يكره رفع الصوت** بالذكر معها فالأولى ان يمشوا على هينة ساكتين متفكرين الى ان وصلوا القبر **فاذا وصلوا الى القبر كره الجلوس قبل وضعه** اي الميت **عن ابي قارب** لقوله عليه السلام من يتابع الجنائز فلا يجلس حتى توضع هذا في حق كل من يمشي مع الجنائز واما القاعد على الطريق اذا مرّت به او القاعد على القبر فلا يقوم لها **خلافاً** للشافعي رضي الله عنه **وتحضر**

هذا اذا كان عمداً ولو كان خطأ
يغسل ويصلى عليه اتفاقاً
من قبل طائفة من العلماء
عليه السلام في جميع

ولا يجلس المصلي الجنائز بالجملة بالذلة
والذكر وقيل انه كرهه كراهة التحريم
سما في الميتة
وقال علاء الدين الساجي
شرك الاولى

قد رنصف القائمة وقيل الى الصدر **لحد** لقوله عليه السلام
المحمد لنا والشق لغيرنا واذا كانت الارض غير قابلة **لحد**
بان كانت رخوة فلا بأس بالشق **وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ اَي** في
القبر **مِنْ جَهَّةٍ اَي** جانب **الْقَبْلَةِ** لما روى انه عليه السلام
اخذ الميت من قبل القبلة **وَرَوَى اِبْرَاهِيمُ التِّمِّيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**
انه عليه السلام اخذ من قبل القبلة **وَيُضَجُّ الْمَيِّتُ فِي**
القبر **عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُوجِّهًا إِلَيْهَا اَي** الى القبلة ويقول
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويحل عقدة الكفر
ويسوي اللبن عليه والقصب ثم يها الى التراب ويسمى
القبر قد رشبر ولا يرتج بذ لكجرت السنة والتوارث
وَبِكْرُهُ الْبِنَاءُ والاجر والجشب والقعود والنوم والبول
والغايط والزيادة على التراب الذي اخرج من القبر
الصلوة والوطي **عَلَى الْقَبْرِ** لانه عليه السلام نهى عن ذلك
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِالْكَتَابَةِ او وضع الحجر عليه ليكون علامة
ورش الماء وتغريته اهل الميت وتوغيهم في الصبر **وَالْإِحْسَانُ**

لهم

لهم ولا يخرج الميت من القبر بعد ما اهبل عليه التراب
الا ان تكون الارض مغصوبة فيخرج لحق صاحبها انشاوا
سواه مع الارض وانتفع بها زراعة وغيرها ولو بقي
في القبر متاع الانبياء قيل لم ينبتش بل يحفر من جهة
المتاع ويخرج **وَقِيلَ لَا بَأْسَ** ينبتشه واخراجه ولو
وضع الميت فيه لغير القبلة او على شقه الا يسرا وجعل
راسه في موضع رجليه واهبل عليه التراب لم ينبتش
ولو سوى عليه اللبن ولم يهل التراب نزع اللبن و
روعت السنة **وَلَا يَدْفَنُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ** لعدم
ورود الا تزيد لك **إِلَّا لِضُرُورَةٍ** او بلى الميت وصار ترابا
فيخينذ بجوز دفن الغير فيه والزرع والبناء عليه **وَالْتِحَادُ**
التَّابُوتِ من الحجر او الحديد **لِلْمُرَةِ حَسَنٌ** لانه استر لها للزجل
الا ان تكون الارض رخوة غير قابلة للحد ولما فرغ من
بيان الموتي شرع في بيان الشهيد الذي صنف منها فقيل
فصل في الشهيد كل مسلم قتله كافر حربي او باغي او قاطع الطريق

او قتل دون نفسه او ماله او اهله باي آية كان او قبله
مسلم او ذمى بالحديد عند ابي حنيفة رضي الله عنه ^{عنه}
لا يشترط الحديد بل يكفي ان يقتل **ظلماً** باي آية كانت واما
اذا قتل حقاً كما اذا قتل رجماً او قوداً فلا يكون شهيداً من
شرط الشهادة ان يقتل **قتلاً** لم يجب به اي بالقتل على الفاعل
مال بل قصاص واما اذا وجب عوض ماله فلا يكون شهيداً
الا في قتل الوالد ولده عمداً ولو بالحديد فانه لم يجب فيه
القصاص حرمة للابوة بل الماله والولد شهيد **فلا يفضل**
لا نه في معنى شهداء اُخذ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
فيهم رملوهم بكمومهم ودمائهم ولا تغسلوه فكل من قتل
ظلماً بالحديد ولم يجب به عوض ماله فهو في معناه فليحق
بهم فلا يغسل **الا اذا قتل جنياً او صبياً** او مجنوناً عند
ابي حنيفة رضي الله عنه لان الشهادة عرفت مانعة غير
رافعة فلا ترفع الجنابة وقد صح ان حنظلة رضي الله عنه
لما استشهد جنياً غسلته الملائكة والصبي والمجنون

ليسا في معنى شهداء اُخذ لان السيف كفي عن الغسل في
حقنم لوقوعه طرقة ولا ذنب لهما فتعذر الا لحاق بهما
وقال لا يغسل لعموم ما روينا وعلى هذا الخلاف الحايض
اذا استشهدت بعد انقطاع الدم وكذا قبله بعد استمر
ثلاثة ايام في الصبي والنفسا كالحايض **ولا يغسل عن**
الشهيد **دمه** ولا ينزع عنه ثيابه لما روى ابو داود ^{رحمه الله}
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال امر رسول الله صلى الله عليه
بقتل اُخذ ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا
بدمايهم وثيابهم فلهذا قال رحمه الله **وينزع عنه كل ما**
عليه من غير جنس الكفن كالدرع والفروة والقلنسوة
ونحوها لا نه ليست من جنس الكفن **ويكمل كفنه** اذا كان
ما عليه من الثياب دون كفن الستة وينقص اذا كان يزيد
مراعاة للستة **ثم يصلى عليه** لما روى ابن عباس وابن الزبير
رضي الله عنهم انه عليه السلام صلى على شهداء اُخذ مع حمق
وكا نوايوتى بهن تسعة تسعة وحمق عاشرهم فيصلى عليهم

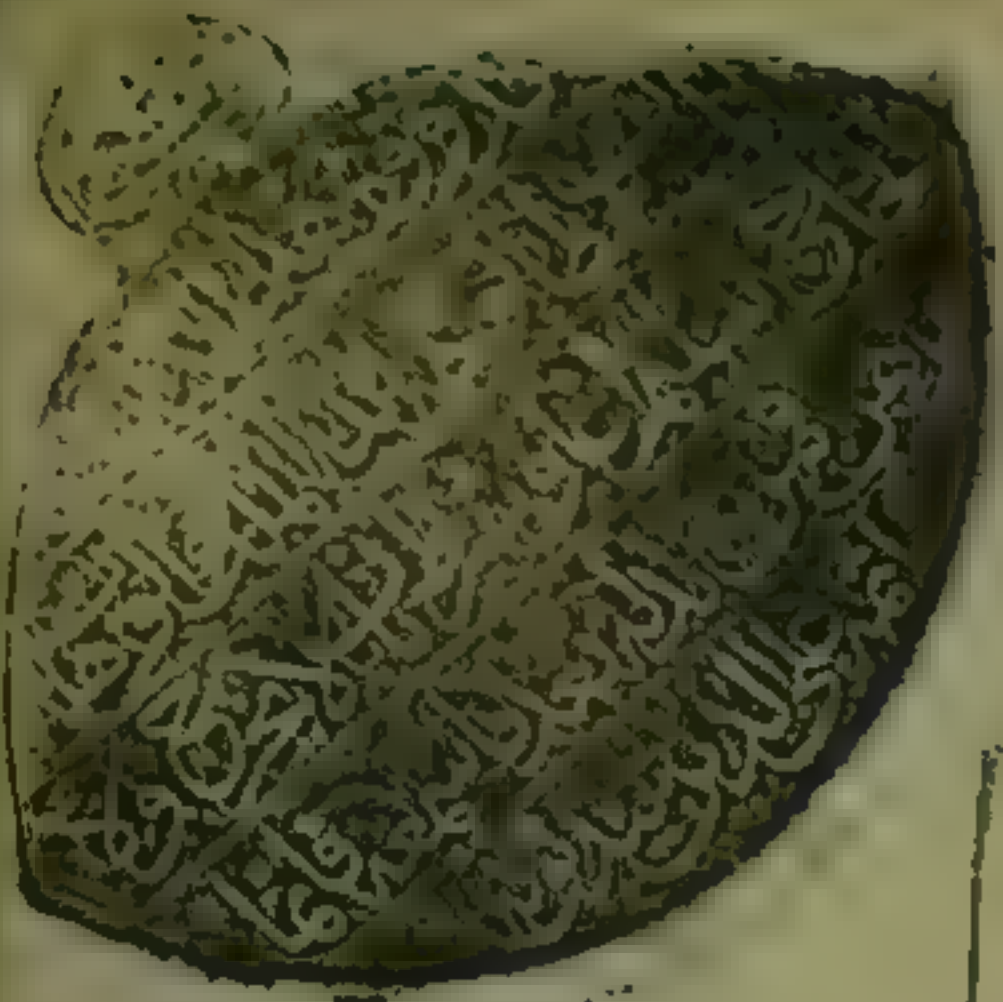
الحديث فَإِنْ قُلْتَ الشَّهَدَاءُ أَحْيَاءُ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا نَطَقَ
بِهِ الْقُرْآنُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَجْزِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمَوْتِ مِنَ الصَّلَاةِ
وَالدَّفْنِ وَتَقْسِيمِ أَمْوَالِهِمْ بَيْنَ الْوَرَثَةِ وَخَوِذْ ذَلِكَ قُلْتَ
تلك الحياة ليست حياة الدنيا وإنما هي حياة الآخرة
وهي الحياة الطيبة وتلك لا يمنع من اجراء احكام الموت
وَكُلُّ جُرَيْجٍ أَيْ مَجْرُوحٍ ارْتَبَ أَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ نَامَ أَوْ
عَوَّجَ بِدَوَاءٍ أَوْ ضَمَّ سَقْفٌ بَأَن يَنْقَلِبَ إِلَى تَحْتِ بَيْتٍ أَوْ حِمَّةٍ
وَبِهِ رَمَقٌ **وَنُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا لَخَوْفٍ وَطِيَّ الْحَيْلِ** وَأَمَّا
إِذَا كَانَ لَخَوْفِ الْوُطِيِّ فَلَا بَأْسَ **أَوْ مَرَّ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ**
وَهُوَ حَيٌّ يَعْجَلُ وَيَقْدِرُ عَلَى إِدَاءِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ تِلْكَ الصَّلَاةَ
تَصِيرُ دِينَائِي دِمَّتِهِ وَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَهَذَا رَوَاهُ
عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقِيلَ أَنْ بَقِيَ يَوْمًا كَامِلًا أَوْ لَيْلَةً
كَامِلَةً غَسَلَ وَالْأَفْلَا **أَوْ أَوْصَى بِأَمْرٍ دُنْيَاوِيٍّ أَوْ آخِرِيٍّ**
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِلْمُحَدِّثِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ عِنْدَ
لَا يَكُونُ مَرْتَبًا بِالْوَصِيَّةِ وَقِيلَ الْاِخْتِلَافُ فِيهَا إِذَا

أَوْصَى

أَوْصَى بِأَمْوَالِ الدُّنْيَا وَفِي الْوَصِيَّةِ بِأَمْوَالِ الْآخِرَةِ لَا يَكُونُ
مَرْتَبًا أَجْمَاعًا وَمِنْ الْأَرْتَابِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالتَّكْلِيمُ بِكَلَامٍ
كَثِيرٍ وَقِيلَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ **غُسِلَ** لِأَنَّهُ يَكُونُ مَرْتَبًا
الْأَرْتَابِ مَخْرَجَ الْمَيِّتِ عَنْ أَحْكَامِ الشَّهَدَاءِ ^{شهادة} الْإِيْرِيَّ ^{الشهادة}
أَحَدٍ مَا تَوَاعَشُوا وَالْكَاسُ يَدُورُ عَلَيْهِمْ خَوْفًا مِنْ نَقْضِ
بِمَنَاقِلَةٍ شَيْءٍ مِنْ مِرَاقِ الْحَيَاةِ وَالْأَرْتَابِ فِي الشَّرْعِ
أَنْ يَرْتَفِقَ بِشَيْءٍ مِنْ مِرَاقِ الْحَيَاةِ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَخَوِذْ ذَلِكَ
أَوْ يَثْبُتَ لَهُ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْأَحْيَاءِ كَصَلَاةٍ وَخَوَافٍ وَاعْلَمْ
أَنَّ الْمَرْتَبَ لَا يَخْرُجُ عَنْ ثَوَابِ الشَّهِيدِ بِالْغُسْلِ كَالْمَرْتَبِ
وَالْغَرِيقِ وَالْغَرِيبِ وَالْمَبْطُونِ فَإِنَّهُمْ يَغْسَلُونَ وَهُمْ ^{شهداء}
عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَلَمَّا فَرَعَ عَنْ بَيَانِ**
الصَّلَاةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الزَّكَاةِ لَكُونَهَا تَالِيَةً لِلصَّلَاةِ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَالَ **كِتَابُ الزَّكَاةِ** وَهِيَ فِي اللُّغَةِ عِبَاةٌ
عَنِ الزِّيَادَةِ وَعَنِ الطَّهَارَةِ أَيْضًا وَفِي الشَّرْعِ تَمْلِيكُ الْمَالِ عَلَى
وَجْهِ لَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ مِنْ فَقِيرٍ غَيْرِهَا شَمِيٍّ وَلَا مَوْلَاهُ بِشَرَطِ

قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى واذا عرفت
 هذا فاعلم ان الزكوة **تجب** اي تقترض بالكتاب والسنّة
 اما الكتاب فبقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة ولما
 السنّة فبقوله عليه السلام بنى الاسلام على خمس شهادة
 ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وارقام الصلوة و
 الزكوة والحج وصوم رمضان **على كل حر بالغ عاقل مسلم**
 فلا تجب على الرقيق لانه لا يملك لنفسه حتى يملك لغيره و
 لا على الصبي المجنون لقوله عليه السلام رفع القلم عن
 ثلثة الصبي حتى يحتلم الحديث ولا نها عبادة محضة
 لكونها احدا ركاز الدين وهما ليسا بمخاطبين في العبادة
 فلا تجب عليهما كما لا تجب ساير اركانها ولهذا لا يجب على
 الكافر ولو لم تكن عبادة لوجبت عليه كساير المومن
 ومن شرط الوجوب ان يكون ذلك الحر **ملك نضابا مملكا تاما**
 يعني **رقة ويد** او قبضا حتى لا تجب في المكاتب لعدم الملك
 التام فان له ملك اليد لا الرقبه ولا في المبيع قبل القبض

والدية على العاقلة والمهر اذا كان دينيا وبديل الصلح عن دم
 العمد وبديل الخلع فاذا وجدت الشرايط المذكورة **وتجب عليه**
 اي على النصاب **الحول تجب وجوبا على الفور** في قول لانه مقتضى
 مطلق الامر وقيل على التراخي لان جميع العمرة الاداء و
اعلم ان الزكوة لا تجب الا في نضاب تام والحولي هو المملوك
 من الاستمناء لا شتماله على الفصول الاربعة والغالب فيها
 تفاوت الاسعار فاقيم مقام النماء فادير الحكم عليه
 سواء وجد النماء او لم يوجد في السفر فانه اقيم مقام
 المشقة فدارت الرخصة عليه سواء وجدت المشقة
 ام لا ولكن لا بد مع الحول من شيء اخر وهو السوم كما في
 الانعام او نية التجارة حتى لو كان له عبد لا للخدمة او
 دارا للسكنى ولم ينو التجارة لا يجب فيهما الزكوة وان
 حال عليهما حوله ولا بد ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية
 كالاطعمة والثياب واثاث المنزل ودواب الركوب
 وعبيد الخدمة ودور السكنى والسلاح والالة المحترقة



والكتب لا هليها **وكل دين لا دمي حتى دين زكاة في الأصح**
والعشر والخراج والمهر والنفقة يمنع الزكاة عن المدين
يقدر أي بقدر ما يكون له مشغول في الدين سواء
حالا كان الدين أو مؤجلا لأن ملكه غير فاضل عن
الحوائج الأصلية وهي قضاء الدين وإن كان ماله أكثر من
دينه زكي الفاضل إذا بلغ نصابا بالفراغة عن الحاجة
وإنما قيد بكونه لا دمي إذا لو كان الدين لله تعالى لا يمنع
وجوب الزكاة كمن ملك نصابا بغضه مشغول بدين الله
تعالى كالنذر أو الكفارة يجب الزكاة ولا يشترط لو
فراغه عن هذا الدين **ومن مات وعليه زكاة أو**
صدقة فطر أو نذر أو كفارة سقطت كلها بالموت
لأنها حق الله تعالى فلا يؤخذ من تركته إلا أن أوصى بها
فتنفذ تعتبر من الثلث من ماله لأن الوصية إنما تعتبر
من الثلث **وقال الكشاف** رضي الله عنه يؤخذ من تركته
أوصى بها أو لم يوصى **ولا زكاة في غير الفضة والذهب والشئ**

الابنية

الابنية التجارة لأن الفضة والذهب خلقا للتجارة فلا
يشترط فيهما النية وكذلك السوايم إنما يكون غالبا للتجارة
فروع ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت
عنها الزكاة لا اتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة
وإن نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعها
فتكون الزكاة في ثمنها لأن النية لم تنصل بالعمل ولو
اشترى شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لا اتصال النية
بالعمل بخلاف ما إذا أورث ونوى التجارة لأنه لا عمل فيه
ولو ملكه بالهبة أو بالوصية أو النكاح أو الخلع أو الصلح
من القود ونوى التجارة كان للتجارة عند أبي يوسف
رحمه الله لا اقترانها بالعمل وهو القبول وعند محمد رحمه الله
لا يصير للتجارة لأنها لم يقترن بعمل التجارة وقيل لا اختلا
على عكسه فعند محمد رحمه الله يصير للتجارة فتجب الزكاة
وعند أبي يوسف لا يصير للتجارة فلا يجب **ولا زكاة في**
مال الضمائر لقول علي رضي الله عنه لا زكاة في مال الضمائر

أَغْلَبًا فِضَّةً فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ غَشَا تَكُونُ فِي حَكْمِ الْعَرُوضِ
 أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْوِزْنَ يُسَمَّى وَزْنٌ سَبْعَةٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الدِّرْهَمُ
 سَبْعَةَ أَجْزَاءٍ مِنْ الْأَجْزَاءِ الَّتِي يَكُونُ الْمُثْقَالُ عَشْرَةَ مِنْهَا إِي
 يَكُونُ الدِّرْهَمُ نِصْفَ مُثْقَالٍ وَخُمْسُ مُثْقَالٍ فَيَكُونُ عَشْرَةَ
 دِرْهَمٍ لَوْزْنِ سَبْعَةٍ مُثْقَالٍ وَالثَّقَالُ عَشْرُونَ قِيرَاطًا
 وَالدِّرْهَمُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا وَالْقِيرَاطُ خُمْسُ شَعِيرَاتٍ
 فَإِذَا كَانَ مَا بَقِيَ دِرْهَمٌ وَحَالٌ عَلَيْهِ الْحَوْلُ **وَفِيهِ خَمْسَةٌ دِرْهَمٍ**
 لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ إِلَى مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ بَعَثَهُ
 إِلَى الْيَمَنِ أَنْ خُذْ مِنْ كُلِّ مَائَتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دِرْهَمٍ وَمِنْ كُلِّ
 عَشْرِينَ مُثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ نِصْفَ مُثْقَالٍ وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ
 عَلَى الْمِائَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَيَكُونُ فِيهَا دِرْهَمٌ **تُرْفِي كُلَّ**
أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا وَالنَّاقِصُ عَنِ الْأَرْبَعِينَ عَقْفٌ عِنْدَ أَبِي
 حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ
 اللَّهُ عَنْهُ لَا تَأْخُذْ مِنَ الْكُسُورِ شَيْئًا وَقَالَ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِ فَرَكَةٌ
 بِحَسَابِهِ فَإِنْ زَادَتْ عَشْرَةٌ عَلَى الْمِائَتَيْنِ مَثَلًا يُعْطَى خَمْسَةَ دِرْهَمٍ

وَرَبْعَ دِرْهَمٍ وَإِذَا زَادَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يُعْطَى خَمْسَةَ دِرْهَمٍ وَمِنْ
 وَهَكَذَا **وَنِصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مُثْقَالًا** أَعْلَبًا ذَهَبًا **وَفِيهِ**
نِصْفُ مُثْقَالٍ لِمَا رَوَيْنَا **أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةٍ مُثْقَالٍ قِيرَاطَانِ** لِأَنَّ
 الْوَاجِبَ رُبْعَ عَشَرَ أَرْبَعَةً مُثْقَالًا وَرُبْعَ عَشَرَ قِيرَاطًا لِأَنَّ عَدَدَ
 أَرْبَعَةٍ مُثْقَالٍ إِذَا ضُرِبَ فِي عَدَدِ قِيرَاطِ الْمُثْقَالِ وَهُوَ عَشْرُونَ
 يَكُونُ ثَمَانِينَ وَعَشْرَ ثَمَانِينَ ثَمَانِيَةً وَرُبْعَ الثَّمَانِيَةِ اثْنَانِ
 الْقِيرَاطَانِ رُبْعَ عَشَرَ أَرْبَعَةً مُثْقَالًا **وَالنَّاقِصُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَقْفٌ**
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَا رَوَيْنَا وَعِنْدَهُمَا تَجِبُ بِحَسَابِ
 ذَلِكَ وَفُسْرٌ عَلَى مَا بَيَّنْتُ فِي الدِّرْهَمِ **وَالْبُتْرُ** إِي التَّرَابِ الْمَأْخُذِ
 مِنَ الْمَعْدِنِ **وَالْحَلِيِّ لِلنِّسَاءِ** وَالْخَاتَمِ لِلرِّجَالِ **وَالْأَنْبِيَةُ مِنَ الذَّهَبِ**
 وَالْفِضَّةِ إِذَا وَجَدَتْ قِيمَتَهَا **نِصَابُ تَجِبُ الزَّكَاةُ** لِمَا رَوَى
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَرَأَيْتُ فِي يَدَيْهِ قِطْعَاتٍ مِنْ وَرَقٍ فَقَالَ مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ فَقُلْتُ صَنْعَتُهُنَّ
 أَنْتِ زَيْنُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ اتَّوَدِينَ ذِكْرًا تَهْنِ قُلْتُ لَا أَوْ مَا
 قَالَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ

في زكاة الذهب والفضة
والنقد والغير

على شرط الشيخين وقالت ام سلمة كنت البس وضاخان
ذهب جمع الوسخ وهو الخلق فقلت يا رسول الله اكثر هو فقال
ما بلغ ان تودي زكوة فزكي فليس بكثير اخرجه الحاكم في
المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري وما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في الخلق زكوة الا اصله قاله
البيهقي رحمه الله وما غلبه منهما اي من الذهب والفضة
عش العروش التجارة يعتبر ان يبلغ قيمته نصابا لان الدراهم
لا تخلو عن قليل غش لانها لا تطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا
الغلبة فاصلة وهي ان يزيد على النصف الا ان في غالب العشر
لا بد من نية التجارة كما في سائر العروش **الا ان يخلص منه**
اي من الغش **نصاب** فحينئذ لا يحتاج الى النية والتقويم
لانه لا يعتبر في عين الذهب والفضة التقويم ولا نية
التجارة لما عرفت فان كان الذهب والغش او الفضة والغش
سواء ذكر ابو النصر انه يجب فيه الزكوة احتياطا وقيل
يجب نصف زكوة الخالص والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ

قوم

الذهب

الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكوة الذهب وان بلغت
الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكوة الفضة وهذا اذا
كانت الفضة غالبة واما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب
اعز واعلا قيمة **وبنصاب العروش ان يبلغ قيمتها نصابا**
من الورق والذهب ويشترط ان تكون للتجارة وان يتقوى
بالانفع للفقراء عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان كان التقويم
بالدراهم انفع للفقراء قومه وعروض التجارة بالدراهم وان كان بالنقد
انفع قومت بها واعطيت زكوتها لقوله عليه السلام فيها
فيؤدي من كل ما في درهم خمسة دراهم وعن ابي يوسف رحمه الله
انه يقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لانه يبلغ
في معرفة المالمية وان اشترى بها بغير النقود قومها بالنقد
الغالب وعمره محمد رحمه الله يقومها بالنقد الغالب على كل حال
وكما ان النصاب في طر في الحول كاف في وجوب الزكوة فان كان
له في اول الحول عشرون دينارا ثم نقص في اثناء الحول ثم كمل في
اخر الحول وجبت الزكوة ولا يعتبر النقصان فيما بين ذلك

دفعاً للخرج لانه يشق اعتبار الكمال في اثناء الحول اذ قلما يبقى المال
حوله على حاله فيشترط تحققه في الاول لان عقاد وتحقق الغناء
وفي الآخر للوجوب وفيما بين ذلك لا يشترط الا انه لا بد بقاء
شيء من النصاب الذي انعقد عليه الحول ليضم المستفاد اليه
لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن اعتباره بدو
المال **وقال** زفر رحمه الله النقصان في الاثناء يسقط الزكاة
ويضم الذهب والفضة والعروض بعضها الى بعض
بالقيمة عند ابي حنيفة رضي الله عنه **وعندها يضاف الذهب**
الى الفضة بالاجزاء حتى لو كان له مائة درهم وخمسة
دنانير قيمتها مائة درهم تجب فيها الزكاة عنده لا عند
واما ان كانت له عشر دنانير ومائة درهم وقيمة عشرة
دنانير فتجب الزكاة بالاتفاق **اما** عندها فيضم الاجزاء
لان اجزاء العشرة تصير مائة درهم او اكثر **واما** عنده
فوجود نصاب الذهب فيعطى الزكاة من اتمها شاء ولكن
الاولى ان يعطى من الدنانير حصتها ومن الدراهم حصتها

واما العروض فتقوم وتضم بالذهب والفضة باعتبار الاجزاء
عندها وعنده ان شاء قوم الذهب والفضة فيضم القيمة
الى قيمته العروض وان شاء قوم العروض فيضم الى الذهب والفضة
ويضم ما دون الاربعين من الدراهم الى ما دون اربعين مثقال
من الدنانير **ايضاً** كما يضم الذهب والفضة والعروض
بعضها الى بعض فان كان الفاضل مثلاً على عشرين مثقالاً مثقالين
وعلى المائتين ثلثين درهما يضاف لهما الى الآخر على الاختلاف
المذكور **ولما** فرغ غزبان نصاب التقدين والعروض شرع
في نصاب التباين وقدم نصاب الابل لكونه اعز الاموال
عند العرب فقال **ونصاب الابل السائيم** اذا حال عليه
الحول **في كل خمس منه شاة الى خمس وعشرين ثم** اذا بلغ
خمساً وعشرين ففيه **بنت مخاض** وهي التي طعنت في
السنة الثانية الى ان يبلغ الى **ست وثلاثين ابلاً ثم** اذا
كان ستاً وثلاثين ففيه **بنت لبون** وهي التي طعنت في الثالثة
الى ان يبلغ الى **ست واربعين ابلاً ثم** اذا كان ستاً واربعين

ففيه حقة وهي التي طعنت في الرابعة الى ان يبلغ الى احدى
وُسْتَيْنِ ابلا ثم اذا كان احدى وستين ففيه جذعة و
هي التي طعنت في الخامسة الى ان يبلغ الى سِتِّ وسبعين ابلا
ثم اذا كان سِتًّا وسبعين ففيه بَيْتًا بُؤْنِ الى ان يبلغ
الى اِحْدٍ وتسعين ثم اذا كان احدى وتسعين ففيه حَقَّان
الى ان يبلغ الى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ابلا ثم اذا كان مائة وعشرين
تبدو الفريضة كما مر ان يؤخذ لكل خمس شاة وحقتان
للمائة وعشرين الى ان يبلغ الى خَمْسِينَ وَعِشْرِينَ ابلا ثم اذا
كان خمسا وعشرين ففيه بَيْتٌ مُحَاضٌ وحقتان الى ان يبلغ
الى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ابلا ثم اذا كان مائة وخمسين ففيه
ثَلَاثُ حَقَاقٍ ثم تبداء الفريضة فتجوز في كل خمس شاة
مع ثلاث حقا ق الى ان يبلغ الى سِتِّ وَثَلَاثِينَ ابلا ثم اذا
كان سِتًّا وثلاثين ففيه بَيْتٌ بُؤْنِ مع ثلث حقا ق الى ان
يلعب الى مِائَةٍ وَسِتِّ وَتِسْعِينَ ابلا ثم اذا كان مائة وستا
وتسعين ففيه اَرْبَعُ حَقَاقٍ الى ان يبلغ الى مِائَتَيْنِ ثم

اذا كان

اذا كان مِائَتَيْنِ تبداء الفريضة ابدا كما بدأ ثانيا اي كما في
هذه الخمسين التي بعد المائة والخمسين على هذا اتفق الاثنا
واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتمعت
الامة واليخت بضم الواو جهة جمع يختي وهو المتولد بين العرب
والفالج والفالج هو الجمل الضخم ذو الشناتين يحمل من السند
للحجارة واليختي منسوب الى يخت نصر والعرب جمع عرابة
كما ان الجمع للاناسي المتوطنين في المدن والقرى العربية عرب
ولا هل البدوي عرابة سَوَاءٌ في الاحكام المذكورة لان
اسم ابل يتناولهما فيدخلان تحت النصوص الواحدة ضرورة
ولما فرغ من نصاب الابلا شرع في نصاب البقر لقوله من
الابل من حيث الضخامة فقال وَنِصَابُ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ وليس
اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سايمته و
حال عليه الحول وفيه تبيع او تبعية التبع وهو الذي تمة
عليه الحول والتبعية انشاه الى ان يبلغ اَرْبَعِينَ ثم
يؤخذ فيه مِئْتَةٌ او مِئْتَانِ والمِئْتَانِ الذي تمة عليه الحول ان

والمسنة انشاه **وما زاد** على الاربعين يؤخذ فيه **بحسب**
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه ففي الواحدة الزائدة ربع عشر
 مسنة او ثلث عشر تباع وفي الاثنين نصف عشر مسنة
 او ثلثي عشر تباع وهكذا **الى ستين** وقال لا شيء في الزيادة
 حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه و
 روى الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين
 ثم فيه مسنة وربع مسنة او ثلث تباع الى ان يبلغ ستين
 بقرا ثم يؤخذ **تبيعان** او تبيعتان الى ان يبلغ سبعين بقرا
 ثم يؤخذ **مسنة وتبيع** الى ان يبلغ ثمانين بقرا ثم يؤخذ **مسنة**
 الى ان يبلغ تسعين بقرا ثم يؤخذ **ثلثة اتبعه** حتى يبلغ الى مائة
 ثم يؤخذ **تبيعان ومسنة وهكذا** يتغير الفرض في كل عشر
 من تباع الى مسنة ومن مسنة الى تباع ابدا الى غير النهاية
 لما روى انه عليه السلام كتب ذلك الى اهل اليمن **والجواب**
والبقر سواء في الاحكام المذكورة لانها بقرة في الحقيقة اذ
 هي نوع منه فتناولها النصوص الواردة باسم البقر بخلاف

ما اذا حلف ان لا ياكل لحم البقر حيث لا يحث باكل لحم الجائز
 لان مبنى الايمان على العرف وفي العرف لا يطلق احدهما على
 الآخر **وما فرغ** عن بيان نصاب الكبار مما يؤكل شرعا في نصاب
 الصغار منه فقال **ونصاب الغنم اربعون وفيه شاة**
 حتى يبلغ الى مائة **واحدى وعشرين** ثم يؤخذ فيه شاتان
 الى ان يبلغ مائتين **واحدة** ثم يؤخذ ثلث شياه الى ان يبلغ
 اربع مائة ثم يؤخذ اربع شياه **ثم في كل مائة شاة** تؤخذ
 شاة بهذا اشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب
 ابي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع **والضان والمعز**
سواء في الاحكام المذكورة لان اسم الغنم شامل للكل والنص
 ورد به في كل نصاب احدهما بالآخر **ويؤخذ في الزكاة** والذكو
 والاناث **منهما** اي من الضان والمعز **ولا يؤخذ فيها الجذع**
 والشي ما تمت له سنة والجذع ما اتى عليه اكثرها **وعن**
 ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجزئ الجذع من الضان وهو قولها
 لقوله عليه السلام انما حقنا في الجذع **وما نتج** اي ولدتين

ظبي وشاة بان تراحدهما على الآخر **أوين بقرة وحشية**
وبقرة أهلية يعبر أمه فان كانت أم المولود ظبية
 فالمولود ظبي وإن شاة فشاة فيكل به النصاب ويجزى
 الاضحية **ونصاب الخيل** عند أبي حنيفة رضي الله عنه **إثنان**
لحم ذكر والاخرى أنثى وفيه دينار إن عن كل فرس دينار
أو ذكوة القيمة فتقوم ويعطى عن كل مائة درهم خمسة دراهم
 وبه قال زفر رحمه الله لقوله عليه السلام في كل فرس سائمة
 دينار وليس في الرابطة شيء والتحير ما ثور عن عمر رضي الله
 وقال لا يجب شيء في الخيل **لا يجب شيء في ذكور محضه**
بلا أنثى أو أنثى محضه فلا ذكوة في القول **الأشهر** عن أبي حنيفة
 رضي الله عنه لا نهات تناسل وعنه الوجوب في الاناث
 لا نهات تناسل بالفحل المستعار بخلاف الذكور وعنه انها
 تجب في الذكور المفردة ايضا والصحيح ان شرط الوجوب
 النماء وذا لا يحصل الا بالتبعص بخلاف ذكور الابل والبقر
 والغنم المفردات لان لحمها يزاد بالسمين وزيادة السن

اذ هي مأكولة دون لحم الخيل فلا يعتبر زيادتها وكذا لا يعتبر
 زيادتها من حيث المائنة لان ذلك لا يعتبر الا في اموال التجار
 فلا يجب فيها شيء **ولا في البغال والحجيرات** اذا لم تكن للتجارة **لقوله**
 عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء والمقادير لا يثبت الا سما
 وأما اذا كانت للتجارة فيجب فيها الزكوة لان الزكوة حينئذ
 متعلقة بالمالية كساير اموال التجارة **ولا في الصغار** كالحمل
 والفصلان والعجلان ولو بلغت نصابا عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله **الا تبعا للكبرة** كائنة فيما بين الصغار فيعطى الصغير
 دون الكبير **وليس في العلوفة** بفتح العين وهي التي تغلف نصف
 السنة ضد السائمة **ولا في الحوامل** وهي التي اعدت لحمل الانثى
ولا في العوامل وهي التي اعدت للعمل كاثار الارض السائمة أي
 للتجارة فهي قيد لكل حتى لو كان واحدا منها للتجارة تجب فيه
 زكوة التجارة **زكوة** لما وردت النصوص بذلك **والسائمة الغنم**
أكثر الحول للذرو والنسل للركوب والعمل والتجارة فان اسامها
 للحمل والركوب او علفها نصف الحول فلا زكوة فيها وان اسامها

للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة لما عرفت **وَبِنْتُ مَخَاضٍ**
 مَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ **وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ** سَمِيَتْ بِهِ لَأَنَّهَا
 تَكُونُ مَخَاضًا عَادَتْ إِلَى حَامِلٍ بِأُخْرَى وَيُسَمَّى جَعُّ الْوِلَادَةِ مَخَاضًا
وَبِنْتُ لَبُونٍ مَا تَمَّتْ لَهُ سَنَتَانِ **وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ**
 سَمِيَتْ بِهِ لَأَنَّهَا تَلِدُ أُخْرَى وَتَكُونُ ذَاتَ لَبْنٍ غَالِبًا وَ
الْحَقَّةُ مَا تَمَّتْ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ **وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ** سَمِيَتْ
 بِهِ لِأَنَّهَا حَقَّتْ لَهَا الْحَمْلُ وَالرُّكُوبُ أَوِ الْضُرَابُ **وَالْجَذْعَةُ** مَا تَمَّتْ
 لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ **وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ** سَمِيَتْ بِهِ لَمَّا
 فِي أَسْنَانِهَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْبَلَدِ وَهِيَ كَبْرُ سِنٍ يُوْخَذُ فِي الرُّكُوبَةِ **وَالشَّيْخُ**
 مِنَ الْبَقَرِ مَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ **وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ** سَمِيَتْ بِهِ لَأَنَّهُ يَبْتَاعُ
وَالْمُسِنَّةُ مَا تَمَّتْ لَهُ سَنَتَانِ **وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ وَثْنِي**
الْعَنَمُ مَا بَلَغَ سَنَةً **وَجَدْعُهَا** مَا بَلَغَ أَكْثَرَهَا أَيِ أَكْثَرِ السَّنَةِ **وَالْجَنِّ**
 مِنَ الْبَقَرِ مَا بَلَغَ إِلَى سَنَةٍ وَالثَّانِي إِلَى سِنَتَيْنِ **وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ السِّنُّ**
 أَيِ ذَاتِ سَنَةٍ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهُ **أَعْطِيَ عَلَيْهِ مِنْهُ** وَأَخَذَ الرَّابِدُ **السِّنَّ**
 بِرِضَى السَّاعِي لِلصَّدَقَةِ لَا يَجْبِرُهُ عَلَى الْقَبُولِ لِأَنَّهُ شَرَاءُ الزَّائِدِ

١٥٧
 ولا اجبار فيه وله ان يطلب قدر الواجب **أَوْ أَعْطِيَ اسْفَلَ مِنْهُ** أَيِ
 مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ **مُطْلَقًا** سَوَاءٌ رَضِيَ السَّاعِي أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَا يَبِيعُ فِيهِ بِلَا
 هُوَ عَطَاءُ الْقِيَمَةِ وَاسْتِثْنَاءُ عَدَمِ السِّنِّ الْوَاجِبِ بِجَوَازِ دَفْعِ
 أَوْ الْإِدْنِ وَقَعَ اتِّفَاقًا حَتَّى لَوْ دَفَعَ أَحَدُهُمَا مَعَ وَجُودِ السِّنِّ الْوَاجِبِ
 جَازِلًا لَهُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ حَقِيقَةً **وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي الرُّكُوبَةِ وَ**
الْفِطْرَةِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْعَشْرِ وَالْخَرَاجِ وَالنَّذْرِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا
 لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ تَعَلَّقَتْ بِمَحَلِّ فَلَا يَتَأَدَّى بِغَيْرِهَا وَلَكِنْ أَقُولُ عَلَيْهِ
 فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَابْنَ لَبُونٍ
 وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ جَذْعَةٌ وَلَمْ تَجِدْ عَنْهُ
 وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ دَفَعَهَا وَشَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَهَذَا نَصٌّ
 عَلَى جَوَازِ الْقِيَمَةِ فِيهَا وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ خَلَّةِ الْفَقِيرِ وَذَلِكَ
 يَحْصُلُ بِأَيِّ مَالٍ كَانَ بِخِلَافِ الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
 أَرَاغَةَ الدَّمِ قَرِيبَةً **وَالْوَاجِبُ عَلَى السَّاعِي أَخْذُ الْوَسْطِ مِنْ مَالِ**
الْبِضَائِبِ فَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ حَقَّةٌ مَثَلًا لَا يُوْخَذُ خِيَارَ الْحَقَّةِ

العراقيين وَيَصِحُّ التَّجِيلُ فِي الزَّكَاةِ لِسِنَتَيْنِ وَلِنَصَبٍ مُتَعَدِّدٍ
 أَيْضًا بَعْدَ مَا مَلَكَ نَصَابًا وَاحِدًا لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اسْتَسْلَفَ مِنَ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَكَاةَ عَامَيْنِ وَلِأَنَّ
 مَالِ النَّاسِ سَبَبُ وَجوبِ الزَّكَاةِ وَالْحَوْلُ شَرْطُ لَوْجوبِ الْإِدَاءِ
 فَذَا وَجَدَ السَّبَبَ يَصِحُّ الْإِدَاءُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ فَذَا وَجَدَ النَّصَابَ
 يَصِحُّ الْإِدَاءُ قَبْلَ الْحَوْلِ وَكَذَا إِذَا كَانَ نَصَابٌ وَاحِدٌ كَمَا فِي
 مِثْلِ أَفْيُودَى لَا كَثْرَتُ مِنْ نَصَابٍ وَاحِدٍ حَتَّى إِذَا مَلَكَ لَا كَثْرَتُ بَعْدَ
 الْإِدَاءِ الْإِجْرَاءُ مَا أَدَى مِنْ قَبْلِهِ أَمَّا أَنْ لَمْ يَمْلِكْ نَصَابًا بِأَصْلِهِ
 لَمْ يَصِحَّ الْإِدَاءُ ثُمَّ الْمَقْدَمُ يَقَعُ زَكَاةُ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ
 كَامِلٌ كَانَ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا يَسْتَرِدُّ الزَّكَاةُ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ
 فِي يَدِ السَّاعِي أَوِ الْفَقِيرِ حَتَّى يَكْمَلَ بِهِ النَّصَابُ بِمَا فِي يَدِهِ
 وَلَا يَضْمَنُ إِذَا كَانَتْ هَالِكَةً وَلَمَّا قَرَعَ عَنْ بَيَانِ الْمَأْخُذِ
 شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمَأْخُذِ فَقَالَ **الْمَعْدِنُ** مَا كَانَ مَخْلُوقًا
 مِنْ الْأَرْضِ وَالْكَثْرُ مَا كَانَ مَذْفُونًا فِيهَا **وَالرَّكَازُ** أَعْمُ
 مِنْهُمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَعْدِنِ وَالْكَثْرِ وَمَنْ وَجَدَ مَعْدِنًا مِنْ هُوَ

فصل في

ذائب

ذَائِبٌ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالرَّصَاصِ وَالنَّخَاسِ وَالْحَدِيدِ
 فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ **فَفِيهِ الْخَمْسُ** لِبَيْتِ الْمَالِ الْقَوْلُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي الرُّكَازِ الْخَمْسُ قَبْلَ وَمَا الرُّكَازُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 قَالَ الذَّهَبُ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَتْ
 رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا إِذَا
 كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَبَلَغَ النَّصَابَ فَفِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ
 الْحَوْلِ **وَالْبَاقِي** بَعْدَ اخْرَاجِ الْخَمْسِ لَهُ أَيْ لِلْوَاجِدِ هَذَا إِذَا وَجَدَ
 الْمَعْدِنَ فِي غَيْرِ دَارِهِ وَأَمَّا **الْوُجْدَةُ** فِي دَارِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ عِنْدَ
 حَنِيفَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ الدَّارَ مَلَكَتْ خَالِيَةَ عَنْ الْمُونِ وَالْمَعْدِنُ
 جُزْءٌ مِنْهَا وَقَالَ لَا يَجِبُ فِيهِ الْخَمْسُ **بِخِلَافِ الْكَثْرِ** الَّذِي وَجَدَهُ
 فِي دَارِهِ أَوْ فِي غَيْرِهَا حَيْثُ يَجِبُ فِيهِ الْخَمْسُ اتِّفَاقًا وَأَمَّا **الْوُجْدَةُ**
 أَيْ الْمَعْدِنُ فِي أَرْضِهِ **فَرَوَايَتَانِ** فِيهِ عَنْ حَنِيفَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 فِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ لَا يَجِبُ لِأَنَّ الْمَعْدِنَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ وَلَيْسَ فِي
 سَائِرِ الْأَجْزَاءِ مِنْهَا خَمْسٌ فَكَذَا فِي هَذَا الْجُزْءِ وَفِي رَوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ
 يَجِبُ لِأَنَّ الْأَرْضَ مَا مَلَكَتْ خَالِيَةَ عَنْ الْمُونِ لَا يَرَى أَنَّ فِيهَا

العشر والخراج بخلاف الدار حتى قالوا لو كان فيها نخلة تطرح
 في كل سنة ثمارا كثيرة لا يجب فيها شيء بخلاف الأرض **ممنوع**
كنز ففيه **الحسن** لبيت المال لما روينا من قوله عليه السلام
 في الركن الحسن هو بيع المعدن والكنز لا نه ما خذ من الركن
 وهو الاثبات **ولو كان** الكنز الذي وجد متاعا كالنقود
 والسلاح واثاث المنزل ونحو ذلك اذ لا فرق بين كنز وكنز
 في شمول النص **الباقى** من الكنز بعد اخراج الحسن **لقطة** فيتعرف
 ويتصدق ان كان **في الضرب الاسلامي** كالمنقوش عليه
 الشهادة **واعلم** ان المفهوم من عبارة وجوب الحسن
 للباقي حكم اللقطة في التعرف والتصدق ان لم يظهر صاحبه
 وهو مخالف لما في عامة الكتب من ان المجموع حكم اللقطة بلا
 وكذا قوله **وفي الضرب الجاهلي** كالمنقوش عليه النص هو
 للواجد مخالف لما في كتب القوم حيث قالوا وما فيه سمة الكنز
 خمس وباقيه للواجد **ان كانت الارض مباحة** غير مملوكة
وان لم تكن الارض مباحة فلما ليكما اول الفتح عند النبي

ومحمد رحمهما الله لانه سبقت يده اليه وهو مال مباح فكان
 هو او ورثته اولى به ان عرف **فان جهل** مالكه اول الفتح و
 ورثته **فلا قضى مالك** الارض او ورثته **يعرف في الاسلام**
 وان لم يعرف فليبت المال على ما قالوا **فان خفي عليهم النص**
 ولم يعرفوا هو اسلامي ام جاهلي **جعل** الكنز **جاهليا** في ظاهر
 المذهب لان الكنز للجاهلي هو الاصل وقيل بجعل اسلاميا
 اذا تقدم زمان الفتح لان الظاهر انه لم يسبق من وضع اهل
 الحرب شيء **ولا شيء في الفير ورج واليا قوت واللؤلؤ والعنبر**
 والزمرد وجميع الجواهر والفصوص من الحجارة لقوله عليه السلام
 لا خمس في الحجر هذا كله اذا اخذ من المعدن **واما** اذا وجد كنزا
 وهو دين للجاهلية ففيه خمس وكذا في جميع الحلية تستخرج
 من البحر كالعنبر واللؤلؤ خمس عند ابي يوسف رحمه الله وقال
 خمس فيما يستخرج من البحر حتى الذهب والفضة فيه بان كان
 كنزا في قعر البحر **وفي الزبيق الحبيس** عندها لانه حجر يطبخ فيسيل
 منه الزبيق فاشبه الرصاص وقال ابو يوسف رحمه الله

والكنز او دفن

لا خمس فيه لانه ما يع ينبع من الارض فاشبه القير والقطر
 كما فرغ عن بيان ما في الارض من المعادن شرع في بيان ما ينبت
 فيها فقال **زَكَاةُ النَّبَاتِ** اي هذه احكام زكاة النبات **بِحَبِّ**
عَشْرٍ كُلِّ نَبَاتٍ من الارض عند اي حنيفة رضي الله عنه سواء
سُقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَوْ سُقِيَ اي بالسقي فرع منه الحافض وهو الماء
 الجاري لقوله تعالى **انفقوا من طيبات ما كسبتم وما آخرا**
لكم من الارض وهو لغومه يتناول جميع ما خرج من الارض
 قوله عليه السلام فيما سقت السماء والغيم العشر وفيما
 سقى بالساقية نصف العشر **الْأَحْطَبُ وَالْقَصَبُ وَالْحَشِيشُ**
 لان سبب العشر الارض النامية وهذه الاشياء اذا غلبت
 على الارض فسدتها فضلا عن النماء **وَقَالَ** ليس فيما دون
 خمسة او سقى صدقة **وَالْوَسْقُ** ستون صاعا والصاع ثمانية
 ارطال **وَأَيْضًا** ليس عندهما في الخضروات صدقة وفيما لم ينبت
 سنة خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه فان عنده بحب العشر
 في الخضروات وغيرها مما تنبت الارض **مِنْ غَيْرِ تَرْطِيبٍ**

فصل

او حولان

او حولان **حَوْلٍ أَوْ عَقْلٍ أَوْ بُلُوغٍ** فصار الخلاف في موضعين
 في اشتراط النصاب وفي اشتراط البقاء واعلم ان المراد
 بالقصب المذكور القصب الفارسي واما قصب السكر و
 قصب الذرقة ففيهما العشر لانه يقصد بهما الاستغلال
 وكذا كل شيء يقصد به استغلال الارض **فَإِنْ جُعِلَ أَرْضُهُ**
مَحْطَبَةً أَوْ مَقْصَبَةً أَوْ مَحْشًا وجب فيه العشر اذ يقصد بهما
 استغلال الارض **وَمَا سُقِيَ بِغَرْبٍ** اي لو عظم او دالية اي
 دولا ب **فَفِيهِ نِصْفُ الْعَشْرِ** لما روينا ولان المونة تكثر فيه بخلاف
 ما سقى سحيا وان سقى سحيا بعض الاوقات **وَبَدَالِيَةٍ** اي بعضها
حُكْمُ بَاكْتَرِ الْحَوْلِ فان سقى اكثر الحول بالسقي ففيه العشر
 بالدالية فنصف العشر **وَقَالَ** في الغاية ان سقى نصف
 السنة بكلفة ونصفها بغير كلفة قال مالك والشافعي وابن حنبل
 رضي الله عنهم يجب ثلثة ارباع العشر فيؤخذ نصف كل واحد
 من الوظيفتين ولا نعلم فيه خلافا **وَفِي الْعَسَلِ** يجب العشر قل
 او كثر عنده اذا اخذ من ارض عشر واما اذا اخذ من ارض الخراج

هذا هو محل مكان فلسفة

فلا شيء فيه **وعند** أبي يوسف رحمه الله يعتبر قيمة خمسة أوسق كما هو أصله فيما لا يوسق **وروي** عنه أنه قدر بعشر قرب وعنه التقدير بعشرة ارطال **وعنه** محمد رحمه الله بخمسة افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا **وقال** الشافعي رضي الله عنه لا يجب العسل شيء لأنه متولد من الحيوان فاشبه أبو يسم **ولكن** ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام كتب إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر **ولو وجد في الجبل كما لثمر فيه** أي في الجبل **وعنه** أبي يوسف رحمه الله لا يجب فيه شيء لأن السبب للأرض النامية ولم توجد قلنا المقصود الخارج وقد حصل ثم وقت وجوب العشر عند ظهور الثمرة عند أبي حنيفة رضي الله عنه **وعند** أبي يوسف رحمه الله وقت الإدراك **وعنه** محمد رحمه الله عند تصفيتها وحصولها في الحظيرة وثمرتها **والخلا** في وجوب الضمان بالاتلاف **ولا يطرح** أي لا يحتسب في كل ما أخرجته الأرض مما فيه العشر **أجر** **العالم** **ونفقة البقر** وكرى الأنهار و

142
وأجرة الحافظ وغير ذلك **قبل** إخراج العشر لا تطلق ما روي **ولا شيء** في عين القبر والنقط التي تكون في أرض عشر لا نهان فوارة كعين الماء وأما إذا كانت في أرض خراج صالحة جريها للزراعة ففيها الخراج والأفلا خراج أيضا والفقير الزفت والقار والنقط بفتح النون دهن يكون على وجه الأرض وما فرغ غريبان فيما يجب الصدقة وفيما لا يجب شرع في بيان من يجوز دفعها إليه ومن لم يجز فقال **مصارف الزكاة والعشر** سبعة فرقة منهم الفقير وهو من له أدنى شيء **والمسكين وهو من لا شيء له وقيل بالعكس** رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه **والعامل على الصدقة** فيعطى بقدر عمله حتى لمعاونه غيرهما إذا لاجل الصدقة عندنا لها شيء تنزبها لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ ويحل للعامل أخذ قدر عمله **ولو كان غنيا** لأنه لا يوازي لها شيء استحقاق الكرامة فلا يعتبر الشبهة في حقه فيأخذ قدر عمله إن كان ما جمع من الصدقة أكثر من قدر عمله **والأفلا** يأخذ النصف لأن النصف عين الانصاف

وَمِنْهُمْ **الْمُكَاتِبُ** فَيَعَانُ فِي كُلِّ رَقَبَةٍ **وَالْمَذْيُونُ** الَّذِي لَا يَمْلِكُ
نَصَابًا فَاضْلَاعَ دِينِهِ **وَفِي كَيْسِ اللَّهِ** وَالْمَرَادُ مِنْهُ الْغَارِي
الْمَنْقُطَعُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ **وَمَنْ مَالُهُ يُعِيدُ عَنْهُ قِيلَ**
الْمَرَادُ مِنْهُ **الْحَاجُّ الْمَنْقُطَعُ** لَا الْغَارِي الْمَنْقُطَعُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
الْآيَةُ فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ وَقَدْ سَقَطَ مِنْهَا الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ
لَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَزَّ الْأَسْلَامَ وَاعْتَنَى عَنْهُمْ وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ ^{الْإِجْمَاعُ}
وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ لَا نَتَهَاءُ عَلَيْهِ إِذَا لَانَسَخَ بَعْدَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَالْمَالِكُ** أَيْ الْمَرْكُ **أَنَّ يَغِيْرَ الزَّكَاةَ كُلَّ الْمَصَارِفِ**
وَأَنَّ يَخْصُ بَعْضَهَا دُونَ الْبَعْضِ احْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ عِنْدَهُ لَا بَدَّ أَنْ يَصْرَفَ إِلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ فَيُعْطَى
مِنْ كُلِّ صَنْفٍ ثَلَاثَةٌ إِلَّا الْعَامِلَ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ وَنَحْنُ نَقُولُ
أَنَّ الْأَضَافَةَ لِبَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَارِفَ لَا لَا ثَبَاتَ الْحَقِّ لَهَا وَالَّذِي
ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مَرُورِي عَرْمٍ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ كِبَارِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **وَلَا يَدْفَعُ** الْمَرْكُ زَكَاةً **إِلَّا غَنِيٌّ** وَهُوَ الَّذِي

الفقيه لا يكون غنيا بكنيته
المحتاج إليها لا في دين
العباد فتناع لقضاء
الدين كذا في منظومة
بن وهب حمة الفتاوى



يملك النصاب من أي مال كان **وَأَنَّ كَانَ** نَصَابُهُ غَيْرَ نَابٍ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيٍّ وَهُوَ بِاطْلَاقٍ حُجَّةٌ عَلَى الْمَالِكِ
وَالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَيْثُ جَوَزَ عِنْدَهُمَا دَفْعُهَا إِلَى غَنِيٍّ الْغَنَى
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الدِّيُونِ وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْفَقْرِ **وَلَا يَدْفَعُ**
الزَّكَاةَ **إِلَّا غَنِيٌّ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
خَذَهَا مِنْ غَنِيَّائِهِمْ وَرَدَّهَا فِي فَقَرَائِهِمْ **بِخِلَافِ غَيْرِ الزَّكَاةِ**
كَالصَّدَقَةِ الْمَذْمُومَةِ وَصَدَقَةَ الْفَطْرِ وَالْكَفَارَاتِ حَيْثُ جَوَزَ
دَفْعُهَا إِلَى الذَّمِّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا جَوَزَ وَهُوَ
رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَعْتَبَارًا بِالزَّكَاةِ وَلَنَا قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ تَصَدَّقُوا عَلَى أَهْلِ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا وَلَوْلَا حَدِيثُ
مَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقُلْنَا بِالْجَوَازِ الزَّكَاةَ **وَلَا يَتَنَبَّهُ** ^{إِلَّا}
مِنَ الزَّكَاةِ **مَسْجِدًا** ^{وَلَا} **يَكْفُرُ بِهَا مَيِّتٌ** ^{وَلَا} **يَقْضَى بِهَا دَيْنُهُ** ^{وَلَا}
يَعْتَوُّ بِهَا عَبْدٌ لَا بُدَّامِ التَّمْلِيكِ وَهُوَ رُكْنٌ فِيهَا وَكَذَا الْأَجْبَى
صَرَفَ الزَّكَاةَ فِيمَا لَا تَمْلِكُ فِيهِ كِبْنَاءُ الْقَنَاطِرِ وَالسَّقَايَا
وَأَصْلَاحِ الطَّرِيقِ وَالْإِنْفَارِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ **وَلَا يَدْفَعُهَا** الْمَرْكُ

وَأَمَّا الْمَذْيُونُ بَيْنَهُ الزَّكَاةُ
عَنْ مَالٍ فِي يَدِهِ لَا يَسْقُطُ لَانِ
أَوْ تَرْتَابُ عَنْ الْكَامِلِ الْخَلْفِ
إِبْرَاءِ النَّصَابِ مِنْ فَيْضِ سَقَطِ
الزَّكَاةِ لَانِ أَوْ تَرْتَابُ الْبَرِّ عَنْ
الْبَرِّ وَكُلُّهُمَا نَاقِضَانِ وَلَوْ
وَهَبَ مَعْدَارَ زَكَاةٍ مِنَ الدِّينِ
لِلْمَذْيُونِ الْفَقِيرَ بَيْنَهُ الزَّكَاةُ مِنْ ذَلِكَ
الْبَرِّ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ الْقَنَاطِرُ

إِلَى أَصُولِهِ مِنْ قَبْلِ الْإِبْلَامِ وَإِنْ عَلُوا وَلَا إِلَى فُرُوعِهِ وَإِنْ
سَفَلُوا لِأَنَّ مَنَافِعَ الْأَمْلاكِ بَيْنَهُمْ مُتَّصِلَةٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّمْلِيكُ
عَلَى الْإِمَالِ وَلَا يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَ الْمَرَأَةُ إِلَى زَوْجِهَا
عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلاشْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا عَادَةً وَقَالَ لَا
تَدْفَعُ هِيَ إِلَى زَوْجِهَا وَلَا يَدْفَعُهَا إِذَا كَانَ مَكَاتِبُهُ وَمُدَبَّرُهُ وَ
إِمُّ وَلَدِهِ لِفَقْدَانِ التَّمْلِيكِ إِذَا كَسَبَ الْمَمْلُوكُ لِسَيِّدِهِ وَلَهُ الْحَقُّ
فِي كَسْبِ مَكَاتِبِهِ فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْلِيكُ وَلَا إِلَى عَبْدٍ أَعْتَقَ بَعْضُهُ
عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَكَاتِبِ عِنْدَهُ
وَقَالَ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ حَرَمٌ يَدْفَعُ إِلَيْهِ
مَمْلُوكٌ غَنِيٌّ لِأَنَّ كُلَّ مَالٍ لِلْمَوْلَى وَلَا إِلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِأَنَّهُ
يَعْدُ غَنِيًّا بِمَالِ أَبِيهِ مُخْلَافًا مَرَاتِهِ الْفَقِيرَةَ حَيْثُ لَا تَعْدُ
غَنِيَّةً بِغَنَاءِ الزَّوْجِ وَبِقَدْرِ النِّفْقَةِ لَا تَصِيرُ غَنِيَّةً وَكَذَلِكَ
وَلَدُهُ الْكَبِيرُ وَابْنَتُهُ الْكَبِيرَةُ لَا يَجِدُ غَنِيًّا بِغَنَاءِ الْآبِ
فَيَدْفَعُ لَهَا وَلَا يَدْفَعُ إِلَى هَاشِمِيِّ وَهَذَا عَلَى الْعَبَّاسِ
وَالْجَعْفَرِ وَالْعَقِيلِ وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ لِقَوْلِهِ

عليه السلام

١٤٤
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ أَنْمَا هِيَ وَسَاخُ النَّاسِ
وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلْمَجْدُ وَلَا لِلْأَلِ الْمَجْدُ وَلَا إِلَى مَوْلَاهُ أَيْ مَعْتَقِ الْهَاشِمِيِّ
لَمَّا رَوَى أَنَّ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ أَنْ تَحِلَّ لَهُ الصَّدَقَةُ
فَقَالَ لَا أَنْتَ مَوْلَانَا قَالُوا أَبُو النَّضْرِ الْبَغْدَادِيُّ وَمَاعِدِيُّ
الْمَذْكُورَيْنِ لَا يَحْتَرِمُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةَ وَلَوْ ظَنُّهُ مَصْرَفًا فَأَعْطَاهُ
الزَّكَاةَ فَأَخْطَأَ بِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ يَوْهَ أَوْ ابْنُهُ أَوْ
كَافِرٌ سَقَطَتْ عَنْهُ الزَّكَاةُ عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَمَّا
رَوَى عَنْ مَعْنُ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ كَانَ ابْنُ يَزِيدَ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ
لِيَتَصَدَّقَ بِهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ فَجِيَتْ فَأَخَذَتْهَا فَاتَيْتَهُ
بِهَا فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَيْكَ أَرَدْتَ فَخَاصَمْتَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ وَلَكِ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ
فَظَهَرَ أَنَّهَا تَسْقُطُ بِالْخَطَا **إِلَّا فِي مَكَاتِبِهِ** وَامْ وَلَدُهُ وَمُدَبَّرُهُ
لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ وَهُوَ رَكْنٌ فِيهِ وَلَوْ أَعْطَاهُ شَا
هَلْ هُوَ مَصْرَفٌ أَمْ لَا لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ بَعْدَهُ
يَقِينًا أَوْ بِكَثْرَةِ رَأْيِهِ أَنَّهُ مَصْرَفٌ وَيُكْرَهُ إِعْطَاؤُ أَحَدٍ قَدْ مَالَكَ

به نصاباً وجاز خلافاً لفرجه الله وكذا **يكره** نقلها من بلد
الى بلد لما فيه من ترك رعاية حق الجيران **الا** ان ينقلها الى قريب
له او الى قوم **أخو**ج من اهل بلده وحينئذ لا يكره اذ فيه صلة القربى
او زيادة دفع الحاجة وتقليل غيرهم اجزاه مع الكراهية
ولما فرغ عن بيان صدقة المال شرع في بيان صدقة النفس
فقال **صدقة الفطر** من الفطرة التي هي من النفس والخلقة
من اصطلاح الفقهاء فكانه قال صدقة النفس **يجب على كل**
حري مسلم مال **يضاً** **فاضلاً** **عن حاجته الاصلية** اي عن مسكنه
وثيابه واثاث بيته وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة
اما وجوبها فلقلوله عليه السلام في خطبته اذ واعد عن كل حر وعبد
صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعاً من تمر او صاعاً من
شعير وشرط الحرية ليتحقق التملك والاسلام ليقع قرته و
ملك النصاب لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى وهو
ان يكون ما كالمقدار النصاب فاضلاً عما ذكر **وان كان**
النصاب **غير تام** حتى لو كانت له دار للسكنى ولا للتجارة

فصل

وقسمها

وقسمها يبلغ النصاب يجب به اصدقة الفطر ويتعلق بهذا النصب
ايضاً حرمان الزكاة ووجوب الاضحية ويخرج المصدق
الصدقة عنه اي عن نفسه **وعن ولده الصغير** الذي لا شيء
له مما يملك به النصاب واما اذا كان له مال قدر النصاب
من ماله عندهما **خلاف**اً للمحمد رحمه الله **وعن عبيده ولو انة**
اي العبد **كافر** لان النبي عليه السلام امر بصدقة الفطر عن
الصغير والكبير والحر والعبد ممن مومنون فظهر ان السبب
راس مومنه ويلى عليه ولهذا قال رحمه الله **خلاف** **ولده الكبير**
وروجته حيث لا يخرج عنهما واما الولد الكبير فلانه
لا يمونه ولا يلى عليه وكذا الزوجة في غير حقوق النكاح **ولو**
ادى الاب الزوج **عنهما** عن الولد الكبير والزوجة **تبرعاً** ولم
يعلم الولد والزوجة **أجزأهما** لانه ما ذون فيه عادة فلا
العلم ولا يجب عليه ان يودي عن مكاتبه لعدم الولاية عليه
مدبره وام **ولده** حيث يجب عليه الاداء عنها لانه يلى
ولا يجب عليه الاداء **وعن عبيد او عبيد** متعددة مشتركة بين

اثنتين فصاعدا عند ابن حنيفة رضي الله عنه لقصور الولاية
 والموتقة في حق كل واحد منهما **وَقَالَ** لا يجب على كل واحد منهما
 ما يخصه من الروس دون الاشتقاق حتى لو كان بينهما خمسة
 او ثلاثة من العبيد يجب في الرابع والاثنتين صدقة الفطر وهي
يُصْفُ صَاعٌ مِنْ بَرٍّ أَوْ ذَقِيقَةٍ أَوْ سَوِيْقَةٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ
شَعِيرٍ أَوْ ذَقِيقَةٍ أَوْ سَوِيْقَةٍ لقوله عليه السلام في خطبته
 ادوا عن كل حر او عبد صغير او كبير نصف صاع من بر
 او صاعا من تمر او صاعا من شعير وروى سفيان بن اسناد
 الى كس سعيد رضي الله عنهم كذا نخرج على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صاع تمر او شعير او اقط او زبيب او
 صاعا من دقيق **وَفِي الزَّبِيبِ رَوَايَتَانِ** عن ابن حنيفة رضي
 الله عنه ففي رواية يجب منه نصف صاع كالحنطة وفي اخرى
 صاع كالشعير وهو قولهما **وَالذَّقِيقُ أَفْضَلُ مِنَ الْبَرِّ** للاداء
وَالدَّرَاهِمُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا اي من الدقيق والبر فيما يروى عن ابن
 يوسف رحمه الله وهو اختيار الفقيه ابو جعفر رحمه الله

ادفع للحاجة **وَقِيلَ** **الْبَرُّ أَفْضَلُ مِنْهُمَا** اي من الدقيق والدرهم
 لانه ابعد من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي
 رضي الله عنه وكذا نصف صاع من بر فان عنده لا يجوز الا
 صاع كامل **وَالصَّاعُ** عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله **ثَمَانِيَّةُ**
ارطال بالغراقي واما الصاع الحجازي فهو خمسة ارطال وثلاث
 رطل والاحوط ان يقدر الصاع بثمانية ارطال من الحنطة
وَوَقْتُهَا اي وقت وجوب صدقة الفطر اذا اطلع فجر يوم
 الفطر فمن مات قبله او ولد او اسلم بعده لا تجب عليه صدقة
 الفطر **وَيُسْتَحَبُّ دَفْعُهَا** بعد طلوع فجر يوم الفطر **قَبْلَ الْخُرُوجِ**
لِصَلَاةِ الْعِيدِ بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه
 البخاري ومسلم رحمهما الله **وَيَصَحُّ تَعْجِيلُهَا مَطْلَقًا** اي قبل
 دخول رمضان وبعده في الاصح لوجود سبب الوجوب وهو
 راس عمونه ويلى عليه فصار كتقديم الزكوة بعد وجود النضا
 وعنده خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله
 وقيل يجوز في النصف الاخير لا قبله وقيل في العشر الاخير

وقيل لا يجوز التجمل اصلا ولا تسقط صدقة الفطر بالخير
 غريوم الفطر لانها قرينة مالية معقولة المعنى فلا تسقط بعد
 الوجوب الا بالاداء كالزكاة وقال الحسن بن رباح تسقط
 بمضي يوم الفطر لا بها قرينة اختصت بيوم العيد فتسقط بمضي
 كالاصحيه تسقط بمضي ايام النحر قلت هي قرينة معقولة
 على ما بينا فلا تسقط بمضي الوقت كالزكاة بخلاف الاصحيه
 لان اراقة الدم غير معقولة المعنى فلا يكون قرينة الا في وقتها
 على انها لا تسقط ايضا وانما تنتقل الى التصديق بها ولما قرئ
 عن بيان صدقة الفطر التي تجب عقب الصوم شرع في بيان
 الصوم فقال **كتاب الصوم** وهو في اللغة الامساك
 وفي الشرع ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب بنية
 من اهله **يَصُومُ رَمَضَانَ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ مَطْلَقِ**
النِّيَّةِ كان يقول نويت الصوم وكذلك من المسافر والمريض
 عندهما وعند ابن حنيفة رضي الله عنه ان نوى المسافر
 عز واجبا خير يكون عما نواه وان نوى المريض عز واجبا

هذا هو الصحيح
 في الصوم
 من الصحيح المقيم
 بنية

فعنه روايتان والفرق بينهما وبين المسافر على احدهما ان
 رخصة المسافر تتعلق بالسفر ورخصة المريض بالعجز فاذا صار
 تبيهر انه غير عاجز فالحق بالصحيح وهو الاصح ومطلق بنية
النفل ونية واجب آخر كما اذا كان عليه رمضان فايته
 عنه او النفل في هذا رمضان يقع عن هذا الا عن النفل و
 الفايته لان شهر رمضان لم يشرع فيه صوم اخر فكان متعينا
 للفرض والمتعين لا يحتاج الى التعيين فيصاب بمطلق النية
 وبنية غيره وكذلك **النذر للمعين يصح بمطلق النية ونية**
النفل لا بنية واجب آخر فانه اذا نذر صوم يوم معين
 فنوى في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عنه كذا الواجب سواء كان
 مسافرا او مقوما صحيحا او مريضا والفرق بينه وبين صوم
 رمضان حيث يصح رمضان بكل ما نوى ولا يصح النذر للمعين
 بنية واجب اخر ان رمضان تعين بتعين الشارع وليس له
 ابطال صلاحيته لغيره من الصيام وفي النذر تعين بتعين
 الناذر وله ابطال صلاحية ماله وهو النفل لا ما عليه وهو

قضاء واجب آخر **وكلاهما** أي صوم رمضان والنذر المعين
يصح بنية من الليل والنهار قبل الضحوة الكبرى لا بعدها **الف**
 تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود
 من الفجر ثم اتموا الصيام إلى الليل إباح الأكل والشرب إلى
 طلوع الفجر ثم أمر بالصيام بعده بكلمة ثم وهي للتراخي
 تقصير الغزمية بعد الفجر لمحالة **وروي** محمد في كتاب
 الاستحسان أن إبرايتا شهد بهلال رمضان بعد الصبح
 فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته وأمر الناس بالصوم
 ولأن النية لما جازت في الليل وهو ليس بوقت للصوم
 فجوازها بالنهار وهو وقت الصوم **أولى وقا الشافعي**
 رضي الله عنه الصوم الواجب لا يجوز إلا بنية من الليل و
قال مالك رضي الله عنه لا يجوز لكل بنية من النهار ثم أعلم
 أن النهار الشرعي من الصبح إلى المغرب فالمراد بالضحوة الكبرى
 منتصفه ثم لا بد أن يكون النية موجودة في أكثر النهار
 فيشترط أن يكون قبل الضحوة الكبرى وفي الجامع الصغير

بنية قبل نصف النهار الشرعي وفي مختصر القدرى إلى الزوال
 والأصح ما قاله المصنف رحمه الله لأن الشرط أن يكون النية
 في أكثر اليوم ونصفه من طلوع الفجر إلى الضحوة الكبرى لا وقت
 الزوال فيصح بنية قبلها **كالنفل** لوجود الشرط وهو النية في
 أكثر النهار ولكن **الأفضل** في النية **التبني** أي من الليل لما فيه
 من الخروج من الخلاف وفي قوله **ولو نوى المريض والمسافر**
برمضان وإيجاباً آخر صح نظر لما عرفت من أن نية المريض
 وإيجاباً آخر روايتان عن أبي حنيفة رضي الله عنه أصحهما
 الوقوع عن فرض الوقت وهو قولهما وأما نية المسافر فتقع عما
 نوى وقد عرفت الفرق **ولو تطوع** المسافر والمريض به أي
 برمضان **ففيه روايتان** عن أبي حنيفة رضي الله عنه ففي رواية
 يجوز نفعه لأنه لما جاز ترك صوم رمضان لأجل بدنه فأولى
 أن يجوز لأجل زيادة أجره وفي أخرى لا يجوز لأن الأهل أسبقا
 الفرض عن ذمته والثواب فيه أكثر فيقع عن الفرض والنذر
 المطلق والكفارة وقضاء رمضان ونحوها لا يصح بنية

في النهار اذ ليس لها وقت متعين فلم تتعين لها الا بنية معينة
 مبيتة من الليل او بنية مقارنته بطلوع الفجر بخلاف صوم رمضان
 والنذر المعين والنفل لان الوقت متعين لها ثم اعلم ان
 شهر رمضان يثبت بروية هلاله او بعد شعبان ثلثين
 يوماً بالاجماع ولكن **يُسْتَحَبُّ** وقيل **يَحِبُّ** **طَلَبُ الْهِلَالِ لَيْلَةً**
ثَلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ لان الشر قد يكون تسعة
 وعشرين فيجب عليه لاقامة الواجب **فَاِنْ لَمْ يَرِ الْهِلَالُ لَيْلَةً**
ثَلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ وَلَا فِطْرَ لما روينا
 ولقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر حتى تروى الهلال او
 تملوا العدة ولهذا **يَكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ**
يَوْمَ الشَّكِّ وَرَدَّ له فحينئذ لا يكره لقوله عليه السلام
 لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين الا ان يكون
 صوم يصومه رجل فليصم ذلك اليوم فعلم بهذا ان المراد
 بالشيء المعلوم من الحديث الاول غير التطوع حتى لا يزداد على
 صوم رمضان كما زاد اهل الكتاب على صومهم **ثُمَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ**

على وجوه **لَحْدَهَا** ان ينوي رمضان او واجباً آخر وهو مكروه
 ثم ان ظهر انه من رمضان بخبره لوجود النية وان ظهر انه من
 شعبان بخبره عن الذي نواه في الاصح **وَالثَّانِي** ان ينوي
 التطوع وهو غير مكروه **وَالثَّالِثُ** ان يتردد في اصل النية
 بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصومه
 ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يكون صائماً لعدم
 الجزم في العزيمة فصار كما اذا نوى ان لم يجد طعاما
 فهو صائم والا ففطر **وَالرَّابِعُ** ان يتردد في وصف النية
 بان ينوي ان كان غدا من رمضان ان يصوم عنه وان
 كان من شعبان فعن واجب آخر وهو مكروه ثم ان كان
 من رمضان اجزاه عنه لوجود الجزم في اصل النية وان
 كان من شعبان لا بخبره عن واجب آخر لتردد في وصف
 النية وتعيين الجزم شرط لكنه يكون تطوعا غير مضمون
 بالقضاء **وَالْخَامِسُ** ان ينوي عز رمضان ان كان غدا
 منه وعن التطوع ان كان من شعبان فيكره **وَمَنْ رَأَى الْهِلَالَ**

أي هلال رمضان وحده وشهد بالرؤية عند القاضي **فردت**
شهادته صام هو وحده لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
 فليصمه فقد رآه ظاهر فوجب العمل به **فإن أفطر بعد الرد**
يلزمه القضاء لا غير لأن رد الإمام شهادة تحكيمه
 بأنه ليس من رمضان فلا يجزئ عليه الكفارة **وكذا لو أفطر قبل**
 أي قبل الرد لا يلزمه غير القضاء **عند البعض** وهو الأصح
 وأوجب الشافعي رضي الله عنه في هلال رمضان مطلقاً أن
 أفطر بالجماع **ولسا** أن القاضي رد شهادته بدليل شرعي
 وهو تهمة الغلط فاورثت شبهة وهذه الكفارة تنذر
 بالشبهات **ولصام** الرجل الذي رأى الهلال **وحده** **ثلاثين**
يوماً لم يفطر وحده لانا إنما أوجبنا عليه الصوم في
 الابتداء احتياطاً واحتياط هنا عدم الإفطار موافقة
 للناس **فإن أفطر فلا كفارة عليه** اعتباراً بالحقيقة التي
 عنده **ويقبل في هلال رمضان** في يوم الغيم والغبار
 ونحوهما **شهادة واحد عدل** برؤية الهلال **ولو كان في ذلك**

العدل **عبداً أو أمة أو محدوداً في القذف** إذا تاب لأنه امر
 ديني فيقبل خبر الواحد كأيما من كان غير الفاسق وقد
 صح أنه عليه السلام قبل شهادة الواحد في رؤية الهلال
 برميضان **فإذا قيل** الإمام شهادة الواحد **وصاموا**
ثلاثين يوماً ولم يروا الهلال في الفطر خلاف فعن محمد رحمه الله
 أنهم يفطرون بناء على ثبوت رمضان بشهادة الواحد
 وفي رواية الحسن بن علي حنيفة رضي الله عنه لا يفطرون احتياطاً
 لأن الفطر لا يثبت بشهادة الواحد **بخلاف شهادة اثنين**
 برؤية هلال رمضان حيث يفطرون بلا خلاف إذا صاموا
 ثلاثين يوماً وإن لم يروا هلال شوال **وفي الصحيح** أي في
 اليوم الصافي من الغيم والغبار ونحو ذلك **لا بد من شهادة أهل**
المحلة بحيث يقع العلم بخبرهم لأن التفرد بالرؤية في مثل هذه
 الحالة توهي الغلط فوجب التوقف في خبره حتى يكون جماعاً
أو خمسين رجلاً اعتباراً بالقسامة هكذا روى عن أبي يوسف
 رحمه الله وفي الهداية ولا فرق بين أهل المصر ومن ورد من خارج

المصر و ذكر الطحاوي رحمه الله يقبل شهادة الواحد اذا
 جاء من خارج المصر لقلة الموانع وكذا اذا كان في مكان مرتفع
 في المصر هذا في هلال رمضان **وفي هلال شوال في الغيم لا بد**
من شهادة رجلين حريين أو رجل وأمرأتين لانه تعلق به
 نفع العباد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه
 ما يشترط في سائر حقوقهم من العدالة والحرية والعدد
 ولفظ الشهادة وكونه غير محدود في القذف كالأصح فان
 هلاله لا يثبت الا بما ثبت به هلال الفطر في الأصح لانه تعلق
 به حق العباد وهو التوسع بلحوم الاصح والاحلال من الحج
 فصار كالفطر ومعنى قوله **ولا يلزم أحد المصريين رواية**
الأخر انه اذا رأى الهلال اهل بلدة ولم يره اهل بلدة أخرى
 لا يجبان يصوموا بروية اولئك لان كل قوم مخاطبون
 بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف
 باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه مختلف
 باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم منه

ان تزول

ان تزول في الغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بكلمات
 الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لاخرين و
 غروب لبعض ونصف ليل غيرهم **الا اذا اتحد المطالع**
 فحينئذ يلزم الصوم لاحد المصريين بروية الاخر حتى اذا صار
 اهل احد بلدة ثلثين يوماً واهل بلدة أخرى تسعة وعشرين
 يوماً واهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً يجب عليهم
 قضاء يوم ليكمل رمضان ثلثين يوماً **ولو اكلوا شعبان**
ثلثين يوماً ثم صاموا رمضان فكان ثمانية وعشرين يوماً
فان كانوا عدواً وشعبان عزروته هلاله قضا يوماً اذا
 ظهر انهم قد اكلوا يوماً من رمضان **والا** اي اذا لم يعدوا ايال
 شعبان من اول هلاله قضا يوماً **يؤمن** لاحتمال ان يكون رمضان
 كاملاً فيكون اكلهم يومين **ولو راوا الهلال في يوم الشك**
قبل الزوال فهو لليلة الماضية وإن رأوا بعده فهو لليلة
المستقبله عند ابي يوسف رحمه الله **وعند** هما لا يعتبر
 رويته بالنهار وفي الزيلعي ولو راوا الهلال في يوم الشك

نهارا فهو ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال أو بعده
 ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال **وَقَالَ**
قَاضِي **كَانَ** أَنْ أَفْطَرُوا الْكَفَّارَةَ عَلَيْهِمْ لَأَنَّهُمْ أَفْطَرُوا بِنَا وَبِ
 قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْطَرُوا الرُّؤْيَا **وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ**
الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ لقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى
 يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم اتموا
 الصيام إلى الليل والخيطان بياض النهار وسواد الليل
وَالصَّوْمُ فِي الشَّيْءِ هُوَ الْكَفُّ أي الامساك والامتناع **عَنِ**
الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا مَعَ النِّيَّةِ المعروفة أي من أهله
 فلا يرد ما قيل إن هذا الحد غير مانع لأنه لا يخرج الحيض
 والنفساء والكافرون **وَلَوْ قَالَ** مع النية من أهله لخرج هؤلاء
 وكذا المراد بالنهار النهار الشرعي وهو من طلوع الفجر
 إلى الغروب فلا يرد أن النهار اسم لما بعد طلوع الشمس
 إلى غروبها فإولى أن يقال من الصبح إلى الغروب بدل قوله
 نهارا **وَمَا فَرَعَ** عن بيان الصوم شرع في بيان ما يفسده

وما لا يفسده وما يوجب القضاء والكفارة وما لا يوجب
 فقال **فَصَلِّ مَنْ أَكَلَ وَشَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ**
 لقوله عليه السلام إذا أكل الصائم ناسيًا أو شرب ناسيًا
 فأنما هو رزقه ساقه الله إليه فلا قضاء عليه فإذا ثبت
 في الأكل والشرب ثبت في الجماع دلالة لأنه في معناه ولو أكل
 ناسيًا فقال له آخر أنت صائم ولم يتذكر فأكَلْ ثُمَّ تَذَكَّرْ أَنَّهُ
 صَائِمٌ يَفْطُرُ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَإِيَّائِي يُؤَسِّفُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ **وَقَالَ**
 رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَمْ يَفْطُرْ **خِلَافَ الْمَكْرَهِ** نحو الأكل والمخيط وإن يكون
 ذاك للصوم فافطر من غير قصد كما إذا تمضمض فدخل
 الماء فحلقة حيث يكونان مفطران لكونيهما إذا كان للصوم
 بخلاف الناسي حيث لم يذكر فلم يكن مفطرًا **وَلَوْ لَمْ يَفْطُرْ**
بِإِحْتِلَامٍ أَوْ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ أَصْبَحَ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ أَوْ أَدْهَنَ
أَوْ قَبَّلَ لَمْ يَفْطُرْ نطقت به الأخبار ودلت عليه الآثار
 لا فرق فيما ذكرنا بين الفرض والنفل لأن النفل لم يفضل بينهما
وَقَالَ مالك رضي الله عنه إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيًا

او انزل بالنظرة الثانية لزمه القضاء **ولو انزل بقبله او**
لمس لزمه القضاء لا غير لقصور الجناية والكفارة تقتقر
الى المال الجناية لانها تندرى بالشبهات كالحدود و**يباح**
القبلة للصائم ان امن على نفسه من الجماع والازوال
روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويبدأ شرو وهو صائم ولكنه
كان املاكا ربه ويكره اذا لم يامن **ولو دخل حلقه ذباب**
او غبار او دخان وهو ذاك لصومه **لم يفطر** لتعذر
الامتناع عنه عادة بخلاف دخول المطر والثلج حلقه حيث
يفطر في الاصح لا مكان التمزع عنه **ولو انتحى** اي امتخط
انفه النخاع **وابتلع ما انتحى به او ابتلع ريقه المغلوب**
بالدم لم يفطر ويكره ولو اخرجته ثم ابتلعه يفطر كريق
غيره وفي الزيلعي والدم الخارج من بين اسنانه والدم القاب
او مسا وفطرة ان ابتلعه فوجب عليه القضاء دون الكفا
وان ابتلع ما اى الذي بقي بين اسنانه من عشاءه او شربه وكذا

ذلك دون حصصه **لم يفطر** لان الامتناع عن القليل متعذر
الا اذا اخرجته ثم رده فاكله فيزيد يكون مفطرا لوجود
الجناية بصنعه **ويقدر الحصصه** **لم يفطر** فوجب القضاء **و**
لا كفارة عليه عند ابى يوسف رحمه الله **وقال** زفر
رحمه الله يجب عليه الكفارة **ولو ابتلع الصائم بمسمة لزمته**
الكفارة عند محمد رحمه الله لانها من جنس ما يتغذى به **و**
ان مضغها لم يفطر فانها تتلاشى في فيه بالمضغ وكذا
اذا ابتلعها من بين اسنانه **لم يفطر الا ان يجد** بعد المضغ
طعمها في حلقه فيكون مفطرا **ولو اكل عجينا او دقيقا او**
ابتلع حصاة او نحوها مما لا يتغذى ولا يتداوى به عادة
كالحديد والرصاص والنواة **لزمه القضاء** لوجود صورة
الفطر **لا غير** لعدم المعنى **وقال** محمد رحمه الله يجب الكفارة
في الدقيق والعجين وعلى هذا الخلاف في ابتلاع الارز وفي
الملح لا يجب الا اذا اعتاد اكله وحده **وقيل** في كثيره يجب
دون قليله **ولو اكل مسكا او كافورا او زعفرانا او ثوبا**

أي مخلوطا بشيء يتعدى أو يتداوى به أو ورق شجر أو نباتا
يَعْتَادُ أَكْلَهُ لِرَمْتِهِ الْكَفَّارَةَ لَانْ بَعْضُهَا يَمَّا يُوْكَلُ وَبَعْضُهَا يَمَّا
يَتَدَاوَى بِهِ عَادَةٌ فَوَجَدَ كَمَا لِالْجَنَابَةِ الْمَوْجِبِ لِلْكَفَّارَةِ بِخِلَافِ
الْتَرَابِ الْخَالِصِ وَالطِّينِ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا يَمَّا يَتَعَدَّى وَلَا يَتَدَاوَى
بِهِمَا عَادَةٌ وَلَوْ مَضَعَ لَقَمَةً نَاسِيًا فَذَكَرَهَا بَعْدَ مَا مَضَعَهَا
فَأَبْتَلَعَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْرَجَهَا أَيْ
الْقَمَةَ الْمَضُوعَةَ ثُمَّ أَبْتَلَعَهَا حَيْثُ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ
فِي الْوَاضِحِ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَخْرَاجِهَا تَعَاوَى النَّفْسَ وَمَا دُمْتَ فِيهِ
يَتَلَذَّذُ بِهَا وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ سَخْنَةً فَعَلَيْهِ
الْكَفَّارَةُ وَلَوْ أَفْطَرَ الرَّجُلُ الصَّحِيحَ عَمْدًا ثُمَّ قَرَضَ وَأَحَاضَتْ
الْمَرْأَةُ الطَّاهِرَةُ بَعْدَ الْإِفْطَارِ عَمْدًا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمَا الْكَفَّارَةُ
لِأَنَّهُ ظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ الْيَوْمَ كَانَ مَبَاحًا لَهَا وَلَوْ
سَافَرَ شَخْصٌ بَعْدَ مَا أَكَلَ عَمْدًا طَائِعًا أَيْ بِاخْتِيَارِهِ وَجَبَتْ
عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَكَذَلِكَ الْوَسْأَةُ فَرَمَكُهَا عِنْدَهَا لِأَنَّهُ بِإِفْطَارِهِ
عَمْدًا وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ وَلَمْ يَظْهَرْ بَارِفُهَا وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ

عن أبي حنيفة رحمه الله لم يجز إذا سافر مكرها والمريض
الْفِطْرُ يَوْمَ تَوَيْتَ حِمَاهُ وَالْمَرْأَةُ أَيْضًا الْفِطْرُ يَوْمَ عَادَةِ حَيْضِهَا
يُنَاءُ عَلَى الْعَادَةِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَقْرُورَةِ الْمَجْرِيَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى
لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي مِثْلِ هَذَا عَدَمُ مُخَالَفَةِ الْعَادَةِ فَإِنْ أَفْطَرَ
الْمَرِيضَ وَالْمَرْأَةَ بِنَاءً عَلَى الْعَادَةِ وَلَمْ تَأْتِ الْحِمَى لِلْمَرِيضِ
وَالْحَيْضُ لِلْمَرْأَةِ فِي يَوْمِ الْعَادَةِ وَجَبَتْ عَلَيْهِمَا الْكَفَّارَةُ لَوْ
كَامَالَ الْجَنَابَةِ وَعَدَمُ ظَهْوِ بَرِّ مَبِجِ الْإِفْطَارِ وَإِنْ عَلَيْهِ
الْقَى لَمْ يَفْطُرْ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءً قَاءَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَلَوْ
تَعَمَّدَ الْقَى وَقَاءَ مِلًّا فِيهِ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ ذَرَعَهُ الْقَى فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ
اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ ثُمَّ إِنْ عَادَ الْقَى فَلَا يَخْلُو أَمَا إِنْ
يَعُودُ بِنَفْسِهِ أَوْ عَادَةً وَإِنْ عَادَ هُوَ بِنَفْسِهِ وَهُوَ ذَاكِرٌ
لِلصَّوْمِ إِنْ كَانَ مَلَأَ الْفَرْسَ فَسَدَ صَوْمُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ خَارِجٌ قَدْ دَخَلَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا
وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ صَوْتُ الْفِطْرِ وَهُوَ الْإِبْتِلَاءُ

وكذا معناه اذا يتعدى به عادة فأبو يوسف رحمه الله
يعتبر الخروج ومحمد رحمه الله الصنع فان اعاده افطر
بالاتفاق لوجود الخروج والصنع هذا اذا قاء طعاما او
ماء او مرة واما ان قاء بلغما فغير مفسد لصومه عندهما
وعند أبي يوسف رحمه الله يفسد اذا قاء ملاء الفم
وان قاء مرارا في مجلس واحد ملاء الفم لزمه القضاء وان
كان في مجالس لا يلزمه القضاء وكذا اذا لم يكن ملاء الفم
في الاصح **ومن كل غداء أو شرب دواء أو جامع أو جم**
عدا في أحد السبيلين القبل والدبر ولو لم ينزل **لزمته**
الكفارة ككفارة الظهار لقوله عليه السلام من
افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر من الكفارة وسبغ
بياضا ونها وعند الشافعي رضي الله عنه لا يجب الكفارة
الا بالجماع وتجب على الزوج دون الزوجة **ولا كفارة**
بالجماع فيما دون الفرج والدبر كالتيخذ **ولو أنزل**
بنحو التخيذ لانعدام الجماع صورة وعليه القضاء لوجوه

معنى وكذا الوطى ميتة او بهيمة انزل او لم ينزل لان
كما ان الجنابة بقضاء الشهوة في محل مشتهى لم يوجد فلا
كفارة عليه خلافا للشافعي رضي الله عنه **ولا كفارة على المرأة**
الموطوءة لو كانت نائمة جبر الوطى **او مجنونة او مكرهة** وكذا
اذا أصبت الماء في خلق النائم او أكره الصائم لا فطار لان كمال
الجنابة بالقصد طوعا وما وجد فعليه القضاء لا الكفارة
ولا كفارة في إفساد صوم غير شهر رمضان الذي يكون
اداء ففي إفساد صوم رمضان كفارة اذا كان اداء بخلاف
ما اذا كان رمضان قضا حيث لا كفارة فيه لانها وردت
في هتك حرمة رمضان اذا لا يجوز اخلاؤه عن الصوم بخلاف
غيره من الزمان **ومن احتقر** أي صلب الدواء بالمحقن في
دبره **أو استعوط** أي صلب الدواء في أنفه فوصل إلى قصبة
او اقطر في أذنه **دواء أو دهنًا أو دواي** جراحة جاع
أي وأصله إلى الجوف أو أمة أي الشجة التي بلغت أم الدماغ
بدواء رطب لزمه القضاء في جميع ما ذكر لان القضاء

شأنه بوجوبه في شهر رمضان

من الداخل وقد وجد **لا غير** لعدم صورة الاكل واشترط
كون الدواء رطباً بناءً على ان الغالب وصول الرطب الى
الجوف حتى لو وصل اليها بسبل الجوف ايضا يفطر **وفي**
جوامع الفقه وغيره ولو ادخلت الصائمة اصبعها في
فرجها او دبرها لا تفسد على المختار الا ان تكون مبلولة
بماء او دهن **وفي المحيط** لو ادخل اصبعه في دبره اختلفوا
في وجوب الغسل والقضاء والاصح عدم الوجوب **وفي**
الخرائج لو ادخل قطنه في دبره او ذكره فغيبها قضاءه و
ان كان طرفها خارجا فلا قضاء عليه لو رمى بسهم فنقد
من الناحية الاخرى لا يفسد صومه فان وضعت
حشاها في الفرج الداخل فسد صومها ولو دخل الماء باطنه
بالاستنجاء فسد ولو خرجت مقعدته فغسلها ثم ادخلها
فسد صومه الا ان يحقها قبله **ولو طعن برمح او اصاب**
سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لم يفسد
ولو شد الطعام بخيط وارسله في حلقة وطرف الخيط في يد

لا يفطر الا اذا انفصل منه شيء **وان اقطر في اذنه ماء**
او في ذكره دهن او ماء لم يفطر عند ابي حنيفة رضي الله عنه
ومحمد رحمه الله توقف فيه وقيل الاظهر انه مع ابي حنيفة
رضي الله عنه **وفي الزيلعي** وهذا الاختلاف مبني على انه هل
بين المثانة والجوف منفذ لم لا وهو ليس باختلاف فيه على التحقيق
والاظهر انه لا منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشح كما يقول
الاطباء **واختلفوا في الاقطار في قبلها والصحيح** الفطر وكذا
لو استنشق ووصل الماء الى ما غده افطر **ومن اق شيئا ومعه**
اي رمى مزقه **لم يفطر** ولكن **يكراه للصائرين** الروق **الاحالة**
الشراء شيئا من المذوقات اذا لم يكن عنده من يذوقه ممن
يفطر كالمسا فرحينئذ لا يكره للضرورات وذكر بعضهم
ان زوج المرأة اذا كان سق الخلق لا بأس بان تذوق للمق
بلسانها هذا في صوم الغرض واما في التطوع فلا يكره **ويكره**
للرأة مضغ الطعام لولدها **بغير ضرورة** لا نه تعريض
لافساد الصوم وان كان بعد رباب لم يجد من يمضغ لصيتها

الطعام من حايض ونحوها ممن يفطر ولم يجد طبيخا أو لبنا
 حليبا فلا بأس بالمضغ **وَمَضْعُ الْعَلَكِ مَكْرُوهٌ لِلصَّائِمِ** لأن
 يراه من بعيد يظنه أكل فيتهم بالافطار وقد قال عليه السلام
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يققن مواقف التهم و
قِيلَ مَضْعُ الْعَلَكِ مُقْسِدٌ لِلصَّوْمِ إِنْ كَانَ مُفْتَتَا بَانَ كان غير
 ممضوغ أو أسود لا نه يصل منه شيء إلى الجوف **وَلَا يَكْرَهُ الْعَلَكُ**
لِلْمَرَأَةِ الْمُفْطِرَةِ يستحب لها لقيامه مقام المسواك في حقن
 وفي مضغ الرجل المفطر **الْعَلَكُ خِلَافٌ** قليل يكره إذا لم يكن
 من علة وقيل لا يكره ولا يستحب مسيلة ولو كان الحياط
 يخط بخيط مصبوغ وهو بيله بريقه ويبلعه فان تغيره
 ريقه وصار مثل صبيغة فسد صومه **وَيَبَاحُ لِلصَّائِمِ الْكَلْبُ**
وَلَوْ جَدَّ طَعْمَهُ فِي حَلْفَةٍ لأنه ليس بين العين والدمع مسلك
 والدمع يخرج بالترشيح كالعرق والداخل من المسام لا يئنا فيه
 كما لو اغتسل بالماء البارد ووجد ابوده في كبده ولأن
 ما يجده في حلقة اثر الحل لا عينه فلا يضره كمن ذاق الدواء

مضمون
 في قيام العلك مقام المسواك
 في حقن

في حقن
 في قيام العلك مقام المسواك

فوجد طعمه في حلقة وقد روى انه عليه السلام اكله وهو
 وقال مالك و احمد رضي الله عنهما يفطر بالاكل **وَيَبَاحُ**
لَهُ دُهْنُ الشَّارِبِ إِذَا قَصَدَ بِهِمَا أي بالاكل والادهان
غَيْرِ زِينَةٍ اذ ليس فيهما ما ينافي الصوم **وَكَذَا** يباح الاكل
 والادهان **لِلْمُفْطِرِ** اذا لم يكن للزينة وتطويل الحجة اذا
 كانت بقدر المسنون وهو القبضه لان ما زاد على ذلك
 يقصر لما رووه انه عليه السلام كان يأخذ من لحيته من طولها
 وعرضها وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقبض على الحية
 ويقطع ما زاد على القبضه **وَلَا يَكْرَهُ السَّوَاكُ لِلصَّائِمِ** بل يستحب
 كالمضمضة سواء ان يستاك بمسواك **رَطْبٍ أَوْ يَابِسٍ** اول
 النهار و آخره لا طلاق قوله عليه السلام خير خلال الصائمين
 السواك **وَكُرِهَ** ابو يوسف رحمه الله بالوطب والمبلول و
 التثاقبي رضي الله عنه بعد الزوال **وَلَا يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ الْفَصْدُ**
وَالْحِجَامَةُ لما روى انه عليه السلام احتجم وهو محرم واخبر
 وهو صائم وعند احمد رضي الله عنه يفطر بالحجامة ولما

فرغ عن احكام من يقدر على الصوم شرع في احكام من لا يقدر
فقال **فصل في المريض في رمضان اذا خاف بشدة مرضه**
او تأخير برئيه افطر وقضى لان زيادة المرض وامتداده قد
يفضي الى الهلاك فوجب الاحتراز عنه ويعرف ذلك بغلبة
الظن وباخبار طبيب حاذق عدل وصحيح يحشى المرض
كالمريض وقال الشافعي رضي الله عنه لا يقطر الا اذا خاف
الهلاك **وللمسافر الفطر مطلقا** اي خاف المرض او لا لان السفر
لا يخلو عن المشقة ولهذا قيل انه قطعة من النار **وصومه افضل**
من افطاره **ان لم تنله** اي نصبه مشقة بالصوم لقوله تعالى
وان تصوموا خير لكم **فان مات المريض في المرض والمسافر**
في السفر فلا قضاء عليهما لان وجوب القضاء فرع وجوب
الاداء فاما منع وجوب الاداء يمنع وجوب القضاء فلا
عليهما الا بصاء واما ان صح المريض واقام المسافر ثم
ماتا وجب عليهما الا بصاء بقدر ما أدركا عدة من ايام
اخر فاذا فاتت عشر ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام

ثم مات او صح بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فعليه فدية
خمس ايام في قولهم جميعا بخلاف ما اذا نذر ان يصوم شهرا
مثلا اذا برئ من مرضه ثم برئ يوما حيث يلزمه الا بصاء
بالاطعام لجميع الشهر عندهما كالصحيح اذا نذر ان يصوم شهرا
فمات **وعند محمد رحمه الله** يلزمه ان يوصي بقدر ما صح
وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه لقوله
عليه السلام قضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابع ولكن
التتابع افضل اذ ربما يقع المانع بالتأخير فالاسراع باطل
الواجب اولى فان اخره حتى دخل رمضان ثان صام امر
الثاني لانه في وقته وهو لا يقبل غيره وقضى الاول بعده و
لا فدية عليه بتأخير عزم رمضان ثان لان وجوب القضاء
على التراخي كما كان له ان يتطوع **والحامل والمرضع الافطار**
خوفا على ولديهما او على نفسيهما من الهلاك او المرض لقوله عليه
السلام ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلوة وعن الحامل
والمرضع الصوم **ولا فدية عليهما** قال الشافعي رضي الله عنه

اذا خافت الموضع على الولد فافطرت فعليه الفدية كافتكا
 الشيخ الفاني **وَلَسَا** ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ
 لانه افطر بعد فلا يلحق به غيره وهذا لان الشيخ عجب
 الصوم الله ثم ينتقل الى الفدية لعجزه والطفل لا يجوع عليه صوم
 وانما يجب على امه وهي قد اتت ببده وهو القضاء فلا يجب
 عليها فدية **وَأَمَّا الشَّيْخُ الْعَاجِزُ** والشيخ العاجزة **عَنِ الصَّوْمِ**
يَفْطِرُ دَفْعًا لِلْحَرَجِ وَيَقْدِرُ عَزَّ كُلَّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ
أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
 فدية طعام اي لا يطيقونه بحذف لا لقوله تعالى تالله
 تفتو تذكر يوسف اي لا تفتو والعرب يجوز حذف لا
 اذا كان موضعها ظاهرا **وَقَالَ** ما لك رضي الله عنه لا يجب
 عليه الفدية وهو القول القديم للشافعي رضي الله عنه و
 اختار الطحاوي رحمه الله **وَفِي** الخانية من وجب عليه صوم
 شهر من عرفة الصوم فليصم حتى صار شيخا فانيا لم
 تجز عنه الفدية لان ذلك الصوم بدل عن التكفير بالمال

لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن التكفير بالرقبة والفدية انما يجوز
 عن صوم هو اصل نفسه **فَإِنْ قَدَّرَ** الشيخ على الصوم **بَعْدَ الْفِدَى**
 او قبلها **قَضَى** لان من شرط الخليفة استمرار العجز **وَمِنْ أَوْصِي**
بِقَضَاءِ رَمَضَانَ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيَّتُهُ كَمَا مَرَّ اي نصف صاع من
 بر او صاعا من تمر او شعير لا نه عجز عن الاداء في اخر عمر
 فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الايضاء عندنا **وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ**
لَا يَجِبُ على الولي ان يفدي عنه لانه عباداة فلا بد فيها من الاختيار
 وذلك بالا يضاء دون الورثة لان من شرط العباداة النية و
 اداؤه بنفسه فاذا مات بغير ايصاء فالتشرع **وَقِيلَ** لو
 تبرع عنه الولي جاز اذ هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه يجب على الولي اوصي اوله تبرع
 والصلوة كالصوم في الاحكام المذكورة باستحسان **الْمَشَائِخِ**
 رحمهم الله **وَيُعْتَبَرُ كُلُّ صَلَاةٍ كَصَوْمٍ يَوْمٍ** في الاصح فيؤدي
 عن كل صلوة نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير و
 لا يجوز ان يصوم عنه **وَلِيَّتُهُ** ولا ان يصلي عنه اوصي به

اولم يوصل لقوله عليه السلام لا يصوم احد عن احد ولا يصل
احد عن احد ولكن يطعمه عنه **وقال** الشافعي رضي الله
عنه يصوم ويصل عنه وليه **ومن اسلم** في رمضان **او بلغ** او ظهر
من الحيض **او افاق** من الجنون **او قدِم** من سفر **او برئ** من مرض
او افطر خطأ او عمدا امسك ببقية يومه تشبه بالصائم
قضاء لحق الوقت بخلاف الحايض والنفساء في خلال الصوم
حيث لا يجب عليها امساك ببقية اليوم لوجود المانع عن التشبه
لكن يجب على كلهم قضاء ذلك اليوم الا على صبي بلغ وكافر اسلم
لعدم اهليتهما في اول اليوم فلا يجب عليهما الاداء فكذا القضاء
ولهذا قال رحمه الله **ولو اكل الصبي الذي بلغ او الكافر الذي اسلم فلا**
قضاء عليه لترك التشبه ومن سافر في رمضان بعد طلوع
الفجر الشا او نوى الفطر في السفر ثم قدِم الى مصله او صبح المريض
من مرضه قبل الزوال لزمه القضاء لعدم الرخصة وقت النية
واما اذا كان المريض او الاقامة بعد الزوال فلا يلزمه القضاء لوجود
الرخصة اكثر اليوم ولو افطر المسافر بعد الفجر او القادم بعد النية

او

او المريض الذي صح قبل الزوال **فلا كفارة عليه** لقيام الشهادة المبيحة
واذا علم المسافر انه يدخل في يومه مضرة او موضع اقامته
كره له الفطر لما فيه اعراض عن الصوم ومن اغنى عليه حين
في رمضان قضى ما بعد يوم الاغناء والجنون خاصة لانه
اذا اغنى اياما لم توجد منه النية فيما عدا اليوم فالظاهر انه قد
نوى الصوم فيه وهذا اذا لم يذكر انه نوى ولا اما اذا علم انه نوى
فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدم الصحة **والجنون**
المستوعب اي المستغرق جميع رمضان **مسقط للقضاء**
دفع الحرج **بخلاف الاغناء** المستوعب حيث لا يسقط لانه
نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجج فيصير عذرا في التاخير
لا في الاسقاط **والفرق بينهما** ان الجنون يستوعب عادة
فيستحق الحرج بخلاف الاغناء وبخلاف الجنون غير المستوعب
حيث لا يسقط القضاء لعدم الحرج ولا فرق في هذا بين ما اذا
ابلغ عاقلنا ثجن **وعند محمد رحمه الله** اذا بلغ مجنون لا يجب
عليه الصوم مع انه لا يكون مستغرقا فان الجنون اذا انقل

بلغ مجنونا

بالصبي لم يجب الصوم فهذا الجنون يكون ما نعا فيكفي للمنع الجنون
الضعيف وهو غير المستغرق وأما إذا جن البالغ فإنه رافع
للصوم الواجب فلا بد أن يكون جنونا قويا وهو المستغرق
وَمَنْ لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ صَوْمًا وَلَا فِطْرًا ويكون امسك
عن الأكل والشرب ونحو ذلك **لِزِمَهُ الْقَضَاءُ** لأن الواجب عليه
الامساك بحجة العباد لقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله
مخلصين والاخلاص لا يكون بدون النية **وَقَالَ** زفرجه
الله لا يجب عليه القضاء لأن صوم رمضان عنده يتأدى بدون
النية في حق الصحيح المقدم **وَمَنْ أَصْبَحَ فِي رَمَضَانَ غَيْرَ نَاوٍ**
لِلصَّوْمِ وَنَوَى قَبْلَ الزَّوَالِ فَأَكَلَ عَمْدًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عند
الحنفية رضي الله عنه لأنه غير ضايم **وَعِنْدَهُمَا** يجب إذا أكل
قبل الزوال وعند زفرجه الله يجب سواء أكل قبل الزوال
أو بعده بناء على أصله من جواز الصوم بلا نية **وَعِنْدَنَا**
لا بد من النية لكل يوم لأنه عبادات متفرقة لا تتخلل بين كل يومين
ما ليس بنمان هذه العبادات **وَعِنْدَ مَا** رضي الله عنه يتأدى

صوم رمضان بنية واحدة **وَالْحَايِضُ وَالنَّفْسَاءُ تَقْطُرُ وَتَقْضِي**
خِلَافَ الصَّلَاةِ حيث تترك ولم تقض دفعا للحرج **وَمَنْ ظَنَّ بَقَاءَ**
الَّيْلِ فَتَشَرَ أو ظن غروب الشمس **فَافْطَرَ** **بَانَ خَطَاؤُهُ** بأن
أن الفجر طالع أو الشمس لم تغرب **لِزِمَهُ الْقَضَاءُ** لأنه مضمون
عليه بالمثل كما في المريض والمسافر ولزمه أيضا **التَّشْبَهُ** ^{بالمصالحين}
بالمساك قضاء الحق الوقت بالقدر الممكن أو نفي للثمة **وَلَا**
يلزمه غير هذا يعني الكفارة لقصور الجناية لعدم القصد
هذا إذا تبين أنه أكل بعد ما طلع الفجر وإن لم يتبين له شيء
يجب عليه القضاء لأن الأصل هو الليل فلا يخرج بالشك **وَلَوْ**
شَكَّ فِي مَطْلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا قَضَاءَ لَهُ **أَنْ لَا يَفْطُرَ** تحزنا عن المحرم ولو
افطر فلا قضاء عليه لما قلنا من أن الأصل هو الليل ولو شك في
غروب الشمس يجب عليه أن لا يفطر لأن الأصل هنا هو النهار
ولو افطر لزمه القضاء عملا بالأصل ولو تبين بعد ما أكل
أنها لم تغرب ينبغي أن تجب الكفارة نظرا إلى الأصل وهو النهار
وَالشَّحْرُ يفتح السين اسم ما يؤكل في الشهر **مُسْتَحَبٌّ وَقِيلَ**

واجب لقوله عليه السلام ان فصل ما بين صيا منا وصيام
اهل الكتاب اكلة التمر ويروى السحور رواه الجماعة الا
البخاري وابن ماجة رحمهما الله **وكذا تاخير** ^{الخير} **الى الثلث**
مستحب **ويستحب تعجيل الافطار** لقوله عليه السلام
من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسوا
ومن اكل ناسيا فظن انه افطر او علم انه لم يفطر بالاكل ناسيا
لكن غلبت عليه شقوة فاكل **عمدا** **الزمة** **القضاء** **لا غير** في
رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه لتحقق الشهرة وعنه الجواب
وكذا عنهما في الهداية ولو احتجوظن ان ذلك يفطر ثم اكل بعد
عمدا فعليه القضاء والكفارة الا اذا افتاه فقيه بالفساد
لان الفتوى دليل شرعي في حقه واما لو اكل بعد ما اعتيا
متعمدا فعليه القضاء والكفارة كيف ما كان **ويحرم صوم يوم**
العيد وَاَيام التشريق وهي ثلاثة ايام بعد عيد الاضحى لقوله
عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل و
شرب **ولا يكره صوم الستة من شوال** **موصولة** **ب رمضان**

لقوله

لقوله عليه السلام من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال
فكانما صام الدهر **ويكره صوم الوصال** اي عدم الافطار
بين يومين لو ورد النهي فيه **فان افطر بعد ما شرع في الصو**
في ايام الخمسة المحرمة يومى العيدين وثلاثة ايام التشريق
فقولان فيه ففي قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجب عليه القضاء
وفي قولهما يجب لان الشرع ملزم كالنذر بالصوم في هذه
الايام او في السنة كلها فانه يلزمه الافطار في هذه الايام
المنهية وقضاؤها **ولا يكره** **حقيقة** رضي الله عنه ان صوم هذه
الايام مأمور لنقضها ولو لم يجب عليه اتمامها وجوب القضاء
يبتني على وجوب الاتمام فلا يجب **ويكره صوم الصمت**
وهو ان لا يتكلم في صومه لانه فعل المجوس وقيل انما
يكره اذا اعتقد الصمت قرينة والافلا يكره **ويكره صوم يوم**
السبت او عاشوراء وحده لما فيه من التشبه باليهود
ويستحب صوم الخميس والجمعة والاثنين لان اعمال العباد
تعرضها **وقال** ابو يوسف رحمه الله يكره صوم يوم الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الا ان يصوم قبله يوما او بعده ويستحب صوم **ايام البيض**
وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر لانه عليه السلام
امر بذلك وصوم يوم **عرفة** لقوله عليه السلام صيام يوم
عرفة احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة
التي بعده هذا **الغير الحاج** اذ يكره له لما روى انه عليه السلام
نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة ولا **نصوم المرأة تطوعا بغير**
اذن زوجها الا ان يكون الزوج **صايما او مريضا** لا يقدر
على الجماع لقوله عليه السلام لا تصوم المرأة وبعلمها شأها
الا باذنه غير رمضان وكذا لا يصوم **العبد** والمدرور وام الولد
تطوعا بغير اذن مولاه **وان كان الصوم لا يضرم مولا**
بان يخدم كما هو العادة ادر بما يؤدى ذلك الى الضعف
فنعجز عن الخدمة وكفارة صوم رمضان **عتق رقبة فان**
لم يجد عتق رقبة فصيام شهرين متتابعين فان عجز عن هذا
الصوم فاطعام مسكينين كما مر في صدقة الفطر
من ان يطعم لكل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر

او

او شعيرة لانه عليه السلام امر بذلك ولو افطر مرارا في رمضان
واحدة او رمضا بين فصاعدا كفته كفارة واحدة
لجميع التداخل واتحاد الجنس لا اذا خللت الكفارة
بين افطارين بان يفطر ثم يكفر ثم يفطر فينبتى كفا
اخرى لعدم التداخل ويباح **الفطر في التطوع بعذر الضيف**
ونحوها قبل الزوال لما روى جابر رضي الله عنه ان رجلا
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع طعاما فدعا
النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه اليه فلما اتي بالطعام تنحى احد
فقال عليه السلام تكلف اخوك وصنع ثم تقول اني صايم فكل
وصم يوما مكانه وبعد الزوال لا يكون عذرا الا اذا كان
من الابوين وكذا اذا حلف عليه بالطلاق يفطر قبل الزوال
وبعده لا يفطر وقيل لا يباح الا فطار بعذر الضيف
وعمر بن ابي يوسف رحمه الله جواز الافطار بعذر والتحقيق
انه لا خلاف بينهم في جواز الافطار بعذر وانما الخلاف
في الضيف ونحوها هل تكون عذرا ولو شرع في صوم

أَوْصَلَةٌ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ عَلِمَ انْتِفَاءَهَا فَأَلْفَضِلُ الْإِتْمَامُ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ وَلَوْ أَفْسَدَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَأَنَّ
الْأَعْمَالَ لَا تَضَعُ بِالشَّكِّ وَالظَّنِّ فَلَا يَجِبُ بِهِ وَلَمَّا قَرَعَ عَنْ
بَيَانِ الصَّوْمِ الَّذِي هُوَ فَعْلٌ مَخْصُوصٌ فِي زَمَانٍ مَخْصُوصٍ
شَرَعَ فِي بَيَانِ الْحَجِّ الَّذِي هُوَ فِي الشَّرْعِ زِيَارَةُ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ فِي
زَمَانٍ مَخْصُوصٍ بِفَعْلٍ مَخْصُوصٍ فَقَالَ **كِتَابُ الْحَجِّ هُوَ فَرْضٌ**
عَلَى الْقَوِي عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
يَجِبُ عَلَى التَّرَاخِي **مَرَّةً فِي الْعُمْرِ** لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ لَهُ
الْحَجَّ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَالَ لَا بِلَمَرَّةٍ فِيمَا زَادَ فَهُوَ طَوَّعٌ
ثُمَّ هُوَ أَمَّا يُفْرَضُ **عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ** حَتَّى لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ
فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْمَانُ عَبْدٍ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ اعْتَقَ فَعَلِيهِ حَجَّةُ
الْإِسْلَامِ وَأَيْمَانُ صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلِيهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ
فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مُكَلِّفٍ حَرٍّ **صَحِيحٌ** مِنْ جَمِيعِ الْعُلَلِ **نَصِيرٌ** فَلَا يَجِبُ

قوله
الفضل
منه
عبارة عن
قوله
من في زمان
مخصوص

عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمَقْعَدِ وَالْمَفْلُوجِ وَمُقَطَّوعِ الرَّجْلَيْنِ وَالزَّمَنِ الَّذِي
لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِنَفْسِهِ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي
مَا هُوَ إِذَا كَانَ لَهُمَا مَالٌ مُقَدَّرٌ مَا يَجِبُ بِهِ غَيْرُهُمْ فَيَجِبُ عَنْهُمْ
فَيَجِيءُ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ إِذَا صَحَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَقَدَّرَ عَلَى الْحَجِّ
فَعَلِيهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَيَكُونُ مَا جَمَعَ عَنْهُ تَطَوُّعًا وَكَذَا لَاجِبٌ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْأَعْمَاءِ وَإِنْ وَجَدَ زَادًا أَوْ رَاحِلَةً
وَقَائِدًا وَقَالَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ وَجَدَ أَنْ هُوَ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ
عَلَى إِدْوَارِاحِلَةٍ غَيْرِ عَقَبَةٍ هِيَ إِنْ يَتَعَاقَبُ وَيَتَنَاوَبُ بِجَلَانٍ
بَعِيرًا وَاحِدًا فِي الرُّكُوبِ وَنَفَقَةٍ ذَهَابٍ إِلَى مَكَّةَ وَرُجُوعِهِ
مِنْهَا حَالُ كَوْنِ الرَّاحِلَةِ وَالزَّادِ وَالنَّفَقَةِ **فَأَصْلًا عَمَّا لَا بُدَّ**
لَهُ مِنْهُ لِعِيَالِهِ إِلَى وَقْتِ رُجُوعِهِ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ أَنَّهُ إِنْ يَفْرَضُ
بَعْدَ الْقَدَرِ **بِشَرْطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ** لِأَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ فَسَرَتْ بِهَذَا
ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ فِي نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ الْوَسْطَى مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ
وَلَا تَقْيِيرٍ وَلَا يَتْرَكُ نَفَقَةً لِمَا بَعْدَ أَيَّامِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ قَبْلَ
يَتْرَكُ نَفَقَةً يَوْمَ عَزَى أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتْرَكُ نَفَقَةً

فهو ان يستاجر اثنان بغير تعاقب
مع التعاقب فيستحقان منزلا
منزلا

وجعل بعضهم أمن الطريق من شرط الوجوب وبعضهم من شرط
 الأداء **وتمنع الخلاف** تظهر في وجوب الايضاء فمن جعله
 شرط الأداء يوجبها ومن جعله شرط الوجوب لا يوجبها
قال ابو الليث رحمه الله ان كان الغالب في الطريق السلام
 بحج الحج وان كان خلاف ذلك لا يجب عليه الاعتماد **كان**
بذل أي يجب له ذلك الراحلة والنفقة **لن يجب** عليه الحج سواء
 كان المبيع الاقارب او الاجانب ولو حج فقير وقع فرضا
 فتسقط عنه حجة الاسلام حتى اذا استغنى بعده لم يجب
 عليه الحج **والحرم أو الزوج شرط في حج المرأة** اذا اكل بينها
 وبمكة **سفر** أي مقدار وهو ثلاثة ايام فصاعدا لقوله عليه السلام
 لا يجزى لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا يكون
 ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعها ابوها او ابنها او زوجها او
 اخوها او محرم منها رواه مسلم وابوداود ورحمهما الله ولانها
 تخاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا
 تحرم الخلوة بالاجنبية وان كان معها غيرها من النساء **وقال**

ويستحب للمسلم ان ينفق امرأته في الحج
 وان كان فقيرا لم ينفق

ان نفق

الشافعي رضي الله عنه يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها
 نساء ثقة **ونفقة المحرم عليها** أي على المرأة لان المحرم في حقها
 كالراحلة والزاد حتى لو لم يقدر على نفقته لم يجب عليها الحج
والحرم العبد والذمي للمرأة المسلمة اذا كان مأمونا غير
كالحرم المسلم المحرم في جواز السفر معه بخلاف المجوسي المحرم و
 نحوه ممن يعتقد حل وطى المحارم حيث لا عبرة به وبالفاسق المحرم
 وكذا **لا عبرة بصبي محرم أو مجنون** محرم لعدم حصول المقصود
 وهو الصيانة **والزوج منعها مع وجود المحرم عن الحج النقل**
والمندوب لان حق الزوج واجب فلا يترك للنفل فان النذر
 انما وجب عليها بالتزامها فلا يظهر الوجوب في حق الزوج فصار
 نفلا في حقها فله المنع عنها **كالحج الفرض** لان حق الزوج
 لا يظهر في حق الفريض **وقال** الشافعي رضي الله عنه انه ان
 يمنعها عن الفرض وغيره وكذا عندنا قبل وقت خروج الحاج
ووقته أي وقت احرام الحج **شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة**
 هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم **ويكره تقديب الاحرام**

عَلَى شَوَالٍ أَذِيهِ مَطْنَةٌ وَقَعِ الْمَنِيَّاتُ بِطُولِ الزَّمَانِ وَالْأَحْرَامُ
شَرْطٌ لِلْإِدَاءِ أَيْضًا كَالرَّاحِلَةِ وَالزَّادِ وَتَحْذُكُ هَذِهِ شَرَايِطَهُ
وَأَمَّا أَرْكَانُ الْحَجِّ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَمَنْ أَدْرَكَهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ وَالْأَمْرَ
فَلَا هَكَذَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ إِذَا هُوَ الْمَرَادُ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَقَالَ مَالِكٌ
وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ وَرُكْنٌ أَيْضًا
وَكُلُّ الْوُقُوفِ بِمَرْجَلَةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِنْدَنَا
وَأَجِبَ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَوَجِبَاتُهَا الْوُقُوفُ بِمَرْجَلَةٍ وَبَيْنَ
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ وَرُمِيَ الْبَحَارُ ثَلَاثًا وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ
وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ أَوِ الْمَرْأَةُ مِنْ رُؤُسِ شَعْرِ رِجْلٍ أَوْ رِجْلَيْنِ
الْأَنْمَلَةِ وَطَوَافُ الصَّدْرِ أَيْ الْوُدَاعِ لِأَفَاقِي رُكْعَتَا الطَّوَافِ
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِتَّةٌ وَعِنْدَنَا سِتْنَةٌ طَوَافُ
الْقَدَمِ وَعِنْدَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاجِبٌ وَالرَّمْلُ أَنْ يَهْتَرَفَ
مَشْيُهُ كَتَقْيِهِ كَالْمُبَارِزِ يَتَخْتَرِبُ بَيْنَ الصَّفَيْنِ وَذَلِكَ مَعَ النَّاضِطِ
وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ رِجْلَهُ تَحْتَ أَبْطِهِ الْيَمَنِ وَيَلْقِيهِ عَلَى شَفَةِ

بعض الطلوة
طواف النخبة

الايبر

الايبر وهو ايضا سنة فيه اي في كل طواف بعده سعي و
المروة في السعي بين الميلىن الاخضرين المشهورين والمبيت
بمنى في ايام منى لما روى انه عليه السلام فعل هكذا او العرفة
سنة مؤكدة شبيهة بالواجب وليست بواجبة لما روى
ان اعرابيا اتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
اخبرني عن العرفة او اجبة هي فقال عليه السلام لا وان تعتمر
خير لك واعلم ان للعمرة ركنا وشرطا وواجبا اما ركناها
فواحد وهو الطواف بالبيت وكذا شرطها واحد وهو
اما واجباتها فاثنتان احدهما السعي والآخر الحلق او التقصير
ومسقات الاحرام للبدني ذو الحليقة وللعرقي ذات عرق
وللشامي المحقة وللنجدي قرن ولليمني يلمم وللمزجاء من غير
هذه المواضع ما يجازي واحدا منها لحديث ابن عباس
رضي الله عنهما انه عليه السلام وقت لاهل المدينة ذالحليفة
وللشام المحقة ولاهل نجد قرن والمنازل ولاهل اليمن يلمم
فهن لهم ولمن اتى عليهم من غير اهل من لم يكن يريد الحج والعمرة

بعض السعي

فمن كان دونهن فمهرله من اهل مكة يهلون منها رواه
 البخاري ومسلم رحمهما الله **والاحرام من وطنه افضل ان**
وثق من نفسه باحتساب محطوراته اي منهيات الاحرام
 لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ففررت الصحابة رضي الله
 عنهم الا تمام بان يحرم من ديرة اهل مكة **ولا يجوز لهؤلاء** المذكورين
 من الافاقيين **اذا قصدوا دخول مكة** الحج او غيره من
 التجارة والزياقة ونحو ذلك **تاخير الاحرام عنها** اي عن المواقف
 المذكورة لقوله عليه السلام لا يدخل احد مكة الا بالاحرام
واهل هذه المواضع اي المواقف المذكورة **ومن دونهم** ميقا
الحل الذي بينه وبين الحرم والمكي ميقا لله للحرم
وللعمة الحل للاجماع على ذلك وكان عليه السلام يامر بذلك
ولما قال ان الاحرام من شرايط الحج احتاج ان يبين
 كيفية الاحرام فقال **فصل** اي في كيفية الاحرام **اذا اراد**
شخص الاحرام قص شاربه وقلم اظفاره وحلق عانته و
 نتف ابطه وسرح راسه **ثم توشا او اغتسل وهو**

وهو اي الغسل افضل من الوضوء لانه عليه السلام فعل هكذا
 ولان المقصود منه النظافة وازالة الرايحة حتى يومر به
 الحايض والنفساء ومعنى النظافة فيه اتم **وليس انرا**
وردا **جديدين ابيضين** لانه عليه السلام لبسهما هو
 واصحابه **وهو اي الجديد** الابيض **افضل** من غيره لانه
 انظف ولقوله عليه السلام خير ثيابكم ابيض البسوا
 اي الابيض **او غسيلين** ان لم يجد جديدين **ونظيف او هين**
ان وجد لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يحرم تطيب باطيب
 ما يجد ثم اري وبيض الطيب في راسه رواه البخاري ومسلم
 رحمهما الله وفي بعض طرق مسلم رحمه الله وبيض الدهن واذا
 فرغ من اللبس والطيب **صلى كعتين** **ويسال الله تعالى**
التيسير له والتقبل منه لما روى انه عليه السلام قال بعد
 ما صلى اللهم اني اريد الحج فيسترني وتقبله مني **ثم لتي** اي
 قال ليتك اللهم ليتك ليتك لا شريك لك ليتك ان الحمد

والنعمه لك والملك لا شريك لك حال كونه ناويا بالتلبية نسكه
الذي يريد من الحج والقران وغير ذلك **رافعا** بها **صوتة** لقوله
عليه السلام جاءني جبريل فقال يا محمد مر اصحابك فليرفعوا
اصواتهم بالتلبية فانها من شعائر الحج رواه ابن ماجه رحمه الله
والتلبية معروفة وقد عرفتها انفا وهي اجابة دعوة الداعي
واختلف في الداعي الاظهر انه الخليل عليه السلام والمراد
بها تكثير الاجابة مرة بعد مرة ولكن اختلف في معناها
والاقرب انها من ألّت بالمكان وكبت به اذا اقام ولزمه
ولم يفارقه **فمعنى** لبيتك انا اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة
وكذا اختلف في هرق ان من قوله ان الحمد والاصح الكسر
هي اي التلبية **مرة** واحدة بكما لها **شرط** فلا يكون محرما
بدونها لما روى ان ابرع عباس رضي الله عنهما فترى الحج في قوله
تعالى فمن فرض فيهن الحج بالا هلال فقال فرض الحج اي الا ^{هلال}
والزيادة في التلبية على مرة واحدة **سنة** فياتي بها وبالصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم ما يشاء **ويبقى المحرم** اي يجتنب **الرفث**

الجماع وقيل ذكر الجماع ودواعيه بحضرة النساء **والفسوق**
المعاصي **والجدال** المنازعة وقيل مجادلة المشركين في تقدي
وقت الحج وتأخيرها ويجتنب **قتل صيد البر والدلالة** عليه و
الاشارة اليه لانه عليه السلام علق حل اكل الصيد على عدم
الامرو والاشارة حين سألوه عن لحم خمار الوحش اصطاده
ابوقنادة فقال هل منكم احدا مره او اشار اليه فقالوا
لا قال فكلوا ما بقي من لحمه **والفرق** بين الاشارة والدلالة
ان الاشارة تقتضي الحضرة والدلالة الغيبة **ويباح** **الكل**
صيد البحر لان المراد من قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
صيد البر **ويترك المحرم** **لئس الخيط** **والعمامة** **والقلنسوة**
الخفين **التأمين** لما روى انه عليه السلام نهى ان يلبس المحرم
هذه الاشياء وفي اخر الحديث ولا خفين الا ان لا تجد
نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين والكعب هنا المفضل
الذي في وسط القدم عند مقعد الشراك فما روى هشام
عن محمد رحمه الله **ويترك المحرم ايضا** **تغطية الرأس** **والنحية**

وَالدَّهْنُ وَالتَّطْيِيبُ وَحَلَقَ الشَّعْرَ وَقَصَّه **وَقَصَّ الظُّفْرَ وَلَبَسَ**
الْمَصْبُوعَ بِخَوِ الزَّعْفَرَانِ وَالْوَرَسِ وَالْعَصْفَرِ **إِلَّا أَنْ يَكُونَ**
مَغْسُوكًا لَا يَنْقُضُ إِي لَا يَفُوحُ وَقِيلَ لَا يَتَنَاثَرُ وَلَا يَغْتَسِلُ
 شَعْرُهُ بِالْحِطِيِّ وَلَا بِسَدْرٍ وَلَا يَتَنَوَّرُ إِي لَا يَسْتَعْمَلُ النُّورَةَ
 وَلَا يَحْكُرُ رَأْسَهُ **إِلَّا بِرَقِي** إِي كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ لَأَن فِيهِ إِزَالَةُ
 الشَّعْتِ وَالْأَصْلُ فِي الْكُلِّ وَرُودُ النَّهْيِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ **وَلَهُ**
إِي الْحَرَمُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدْخُلَ الْحَمَامَ وَيَسْتَنْظِلَ بَيْتًا وَخِيَمَةً
أَوْ مَحَلًّا يَقَعُ الْمِيمُ الْأَوَّلَى وَكُسْرُ الثَّانِي وَعَلَى الْعَكْسِ الْمُجُوجِ
 الْكَبِيرُ لَا نَهْ عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَسَلَ وَاسْتَنْظَلَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَلَهُ أَنْ
 يَشُدَّ الْمِصْبَانَ وَالْمِنْطَقَةَ وَالسَّيْفَ وَالْمِصْلَاحَ فِي وَسْطِهِ
 وَيَتَخَتَّرَ بِالْخَاتَرِ لَا نَهْ لَيْسَ بِلَبْسِ الْمَخِيطِ وَلَا بِمَعْنَاهُ **وَيَكْتَبُرُ**
التَّكْبِيَةَ بِصَوْتٍ رَفِيعٍ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ وَكَلَّمَا عَلَا شَرْفًا
 مَوْضِعًا عَالِيًا أَوْ هَبْطًا أَدْنَى أَوْ لَقِيَ رَكْبًا أَوْ اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ
 وَعِنْدَ كُلِّ رُكُوبٍ وَنُزُولٍ **وَبِالْأَسْحَارِ** لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا وَلَأَن التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ بِمَنْزِلِهِ التَّكْبِيرُ فِي الصَّلَاةِ

فِيَانِي

فِيَانِي بِهَا عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ رَافِعًا صَوْتَهُ لِمَا رَوَى
 عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِي الْحَجَّ أَفْضَلَ قَالَ الْعَجُّ وَالنَّجْعُ الْعَجُّ رَفْعُ الصَّوْتِ
 بِالتَّلْبِيَةِ وَالنَّجْعُ أَرَاكَةَ الدَّمِ **فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ** لَيْلًا أَوْ نَهَارًا
طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْقُدُومِ وَيَسْتَمِيطُ الْفَجْرَةَ أَيْضًا **سَبْعَةَ**
أَشْوَاطٍ وَرَاءَ الْحِطِيمِ لَأَن الْبَعْضَ مِنْهُ مِنَ الْبَيْتِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ تَذَرَعُ مِنَ الْحَجْرِ مِنَ الْبَيْتِ وَمَا زَادَ لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ رَوَاهُ
 مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَمَّا سَمِي حِطِيمًا لِأَنَّهُ حَطَمَ مِنَ الْبَيْتِ إِي
 كُسْرُهُ وَيُسَمَّى حَجْرًا أَيْضًا لِأَنَّهُ حَجَرٌ مِنَ الْبَيْتِ إِي مَنَعَهُ وَهُوَ
 مَخْطُوطٌ مَحْدُودٌ عَلَى صُورَةٍ نَصْفِ دَائِرَةٍ خَارِجٍ عَنْ جِدَارِ
 الْبَيْتِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ تَحْتَ الْمِيزَابِ عَلَى مَا شَاهَدْنَا هُوَ
 لَمْ يَطِفْ بِالْحِطِيمِ بَلْ دَخَلَ الْفَجْرَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ لَا
 بِحِزْبِهِ وَيَعِيدُ الطَّوْفَ كُلَّهُ وَلَوْ أَعَادَ الْحَجَّ وَحْدَهُ أَجْزَاءَهُ
 وَفِي الْغَايَةِ لَا يَعْدُ عَوْدَهُ شَوْطًا لِأَنَّهُ مِنْكُوسٌ فَلَوْ اسْتَقْبَلَ
 الْمَصْلِي الْحِطِيمَ وَحْدَهُ لَا يَجُوزُ لَأَن رُضِيَتِ التَّوَجُّعُ بِنَصْرِ الْكُتَابِ

فِيَانِي
 ان رَجَعَ يَقْبَلُ الدُّعَاءَ وَرَحِمَهُ اللَّهُ
 أَفْضَلَ إِي بَيْتَهُ
 بِطَفَةِ الْمَيْمَنِ

فلا يتأدى بخبر الواحد احتياطا واحتياط في الطواف
ان يكون وراء الخطيم سبعة اشواط **يرمل في الثلاثة الأولى**
منها فقط وهو ان يمشي سريعا بهز في مشية كتفيه كالمبارك
بين الصفيين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلاء
للمشركين حيث قالوا اضنا هم حمي يشرب ثم بقي الحكر بعد
زوال السبب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده **وكلماء**
بالج الأسود استقبله وكبر وهلل ويرفع يديه كالصلوة و
استلمه ان قدر من غير ان يودي احدا او يراجه **ويستلم**
الركن اليماني وهو حسن **ويدعو بما شاء من الدعاء** من غير تعيين
وبوقت لانه يذهب رقة القلب وان يترك مما نقل منها
عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين رضي الله عنهم
فحسن **ويحتمل الطواف باستلام الحجر ثم يصلي ركعتين عند**
المقام او حيث تيسر من البيت لقوله عليه السلام وليصل
الطايف لكل اسبوع ركعتين ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه
ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصل على النبي عليه السلام

ويرفع يديه ويدعو الله لحاجته **ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة**
اشواط يهرول اي يسرع في المشي **فيها** اي في الاشواط كلها بين
الميلين الأخضرين المعروفين لما روى انه عليه السلام
نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعى في بطن الوادي ثم مشى
حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا
ويحتمل المروة **وفي رواية** الطحاوي رحمه الله السعي من الصفا
الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا
ويقع الختم على الصفا والصحيح هو الاول **ثم يقف بمكة حراما**
ان كان مفردا او مقرا يطوف بالبيت تطوعا متى شاء **ثم يشبه**
الصلوة لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة والصلوة
خير موضوع فكذا الطواف فيطوف ما شاء **بلا رمل** لانه
مخصوص بطواف يكون بعده سعي **ولا سعي** ايضا لانه لا يجب
الامرة واحدة والتنفل به غير مشروع **ويحتمل كل طواف ركعتين**
لما روينا ويخطب الامام سابع ذي الحجة ويعلم الناس فيها
الخروج الى منى والصلوة بعرفات والافاضة **ثم يخرج**

يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لانهم
 يرون الا بدي هذا اليوم قبل الخروج الى **مكة فيقيم بها حتى**
يصلى الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس
صلى الامام بالناس بعد الخطبتين **الظهر والعصر وقت**
الظهر باذان واقامتين لما روى انه عليه السلام فعل هكذا
ولا يجمع المنفرد بين الصلوتين عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان
 المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه الا فيما ورد
 الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام **وقال لا يجوز له الجمع**
 لان جواز الجمع للحاجة لا امتداد الوقوف والمنفرد محتاج
 اليه **والامام** الاعظم او نايبه والاحرام قبل الصلوتين
شرط فيهما في الظهر والعصر ومن شرط الجمع ان تكون صلاة
 الظهر صحيحة حتى لو تبين فسادها بعد ما صلاها اعاد الظهر
 والعصر جميعا لان جواز تقديم العصر على خلاف القياس
 فيراعى جميع ما ورد به الشرع وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه
وقال زفر رضي الله عنه تراعى هذه الشرايط في العصر

خاصة لانه المغيرة عن وقته **قلت** التقديم على خلاف القياس
 ثبت جوازه بالشرع اذا كان مرتبا على ظهر مؤدى بهذه
 الشرايط فيقتصر عليه بخلاف الجمع بالمرتبة لانه لا يشترط
 مؤخر عن وقته فلا تراعى فيه الشرايط **وعندها لا يشترط**
 الا الاحرام في حق العصر **ثم يقف الامام بعرفة راكبا على**
 الدابة ان وجد والا فقا بما **يقرب الجبل** الذي يسمى جبل الرحمة
 لانه عليه السلام وقف في ذلك الموضع **وعرفة كلها موقف الا**
بطن عرنة فاذا غربت الشمس افاض الامام الى المرتبة لفة
ووقف اي نزل **يقرب الجبل** فرج ومرد لفة كلها موقف
الا وادي محسر لقوله عليه السلام عرفة كلها موقف وارتفعوا
 عن بطن عرنة والمرد لفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن
 محسر وشعاب مكة **منحصر** رواه البخاري رحمه الله **ويصل**
 الامام **بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان و**
اقامة واحدة لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة **ويجمع المنفرد**

المغرب والعشا لان المغرب مؤخرة عن وقتها **ومن صلى المغرب**
في الطريق قبل ان يصل المزدلفة ولو في عرفات أعاد
 الصلوة ما لم يطلع الفجر عندها لما روى انه عليه السلام
 قال لا سامة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة
 اما مكحين قال الصلوة يا رسول الله **وقا** لا يوسف
 حجه الله لم يعد لانه اذاها في وقتها فلا يجب اعادتها كما
 بعد طلوع الفجر الا ان التاخير من السنة فيصير مسيئا
 بتركه **ويبيت بها** اي بالمزدلفة الى طلوع الصبح من يوم النحر
ويصلي الفجر بهم بغلّس وهو ظلمة اخر الليل بعد طلوع
 الصبح لرواية من مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 و سلم صلاها يومئذ بغلّس ثم يقف بالمشعر الحرام ويدعو فاذا
 اسفر الصبح افاض الى منى فيرمي جمره العقبية من بطن
 الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف يكبر مع كل
 حصاة **وه يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة**
 لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل هكذا

١٩١
 ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير
 عذر لزمه الدم واما اذا تركه بعذر بان يكون به ضعف
 او علة او كانت امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه **وعنه**
 الشافعي رضي الله عنه انه ركن **ولو رمى الحصاة السبع جملة**
 ودفعه واحدة فهي بحسب واحدة لان المرمى والماتوا
 تقرأ الافعال **وبجوز الرمي بحسب الارض كله** كالبحر والمدر
 والطين والنورة والزرنيخ والملح الجبل والحل وقبضة من
 الترات والياقوت والزرجد والبلور والعقيق ونحو
 ذلك بخلاف الذهب ونحوه حيث لا يجوز الرمي **بالذهب**
والفضة لانه يسمى نثارا لا رميا وكذا بالخشب العنبر
 واللؤلؤ والجوهر لا بها ليست من جنس الارض وقت
 الرمي من طلوع الفجر الى غروب الشمس ويكره قبل طلوع
 الشمس **وعند الشافعي رضي الله عنه** يجوز الرمي بعد النصف
 الاخير من الليل ثم يذبح المفرد ان شاء بخلاف القارن
 والمتمتع حيث يجب عليهما الذبح **ثم يحلق ربع رأسه** واكله

ان شاء لقوله عليه السلام ان اول نسكنا هذا ان نرى
 ثم ندبح ثم نحلق **وهو افضل** من التقصير لقوله عليه السلام
 اللهم اغفر للمخلفين الحديث **او يقصر** وهو ان ياخذ من
 رؤس شعر ربيع الراس مقدار الاغملة **ويحجل** له بعد ذلك
كل شيء الا النساء لقوله عليه السلام اذا رميته وحلقته
 وذبحته فقد حل لكم كل شيء الا النساء **ثم يطوف** بالبيت
طواف الزيارة سبعة اشواط بلا رمل وسعي ان كان رمل
 في طواف القدوم وسعي بعده **وقته** اي وقت طواف الزيارة
 ايام النحر فيكره التأخير عنها **وافضلها اولها** **ويحجل** له
 النساء ايضا لاجماع الامة على ذلك **ثم يعود الى منى** و
 يرمى الجمار **الثلاث** بعد الزوال في اليوم الثاني من ايام النحر
 والثالث والرابع فيبتدى بالتى تلى مسجد الخيف ورمىها
 بسبع حصيات يكتر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمى
 التى تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمى جمرة العقبة
 كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضى الله عنه

فيما

فيما نقل من نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم مفترقا **الا فضل**
 ان يرمى في الرابع وله ان ينفر ماله يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا
 طلع طلع الفجر لم يكن له ان ينفر ليدخل وقت الرمي فله ان يقف
 الرمي في هذا اليوم على الزوال عند اى حنيفة رضى الله عنه فاذا
 اراد الرجوع الى بلده طاف بالبيت طواف الصدر ويسمى
 طواف الوداع ايضا لا نه يودع البيت ويصدر عنه اى
 يرجع وطواف الافاضة لا نه لاجله يفيض الى البيت من منى
 وطواف الواجب لا نه واجب عندنا لقوله عليه السلام من
 حج هذا البيت فليكن اخر عمره بالبيت الطواف واعمال
 اذا اراد الرجوع اذ لا يجز عليه ان اقام بها كما لا يجب على اهل مكة
 ومن وقف بعرفة لحظة ساعة ما بين الزوال يوم عرفة وفجر يوم
 النحر اجزاه ولو كان الواقف حال الوقوف نائما او ناعسا عليه
 او جاهلا بها بعرفة لا طلاق قوله عليه السلام الحج عرفة فوقف
 بعرفة ساعة من الليل او نهارا فقد تمت حجه **والمرأة** والحنتى
 في افعال الحج **كالرجل** لان اوامر الشرع عامة لجميع المكلفين

مطل

ما لم يقدر ليل على الخصوص **الا في كشف الرأس ولبس المخيط**
ورفع الصوت بالتلبية والرملة والهرولة والخلق فانها
تخالفة اي الرجل في جميع ما ذكر لو ردد الخبر بذلك واجماع العلماء
 على ذلك ولما فرغ عن بيان المفرد شرع في بيان القارن
 والمتنع فقال **فصل القرآن افضل من التمتع والافراد لقوله**
 تعالى واتموا الحج والعمرة لله وانما مهما ان يحرم بهما من ديرة
 اهله كذا فترى الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ولقوله عليه
 يا محمد اهلوا حجة وعمرة معا **وصفته ان يهل بالعمرة**
والحج معا من الميقات او من ديرة اهله او غيرها ويقول
 عقيب الركعتين اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي
 وتقبلهما لي وكذلك يقول لبتيك بعرة وحجة معا وان
 نوى بقلبه ولم يذكرها في التلبية اجزاه اعتبارا بالصلاة
 فاذا دخل مكة بدا بالعمرة فطاف بالبيت سبعة اشواط
 يرمل في الثلثة الاولى منها ويسعى بعدها بين الصفا
 والمروة ويهرول بين الميادين ثم يبدأ بالحج فيطوف

طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى ويفعل افعال
 الحج كما يتينا في المفرد ثم ان تقديم العمرة واجب لقوله
 تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج وكلمة الى لا انتهاء الغاية
 فتقدم العمرة حتى يكون الانتهاء بالحج والاية وان نزلت
 في التمتع فالقران بمعناه من حيث ان كل واحد منهما يرفق
 باداء النسكين في سفرة واحدة فلو نوى الاول للحج لا
 يكون الا للعمرة كرمضان وطواف الزيارة يوم النحر اذا
 نوى لغيره لا يكون الا له ولا يتخلل بينهما بالخلق لانه يكون
 جناية على الاحرامين لان او ان التخلل فيهما يوم النحر
فاذا رمى الجمرات التي في العقبة يوم النحر **اراق ذما** اي ذبح
 شاة او بدنة او سبعا لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى
 الحج فما استيسر من الهدى والقران بمعناه على ما يتينا
وقال جابر رضي الله عنه حججنا مع رسول الله صلى الله عليه
 فخرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه البخاري
 ومسلم رحمهما الله هذا ان قدر على اراقة الدم **والاصا**

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ آخِرَهَا يَوْمُ عَرَفَةَ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ
 إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ فِي الْحَجِّ
 سَجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ وَبَجُوزَ لَهُ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ بِمَكَّةَ
 بَعْدَ مَضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ **وَالْمَتَمِّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ** فِي
 ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ فِي سَفَرَةٍ
 وَاحِدَةٍ فَاشْبَهَ الْقُرْآنَ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْأَفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَتَمِّعِ **وَصِفَتُهُ أَنْ يُهْلَلَ**
بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِهَا فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ **فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَدَّى الْعُمْرَةَ وَحَلَّ مِنْهَا** إِنْ شَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 سَاقٍ لِهَدْيٍ وَإِنْ سَاقٌ لَا يَتَحَلَّلُ بَلْ يَبْقَى مُحَرَّمًا ثُمَّ يُحْرِمُ مَرَّةً
 أُخْرَى بِأَيِّ يَوْمٍ التَّرْوِيَةِ أَوْ قَبْلَهُ وَهُوَ أَفْضَلُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ
 حَتَّى إِذَا لَمْ يَحْجِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لَمْ يَكُنْ مَتَمِّعًا مِنَ الْحَرَمِ لِأَنَّهُ فِي
 مَعْنَى الْمَكِيِّ وَمِيقَاتِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ **وَيَفْعَلُ مَا**
يَفْعَلُ الْمُفْرَدُ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا أَنَّهُ مَفْرَدٌ يَوْمًا فِي طَوَافٍ

الزَّيَاةُ وَيُسْعَى بَعْدَهُ لِأَنَّهُ هَذَا أَوَّلُ طَوَافٍ لَهُ فِي الْحَجِّ وَقَدْ
 بَيَّنَّا أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ فِيهِ يَوْمًا بِخِلَافِ الْمَفْرَدِ
 لِأَنَّهُ قَدْ سَعَى مَرَّةً عَقِيبَ طَوَافٍ الْقُدُومِ فَلَا يُسْعَى مَرَّةً
 أُخْرَى حَتَّى لَوْ لَمْ يُسْعَى عَقِيبَ طَوَافٍ الْقُدُومِ رَمَلًا فِي هَذَا
 الطَّوَافِ وَسَعَى بَعْدَهُ وَكَانَ هَذَا الْمَتَمِّعُ طَوَافٍ وَسَعَى
 بَعْدَ مَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنَى لَمْ يَوْمَلْ فِي طَوَافِ
 الزَّيَاةِ وَلَا يُسْعَى بَعْدَهُ **وَعَلَيْهِ** أَيُّ عَلَى الْمَتَمِّعِ دَمٌ إِنْ قَدَّرَ
أَوْ بَدَّلَهُ مِنَ الصَّوْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ كَالْقَارِنِ
 لِأَنَّ أَحَدَهُمَا بِمَعْنَى الْآخِرِ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَلَمَّا قَرَّخَ عَنْ بَيَانِ
 الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ جُنَايَتِهِمَا فَقَالَ **فَصَلِّ**
 فِي أَحْكَامِ الْجُنَايَاتِ **إِذَا طَيبَ نَحْرُكَ** عَصَا كَامِلًا
 كَالرَّاسِ وَالرَّقَبَةِ وَالْأَبْطِ وَالصَّدْرَ وَالْفَخْذَ وَالسَّاقَ
 وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ **لَزِمَهُ دَمٌ** أَيُّ شَاةٍ وَكَذَا إِذَا أَكَلَ طَيبًا
 كَثِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ لَا تَلْزِمُهُ الصَّدَقَةُ
 فِي الْأَكْلِ **وَإِنْ كَانَ الطَّيْبُ أَقَلَّ** مِنْ عَصَا **لَزِمَهُ صَدَقَةٌ**

اي نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير لقصور
 الجنائية **وَقَالَ** محمد رحمه الله يجب بقدر من الدم و
 في مناسك الكرماني رحمه الله لو طيب جميع اعضاءه فعليه
 واحد لا تحاد الجنس لو كان الطيب متفرقة يجمع ذلك
 كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو
 شتم طيبا فليس عليه شيء وفي النوادر من شتم طيبا بالصبغة
 فاصابها كلها فعليه دم وعن ابنه يوسف رحمه الله
 ان طيب شارب به كله او بقدر من لحيته او راسه فعليه
 دم وقالوا اذا اکتحل بالكل المطيب فعليه صدقة ومثله
 الانف فان فعل ذلك مرارا كثيرة فعليه دم **وَانْ**
خَضَبَ رَأْسَهُ بِحَنَاءٍ مَا يَحِلُّ لِرَأْسِهِ دَمٌ لا نه طيبا صاب
 عضوا كاملا لقوله عليه السلام الحناء طيب **وَاِنْ كَبِدَهُ**
 اي الحنا راسه بان كان غليظا **لِرَأْسِهِ دَمَانِ** دم للتنظيف
 ودم لتنغطية الراس **وَاِنْ اِدْهَنَ بِزَيْتٍ خَالِصٍ وَخَلَّ**
 خالصا لخالطه الطيب يجب عليه الدم عند اي حنيفة

رضي الله عنه **وَعِنْدَهَا** صدقة واما المطيب بنحو البنفسج
 فيجب فيه الدم اتفاقا او لبس مخيطا يوما او اياما او
عَطَى رَأْسَهُ يَوْمًا أَوْ حَلَفَ رُبْعَ رَأْسِهِ أَوْ رُبْعَ لِحْيَتِهِ أَوْ
كُلِّ رَقَبَتِهِ أَوْ أَحَدَى بَطْنَيْهِ لِرَأْسِهِ دَمٌ كما الجنائية اذ
 للربع حكم الكل والرقبة والا يطكل منهما عضو كامل وعن
 محمد رحمه الله ان لبسه في بعض اليوم يجب عليه من الدم
 بحسابه **وَاِنْ كَانَ** الفعل المذكور **أَقَلَّ** مما قلنا في الكل **لِرَأْسِهِ**
صَدَقَةٌ لقصور الجنائية وقياس قول محمد رحمه الله وجوب
 الدم بحسابه **وَاِنْ قَصَّ مِنْ شَارِبِهِ شَيْئًا فَعَلَيْهِ حَكْمُهُ**
عَدْلٍ فينظر ان هذا الماخوذ كونه يكون من ربع اللحية
 فيجب عليه بحسابه من الطعام وان اخذ منه نصف
 ثمن اللحية يجب عليه ربع الدم وذكر القصة في الشارح
 لانه هو الستة وهو ان يقص منه حتى يوازي الاطار
 وهو الحرف الاعلى من الشفة العليا وذكر الطحاوي
 رحمه الله ان حلق الشارب هو السنة عند اي حنيفة واني

ومحمد رحمهم الله لقوله عليه السلام احفوا الشارب واعفوا
 اللحي واه مسلم رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما وكان
 ابن عمر يحفي شاربه حتى ينظر الى الجلد والاحفاء الاستيصا
 والاعفاء تركها حتى تكبر اللحية والسنة قدر القبضة فما
 زاد قطعه **وإن خلق المحرم موضع المحاجر جمع محجة**
 بكسر الميم وفتح الجيم وهي قارورة الحمام يجب عليه الدم
 عنده وعندهما الصدقة **أو قصر في مجلس واحد كل أظفار**
من اليد والرجل أو ربعها كيد واحدة أو رجل واحدة
لزمه دم واحد لأن إزالة ما ينمو من بدن الإنسان
 من محظورات أحرامه **وإن قص كل من الأظفار في أربعة**
مجلس كل مجلس ربع لزمه أربعة دماء عندهما لأن
 للربع حكم الكل خلافا لمحمد رحمه الله **وإن قص الظفر أقل**
من خمسة أصابع مجتمعة من يد واحدة أو رجل واحدة
أو خمسة أصابع متفرقة من يد ورجل مثلاً لزمه لكل ظفر
صدقة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير لقصور

١٩٦
وإن نظف محرم عضو كاملاً أو لبس خيطاً يوماً كاملاً
أو خلق رأسه لعذر بخير ذلك المحرم بين اراقة دم وثلاث
أصوع من يربطها لستة مساكين وبين صوم ثلثة
أيام لقوله تعالى فقد بته من صيام أو صدقة أو نسك وكلمة أو
 للتخيير وقد فسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكره الآية
 نزلت في العذور وثمة الصوم يجزيه في أي موضع شاء لا عبادة
 في كل مكان وكذا الصدقة عندنا لما قلنا وأما النسك
 يختص بالحرم بالاتفاق لأن الأراقة لم تعرف قربة إلا في زمان
 أو في مكان مخصوص وهذا الدم لا يختص بزمان معين فتعين
 اختصاصه بالمكان **وإن قبل المحرم أو لمس بشهوة لزمه**
دم لا ارتكابه المنهق وفي الجامع الصغير إذا لمس بشهوة فامني
 يلزمه الدم وإن لم يمني فلا وذكر في الأصل أن لفرق بينهما
 إذا نزل أو لم ينزل وكذا الجواب في الجامع فيما دون الفرج
وإن جامع المحرم في أحد السيلين قبل الوقوف بعرفة
فسد حجه وعليه شاة ويثمه أي ذلك الحج الفاسد

كما يتم من لم يفسده **ويقضي** الفاعل والمفعول من عام
 قابل لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن من واقع المرأة
 وهما محرمان فقال يرتقان دما ويمضيان في حجتهما وعليهما
 الحج من قابل وكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم و
 قال الشافعي رضي الله عنه يجب بدنة **ولا يقارق امرأته**
في القضاء عندنا لان الافتراق ليس ينسك في الاداء
 وكذا في القضاء **وقال** زفر رحمه الله يفترق عند الاحرام
 وما لك حمه عند الخروج من المنزل والشافعي رضي الله عنه
 عند المكان الذي جامعها فيه **وان جامع بعد التوفيق**
 بعرفة لم يفسد حجه **وعليه بدنة** لقوله عليه السلام
 من وقف بعرفة فقد تم حجه وحقيقة التمام غير مراد
 لبقاء طواف الزيارة عليه وهو ركن فتعين التمام حكما
 بالا من الفساد وجوب البدنة مروي عن ابن عباس رضي الله
 ولا يعرف ذلك الا سماعا **وقال** الشافعي رضي الله عنه يفسد حجه
 اذا جامع قبل الرمي **وان جامع بعد الحلق** قبل طواف الزيارة

فعليه شاة لان الجنابة تخفت لوجود الحل في غير النساء و
جماع الناسي والعامد والنائم والمكرم سوا في الاحكام
 المذكورة لاستواء الارتفاق وهو الموجب **ومن طاف للقدوم**
او للصدر محدثا فعليه صدقة لقوله تعالى وليطوفوا
 بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم يكن فرضا ثم قيل
 ان الطهارة سنة والاصح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها
 فاذا شرع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشرع
 ويدخل نقص ترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهارا للدنو
 رتبته عن الاجاب بايجاب الله تعالى وهو طواف الزيارة
وان طاف للقدوم او للصدر جنباً فعليه شاة ان لم يعيد
 ويجب عليه الاعادة كطواف الزيارة ذكره في المحيط لانه
 نقص كثير بخلاف الطواف محدثا **ومن طاف للزيارة**
محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان القحش
 من الاول فيجبر بالدم **وان طاف للزيارة جنباً فعليه**
بدنة كذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ولان الجنابة

اغلظ من الحدث فيجب نقصانها بالبدنة اظهارا للتفاوت
 واعلم ان المصنف رحمه الله لم يذكر هل عليه الاعادة
 ام لا وذكر في الهداية ان الافضل الاعادة وفي بعض
 النسخ وعليه ان يعيد والاصح انه يومر بالاعادة في
 الحدث استحبابا وفي الجنابة وجوبا ثم ان اعاده وقد
 طافه محدثا فلا ذبح عليه وان اعاده في ايام النحر وقد
 طافه جنبا فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته وارا عاده
 في وقته بعد ايام النحر لزومه الدم بالتاخير عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه **ومن ترك من طواف الزيادة ثلثة اشواط**
فمادونها شوط او شوطين فعليه شاة لان النقصان
 يسير فيجب بالدم ولو رجع الى اهله جاز ان لا يعود
 ويبعث شاة **وان ترك من طواف الزيادة اربعة اشواط**
فهو محرم ابد في حق النساء حتى يطوفها بذلك الاحرام
 لا نعدام التحلل منه لان الاكثر حكم الكل **ومن ترك من**
طواف الصدر ثلثة اشواط فعليه صدقة نصف صاع

من براوصاع من تمر او شعير لانه دون طواف الزيادة
 وان كان واجبا فلا بد من اظهارا والتفاوت **وان ترك**
من الصدر اربعة اشواط او كلها فعليه دم لانه ترك
 الواجب وما دام بمكة تؤمر بالاعادة اقامة للواجب
 في وقته **ومن ترك السعي بين الصفا والمروة او افاض**
من عرفته قبل الامام وخرج منها قبل افاضته او ترك
 الوقوف بالمزدلفة او رمى كل الجمار او رمى وظيفته يوم
 او اكثرها لزومه دم لان المذكور كله واجب وقد تركه
 فيجب بالدم **وان كان** ما ترك من الرمي اقل من وظيفته يوم
 لزومه صدقة لكل حصاة نصف صاع من براوصاع من تمر
 او شعير كذا في الزيلعي **ومن اخر الخلق او طواف الزيادة**
عن وقته وهو ايام النحر لزومه دم عند ابي حنيفة رضي
 وقال لا شيء عليه فيها وعلى هذا الخلاف في تاخير الرمي في
 تقديم نسكك نسك كالخلق والنحر قبل الرمي والخلق قبل الذبح
وكذا الخلق في وقته خارج الحرم يوجب دما واحدا عند

محمد رحمه الله وعند أبي حنيفة رضي الله عنه دمين وقال في حرمه
 ان خلق للحج في ايام النحر فلا شيء عليه وان حلق بعده فعله
 وأصل الخلاف ان الحلق للحج يتعين بالزمان والمكان عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه وعند أبي يوسف رحمه الله لا يتعين بواحد منهما
 وعند محمد رحمه الله يتعين بالمكان دون الزمان وعند زفر
 رحمه الله يتعين بالزمان دون المكان وأما الحلق للعمرة فلا
 يتعين بالزمان بالاجماع ويتعين بالمكان عندهما خلافا
 لأبي يوسف رحمه الله وان لم يتخلق حتى خرج من الحرم ثم عا
 فخلق فيه لا يجزئ عليه شيء في قوله جميعا ولما قرع عن بيان
 الجنايات بسبب الحلق والقص لنقص شرع في بيان الجنايات
 بسبب الصيد ونحوه فقال **فصل في حرم قتل صيدا بريئا**
 وهو الحيوان الممتنع المتوحش باصل الخلقة وهو نوعان بري
 وهو ما يكون توالده وتناسله في البر وبحري وهو ما
 يكون توالده في الماء فان المولود هو الاصل والتعتيش
 بعد ذلك عارض فلا عبرة به ولا يحرم على المحرم البحر لقوله تعالى

احل لكم صيد البحر لاية **او قتل سبعاً غير صائِل** حامل وقتل
 لهلاكه سواء قتل **عدداً** او **سهرها** او **عوداً** مرة بعد مرة او
بداً مرة بلا عود او **دلاً** المحرم عليه على الصيد فقال في مكان كذا
 وكذا او اشار اليه فقتله **فعلية قيمته** هذه الجملة خبر
 لقوله محرم قتل صيد القوم **بقوله عدلين** في مقتله او
 اقرب مكان منه يكون له قيمة فيه ان لم تكن له قيمة
 في مقتله لكن لا يزيد في السبع على شاة وهو **يخير فيها** في
 القيمة **بين الهدى** يشترها ويذبح بمكة ان بلغت هدياً
 ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعاً من تمر
 او شعير **وبين الصيام** يصوم عن كل نصف صاع من بر
 هذا عندهما وأما عند محمد والشافعي رضي الله عنهما فان كان
 للصيد مثل صورة يجب ذلك ففي الظبي والضبع شاة وفي الاز
 عناق وفي البربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي الحمار
 الوحشي بقرة **ولو عيب** المحرم **الصيد** بجرحة او بتفريق
 شعره او قطع عضوه او قلع عينه او نحو ذلك **ضمن نقصاً**

من قتل
 من قتل
 من قتل

اذا برئ وبقي اثره فاذا برئ ولم يبق له اثر لا يضمن **واما**
 اذا لم يبرأ فمات بذلك النقصان ضمن كل القيمة **ولو ازال**
امتناعه بنتف ريش طيرا او قطع قوائم سايرا ونحو ذلك
 ضمن كل القيمة لانه ازال عنه الامن بازالة آلة الامتناع
 عن المهالك **ولو كسر المحرم بيض صيده ضمنه** لانه معد ليكون
 صيدا فاعطى له حكم الصيد فان فسد بان صار مدمرا لا
 عليه شيء لانه لا يحصل منه صيد **وضمن فرخ الميت حيا**
ان خرج منه من البيض الذي كسره لان البيض معد لينج
 منه فرخ حي والنفس كالاصل واجب حي يظهر خلافا وكسر البيض
 قبل وقته سبب لموت الفرخ والظاهرا انه مات به وكذا
 لو ضرب بطن طيبة فالقت جنيئا ميتا ثم ماتت بحية عليه
 قيمتها **ولا شيء على المحرم في قتل الغراب المودى** لا يقع الذبح
 باكل الجيف او يخلط **والحدادة والحية والعقرب والفارة**
والكلب العقور والذئب لقوله عليه السلام يقتل المحرم
 الفارة والغراب والحدادة والعقرب والحية والكلب

وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور
 او يقال ان الذئب معناه وعرة ابي حنيفة رضي الله عنه ان الكلب
 وغيره والمستأنس والمستوحش سواء لان المعتبر في ذلك الجنس
 وكذا الفارة الوحشية والاهلية **ولا شيء في قتل النمل والنمل**
والقراد والبق والذباب والسحفاة والخنفساء لانها
 ليست بصيود ثم هي مودية بطباعها وكل مود بالطبع يقتل
 بالشرع **ومن قتل قملة او قملتين او جرادة او جرادتين تصدق**
بكف من طعام او تمر والتمرة خير من الجرادة لما روي ان
 اهل حمص اصابوا جرادا كثيرا في احرارهم فجعلوا يتصدقون مكان
 كل جرادة بدرهم فقال عمر رضي الله عنه اري دراهمكم كثيرا يا اهل حمص ثمرة
 خير من جرادة **واما ان قتل قملة كثيرا** فاطعم نصف صاع من بر
 لان القملة يتولد من البدن فيكون قتلها من قضا النفث و
 المحرم ممنوع من ذلك بمنزلة ازالة الشعر حتى لو قتل قملة نسا
 على الارض لا شيء عليه لعدم ازالة النفث ولو وقع في ثوبه
 قمل كثير فالقاه على الشمس لموت القمل وجبت عليه الصدقة

وان لم يقصد به قتل القمل فلا شيء عليه **وَجَبَ الْجَزَاءُ عَلَى الْمُحْرِمِ**
بِأَكْلِ الصَّيْدِ الذي قتله حال كونه مضطراً لان الاذن في حق
 المضطر مقيد بالنص وهو قوله تعالى فم كان منك مريضاً
 أو به أذى من رأسه ففدية من صيابة أو صدقة أو نسك والآية
 وان نزلت في الخلق تناول كل المضطر دلالة ولو اضطر إلى
 أكل الميتة وقتل الصيد يأكل الميت ولا يقتل الصيد **وَقَالَ**
 أبو يوسف رحمه الله والاحسن ان يقتل الصيد وان وجد
 صيداً أقتله محرم يأكله ويدع الميت وكذا لو وجد صيداً
 حياً ومالاً مسلم يأكله ويدع مال المسلم **يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ ذَبْحُ غَيْرِ الصَّيْدِ**
 كالذجاج والبط والاهلي والبقر والغنم ونحو ذلك لانه ممنوع
 من الصيد وهي ليست بصيود **وَالْحَمَامُ الْمَسْرُورَةُ وَالطَّيْرِ الْمُسْتَأْذِنَةُ**
صَيْدٌ باصل الخلقه والاستئناس عارض فلا يبطل به الحكم
 يجب عليه الجزاء بذبحهما **خِلَافُ الْبَعِيرِ النَّارِ الْمُسْتَوْشِ**
 حت لا يأخذ حكم الصيد في الحرمه على المحرم **وَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ**
لَحْمُ صَيْدٍ اصْطَادَهُ حَلَالٌ وذبحه يلا واسطة محرم لما

روى ان الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا الحرم الصيد في حق المحرم
 فقال عليه السلام لا بأس به **وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ إِذَا ذُبِحَ الْحَلَالُ**
 يجب عليه قيمته **يَقْضَى قَبْلَهَا** على الفقهاء لا يجزيه غير القيمة
 لانهما غرامة وليست بكفارة فاشبهت غرامات الاموال
وَقَالَ زهير رحمه الله يجزيه الصوم **وَكَذَا** يجب القيمة في
 قطع خشيشه اي الحرمه **وَشَجَرُهُ غَيْرُ الْمَمْلُوكِ وَالْمَنْبُتُ عَادَةً**
مَالٌ يُجَفُّ اي الخشيش والخشب لان منهما سبب الحرمه قال
 عليه السلام لا تختل خلاها ولا يعضد شوكها فكان المحرم
 هو المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة
 الى غيره بالا نبات وما ينبت الناس عادة غير مستحق
 بالاجماع وما لا ينبت عادة اذا انبتته الناس التحريم
 عادة **وَلَوْ نَبَتَ بِنَفْسِهِ فِي مَلِكٍ** انسان فعلى قاطعه قيمته
 قيمة حقاً للشرع وقيمة لما لكه وطبا كان او يابساً واذا اذ
 قيمته ملكه **وَيَكُونُ** بيعه بعد القطع وما جن منه لا ضماً
 فيه ان لم يكن ملكاً الغير ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس

وثبت الحرمة بسبب الحرم لما يكون ناميا فيه **ولا يبرح** ^{حشيش}
الحرم ولا يقطع منه غير الا دخر لقوله عليه السلام ان الله
 مكة لا تختل خلاها ولا يعصد شوكتها ولا ينفر صيدها فقال
 العباس رضي الله عنه الا الا دخر فانه لقبورنا ويوتنا فقال
 عليه السلام الا الا دخر وهو ثبت طيب الرائحة **وقال**
 ابو يوسف رحمه الله لا بأس برعي حشيشه **ويجوز قلع الكمامة**
 من الحرم لانها لا تنمو ولا تبقى فاشتهت ليا بأس من النبات ^{والمشقة}
ما يوجب على المفرد دما يوجب على القارن دمين دم لحمة
 ودم لعنة الا في مجاوزة الميقات بغير احرام فانه يلزمه دم
 واحد لان الواجب عليه احرام واحد لتعظيم البقعة ولهذا لو
 احرم من الميقات بالعمرة واحرم بالحج داخل الميقات لا يجب عليه
 شيء وهو قارن فيترك واجب واحد لا يجب عليه دمان **ولو**
قتل محرما من صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد
 منهما بالشركة يصير جانيا جناية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء
 بتعدد الجناية ولو قتل حلالا لان صيد الحرم فعليه ما جزاء

واحد لان الواجب فيه بدل المحل لاجزاء الفعل وهو الجناية
وبيع الحرم الصيد وشراؤه باطل لان بيعه حيا تعرض للصيد
 وبيعه بعد قتله بيع ميتة بخلاف ما اذا باع لبن الصيد او
 او الجراد او شجر الحرم لان هذه الاشياء لا يشترط فيها الزكاة
 ثم اذا قبض المشتري وهلك في يده فعليه وعلى البائع الجزاء ^{لانها}
 قد جنى عليه البائع بالتسليم والمشتري باثبات اليد عليه ^{بضم}
 المشتري ايضا للبائع لفساد البيع **ولما فرغ** عن بيان احوال
 من يتمكن من اداء النسك شرع فيمن لا يتمكن فقال **فصل في**
منعه عدو او مرض من المضي الى البيت جاز له التحلل لدفع
 الحرج الاتي من امتداد الاحرام فاذا جاز له التحلل يؤمر بان
يبعث شاة تذبح في يوم يعلمه بان كان وعده يوما
 معيناً ليتحلل بعد الذبح لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم ^{حتى}
 يبلغ الهدى محله انها الحرمه الى غاية فلا يجوز التحلل قبلها
 فان لم يجد ما يذبح بقي محرما حتى يذبح او يطوف **وقال**
 الشافعي رضي الله عنه يحل بالصوم بان يقوم شاة وسطا

فيشتري بها طعاما فيصوم عن كل مديوم **وَيَتَوَقَّتْ الْأَحْصَا**
بِالْحَرَمِ فلا يجوز ذبحه في غيره لقوله تعالى لا تحلقوا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدى محله والمراد به الحرم بدليل قوله تعالى ثم حمله
 الى البيت العتيق بعد ذكر الهدايا وقال الله تعالى هديا بالغ
 الكعبة **وَلَا يَتَوَقَّتْ** دم الاحصار **يَوْمَ النَّحْرِ** فيجوز ذبحه في أي
 يوم شاء عند أبي حنيفة رضي الله عنه **وَعِنْدَهُمَا** يتوقت بالزمان
 وهو أيام النحر ودم المحصر بالعمرة لا يتوقت بالزمان بالاجماع
يَخْلَافُ دَمَ الْمُتَعَةِ وَالْقَارِنِ حيث يتوقت بالزمان والمكان
 لأنه دم نسك كالاضحية **وَالْمَحْصَرُ** بعد ما احرم بالحج **إِذَا تَحَلَّلَ**
فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ قَضَاءً لما تركه بعد صحة الشروع **وَعَمْرَةٌ** للتحلل
 لأنه في معنى فائت الحج وفائت الحج يتحلل بأفعال العمرة **وَعَلَى**
الْمَحْصَرِ بِالْعَمْرَةِ إذا تحلل **القضاء** فقط لأن الاحصار عنها يتحقق
 عندنا لأنه عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم احصروا بالحد
 وكانوا معتمرين فكانت تسمى عمرة القضاء وإذا تحقق الاحصار
 فعليه القضاء إذا تحلل كما في الحج **وَعَلَى الْقَارِنِ حَجَّةٌ وَعَمْرَتَانِ**

إذا تحلل ولم يقض في تلك السنة أما الحج والعمرة فلقضاء ترك
 بعد صحة الشروع وأما عمرة أخرى فالتحلل لما قلنا من أنه في معنى
 فائت الحج **وَلَوْ زَالَ الْأَحْصَارُ قَبْلَ الذَّبْحِ** الهدى الذي كان بعثه
 للتحلل **فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَرَاكَ الْهَدْيِ قَبْلَ الذَّبْحِ** والحج **لَزِمَهُ النَّوْ**
 الى البيت لأداء الحج وليس له ان يتحلل بالهدى لأن ذلك كان
 لجزءه عن ادراك الحج فكان حكم البدل وقد قدر على الاصل قبل
 حصول المقصود بالبدل فسقط عذره **وَالْأَيُّ** ان لم يقدر
 على ادراكهما فلا يلزمه التوجه بل يصير حتى يحل ينحر الهدى
 لفوات المقصود من التوجه وهو اذا الافعال وان توجه
 ليتحلل بأفعال العمرة جاز له لأنه هو الاصل في التحلل **وَمَنْ قَدَّرَ**
عَلَى الْوُقُوفِ بعرفه **أَوْ الطَّوَّافِ** **أَوْ مَنَعَ** **بَعْدَ الْوُقُوفِ** بعرفة
فَلَيْسَ مُحْصَرًا حتى لا يجب عليه بعث الهدى اما اذا قدر
 على الوقوف او منع بعد الوقوف فلا ان الحج العرفة فأمن من فوات
 الحج **وَأَمَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَى الطَّوَّافِ** فلا ان فائت الحج يتحلل به **وَبِالسَّعْيِ**
 والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى **وَمَنْ فَاَتَهُ الْوُقُوفُ**

بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج فيتحلل بعرفة
 ويقتل الحج من عام قابل لقوله عليه السلام من فاته عرفة بليل
 فقد فاته الحج فليتحلل بعرفة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه لان
 التحلل وقع بافعال العمرة والدم بدل عنها فلا يجمع بينهما **والعمرة**
لا تقوت لانها غير موقوتة وعليه الاجماع **وهي** اي العمرة **جائز**
في كل وقت الا يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق فاتها
 تكره في هذه الايام لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت
 تكره العمرة في هذه الايام الخمسة **وهي** العمرة **سنة** مؤكدة كما عرفت
 هناك اصاله وانما ذكرها هنا مرة اخرى تبعا لاهتمام الناس بها
 لما ان فيها اختلاف كثيرا حتى قال بعضهم انها فريضة وقيل واجبة
 وقيل فرض كفاية والاصح ما قلنا لما روى عن جابر رضي الله عنه
 انه قال اتى اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اخبرني عن العمرة او اجبه فقال عليه السلام لا وان تعمركم
 خير لك قال الترمذي رحمه الله حديث حسن صحيح **ومحرم**
النياحة في نفل الحج مطلقا سواء كان له عجز دايم او لم يكن

والاصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثوابه
 لغيره عند اهل السنة والجماعة صلاة كان او صوما او حججا
 او صدقة او قراءة القرآن او الاذكار الى غير ذلك من جميع انواع
 البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه لما روى عن انس رضي الله عنه
 انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا اتصدق
 عن مؤننا ونحج عنهم وندعوهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم
 انه ليصل ويفرحون به كما يفرح احدكم بالطبق اذا اهدى اليه
والنياحة تجزى في فرضه ايضا **عند العجز الدائم** الى الموت
 عند ابن حنيفة رضي الله عنه لانه فرض العمر فيعتبر عجز مستوعب
 لبقية العمر ليقع به الياس عن الاداء بالبدن وقال لا يجب الاجماع
 على العاجزان كان له مال فلا يشترط ان يجب عليه وهو صحيح
 كذا في الزيلعي وفيه ثم الصحيح من المذهب يمين حج عن غيره
 ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه **ودم القرآن** ودم الجنائز
على المأمور ودم الاحصار على المأمور لان دم القرآن واجب
 شكر لما وفقه الله تعالى من الجمع بين الفسكين والمأمور

مطلقا
 في جواز هبة ثواب جميع
 العبادات للغير عندنا

عجز عن الحج بنفسه فالحج
 بان يحج عنه فحج عنه ان مات حيا
 العجز ونحوه اي امور الحج عن العاجز
 فاذا وجد ان هذا اذا كان العاجز
 قال فاضحان هذا كما في الكسبي
 فانه كما لا يخفى بالجميع

هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه ودم الاحصاء
 مونة لانه هو الذي دخله في هذه الهدة فيجب عليه تخلصه
وَالْهَدْيُ مَا يُهْدَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الى الحرم وكونه
 من هذه الثلاثة يجمع عليه **وَالْعَيْبُ** في الهدى **مَانِعٌ** من ان
 يهدى **كَالْأَصْحِيَّةِ** لان كلامهما قرينة تعلقت باراقة الدم
 فيكون احدهما كالآخر في الجواز وعدمه والذي يمنع الجواز
 فيهما هي العورى والعرجى التي لا تمشي الى المنسك والعجفا
 ومقطوعة الاذن والذنب ولا يمنع الجنا والخصى **وَيَجُوزُ**
 لصاحب الهدى **الْأَكْلُ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَالْمُنْتَعَةِ وَالْقِرَانِ**
خَاصَّةً بل يستحب له لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا
 منها واطعموا القانع والمعتر الاية امر بالاكل واقله يفيد
 الاستحباب وقد صرح انه عليه السلام اكل من لحم هدية وحسنا
 من المرق ولا يجوز لصاحبه ولا لغيره من الاغنياء ان ياكل
 بقية الهدايا من دم الكفارات والجنايات والندور **وَيَتَوَقَّعُ**
دَمُ الْمُنْتَعَةِ وَالْقِرَانِ خَاصَّةً يَوْمَ النَّحْرِ لانه دم نسكه

فمختص

فيختص يوم النحر لا الاضحية **وَيَجُوزُ** ذبح بقية الهدايا في اي
 وقت شاء وذكر القدوري رحمه الله ان دم التطوع مختص بالنيات
 النحر كدم المنتعة والقران لانه نسكه مثله **وَاعْلَمْ** ان الدماء
 على اربعة اوجه منه ما يختص بالزمان والمكان وهو دم المنتعة
 والقران ودم التطوع في رواية القدوري رحمه الله و
 دم الاحصار عندهما ومنه ما يختص بالمكان دون الزمان
 وهو دم الجنايات ودم الاحصار عنده والتطوع في رواية
 الاصل ومنه ما يختص بالزمان دون المكان وهو الاضحية
 ومنه ما لا يختص بالزمان ولا بالمكان وهو دم النذور عندهما
 وعند ابى يوسف رحمه الله دم النذر يتعين بالمكان **وَيَجُوزُ**
التَّصَدُّقُ بِهَا بالدماء **عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَرَاءِ**
 لان الصدقة قرينة معقولة والصدقة على كل فقير قرينة و
قَالَ الشافعي رضي الله عنه لا يجوز الصدقة على غيرهم لان
 الدماء وجبت توسعة لاهل الحرم ولما فرغ غنيان الحج الذي
 هو ركن من اركان الاسلام وليس له جزاء الا الجنة فقال

كِتَابُ الْجِهَادِ هُوَ فَرْضُ كَفَايَةٍ وَأَنْ لَمْ يَبْدَأِ الْكُفَّارُ بِالْقِتَالِ
أَيُّ مَجِبٍ عَلَيْنَا أَنْ نَبْدَأَهُم بِالْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلُوا لِقَوْلِهِ تَعَالَى
وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجِهَادُ فَرْضٌ مِنْهُ
بِعِثْنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يَقَاتِلَ آخِرَاتِي الدِّجَالُ لَا يَبْطُلُهُ جُورُ جَائِرٍ
وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ وَالَّذِي يَدَّعِي أَنَّهُ فَرْضُ كَفَايَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا
يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرًا إِلَى الصُّرُورِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا
وَعَدَا اللَّهُ الْحُسَيْنِيَّ وَعَدَّ الْقَاعِدَ الْحُسَيْنِيَّ وَلَوْ كَانَ فَرْضٌ عَيْنٍ لِلزَّمَنِ
وَكَانَتْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَغْرُونَ بَعْضُهُمْ وَيَقْعِدُ بَعْضُهُمْ وَ
لَوْ كَانَ فَرْضٌ عَيْنٍ لَمَا قَعِدُوا وَلَا جِهَادَ عَلَى عَبْدٍ وَامْرَأَةٍ وَأَعْمَى
مُقْعِدٍ وَأَقْطَعَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي
أَصْحَابِ الْأَعْدَادِ حِينَ أَهْوَأَ بِالْخُرُوجِ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا نَزَلَتْ
آيَةُ التَّخَلُّفِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِلَّا إِذَا هَجَمَ الْعَدُوُّ وَفَجِينُذٌ يَكُونُ فَرَضٌ
عَيْنٍ فَيُخْرِجُ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ وَالْعَبْدَ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ
وَكَذَلِكَ الْوَلَدَ يُخْرِجُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ وَكَذَا كُلُّ سَفَرٍ لَيْسَ فِيهِ
خَطَرٌ وَيُقَدِّمُ طَلِبُ السَّلَامِ مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى الْجَزِيَّةِ وَالْقِتَالِ

ثُمَّ يَطْلُبُ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ إِنْ أَبَوْا عَنِ السَّلَامِ فَإِنْ قَبِلُوا فَالْجِهَادُ
وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا فَإِنْ أَبَوْا هُمَا أَيُّ عَنِ السَّلَامِ وَالْجَزِيَّةِ قَتَلُوا
بِالسِّلَاحِ وَالْمُخَنَّبِيقِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ وَقَطَعَ الشَّجَرُ وَأَفْسَادُ
الزَّرْعِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَنْكَسِرُ شُوكَتُهُمْ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَانَ يَقُولُ فِي وَصِيَّةِ أَمْرَاءِ الْجَيْشِ فَإِنْ هَدَّ أَبَوَا فَا سَلُّوهُمْ
الْجَزِيَّةَ فَإِنْ أَجَابُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ فَإِنْ هَدَّ أَبَوَا
فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ نَضَبَ الْمُنَاجِبِينَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ وَأَحْرَقَ
بُيُوتَهُمْ وَكَانَ فِيهَا نَخْلٌ وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ النَخْلَ
وَيُرْمُونَ الْمُسْلِمُونَ بِمَا بَدَأَهُمْ مَقْصُودِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَوْ
تَنَزَّسُوا الْكُفَّارَ الْمَقْصُودَةَ بِالرَّمْيِ بِالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ اسْتَبْرَأُوا
عَنْهُمْ وَيَقْصِدُونَ بِالرَّمْيِ الْكُفَّارَ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَنْتَهِزُ
بِالنِّيَّةِ مَمَكُنٌ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَعَلَاوَاتُ التَّكْلِيفِ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ
وَإِنْ أَصَابُوا مِنْهُمْ فَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَلَا كَفَّارَةَ وَقَدْ شَهِدْتُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحَبِّ فِيهِ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ

ويرمون قاصدين الكفار وهو اظهر ويكره **اخراج النصارى**
والمصاحيف في السرية ان **خيف** عليهم لما فيه من التعريض
 المصحف على الاستخفاف وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تسافر بالقرآن في ارض العدو **وفى** قارى القرآن وكذا
 فيه تعريض المرأة على الضياع والفضايح فيكرم اخراجها
ويحرم الغلول الخيانة والسرقة من المعتمد **والمثل** القطع
 اعضاء الكفار **والغدر** نقض العهد **وقتل المجنون والضعة**
والمرأة غير الملكية والهرم الشيخ الفاني **والاعشى** والمفقد
ونحوهم مثل مقطوع اليد والرجل لا نه عليه السلام نهى عن ذلك
 ولان الموجب للقتل هو الحراب وهو لاء لا يقا تلون فلا يقتل
الادفعاء لشرقاته او **رايه** او كان احد هولاء ملكا لان في
 قتله كسر شوكتهم وازالة ضررهم وقد صحح ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قتل زيد بن الصمت وكان ابن مائة وعشرين
 سنة وقيل ابن مائة وستين سنة لا نه كان صاحب رأي
 وهو اعشى **ويكره للمسلم قتل ابيه الكافر** وكذا قتل امه الكافرة

لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا الآية نزلت في الابوين
 الكافرين وليس من المعروف ان يقتلها **الادفعاء** لشرهما ان
 كانا لا يندفعان الا بالقتل **كالمسلم** اي كما يدفع ابوويه المسلمين
 بالقتل اذا قصد ا قتله ولم يندفع **الا به** لان هذا دفع
 عن نفسه وايتا رحيمة **وللادمام الصلح** مع اهل الحرب
فتجانا بلا مال **وبمال اخذ** اي ياخذ منهم **ودفع** اي دفع
 ان كان مصلحة المسلمين في هذا لا نه جهاد في المعنى
 المقصود من الجهاد دفع الشر وقد قال سبحانه وتعالى
 وان جحوا للسلام اي مالوا للصلح فاجتج لها **واللام** ^{نقضه}
 اي العهد قبل ان يتم المدة **بعد الاعلام** بالنقض **رايه**
مصلحة المسلمين لا نه عليه السلام نبذ الموقعة التي كانت
 بينه وبين اهل مكة **وان بدا** او الكفار **بخيانه** بعد
 الصلح **ينقضه** الامام فيقاتلهم **قبل اعلامهم** اذ لم
 عليه الاعلام اذا كان خيانتهم باتفاق امرائهم لانهم
 صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه بخلاف ما اذا

دخل جماعة منهم قطعوا الطريق ولا منعة لهم حيث لا يكون
 هذا نقضا للعهد ولو كانت لهم منعة وقاتلوا المسلمين
 علانية يكون نقضا للعهد في حقهم دون غيرهم **ويكره**
بيع السلاح والحديد والخيل منهم من الكفار لان فيه
 تقوية لهم على قتال المسلمين بخلاف بيع **الطعام واللباس**
 حيث لا يكره لما روي ان يمامة سيد اهل اليمامة قطع
 المسيرة عن اهل مكة حتى قبطوا فاستشفعوا النبي عليه السلام
 ففتح لك فامر به النبي عليه السلام ان يمرهم **واذا امنهم** اي
 اعطى الامان للكفار **حرًا** او حرة من المسلمين **صح** امانه و
لزم على المسلمين قبوله لما روي ان ام هانئ رضي الله عنها
 اجارت رجلين من المشركين يوم فتح مكة فاراد علي رضي الله
 ان يقتلها وقال لها اتجيرين المشركين على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت والله لا تقتلها حتى تقتلني وبنهما ثم
 اغلقت دونه الباب وجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فاخبرته بذلك فقال ما كان له ذلك قد اجرنا من اجرت

7
 1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100

وامتنا من امننت فعلم ان امان الواحد جازم واذا جازما
 لا يجوز لاحد التعرض له بقتل ولا اخذ مال ولا نقض عهد
الا ان يرى الامام نقضه مصلحة للمسلمين فينقضه بعد
 الاعلام ولا يصح امان ذي الكفار لانه منهم واسير
 وتاجر متاف في ديارهم **ومسلم غير مهاجر** من عنده **وعبد**
غير ما ذون في القتال لان شرط صحته الامان ان يكون
 المؤمن ممتنعاً مجاهداً يخاف منه الكفار لان الامان انما
 يكون بعد الخوف وذلك لما يتحقق من الممتنع المجاهد
وقال محمد والشافعي رضي الله عنهما يجوز امان عبد
 غير ما ذون ولما فرغ عن بيان كيفية قتالهم شرع في
 بيان كيفية تقسيم اموالهم فقال **فصل واذا فتح**
الامام بلد هم قهراً فله الخيار بعد اخراج الخنس
في قسمته بين الغائبين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في فتح خيبر **وبين ابقاياه** اي البلد **عليهم بالخيار** اي
 رؤسهم **والخراج على اراضيهم** كما فعل عمر رضي الله عنه

بسواد العراق موافقة الصحابة رضوان الله عليهم
ولم يجد من يخالفه من الصحابة وغيرهم **وقيل** الاولي هو
الاول عند حاجة الغائبين والثاني عند عدم الحاجة وهذا
في العقار **وانما** المنقول وحده فلا يجوز ان يرد عليهم
ما ورد به الشرع **وله** للامام **الحيار** ايضا في **قتل الاسارى**
فانشأ قتلهم ان لم يسلموا دفعا لشهره **وقد** صح انه عليه السلام
قتل واتا ان اسلموا فلا يقتلهم لا ندفاع شهره بالاسلام
وفي **استرقاقهم** ولو اسلموا بعد انعقاد سبب الملك
وهو الاخذ توجير اهل الاسلام بخلاف اسلامهم قبل
الاخذ حيث لا يجوز استرقاقهم لعدم انعقاد السبب
وانشأ تركهم احرار ذمة للمسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه
على ما بينا وشهرهم فدان دفع بذلك مع توفير المنفعة
لهم لانه كالا استرقاق الا مشرك العرب والمرتب على
ما بين ان شاء الله تعالى **ولو اسلموا** الاسارى او
جعلهم الامام **ذمة** للمسلمين **لا يطلقهم** بما لا يخل بسبيلهم

باخذ المال

باخذ المال **ولا تفادي بهم اسارىنا** ولا يرد هو الى دار الحرب
بمن لان في ذلك كله تقويتهم على المسلمين وعودهم حربا
علينا ودفع شهرهم خير من انفاذ الاسير المسلم لان نفاذ
في ايديهم غير مضاف اليها وتقويتهم بدفع اسيرهم مضاف
اليها **وعنه** في حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس بان تفادي
بهم اسارى المسلمين وهو قول محمد رحمه الله اذا لم يتوصل
اليه الا بالفداء **وذكر** في السير الكبير ان هذا هو ظاهر
الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله عنه **وقال** ابو يوسف
رحمه الله يجوز ذلك قبل القسمة لا بعدها ولو اسلم
امير لا يفادي به لعدم الفائدة الا اذا طابت به نفسه
وهو ما مون عليه من لا يرتد او اما المفادات بالمال فلا
يجوز عند عدم الحاجة الى المال وان احتاجوا اليه جاز
وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز مطلقا وكذلك
مفاد اقسامهم باسارى المسلمين يجوز عنده واذا
اراد الامام الرجوع ومعه مواشي نقلها الى دار الاسلام

ان امكن وان تعد **نقل مواشهم** الى دار الاسلام **ذبحها**
وحرقتها بعد الذبح كيلا ينتفعوا بها **لا غير** فلا يترك
 في دار الحرب ولا يعقل لانه مثله وحرق الاسلحة ان امكن
 احراقها **وما لا يحرق يدفنه** في مكان لا يطلع عليه **لئلا**
 ينتفع به الكفار **ولا يقسم الغنمة في دار الحرب** عند
 لما فيه قطع المدد **وعند محمد** رحمه الله يجوز مع الكراهة
الا ان يقسم للايداع يحملونها وديعة الى دار الاسلام
 ثم يسترجهما منهم فيها فان ابوا ان يحملوها ولسر في بيت
 المالك ولا في الغنمة حمولة اجبرهم على ذلك باجر المثل
 في روايه سير الكبير **وقا الشافعي** رضي الله عنه يجوز قسمة
 الغنمة في دار الحرب بعد استقرار المهرمية وهذا بناء
 على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا
 وعنده يثبت **ويبنى** على هذا الاصل مسائل منها اذا الحقم
 مدد قبل الاحراز بالدار لا يشاركوه عنده وعندنا
 يشاركوه ومنها ان واحدا من الغانمين لو وطى امة من

السي فادعاه يثبت نسيبه عنده وصارت ام ولد له
وعندنا لا يثبت لفقد الملك وبحسب العقر ويقسم لامة
 والولد والعقيرين الغانمين **ومنها** اجواز بيعها فعند
 يجوز وعندنا لا يجوز **ومنها** اذا مات واحد قبل الآخر
 بالدار يورث نسيبه عنده وعندنا لا **ومنها** ما لو
 اتلف واحد من الغزاة شيئا من الغنمة يضمن عنده و
 عندنا لا **ومنها** ما لو قسم الامام الغنمة لا عز اجتهاد
 ولا الحاجة الغزاة يصح عنده وعندنا لا **ومنها**
والردء بكسر الراء وسكون الدال المملة بعدها هزة
 هو المعين في اخذ الغنمة **كالقائل** لتحقيق سبب التحاق
 وهو المجاوزة على قصد القتال في اخذ السهم مثل المقاتل
 بخلاف السوق الذي لا يجازي حيث لا سهم له لفقد
 سبب الاستحقاق لانهم قصدوا التجارة لا اعزاز الدين
 فان قاتلوا استحقوا السهم لانه بالمباشرة ظهر ان قصد
 القتال والتجارة تتبع له فلا يضره كالحاج اذا التجر في

طريق الحج لا ينقص احد **والمدة للغزاة قبل اخراج**
الغنيمة الى دار الاسلام كالاصل لان سبب الملك هو
 القهر وتتمام القهر بالاحراز وقد شاركوه في هذا الغنم
 لانه بالمدة ينقطع طمعهم الاستنقاذ وفيه تخريض
 المؤمنين على الامداد والتعاون على قهر العدو **ومن**
مات قبل اخراج الغنيمة الى دار الاسلام سقط حقه
 منها لما قلنا من انها لا تملك قبل الاخراج والميراث انما
 يكون في الملك **وبعد** بعد الاخراج **لا يسقط حقه** اذ عليك
 بعده فيورث **وللعسكر الانتفاع بالغنيمة عند الحاجة**
قبل الاخراج الى دار الاسلام **كل من حيث الاكل وعلف**
ودهن يدهن به وايقاداً وقتلاً بسلاح ونحوها
 من الغسل والبصل والعب والخطب الى غير ذلك مما يورث
 او يستعان به في الاكل بلا قسمة لما روي ان عمر رضي الله عنه
 كتب الى امير الجيش بالشام مر العسكر فلياكلوا وليعطوا ولا
 يبيعوا بذهب ولا فضة فمن باع بذهب او فضة ففقيه ^{الجنس}

ولا يتعد عليهم عمل الطعام والعلف ونحو ذلك الى الحرب
 واهل الحرب لا يبيعونهم فلولهم بحزبهم ذلك ضايق عليهم
 فظهر انه يجوز بها الانتفاع **من غير بيع وتمول بخلاف الثياب**
والدواب حيث لا يجوز الانتفاع بها لانه يستصحبها غالباً
 فانه عدم دليل الحاجة حتى لو تحققت الحاجة اليها جاز له
 الانتفاع بها ايضاً **وبعد الاخراج الى دار الاسلام يردون**
ما فضل معهم من ذلك الماخوذ قبل القسمة لزوال الضرورة و
 الاباحة باعتبارها وهذا قبل القسمة وبعد ها ان كان
 غنياً تصدق بعينه ان كان قايماً بقيمته ان كان هالكا
 والفقر يتفقد بالعين ولا شيء عليه ان هلك لانه لما تعدى
 الرد صار في حكم اللقطة **وخمس الغنيمة** الذي يجب على الامام
 ان يخرج منها لقوله تعالى فان لله خمسة **يقسم اثلاثاً ثلث**
بين النصارى وثلث بين المسلمين وثلث بين اهل السبيل ^{يقدم}
منهم من الطوائف الثلث **فقرء ذوى القرنى** على غير ذوى ^{القرن}
 منهم ولا حق لا غنياً لهم فتقسم بين الطوائف الثلث ^{صته}

لان الخلفاء الراشدين قسموا الخنس على نحو ما قلنا بمحض من
الصحابه رضي الله عنهم فكان سقوط اغنيائهم اجماعاً منهم
وقال الشافعي رضي الله عنه لذوي القربى خمس الخمس
فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
ويكون ذلك لبيهاشم وبني المطلب ولا يكون لغيرهم
وذكر الله تعالى في الخمس قوله تعالى فان لله خمس
للتبرك في افتتاح الكلام باسمه تعالى اذ هو غير محتاج الى
شيء وسهم النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يستحقه
بالرسالة سقط بموته اذ لا رسول بعده كالصفي اي
كما سقط الصفي وهو ما كان النبي عليه السلام يصفيه
لنفسه من الغنمه مثل درع او سيف او جارية واربعة
الاحماس تقسم بين الغاين للنصوص الواردة فيه وعليه
اجماع المسلمين فيعطى للفارس سهمان وللراجل سهم
واحد عند ابي حنيفة رضي الله عنه لقوله عليه السلام
قسم للفارس سهمان وللراجل سهم وقال لا للفارس ثلثه

وللراجل

وللراجل سهم وهو قول الشافعي رضي الله عنه ثم لا سهم الا لفرس
واحد وقال ابو يوسف رحمه الله سهم لفرسين والفرس
البردون وهو فرس الجحيم يشبه البليد والفرس العربي
الجواد سواء في السهم لان الارهاب الذي هو السبب
الى جنس الخيل في قوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به
عدو الله واسم الخيل يطلق على البرادين والعرب والهمجين
والمقرف اطلاقاً واحداً ولا سهم لبغير وبغل لان الارها
لا يقع بهما اذ لا يقاتل عليهما ويعتبر كونه فارساً او راجلاً
عند مجاوزة الدرب لا يعتبر ذلك عند القتال فمن
دخل فارساً ثمرات فرسه بعد ذلك فله سهم فارس لانها
العدو انما يحصل بالدخول اذ عنده ينتشر الخبر ويصل اليهم
انه دخل كذا كذا فارس او كذا كذا راجل وقد جعل الله تعالى
الدخول في ارض العدو وكا صابة العدو بقوله تعالى لا يطؤون
موطاً يغيب الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً الا كتب لهم
فمن جاوز راجلاً ثم اشترى فرساً فله سهم راجل ويبرضخ الإمام

اي عربي اي

يا ايها
الذين
يعتبر
الفارس
بفرسه

او يبيع الشيء القليل

أي يعطى دون السهم للعبد والصبي والمرأة والنهي
 ما يراه إذا قاتلوا أو دأوا أو الجرحا أو أعاثوا المسلمين بالدلالة
 على عورات الكفار والطريق والأصل في ذلك أن كل من لا
 يلزمه القتال في غير حالة الضرورة لا سهم له لأنه ليس من
 أهله ومن يلزمه القتال سهم له لأنه من أهله لأن الوسم هنا
 لكل سويين بينهم وهذا لا يجوز والدليل عليه ما روى أبو هريرة
 رضي الله عنه أنه عليه السلام كان لا يسهم للعبيد والنساء
 والصبيان وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رضع لهما
 قال عليه السلام لا تجعلوهما كاهل الجهاد ولا تحسنا **أخذ**
واحد أو اثنين مخبرين بفتح الراء حال من قوله اثنان بل
 خمس ما أخذ جماعة لها منعة أي شوكة لأن الخمس وظيفة
 الغنمة وهي ما أخذ قهرا وغلبة وذلك إنما يحصل بالمنعة
 وأعلم أن داخل دار الحرب لا يخلو أما أن يكون له منعة
 أولا ولا يخلو أما أن يكون باذن الإمام أم لا فإذا كان له
 منعة فما أخذه بخمس سواء كان باذن الإمام أولا لا

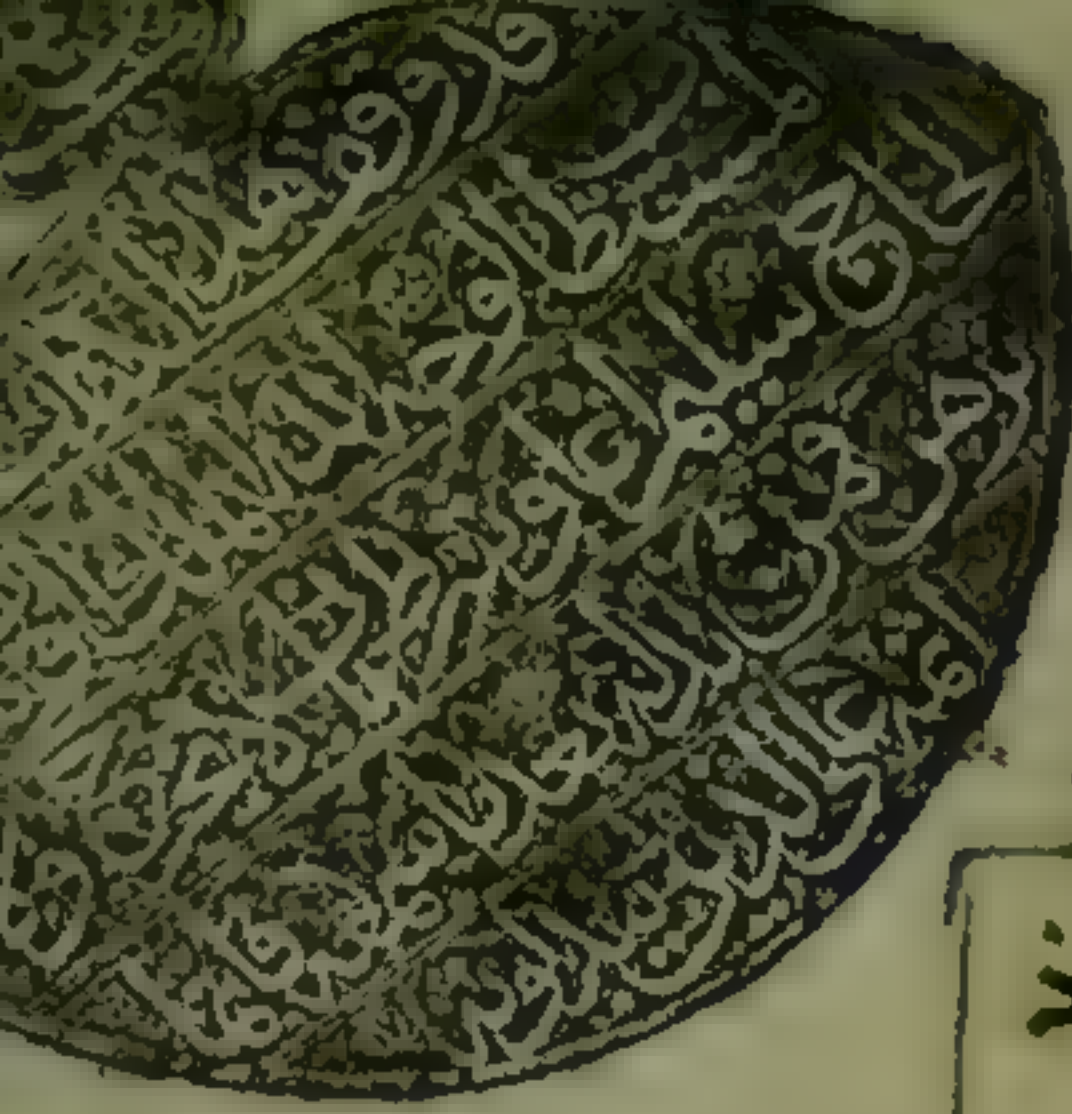
لهم

من كبره وكرهه
 والتمس ما مع القتل
 من المال

لأنهم أخذوه قهرا وغلبة وما ذلك إلا بقوة المسلمين إذ
 يجب على الإمام أن ينصرهم لأن في خذلهم وهن المسلمين
 فكان غنمة في خمس وإن لم يكن لهم منعه فإن كان باذن
 الإمام خمس وقيل لا بخمس لأنهم لا يقدر أن على مخالطة
 الكفار فلا يكون غنمة وإنما هو تلصيص وإن كان بخير
 اذن الإمام لا بخمس لأنه ليس بغنمة لأنه لم يؤخذ بقوة ^{المسلمين}
 إذ لا يلزم الإمام نصرتهم لأنه ما امرهم بذلك فلا وزن
 على السلام في ترك نصرتهم فلا بخمس الذي يأخذه التاجر
 واللص وإذا لم يكن غنمة فما أخذه كل واحد فهو له خاصة
 لأنه ما أخذ على أصل إلا باخه فجزأه أن يتصرف كيف شاء
 ويجوز النفل قبل حراز الغنمة وقبل أن يقع الحرب **بالسلب**
 وغيره من الربح والخمس ونحو ذلك والنفل في اللغة اسم للغنمة
 وفي الشريعة اسم لما خصه الإمام لبعض لغزاة **تخرضا** لهم
على القتال لما روى أنه عليه السلام نفل يوم بدر فقال
 من قتل قتيلًا فله سلبه وعن مالك رضي الله عنه أنه قال

غنمته

أو قتل



ذلك يوم خيروا التزك الكافرو الروم الكافر بملك كل طائفة منهم
 من التزك والروم ما استولت عليه من نفوس الطائفة
 الاخرى من الكفار واموالها لا يستيلاهم على مال مباح فاذا
 ظهرنا عليهم واخذناها ملكناها كسائر اموالهم وملك
 الكفار كلهم اموالنا لا يستيلاهم علينا لزوال العصمة
 خلافا للشافعي رضي الله عنه لا يملكون نفوسنا ولا مدبرنا
 وامنات اولادنا وامناتنا وبالجمل انهم
 لا يملكون احرارنا ولا من توجهت اليه الحرية الا انهم
 لا يملكون خالص رقيقنا لان الاصل في ادمي الحرية و
 الحرمة لمقتضى قوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم الا ان الشر
 جعله محلا للتملك جزاء عن استكاف عن طاعة الله تعالى
 وذلك في حق الكافرون المسلمين لان الملك في الرقاب بناء على
 الرق ولا رق علينا وفي المال بناء على الماوية والكلفية سواء
 واذا ابق اليهم عبد لم يملكه عنده وقال لا يملكونه لما اذا
 اخذوه من دارنا او في الوقعة والمالك القديم احوال

في ابي الغنيم على السلام

الذي

حنانا
 انلاق

الذي اخذه الكفار ثم غلب عليهم المسلمون واخذوا منهم
 ولكن ياخذ قبل القسمة مجانا بلا قيمة وبعدها
 او بالتمن ان كان مشتري كناجر دخل دار الحرب للتمن
 لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا وجد بعير في
 الغنمة قد كان لمشركون اصابوه قبل ذلك فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان وجدت قبل القسمة فهو لك بخير شي وان
 وجدت بعد ما قسم اخذته بالقيمة ان شئت وعن عقيم
 ابن طرفة ان العدو غلب على ناقة او بعير لرجل فاشتراه
 من العدو وقد ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اخذه
 بالتمن ان شئت والا فهو لهم وعن علي رضي الله عنه انه
 قال من اشترى ما احزم العدو فهو جائز فاذا اجاز بيعهم
 يصير المبيع ملكا لمن اشتراه فلا يؤخذ منه الا بالتمن
 دخل دار الحرب بامان تاجر احرمه عليه الخيانة والغدر
 لانه عليه السلام نهى عن ذلك فان خان في شيء واخرجه
 الى دار الاسلام تصدق به لانه ملكه با من محظور وهو

المغنم

بهم
 الدوم

والخيانة بخلاف الاسير حيث لا تخرم عليه الخيانة لانه غير مستامن
فيباح له التعرض وان اطلقوه **وَلَوْ دَخَلَ حَرْبِي الْبَيْتَ بَأْمًا**
يُقَالُ لَهُ اِنْ اَقَمْتُ سَنَةً جَعَلْتُ ذِمِّيًّا فتضع عليك الجزية
وَاصِلُهُ ان الحرب لا يمكن من الاقامة في دارنا دايما الا
باحدى معنيين اما الاسترقاق او الذمة لانه ربما يطع
على عورات المسلمين ^{قد لم} فتمر عليها ولا يمنع من المدة اليسيرة
لقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجر به الى
قوله ابلغه مأمنه وفي منعه قطع الجلب والمسيرة و
سد باب التجارة وربما منع تجارتنا من الدخول عليهم
وفيه من الفساد ما لا يخفى وان كان لا يجوز المقام الكثير
وجوز القليل فلا بد من الحد الفاصل فقد رها بالسنة
لانها مدة تحب فيها الجزية فتكون الاقامة لمصلحة الجزية
فَاِنْ اَقَامَ سَنَةً صَارَ ذِمِّيًّا لا لثرامه الجزية بشرط الامام
فتوضع عليه الجزية **فَلَا يُمْكِنُ مِنَ الرِّجُوعِ** الى دار الحرب
لان عقد الذمة لا ينقطع ولان فيه مضرة للمسلمين بانقطاع

وذلك اذا نزل في دارهم

الجزية

والجزية والجزية ضربان ما يوضع بالتراضي فلا يجب غيرهما
لان فيه ترك الوفاء بالعهد وجزية يضعها الامام اذا
غلب على الكفار واقهرهم على ما ملكم فتوضع **عَلَى الْغَنَى فِي كُلِّ سَنَةٍ**
ثَمَانِيَةٌ وَارْتَعُونَ دَرَاهِمًا وَعَلَى سَطْرِ الْحَالِ اَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ
دَرَاهِمًا وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ اثْنِي عَشَرَ درهما ويؤخذ في كل شهر
بقسطه هكذا روى عن عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم من غير تكبير
منهم فصارا جماعا واختلف في حد الغنى والمتوسط والفقير
والمختار ان ينظر في كل بلد الى حال اهله وما يعتبرون فذلك فان
عادة البلاد في ذلك تختلف **وَتُوضَعُ الْجِزْيَةُ عَلَى الْكِتَابِيِّ وَالْمَجُوسِ**
وَعِبَدَةِ الْوَثَنِ مِنَ الْعَجَمِ لقوله تعالى الذين لا يؤمنون الى ان قال
مِنَ الَّذِينَ اَوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ
واما المجوس فلما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر
فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه اشهد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ستوا بهم سنة اهل الكتاب فوضع عليهم الجزية **وَلَا تُوضَعُ**

الجزية على عابد الوثنيين من العرب ولا على المرتد لتغلظ كفرهم
 أما مشركوا العرب فلأنه عليه السلام نشأ بينهم والقرآن نزل
 بلغتهم والمجزة في حقهم أظهر ولا نهم كانوا يعرف بمعانيه
 وبوجوه الفصاحة فغلظ عليهم قال الله تعالى يقاتلونهم
 أو يسلمون وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعد ما رأى محاسن الإسلام
 فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف زيادة في العقوبة
 في حقهم وإذا ظهر عليهم ففسأهم وذراريهم في **ولا جزية على**
من لا يقتل بصيغة المجهول كالصبي والمرأة والعبد والمكاتب
 والرمي والمجنون والاعمى والفقير الغير المعتقل والراهب الذي
 لا يخالط والشيخ الكبير لأن الجزية إنما شرعت لا سقاط القتل
 فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهو لا يجوز قتلهم
 فلا جزية عليهم وعن أبي يوسف رحمه الله أنها تجب على الرمن
 والاعمى والشيخ الكبير إذا كان لهم مال ولو بلغ الصبي أو
 فاق المجنون أو عتق العبد قبل وضع الإمام الجزية وضع عليهم و
 بعد الوضع لا يوضع عليهم لأن المعتبر أهليتهم وقت الوضع

مخلاف

مخلاف الفقير إذا أسرى بعد الوضع حيث يوضع عليه لأنه أهل الجزية
 وإنما سقطت عنه الجزية وقد زال **وتؤخذ الجزية من القسيسين**
 جمع قسيسين هو العالم **والرهبان** التي تختلط جمع راهب وهو
 العابد وأصحاب الصوامع **المعتقلين** أي القادوسين على العمل
 وإن انغزلوا وتركوا العمل لأنهم يقدرون على العمل فصاروا
 كالمعتقلين إذا تركوا العمل فؤخذ منهم الجزية كتعطيل الرمن
 وأما الراهب الذي لا يقدر على العمل فلا تؤخذ منه لأن عمر
 رضي الله عنه شرط كونه معتقلاً **ومن أسلم أو مات وعليه الجزية**
سقطت عنه لأنها شرعت للزجر عن الكفار وحملهم على الإسلام
 ولا حاجة إلى ذلك بعد الموت ولما قلنا أنها بدل عن القتل وقد
 قتلها **وإن اجتمعت جزيتان** على الرمن بأن لم تؤخذ منه حتى
 حال عليه حولان **تدأخلتنا** عند أبي حنيفة رضي الله عنه فلا تؤخذ
 منه الجزية سنة وقال لا تسقط ويؤخذ منه جزية سنتين
 وهو قول الشافعي رضي الله عنه لأنها عوض والعواض لا تسقط
 بمعنى الزمان فصار كخراج الأرض **ولا يؤخذ الجزية من** **أبي حنيفة** رضي الله عنه

بما ذكره لا يخفى الطول في التمسك
 بالحدود من ترميزها
 أي دأبه في بيان
 طائفة عبادت خاتمة وزواجر
 كسأية وأردت طائفة

انها عقوبة وجبت على الكفر والعقوبات الواجبة لله تعالى اذا
اجتمعت تداخلت اذا كانت من جنس واحد كالحدود **الآخرة**
ان كفارات الافطار تتداخل وان كانت عبادات لما فيها
من معنى العقوبة فالعقوبة التي ليس فيها العبادات **اولى يكلف**
الذي وقت الجزية **احضارها بنفسه** عند ابن حنيفة رضي الله عنه
فلو بعثنا على يد غلامه او نايبه لا يجزى لانها عقوبة فلا بد
ان يحضر بنفسه حتى تؤخذ منه على وجه الذل والصغار كما قال
الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون **اي اذلاء فيعطونها**
قائما والقباض منه من الذي **قاعدا وفي رواية ياخذ بتليب**
ويهره هرا ويقول له **اعط الجزية يا ذمى وفي رواية يا**
عدو الله لما قلنا من ان الاخذ لا بد ان يكون على وجه الذل
والصغار **وتجب الجزية باول الحول** لانها وجبت لاستقاط
القتل فتجب للحال كما لو وجب بالصلح عن دم العمد ولا العوض
قد سلم لهد فيجب ان يستحق العوض عليهم كالمثمن ولكن تقسم
على اشهر الحول **ويتمهل الى اخره** تيسيرا او ليمكنه الاداء **وقال**

لا يخرج الحول الى غير ما
العامر الذي في الجلال
الاسم

الشافعي رضي الله عنه لا تجب الا بعد حولان الحول **ولما فرغ** عن
الجزية شرع في بيان مصارفها وبيان ما يعمل مع اهل الذمة فقال
فصل ولا يجوز اخذات بيعة معتبد اليهود **ولا كنيسة** معتبد
النصارى **في دار الاسلام** لقوله عليه السلام لا خصاء في الاسلام
ولا كنيسة والمراد اخذات الكنيسة في دار الاسلام والاختصاص
الاعتزال عن النساء كما يفعل الرهبان **ويجاد ما نهدم** من
البيعة والكنيسة **كما كان** او لا بل لا زيادة لانه جرت التوارث
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بترك
الكنائس في امصار المسلمين ولا يقوم البناء ايماف كان دليلا
على جواز الاعادة **ولا تنقل البيعة والكنيسة** من مكان الى مكان
لانه اخذات لا اعادة والصومعة بمنزلة الكنيسة لا فيها
تبنى للتحلل للعبادة كالكنيسة بخلاف موضع الصلوة في البيت
لانه تنبع للسكنى **فيل هذا في الامصار** دون القرى التي لا تقا
فيها الجمع والحدود **ويميز اهل الذمة عن المسلمين في زيارتهم**
مراكبهم وسروجهم وقلانسهم ولا يزكبون الخيل لانهم ليسوا

يحملون هذه

سوى ما كان له من
سوق الميراث عليه
محتاج
لا يجوز لهم ان يخذ البيعة
واظهار الحول واختار
وان عصى لا تقوم
ولا يجوز بيع العتق والعصبة
سواء في العود
بجدة

من اهل الحرب فان ركبوا الضرورة سفر او نقل مريض تزلوا
 في مجامع المسلمين ولا يحملون السلاح كل ذلك اظهرها للصغار
 عليهم وصيانة لضعفة المسلمين يفتينا لان من هو ضعيف ^{البقيين}
 اذا راهم يتقلبون في النعيم والمسلمون في محنة وشدة يخاف ان
 يميل الى دينهم ولا ان المسلم مؤقر والذمي محقر فيحق ويجوز
انواعهم علامة حتى لا يقف عليها سائل يدعونه بخو المغفرة
وتميز نساء وضمه عن نساءنا في الطرق والحمامات بعلامات
 فارقة بينهما لتلايعامل معهن معاملة المسلمين ويؤمر
بشد الزنا من الصوف الغليظ اهانته لهم دون الزنا
 الا بيسم اذا اهانته فيه ويمنع الذمي عن لباس يختص باهل
 العلم والرهدة والشرف كالصوف ونحوه من العمامة المدوة
 والفرجية والرداء والطيلسان ونحو ذلك لان عمر رضي الله عنه
 امر اهل الذمة بالعلامة الفارقة بين المسلم والكافر قد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم واين ما دار العرف الحق معه ولا يبدأ
 الذمي بالسلام لقوله عليه السلام لا تبدوهم بالسلام و

والجاؤهم الى اضيق الطريق ولا بأس بردة سلامه ولكن لا
يزيد الراد لسلام الذمي على قوله وعليكم لما روي
 ابن ماجة رحمه الله انه عليه السلام قال اذا سلم عليكم احد
 من اهل الكتاب فقولوا وعليكم ولو قال في جوابه السلام
على من اتبع الهدى جاز بل هو احسن لانه ليس لذي في
 الحقيقة وقد ورد الاثر بذلك ولو قال سلم لذي طالع
الله بقالك لم يجز لان فيه راحة رضي تهادي الكفر الا اذا
 نوى به بهذا الدعاء اطالة بقاءه رجاء لسلامه او لينق
الجزية للمسلمين فينبذ بجوز لان هذا الدعاء في الحقيقة ليس
 لذي ويصنع عليه الطريق لما روي ولا ينقض عهد اهل الذمة
بالا باء عن الجزية والزنا بمسلة وقتل مسلم وسب النبي صلى
 الله عليه وسلم لان السب كفر منه والكفر الاصل لا يمنع العهد
 فكذا الطاري لا يرفعه الا ان يلحقوا بدار الحرب او يغلبوا
على موضع ويحاربوننا فينقض العهد لانهم صاروا بذلك
 حربيا علينا فلا يفيد بقاء العهد بعد ذلك لان المقصود

من عهد الذمة دفع الفساد بترك القتال وقد فات ذلك **فَعَدَ**
ذَلِكَ أي عند الإلحاق أو الغلبة **مُمْ** صاروا **كَالْمُرْتَدِّينَ** في
حل قتلهم ودفع ما لهم لو رثتهم لأنهم التحقوا بالأموات بتبليغ
الدارين **إِلَّا أَنْهُمْ يَسْتَرْقُونَ** ولا يجبرون على قبول الذمة **بِخَلَاءِ**
الْمُرْتَدِّينَ حيث لا يسترقون ويجبرون على الإسلام لأن كفر المرتد
اغلظ فأوجب الزيادة في العقوبة والمال الذي لحق به بدار الحرب
يكون فيأوليس لورثته أن يأخذه كالمترد **وَمَالُ الْخَرَاجِ**
وَالْجَزْيَةِ وَهَذَا يَا أَهْلَ الْحَرْبِ للإمام وما يؤخذ من التعلقي
ومن الأرض التي أخرج أهلها عنها **يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ**
كَسَدِ الثَّغُورِ وَبِنَاءِ الْقَنَاطِرِ جمع قنطرة وهي ما يبنى من الحجارة
على المياه **وَالْجُسُورِ** جمع جسر وهو أعم من القنطرة فإنه يتخذ
من الخشب ونحوه أيضا **وَأَرْزَاقُ الْقُضَاةِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْغُرَاةِ** قد
ما يكفيهم مع أولادهم **وَالْعَمَالِ** بضم الميم جمع عامل وهو الذي
يقبض الجزية والخراج والعشر والزكاة **أَمَّا سَدُّ الثَّغُورِ وَبِنَاءُ**
الْقَنَاطِرِ وَالْجُسُورِ فصلة عامة **وَأَمَّا أَرْزَاقُ الْعَمَالِ** فلا هم

هذا الحديث يدل على أن أموال المرتدين لا تكون لهم ولا يرثونها بل هي لأهل الحرب
والمسلمين في مصلحتهم

يعملون

يعملون للمسلمين فوجب كفايتهم عليهم **وَالْغُرَاةُ** يقا تلون **لِنَصْرَةِ**
الإسلام والمسلمين وأغزاز كلمة الدين **وَأَمَّا الْقُضَاةُ وَالْعُلَمَاءُ**
فقد حبسوا أنفسهم لمصالح المسلمين وبيان محاكماتهم وتعليمهم
بأحكام شريعتهم وما يتعلق بهم من مصالح دينهم ودنياهم
فوجب على الإمام والمسلمين كفايتهم وكفاية ذراريهم **وَمِنْ**
مَاتَ مِنْهُمْ من المذكورين القائمين بمصالح المسلمين **قَبْلَ الْقَبْرِ**
معلومه **سَقَطَ نَصِيبُهُ** فليس لورثته أن يأخذ ذلك لأنه
صلة لأدين فلا يملك قبل القبض كالمراة إذا ماتت ولها نفقة
مفروضة على الزوج **قَبْلَ هَذَا** إذا مات قبل نصف السنة
وأما إذا مات بعده فيستحب أن يصرف القريبه ولما
فرغ عن بيان أحكام الذمي والحر في شرع في بيان أحكام المرتد
فقال **فَصَلِّ وَمَنْ أَرْتَدَّ** والعياذ بالله **غَرَاةُ** سلام **عَرَضَ عَلَيْهِ**
الْإِسْلَامَ وَكُشِفَتْ شَبَهَتُهُ لأن الظاهر إنما أرتد لشبهة
دخلت عليه فيكشف تلك عنه ليعود إلى الإسلام **وَالْأَحْبَسُ**
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لما قلنا من أن ارتداد المسلم إنما يكون عن شبهة فلا بد

من مدة يمكنه التامل فيها فقد رهاها بثلاثة ايام لانها مدة
ضربت لابلاء الاعذار وكل ذلك انما يفعل **استحباباً** لانه
بلغته الدعوة والكافر اذا بلغته الدعوة لا يجب ان تغادر عليه
فهذا اولى **وقيل** حبس ثلثة ايام **وجوباً** وهو قول الشافعي
رضي الله عنه **فان لم يسلم قتل** لقوله تعالى قاتلوهم او يسلموا
والمراد اهل الردة **قاله** ابن عباس وجماعة من المفسرين
رضي الله عنهم **وقال** عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه
والحر والعبد في ذلك سواء لا طلاق ما ذكرنا وهذا الاطلاق
يدل على ان العرض ونحوه ليس بواجب **فان قتله رجل قتل**
عرض الاسلام عليه كره لما فيه من ترك المستحب **ولا شيء**
عليه لانه بالكفر استحق للقتل فلا ضمان عليه والمرء المردة
لا تقتل لانه عليه السلام نهى عن قتل النساء مطلقاً ولان
الكفر الاصل لا يباح دمه فكذلك الكفر الطاري فلا يقتل **بل**
تحبس وتخرج كل يوم وتضرب ويعرض عليها الاسلام
حتى تسلم وكذا لا يقتل الصبي المميز للاسلام اذا ارتد **بل**

لا يبيع

دخبر

ويجبر على الاسلام وكذا اذا بلغ بجبر ولا يقتل **والجائز ان**
اسلام الصبي الذي يعقل الاسلام وردته صحيحان **عند**
ومحمد رحمهما الله لان الاسلام يتعلق بكمال العقل دون البلوغ
بدليل ان من بلغ غير عاقل لم يصح اسلامه والعقل يوجد من الصغير
كما يوجد من الكبير فاذا صار مسلماً ثم ارتد يصح كاليان لان
الاسلام عقد والردة حله فكل من ملك عقداً ملك حله كسائر
العقود **وقال** ابو يوسف يصح اسلامه دون ردة
وقال زفر رحمه الله لا يصح ان فلا تنرب عليه احكام
من زوال الملك ونحوه ويروى ملك المرتد عن امواله **عنده**
حنيفة رضي الله عنه **روا الامور** **فان اسلم عاد ملكه**
فان مات او قتل على ردة فكسب اسلامه لورثته **المسلمين**
بعد اداء دين اسلامه **وكسب ردة في** اي غنيمته بعد
دين ردة عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان الملك عبارة عن
والاستيلاء وانما يكون ذلك باعتبار العصمة وقد زالت
نفسه بالردة لانه يصير بها حربياً حتى يقتل ان لم يرج

وكذا عصمة ماله لا تتبع لها الا انه يدعى بالاسلام
بالاجبار عليه ويرجى عوده اليه لوقوفه على محاسن الاسلام
فلم يمت سبب الزوال فتوقفنا في امره فان اسلم جعل كان
لم يزل مسلما فلم يعمل السبب عمله فان مات او قتل في ردة
استقر كفره فجعل السبب عمله وزال ملكه وانتقل ما اكتسب
في اسلامه الى ورثته المسلمين وما اكتسب في حال ردة في
وعندها كلاًها لورثته المسلمين ان فضل من الدين
وقال الشافعي رضي الله عنه كلاًها في لان المسلم
لا يرث الكافر لا سيما المرتد فانه لا يرث احد اوجب
ان لا يرثه احد **ويعتق بموت المرتد** او قتله في الردة
مدبرة وامهات اولاده ومحل الديون التي كانت
عليه كما هو حكم الموتي **والمرتدة كسبها لورثتها**
لانعدام سبب الفئ منها وهو الحراب ويرثها زوجها
المسلم اذا ارتدت وهي مريضة لقصد ما ابطال حقه
وان كانت صحيحة لا يرثها **ولحاقه** بعد الارتداد **يدار الحرب**

مع الحكم به بالحاق كالموت فتجري عليه احكام الموتي من عتق مؤمن
وام ولده وتباين مراته ونحو ذلك لا نه بالحاق صار من
اهل الحرب وهو اموات في حق اهل الاسلام لا نقطاع ولاية
الالزام كما انقطعت عن الموتي فصار كالموتي الا انه لا يستقر
لحاقه الا بحكم الحاكم لاحتمال ان يعود اليها فلا بد من القضاء
فكذلك احكم المرتدة اذا لحقت بدار الحرب وبطلت عنها عدتها
لانها صارت كالموتي فلا عدة على الموتي فلزوجها ان يزوج
اخذها واربعاً سواها من ساعته ولو ولدت في دار الحرب
لا قل من ستة اشهر من وقت الردة ثبت نسبه من الزوج
وان كان لاكثر لا يثبت وان عاد المرتد مسلماً بعد الحكم
بلحاقه فيها وجده في يد وارثه اخذه وان لم يجد فليس له
ان يضمه بعد ما تصرف فيه الوارث ثم انما يعود الى
ملكه بقضاء او برضاء الوارث لا نه دخل في ملكه بحكم
شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريق شرعي ولا سبيل الى على
امهات اولاده ومدبريه لان القاضي قضى بعقوبته

عزولاً بية شرعية فلا يمكن نقضه ولو جاء مسلماً قبل أن يقضي
القاضي بذلك لم يخرج عن ملكه فكانه لم يكن مرتدًا **ونصرت**
المرتد أقسام أربعة والتصرف الأول نافي بالتفان
كالطلاق والاستيلاء وقبول الهبة واستقاط الشفعة
والجهر على عبده المادون لأنها لا تستدعي الولاية ولا يعتمد
حقيقة الملك حتى صحت هذه التصرفات من العبد مع قصو
ولا يته والثاني **باطل** بالتفان **كالنكاح والذبح** و
الارث لأنها تعتمد الملة ولا ملة له **والثالث موقوف**
بالتفان ان اسلم نفذ والا فلا كالمعاوضة والتصرف
على ولده الصغير ومال ولده لأنها يعتمد على المساواة
ولا مساواة بين المسلم والمرتد **والرابع مختلف** في توقيفه
مثل البيع والشري والرهن والجاره والهبة والاعتاق
والتدبير فعند ائحنيقة رضي الله عنه يوقف فان امن
نفذ وان هلك بطل لا نه حرى مقهور في ايدينا حتى
يقتل وكونه حرى مقهورا سبب لزوال ملكه **ونصرت**

ما اختلف فيه

غير

غير ان الاسلام مرجومه لبقاء الاجبار على الاسلام فقلنا
بتوقفه تصرفاته لتردد حاله بين القتل والاسلام **عندها**
لا يتوقف بل يصح تصرفه اسلامه ولو لم يسلم **ولا تصح** **المجنون**
وصي وسكران لا يعقلان لان طريقهما الاقوال واقوال
الصبي والمجنون غير صحيحة لا يتعلق بها حكم كالطلاق
والعتاق والاقرار والعقود ومن كان مجنون ويفق عقله
جنونه له احكام المجانين وفي حال افاقته احكام العقلاء
وامارة السكران فليس بشيء استحسننا واسلامه صحيح
لانه محتمل ان يكون غر اعتقاد **ويصح اسلام الصبي المميز**
لما روى انه عليه السلام صحح ايمان علي رضي الله عنه وكان
قد امن صبياً واقتضيه فقال سبقكم الى الاسلام طراغاً
ما بلغ او ان حلم والساحر يلحق بالمرتد فان تاب عن ذلك
وقال الله خالق كل شيء فقبل توبته ولا يقتل لانه كافر مسلم
وان لم يتب يقتل وكذلك المرأة الساحرة لان عمر رضي الله
كتب الى نوابه ان اقتلوا الساحر والساحرة ولما فرغ

عن بيان احكام المرتدين شرع في احكام البغاة والخوارج
 فقال **فصل في الخوارج يدعون الى الاسلام وتكشفت**
شبهتهم لان عليا بعث ابن عباس رضي الله عنهما يدعوا
 حرورا فدعاهم الى التوبة وناظرهم قبل قتالهم ويستحب ذلك
 لانه هون الامرين فلعلمهم ان يرجعوا به **ولا يبدأ بهم**
الامام بقتال لانهم مسلمون قال الله تعالى وان طائفتان
 من المؤمنين اقاتلتا فاصلا بينهما **وقال** علي رضي الله عنه
 اخواننا بغوا علينا فلا يقتلهم **حتى يبدأوا به** بالقتال او
 يجتمعوا له **للقاتل فعند ذلك** عند البدء بالقتال والاعتناء
 له **يقاتلهم** الامام **حتى يفرقهم** لقوله تعالى فان بغت احدهما
 على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفرغ الى امر الله الانية وان عليا
 رضي الله عنه محضرة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين قاتلهم
 فان كانت لهم في جماعة اجهر اسرع الامام **على قتل جرحهم**
 مجروحهم اذ يحتمل ان يبرأ فيعود الى القتال **واتبع مواليهم**
 اي من ولى منهم وقرى ليقتله دفعا لشره **والا** اي وان لم تكن

قاتلهم مع

لم

لهم فية **فلا** يجز على قتل جرحهم ولا يتبع مواليهم ولا يقتل
 لان عليا رضي الله عنه فعل هكذا باهل بصرة وحكم بانه لا
 تسبي **رايتهم ولا تغنم اموالهم** وقال يوم الجمل لا تتبعوا
 مدبرا ولا تقتلوا اسيرا ولا تشذفوا على جرحهم اي لا تنموا
 قتله ولا نهض مسلمون والاسلام عاصم فلا يجوز السبي واخذ
 اموالهم ولكن **يجوز القتال باسلحتهم وركوب خيلهم عند**
الحاجة لانه يجوز للامام ان ياخذ سلاح المسلمين عند الحاجة
 فهذا اولى وقد فعل علي رضي الله عنه هكذا يوم البصرة فله
 ان ياخذ ويقسم على اهل العدل ليستعينوا به على القتال
 واذا استغنوا عنه **يحبس الامام اموالهم** ولا يدفعها
 اليهم لئلا يستعينوا بها على المسلمين ولكن له ان يبيع الدواب
 ويمسك ثمنها حتى يتوبوا **فيردوها عليهم** لزوال موجب الحبس
وما جوه اخذوه البغاة من الزكوة والعشر والخراج
البلاد التي غلبوا عليها لم يثن لم ياخذ الامام منهم ثانيا
 ان كان الاخذون الفقرا لانه وصل الى مصرفه مع ان الامام

فقر في حقهم حيث لم يحرم **وَيُتَى** فيما بينه وبين الله **خُذْ**
 منه الزكوة والعشر **بِإِعَادَةِ الزَّكَاةِ وَالْعُشْرِ** إِنْ كَانَ
الْأَخْذُونَ الْأَغْنِيَاءَ لأنهم ليسوا بمصرف **بِمَخْلَافِ الْخُرَاجِ**
 حيث لا يفتى بالإعادة ولو كان الأخذون الأغنياء لا مضاف
 له لكونهم مقاتله **وَقِيلَ** يجوز إعطاء الصدقات لهم أيضا
 إذا نوى به الصدق عليهم ولو أخذ هذه الحقوق من أصحاب
 الأموال ملوك زماننا تسقط عنهم في قول الهندواني رحمه الله
 وإن لم يضعوها في أهلها لأن حق الأخذ لهم فكان الويال
 عليهم **وَقَالَ** أبو بكر بن سعيد يسقط الخراج دون الصدقات
 كما في البغاة **وَقَالَ** أبو بكر الأسكا في لا يسقط الجميع قبل
 إذا نوى بالدفع إليهم الصدق سقط والأفلاو على هذا ما يؤخذ
 من الشخص في جنایات الظلمة والمصادرات إذا نوى بالدفع
 الصدق عليهم جاز عما نوى لأنهم لو خبسوا بما عليهم من التبع
 ظهورا فقرا **وَلَوْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْبَاغِي بَعْضًا** آخر منهم **عَمْدًا** ثُمَّ
ظَهَرَ بَاغِيًا عَلَيْهِمْ فَهُوَ هَدَرٌ لا يجب على القاتل قصاص

لأن

لأن القصاص لا يمكن استيفاء إلا لمنعة ولا ولاية للامام عليهم
 حالة القتل فلم يوجب ولم ينقلب موجبا بعده كالقتل
 في دار الحرب **وَلَوْ غَلَبُوا الْبَغَاةَ عَلَى بِلَدٍ وَقَتْلَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ رَجُلًا**
مِنْ أَهْلِهِ أي من أهل البلد رجلا آخر مثله ثم **ظَهَرَ بَاغِيًا عَلَى الْبِلَدِ**
قَبْلَ اسْتِقْرَارِ مُلْكِهِمْ وأجرا **أَحْكَامِهِمْ** وجبا **لِقِصَاصِهِمْ**
 القاتل لعدم انقطاع ولاية الامام العادل **وَالْأَيُّ** أي ان ظهرنا
 عليهم بعد استقرار ملك البغاة وأجرا **أَحْكَامِهِمْ** فهو **هَدَرٌ**
 ولا قصاص على القاتل لا انقطاع ولاية الامام العادل ولا
 يأتى الامام العادل فيما يفعل بهم لأنه مأمور به **وَلَا يَضُرُّ**
بِاتِّلَافِ مَالِ الْبَاغِي وَنَفْسِهِ حالة القتال وأما إذا تلف
 في غير حالة القتال فيضمن لأنهم مسلمون والإسلام عامم وفي
 المحيط العادل إذا تلف مال الباغى يؤخذ بالضمان لأن مال
 الباغى معصوم في حقنا وفي شرح المختار قال محمد رحمه الله
 إذا تابوا أفتيهم أن يغرموا ولا أجبرهم على ذلك لأنهم التفتوا
 بغير حق فتسقط المطالبة ولا يسقط الضمان فيما بينه وبين الله

وَالْبَاغِي يَأْتِي فِيمَا يَفْعَلُ بِالْعَادِلِ لَاحِظًا عَلَى الْبَاطِلِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
وَلَا يَقْضِي بَاتِلًا مَالِ الْعَادِلِ أَوْ نَفْسِهِ لَاحِظًا عَنْ
تَأْوِيلِ فَاسِدٍ وَالْفَاسِدُ مِنْهُ مَلْحَقٌ بِالصَّحِيحِ إِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهِ
مَنْعَةٌ وَقَدْ عَنِ الرَّهْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَاجَتِ الْفِتْنَةُ
وَاصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَعَاذُونَ فَاجْتَمَعُوا عَلَى
الْإِقْلَادِ أَحَدًا وَمَا أَنْكَرَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوْخَذُ بِمَالِهِ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ
إِلَّا مَا وَجَدَ مَالَهُ بَعِينَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا اثْبَتَ
أَن قَتَلَ الْبَاغِي جَائِزًا فَلَوْ قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِي الْقَرِيبَ مِنْهُ
وَرَثَهُ لَاحِظًا قَتْلَ بَحْقٍ فَلَا يَمْنَعُ الْأَرثَ وَلَوْ قَتَلَهُ أَيْ الْعَادِلُ
الْبَاغِي وَقَالَ قَتَلْتَهُ مُحَقَّقًا وَأَنَا عَلَى الْحَقِّ وَرَثَهُ عِنْدَهَا لَاحِظًا
قَتْلَهُ عَنِ تَأْوِيلِ خُلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ قَالَ
الْبَاغِي قَتَلْتَهُ مُبْطِلًا وَمَا كُنْتُ عَلَى الْحَقِّ يَوْمَ الْقَتْلِ لَمْ يَرِثْ
بِالْإِتِّفَاقِ لَاحِظًا قَتْلَ بَغِيرَتَا وَيَظْلَمُ وَهُوَ مَانِعٌ عَنِ الْإِثْمِ وَلَمَّا فُورَغَ
عَنِ بَيَانِ الْجِهَادِ الَّذِي يَكْتَرِفِيهِ الْقَتْلُ وَالْأَرَاقَةُ شَرَعَ فِي
بَيَانِ أَحْكَامِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ الَّذِينَ يَكْتَرِفِيهِمَا الذَّبْحُ وَالْأَرَاقَةُ

فَقَالَ

فَقَالَ **كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ** وَالصَّيْدُ فِي اللُّغَةِ الْأَصْطِلَاءِ
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَصْطَادُ فَيُقَالُ صَيْدُ الْفُلَانِ أَيْ مَصْدُودُهُ
وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمُتَوَحِّشُ غَيْرُ الْأَدَمِيِّ مَا كُولا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَا كُولا
وَالذَّبَائِحُ جَمْعُ الذَّبِيحَةِ وَهِيَ مَا أُعْدِلَ لِلذَّبْحِ وَالْأَصْطِلَاءُ
مُبَاحٌ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِغَيْرِ الْمُحَرَّمِ وَكَذَا الْمَصِيدُ إِنْ كَانَ مَا كُولا
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الصَّيْدُ مَنْ أَخَذَهُ وَلَا نَوْعَ الْكُتَابِ وَانْتِفَاعٌ بِمَا هُوَ مُخْلَقٌ
لِذَلِكَ فَكَانَ جَائِزًا كَالْإِخْطَابِ **وَيُجُوزُ الصَّيْدُ بِالْكَلْبِ** **وَالْبَازِي وَالصَّقْرُ وَكُلُّ جَارِحٍ** أَيْ كَسْبٌ مُعْلَمٌ مِثْلُ شَاهِدِينَ
وَالْبَاشِقِ وَالْعَقَابِ وَالنَّمْرِ وَالضَّبْعِ وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ كُلِّهَا
ذِي نَابٍ مِنَ السَّاعِ وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ مُعْلَمَةً
لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَكُمْ الطَّيْبَاتُ وَمَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ كُلِّهَا
تَعْلَمُونَهُنَّ تَمَّا عَلِمْتُمْ اللَّهُ أَيْ صَيْدٌ مَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ وَهُوَ
عَلَى الطَّيْبَاتِ وَالْجَوَارِحِ الْكُتَابِ وَالْجَوَارِحِ الْكُتَابِ وَقِيلَ
هِيَ أَنْ تَكُونَ جَارِحَةً بِنَابِهَا وَمَخْلَبِهَا حَقِيقَةً عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ

وَيُمْكِنُ حُلُّ الْآيَةِ عَلَى
فَبَشَرَطَ الْجَرَاخَةَ حَقِيقَةً
مَعْنِي

الرواية والمكَلَّبُ المَعْلَمُ من الكلاب ومودَّ بها ثم عَمَّ في كل ما اذ
 جازحة بهيمة كانت او طائرا ومعنى قوله تعالى مَكَلَّبِينَ مُعَلِّمِينَ
 الاصطيا د تعلونهم تؤدبونهم فيتناول كل ما علم من الجوارح
 الا الخنزير لانه نجس العين فلا يجوز الانتفاع به **وقيل الا**
الاسد والدب والجداة وهو مروي عن ابي يوسف
 رحمه الله واذا عرفت ان الجارح لابد ان يكون معلما و
 اعلم انه **تَعْلَمُ الكَلْبُ كَوَّه** كالضبع والفهد **بترك الاكل ثلاث**
مرات وهو قولهما ورواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 لان علمه يعرف بتكرار التجارب والامتحان وثلاث مرات
 مدة ضربت لذلك كما في قصة موسى مع خضر عليه السلام
وقال عمر رضي الله عنه اذا لم يره مخ احدكم في التجارة
 ثلاث مرات فليتحول الى غيرها فاذا ترك الاكل ثلاث مرات
فيجل ما اصطاده في المرة الثالثة عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 وقال لا يجل الا في الرابع **وقيل تَعْلَمُهُ بَعْلَبَةُ طَرِصَا**
انه تَعْلَمُ ولا يقدر بشئ وهو مروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه

مطبوع في تجارة الجوارح على الرجل

لان المقادير يعرف بالنقل والاجتهاد ولا نقص هنا فيفوض الى ابي حنيفة
 كما هو دأبه في مثله **وقيل تَعْلَمُهُ يَقُولُ الصَّيَّادِينَ** العارفين **تَعْلَمُ**
 وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا لما قلنا من ان المقادير
 لا تعرف اجتهادا بل سماعا ولا يسمع فيفوض الى اهل الخبرة **وتعلم**
البازي ومحوه كالشاهقين والعقاب **باجابته اذا دعي**
 اتباعه اذا ارسل روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه واذا ارسل
 الصياد الجارح **المَعْلَمُ** الى الصيد **وسمي عند ارساله فخرج الجرح**
صيدا ومات حيا اكله لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم
 رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله تعالى
 عليه فكل وان اكل منه فلا تاكل لانه انما امسك على نفسه وان
 شارك كلبك كلب اخر فلا تاكل فانك انما سميت على كلبك
 ولم تسم على كلب غيرك هذا اذا ذكر التسمية وانما اذا
 سمي عند ارساله فلا باس باكله واما الجرح فليس شرط في
 رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وفي ظاهر الرواية لابد
 الجرح لان المقصود اخراج الدم المسفوح وهو يخرج بالجرح

عادة ولا يتخلف عنه الا نادرا فاقير الجرح مقامه **وان لم يجز**
لم يجز اكله وكذا لا يجز الصيد لو خنقه الجرح او كسره فما
 لعدم تحقق الجرح المشروط وعن ابي حنيفة وابي يوسف ^{جمله}
 اذا كسره منه عضوا فما حل اكل ذلك الصيد **فان اكل منه**
او الكلب او نحوها من ذى ناب لم يجز اكل ذلك الصيد لقوله
 عليه السلام فان اكل منه فلا تاكل **بخلاف اكل البارك**
 ونحوه من الصيد حيث يجز لما قلنا من ان تعلمه بالاجابة اذا
 دعي لا يترك الاكل **ولا يجز ما اصطاده قبل هذا** الصيد الذي
 اكل منه يعني لو صا دصيدا ولم ياكل منها ثم اكل من صيده
 لان هذا الصيد ولا ما صاده قبل هذا عند ابي حنيفة ^{رضي}
محرا كان الصيد في البيت او كان في القصر لان اكله آية
 من الابتداء لان الحرفة لا تشي اصلها فبالاكثر تين ان تركه
 الاكل كان بسبب الشبع لا لتعلم وكذا اعدها لا يجز اذا
 ما ليس بمحرز واما اذا اكل ما هو محرز في البيت فيحل اكل ما
 صناده قبل هذا لان الاكل لا يدل على جهله لان الحرفة

صاده

قد

قد تنفع قد يشتد عليه الجوع فيأكله مع علمه ولان ما اخرنا قد امضى فيه حكم
 بالاجتهاد فلا ينقض باجتهاد مثله لان المقصود قد حصل بالاول
 بخلاف غير المحرز لان المقصود لم يحصل فيه من كل وجه لبقاء الصيد
 فيه من وجه لعدم الاحراز فلا يجز احتياطا وكذا لا يجز ما يصيده ^{بقده}
 بالاتفاق **حتى يصير معلما بما ذكرنا** اي بتركه الاكل ثلث مرات ولو
 قرأ **بأمر صاحبه** فمكث حيناً ولم يجبه اذا دعاه ثم رجع الى
 صاحبه **وصاد فحكمه حكم الكلب في الوجوه كلها** من كون ما صاده
 قبل الفرار حراما عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا نه ترك ما صار به
 عالما فحكم بمجمله كالكلب اذا اكل من الصيد فلا يجوز اكل ما يصيده
 بعده حتى يصير معلما بما ذكرنا ولو شرب **الكلب** ونحوه من ^{دم}
ولم ياكل منه حل اكله لان ذلك غاية التعليم حيث اكل ما لا يصلح
 وترك ما يصلح له **وكذا لا يجز لو اكل الكلب ما اعطاه صاحبه منه**
 من الصيد او خطفه من صاحبه **فاكل منه** لانه امسك على صاحبه
 وسلمه اليه واكله بعد ذلك لا يضره لانه لم ياكل من الصيد اذا
 لم يسبق صيده في هذه الحالة ولو قطع الكلب من الصيد قطعة ^{كلها}

وهربا لصيد ثم أتبعه فقتله ولم يأكل منه لم يحل إذا ظهر ذلك
 كان جاهلا ولو ألقى أي رمى ما قطعه من الصيد وأتبعه فقتله
 ولم يأكل منه حتى أخذه صاحبه ثم مر الكلب بتلك القطعة التي رماها
 فأكلها حل أكل ما بقي منه لما عرفت من أنه لو أخذ نفس الصيد من
 صاحبه بعد ما سلمه الله لا يضره فإذا أكل ما قطع منه وهو الحل
 لصاحبه أولى بخلاف الوجه الأول لأنه أكل في حالة الاضطراب
 فتبين أنه جاهل بمسكه لنفسه وإن أدرك المرسل الكلب
 الصيد المجروح حيًا ولو مثل حياة المذبوح وجبت ذكوة لقوله
 عليه السلام لعدي رضي الله عنه إذا أرسلت كلبك فاذا كرسم الله عليه وان
 أمسك عليك فادركته فاذبحه فإن تركها أي الذكوة حتى مات
 لم يحل أكله إذا صار ميتة وكذلك حكم البازي والسم فإذا
 أدرك مرسل البازي أو رمى السم الصيد حيًا مثل حياة المذبوح
 بجعله أن يذكيه فإذا ترك لم يحل لأنه قد رعى الأصل قبل حصول
 المقصود بالبدل إذ المقصود هو الإباحة ولم يثبت قبل
 موته فيبطل حكم البدل وهذا إذا تمكن من ذبحه وأما إذا وقع في يده

ولم يمكن

ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياء فوق ما يكون من المذبوح
 لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
 يحل لأنه لم يقدر على الأصل فصاركما رأى الماء ولم يقدر على
 الاستعمال هكذا في الهداية فصل بعضهم فيه تفصيل روي
 وكذا لا يحل إن لم يتمكن للذكاة ^{أو قد ردت} لصغر الوقت أو لفقد
 الآلة لأنه إذا وقع في يده لم يبق صيدًا فصاركما رأى الماء لم يبق
 الغنم والبقر إن لم يتمكن من ذبحه حيث لا يحل بذكاة
 الاضطراب هذا إذا كان يتوهم بقاءه وأما إذا شق بطنه
 وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل لأن ما بقي من الحياة
 اضطراب المذبوح لا حقيقة الحياة فلا يعتبر كما إذا
 وقعت في الماء بعد ما ذبح وقيل هذا قولهما أما عند أبي
 حنيفة رضي الله عنه لا يؤكل أيضًا لأنه وقع في يده حيًا فلا
 إلا بذكاة الاختيار هذا الذي ذكرنا إذا ترك الذكوة
 فلوانه ذكاه حل أكله عند أبي حنيفة رضي الله عنه وكذا
 المتردية والنطيحة والموقودة والذي بقى الذيب بطنه

وفيه حياة خفية. اوبينه وعليه الفتوى وعند ابي يوسف
رحمه الله اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم تكن موته
بالذبح وقال محمد رحمه الله اذا كان يعيش فوق ما
يعيش المذبوح يحل والا فلا ولو وقع الصيد المجرع
عند مجوسى وقد رعى نجه ثم مات لم يؤكل لانه خرج عن
الصيدية بالوقوع عنده ولو ارسل الصياد كلبه على
معين فاحد غير من الصيد حل اكل ذلك الغير لان المقصود
حصول الصيد وتعليم الكلب على وجه يأخذ ما عينه متعده
فيسقط اعتبار التعيين ولو ارسله على صيد كثير وسمى مرة
واحدة حال الارسال يحل كل ما قتله بذلك التسمية الواحدة
لان الذبح يقع بالارسال ولهذا اشترط التسمية عنده على
ما بيننا والفعل وهو الارسال واحد فيكفيه تسمية واحدة
فصار كما اذا اصبحت شاتين احديهما فوق الاخر قد نجحهما
دفعه واحدة بتسمية واحدة بخلاف الشاتين اللتين
لم تصبج احديهما فوق الاخرى حيث لا يحل لان الفعل متعد
او بلسه او فيه

فلا بد من تعدد التسمية **ولكون الفهد** بعد الارسال الى الخفا
لا يقطع حكم ارساله لان ذلك حيلة منه لاخذ الصيد وقد
ذلك من الخصال الحميدة اذ به يتحقق قصد صاحبه فلا يقطع
وكذا لا يقطع الكلب حكم الارسال اذا اعتاد عادة من الخفا
حيلة لما يتنزه الفهد واذا اخذ الجارح صيدا بعد صيد
بارسال واحد حل الكل لان الارسال قائم لم ينقطع ما لم
تعرض الجارح عن الصيد باستراحة وضار بمنزلة ما لو رمى
سهما الى صيد فاصابه وتجاوز منه الى اخر وما اذا عرض
الاستراحة كما لو جترى اى توقف الجارح على الصيد المرسل
رما ناطويلا فمن به صيد آخر فقتله لم يحل اكل الصيد الثاني
لانقطاع حكم الارسال بمكثه اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ
كان استراحة ولو رمى السهم المرمى من الصيد المقصود الى صيد
آخر غير مقصود فقتله حلالا لهما لعدم الانقطاع ولو ارسل
بارية المعل على صيد فنزل البازي على شئ ثم طار واخذه
حل الصيد ان قصر الزمان الذي نزل فيه ومكث بقدر

مَا يَكُونُ مَكْتَهُ تَكْيِئًا اخْتِفَاءً وَحِيلَةً مِنْهُ لِلاِخْذِ لَا اسْتِرَاحَةً
 لِبَقَاءِ حَكْمِ الْاَرْسَالِ وَأَمَّا إِذَا مَكَثَ زَمَانًا طَوِيلًا لِلاِسْتِرَاحَةِ
 فَلَا يَحِلُّ لِمَا بَيْنَنَا وَلَوْ اخَذَ جَارِحٌ مَعْلَمٌ صَيْدًا وَلَمْ يَعْلَمْ حَلَّ ارْسَالِهِ
 أَحَدًا أَمْ لَا لَمْ يَحِلُّ أَكْلُهُ لَوْ قَوَّعَ الشُّكُّ فِي الْاَرْسَالِ وَلَا تَثَبَّتْ الْأَبَاقُ
 بِدُونِهِ وَإِنْ شَارَكَهُ أَيْ كَلْبُهُ الْمَعْلَمُ كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ أَوْ كَلْبٌ مَجُوسِيٌّ أَوْ
 كَلْبٌ لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ عَمْدًا لَمْ يَحِلُّ لِمَا رَوَيْنَا فَحَدَّثَ
 عَدِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا نَهَى اجْتِمَاعَ الْمَبِيعِ وَالْمَحْرَمِ فَتَغْلِبَ جَهْلُ الْحَرَمَةِ
 احتياطًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرْكُ التَّسْمِيَةِ سَهْوًا فَلَا يَضُرُّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّيَانَ الْحَدِيثَ وَلَوْ رَدَّهُ أَيْ الصَّيْدَ
 كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ أَوْ نَحْوَهُ تَمَّا ذَكَرَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْمَعْلَمِ وَلَمْ يَجْرَحْهُ أَيْ الصَّيْدَ
 مَعَهُ مَعَ الْمَعْلَمِ بِلِمَا تَجْرَحُ الْمَعْلَمُ حَلَّ أَكْلِهِ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي
 الْجَرَحِ وَكَذَلِكَ كَرِهَ أَكْلَهُ لَوْ جُودَ الْمَشَارَكَةُ فِي الْاِخْذِ وَأَمَّا لَوْ رَدَّهُ
 أَيْ الصَّيْدَ عَلَيْهِ عَلَى الْمَعْلَمِ الْمَجُوسِيِّ بِنَفْسِهِ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ غَرَاهُ
 أَيْ الْمَجُوسِيِّ بِهِ بِالصَّيْدِ بِنَحْوِ الصِّيَاحِ فَرَادَ الْمَعْلَمُ بِذَلِكَ عَدْوَهُ
 أَيْ جَوْرِيَهُ لَمْ يَكْرَهُ لَأَن اخَذَ الْكَلْبُ ذَبْحَ حَكْمًا وَلَا يَصِلُ أَحَدٌ هَوْلًا

مشاركاً

مَشَارِكًا أَيْ فِي هَذَا الذَّبْحِ فَلَا يَكْرَهُ وَكَذَا لَا يَكْرَهُ لَوْ لَوَّيَرَدَهُ
 عَلَيْهِ عَلَى الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ الْكَلْبُ الثَّانِي بِلِ حَلٍّ أَيْ صَالٍ عَلَيْهِ عَلَى الصَّيْدِ
 لِيَاخُذَهُ قَبْلَ الْمَعْلَمِ فَرَادَ الْمَعْلَمُ عَدْوَهُ بِذَلِكَ فَقَتَلَهُ لِأَن الثَّانِي
 مُحَرِّضٌ لَا مَشَارِكٌ فَاشْرَهَ فِي الْكَلْبِ الْمُرْسَلِ دُونَ الصَّيْدِ فَإِذَا
 مَسَّ كَلْبُهُ الْمَعْلَمُ إِلَى الصَّيْدِ فَاغْرَاهُ وَثَنِي أَوْ نَحْوَهُ يَحِلُّ لَأَن
 أَمَّا يَنْسَخُ بِمَا هُوَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلَهُ لَمَّا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ وَالْاَغْرَاءُ دُونَ
 لِكُونِهِ بِنَاءً عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا لَوْ ارْسَلَهُ مَجُوسِيٌّ فَاغْرَاهُ بِهِ بِالصَّيْدِ
 مُسْلِمٌ فَرَادَ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ بِذَلِكَ عَدْوَهُ لَمْ يَحِلُّ أَكْلُهُ لَمَّا قُلْنَا أَنَّ
 الْاَغْرَاءَ دُونَ الْاَرْسَالِ وَتُعْتَبَرُ الْأَهْلِيَّةُ لِلذَّكَاءِ وَعَدْمُهَا
 عِنْدَ الْاَرْسَالِ لَا عِنْدَ الْاِخْذِ لِأَنَّ الْجَوَارِحَ آلَةَ وَالذَّبْحَ لَا يَحِلُّ
 بِمَجْدِ الْآلَةِ بَلْ لَا يَدْرِي مِنَ الْاِسْتِغْمَالِ وَذَلِكَ فِيهَا بِالْاَرْسَالِ فَتَزُولُ
 مِنْزِلَةُ أَمْرٍ أَوَّلِ السَّكِينِ فَلَا يَدْرِي مِنَ الْأَهْلِيَّةِ عِنْدَهُ فَإِنْ ارْسَلَهُ مَجُوسِيٌّ
 كَلْبَهُ إِلَى الصَّيْدِ ثُمَّ ارْسَلَهُ وَاخَذَ مَا صَادَ كَلْبُهُ لَمْ يَحِلَّ بِخِلَافِ مَا
 لَوْ ارْسَلَهُ مُسْلِمٌ ثُمَّ ارْتَدَّ بَعْدَ غُذُوبِ اللَّهِ وَكُلُّ مَنْ لَا يَحِلُّ ذَكَائِهِ
 كَالْمَحْرَمِ فِي حَقِّ الصَّيْدِ وَتَارَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِدًا وَالْمُرْتَدَّ وَعَابَدَ

فَهُوَ كَالْمَجْرُوسِ فِيمَا قُلْنَا مِنْ عَدَمِ الْحَلِّ إِذَا شَارَكَ كَلْبَهُ مَعَ كَلْبٍ مُعَلِّمٍ
وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي صَيْدِ الشَّمَكِ وَالْجُرَادِ إِذَا لَا
يَشْتَرِطُ فِيهِمَا الذِّكَا هُ وَلَوْ أَنْفَلَتْ كَلْبٌ مَجْرُوسِي أَوْ بَارِزُهُ أَيْ هَبْ
وَلَمْ يَرْسِلْهُ صَاحِبُهُ فَأَعْرَاهُ بِنَحْوِ الصَّبَاحِ ^{أَوْ بِنِشَانِ سَهْمٍ} مُسْلِمٌ بِالْصَّيْدِ ^{جَدِّ}
الصَّيْدِ حَلَّ أَكْلِهِ لِأَنَّ الْأَعْرَاءَ مِثْلَ الْأَنْفَلَاتِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ دُونَهُ
مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَيْهِ فَوْقَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ فَعَلَ الْمَكْلَفَ فَاسْتَوَى
فَصَلَحَ نَاسِخًا وَلَمَّا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ الصَّيْدِ بِالْجَارِحِ شَرَعَ فِي
بَيَانِهِ بِالرَّمْيِ فَقَالَ **فَصَلَّ فِي الرَّمْيِ وَمَنْ سَمِعَ حَيْثُ أَيْ صَوْتًا**
^{أَوْ أَوَّادًا} أَوْ حَرَكَةً ظَنَّهُ حَسَّ صَيْدٍ فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا
فَأَصَابَ غَيْرَهُ غَيْرَ مَا سَمِعَ حَسَّهُ مِنَ الصَّيْدِ **حَلَّ الْمَصَابِ بِضَمِّ**
إِذَا كَانَ الْمُسْمُوعُ فِي الْأَوَّلِ حَسَّ صَيْدٍ مَأْكُولٍ أَوْ غَيْرِ مَأْكُولٍ وَلَوْ
كَانَ الْمُسْمُوعُ حَسَّهُ فِي الْأَوَّلِ خَيْرًا بَعْدَ مَا كَانَ الْمَصَابِ
مَأْكُولًا لَا يَنْصِيدُ وَقَدْ قَصَدَهُ فَيَحِلُّ وَعَنْكَ يَوْسُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنَّهُ خَصَّ مِنْ ذَلِكَ الْخَيْرَ لِيُغْلِظَ حَرَمَتَهُ وَزَفَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ
مَا لَا يُوَكِّلُ لِحْمِهِ وَوَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ اسْمَ الْأَصْطِيَاءِ لَا يَخْتَصُّ

ما لا يوكّل لحمه ووجه الظاهر ان اسم الاصطياء لا يختص
ما لا يوكّل لحمه ووجه الظاهر ان اسم الاصطياء لا يختص

بالمأكول

بِالْمَأْكُولِ فَيَكُونُ دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا
فَكَانَ أَصْطِيَاءَ دَامِبًا حَائِلًا فِي مَا لَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ أَيْ الْمُسْمُوعُ حَسَّهُ
فِي الْأَوَّلِ **أَدْمِي أَوْ حَيَوَانٌ أَهْلِي** مِثْلُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ
الْمَصَابُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَقْعِ أَصْطِيَاءَ دَامِبًا فَلَا يَقُومُ مَقَامُ الذِّكَاةِ
وَالطَّيْرِ الْمُسْتَأْنَسِ وَالطَّيْرِ الْمَرْبُوطِ وَالْمُسْتَأْنَسِ أَهْلِيَانِ **حَكَمًا**
فَإِذَا سَمِعَ حَسَّاطَتَهُ حَسَّ صَيْدٍ فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا
فَأَصَابَ غَيْرَهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَسَّ طَبِئًا مَرْبُوطًا أَوْ طَيْرًا مُسْتَأْنَسًا لَا يَحِلُّ
الْمَصَابُ وَلَوْ أَصَابَ السَّهْمُ أَوْ الْجَارِحُ الْحَيَوَانَ الْمُسْمُوعَ حَسَّهُ
فِي الْأَوَّلِ وَالحَالُ أَنَّهُ كَانَ قَدْ ظَنَّهُ أَدْمِيًا فَظَهَرَ صَيْدًا حَلَّ أَكْلَهُ
إِذَا غَبَرَ بَطْنُهُ مَعَ تَعَيُّنِهِ صَيْدًا ذَكَرَهُ فِي الْهُدَايَةِ وَقَالَ فِي
الْمُلْتَقَى إِذَا سَمِعَ حَسَّ بِاللَّيْلِ فَظَنَّ أَنَّهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ أَوْ حَيَّةٌ
فَرَمَاهُ فَإِذَا ذَلِكَ الَّذِي سَمِعَ حَسَّهُ صَيْدًا فَأَصَابَ سَهْمُهُ ذَلِكَ
الصَّيْدَ الَّذِي يَسْمَعُ حَسَّهُ أَوْ أَصَابَ صَيْدًا آخَرَ وَقَتْلَهُ لَا يُوَكِّلُ
لأنه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد إلا
بوجهين أن يرميه وهو يريد الصيد وأن يكون الذي

اراده ويسمع حسه وري اليه صيدا سواء كان مما يוכל ولا وهذا
 يناقض ما ذكره صاحب الهداية وهذا الوجه لان الرمي الى الارض
 ونحوه ليس باصطيد و فرق بينهما في النهاية بفرق غير مخلص
 فلا حاجة الى ذكره وقال فيه لورمي الى ارض او بقر او نحوه
 وسمي فاصا بصيدا ما كولا لا رواية بهذا في الاصل ولا يري
 رحمه الله فيه قولان في قوله يحل وفي قوله لا يحل فمحله ما ذكر في
 الهداية على رواية ابي يوسف رحمه الله فيستقيم ولا حاجة الى
 الفرق ولورمي الى طائر فاصا بصيدا غيره من الصيد وفي
 الطائر المقصود ^{او السهم} ولم يعلم انه وحشي او اهلي **حل الصيد المصاب**
 لان الاصل فيه التوحيش بخلاف ما لورمي الى بغير فاصا
 صيدا او فرا البعير ولم يعلم انه نادى او توحيش ام لا حيث لا
 يحل المصاب لان الاصل فيه الاستيناس فمحكم على كل واحد منهما
 بظاهر حاله الي ان يعلم الحال وان علم انه نادى **حل المصاب**
 اذ به يصير صيدا ولورمي الى سكة او جراد وترك التسمية
 فاصا بصيدا آخر وقتله حل اكله في اصح **احد الروايتين**

في الاصل وان كان رأسها على الارض فحل
 في الاصل وان كان رأسها على الارض فحل
 في الاصل وان كان رأسها على الارض فحل

لم يكن الصياد في طلب الصيد

عن ابي يوسف رحمه الله لانه صيد لا يحتاج الى تسمية وفي رواية
 اخرى لا يحل واذا وقع السهم في الصيد او جرحه الجرح **فحل**
 حتى غاب عن الصايد ولم يترك الصايد في طلبه حتى اصابت
 غير منتن حل اكله وان قعد عن طلبه ثم اصابت ميتا لم يحل
 اكله لقوله عليه السلام لاني ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب
 ثلثة ايام وادركته فكله ما لم ينتن وروي انه عليه السلام
 كره اكل الصيد اذا غاب عن الراي وقال لعل هوام الارض
 قتلته فحمل هذا على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا على ما اذا لم يقعد
 فان قعد لم يحل وكذا لا يحل لو وجد به بالصيد الذي غاب عن
 عينه جراحة اخرى سوى جراحة سهمه لقوله عليه السلام
 لعدتي اذا رميت سهمك فاذا كرا اسم الله عليه فان غاب عنك
 يوما فلم تجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته
 في الماء فلا تاكل وفي رواية انه عليه السلام قال له اذا وجدت
 سهمك ولم تجد فيه اثر غيره وعلت ان سهمك قتله فكل وعلى
 هذا لورمي صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل او شجرة

لما في قعد الصايد عن طلب الصيد

وسهمه ان يجده كونه ذبي

أَوْ حَارِيطٍ أَوْ أَجْرَةٍ أَوْ خُذْلِكٍ تَرُوقِعُ مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ رِيًّا
 فِي جَبَلٍ فَتَرْدِي مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ حَتَّى وَصَلَ إِلَى الْأَرْضِ
 أَوْ رِمَاهُ فَوَقَعَ عَلَى رُمَحٍ مَنُصُوبٍ أَوْ قَصَبَةٍ قَائِمَةٍ أَوْ حَرْفٍ
 أَجْرَةٍ أَوْ خُذْلِكٍ فَمَا تَلَمَّ بِحِلٍّ أَكَلَهُ لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ
 لِأَنَّهَا مَهْلُكَةٌ إِلَّا إِذَا أَبَانَ أَيُّ قِطْعٍ رَأْسَهُ بِالزَّمِيَّةِ
 فَيَنْتِزِعُ بِحِلٍّ لِعَدَمِ احْتِمَالِ مَوْتِهِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَلَوْ وَقَعَ
 الْبَيْتُ أَوْ أَجْرَةٌ مَوْضُوعَةً أَوْ صَخْرَةً فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقَعْ
 مِنْهَا عَلَى مَوْضِعٍ آخَرَ حَلَّ أَكَلَهُ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فَلَوْ
 اعْتَبَرْنَا هَؤُلَاءِ مَا اسْتَدْبَارَ بِالصَّيْدِ فَلَا نَعْتَبِرُهُ مَحْرُمًا
 لِلصَّيْدِ إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ حَدُّ الصَّخْرَةِ فَيَشْتَقِ بَطْنَهُ أَوْ يَنْقَلِتَ
 رَأْسَهُ فَيَجْرُمُ أَكَلُهُ لِأَنَّهُ حَصُولُ الْمَوْتِ بِانْتِشَاقِ الْبَطْنِ
 وَانْقِلَاطِ الرَّاسِ ظَاهِرًا وَبِالرَّمْيِ مَوْهُومًا مَتَرَدًّا فَالظَّاهِرُ
 أَوْلَى بِالْإِعْتِبَارِ مِنَ الْمَوْهُومِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَنْتَشِقِ وَلَمْ
 يَنْقَلِتْ لِأَنَّهُ مَوْتُهُ بِالرَّمْيِ هُوَ الظَّاهِرُ فَيَحِلُّ وَكَذَا إِنْ كَانَ

١٥٠
 في كل شيء من هذه

في كل شيء من هذه

الطير



الطير مَا يَتَنَا فَرَمَاهُ فِي الْمَاءِ وَمَاتَ حَلَّ أَكَلِهِ
 الطير المَجْرُوحُ بِالْجُرْحِ فِيهِ فِي الْمَاءِ وَإِنْ انْغَمَسَتْ الْجُرْحَةُ
 فِي الْمَاءِ لَمْ يَحِلَّ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ بِسَبَبِ الْمَاءِ دُونَ الرَّمْيِ وَكَذَا
 لَا يَحِلُّ الصَّيْدُ الصَّيْدُ بِالْبَنْدَقَةِ وَعَرَضُ الْمَعْرَاضِ وَهُوَ سَهْمٌ
 طَوِيلٌ لَهُ أَرْبَعُ رِيَشٍ وَالْعَصَا الَّتِي لَا حِدَّ لَهَا بِجُرْحِ
 الثَّقِيلِ وَلَوْ جَرَحَ الْحَجْرُ الثَّقِيلُ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَعْنَى الْمَوْضُوعَةِ
 وَلَوْ كَانَ الْحَجْرُ خَفِيفًا وَفِيهِ حِدَّةٌ وَخَرَقَ الْجِلْدَ بِحِدَّةٍ حَلَّ
 أَكَلَهُ لِتَعَيُّنِ الْمَوْتِ بِالْجُرْحِ وَكَذَا لَوْ خَرَقَ الْمَعْرَاضُ الْجِلْدَ
 لَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رُسِيتَ فَمَسَمَيْتَ فخرق فكل وإن لم يخرق
 فلا تأكل ولا تأكل من المعراض إلا ما ذكيت ولا تأكل من
 البندق إلا ما ذكيت فَأَلْحَاصُ أَنَّ الْمَوْتَ إِنْ كَانَ بِالْجُرْحِ
 يَبْقَى حَلًّا وَإِنْ كَانَ بِالثَّقَلِ لَا يَحِلُّ وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الشَّكْلُ حَتَّى
 وَعَلَى هَذَا لَوْ رَمَاهُ بِمَرُوءَةٍ وَهِيَ حَجْرٌ أبيضٌ بَرَّاقٌ بِحِدَّةٍ وَلَمْ
 يَجْرَحْهُ لَمْ يَحِلَّ وَلَوْ أَبَانَ قِطْعَ رَأْسِهِ أَوْ قِطْعَ أَوْ دَاجٍ لِأَنَّهُ

بوندن مراد در پیش سوخته
 اوفه در بر پیش تندی
 اویان در بر پیش تندی
 سوزاوق طوغری
 کتور مشینه آن آدمه
 دوز مش لفت

في كل شيء من هذه

العروق قد تنقطع بالثقل فوق الشك ولعله مات قبل قطع
 الاوداج ولو رماه بسيف أو سيكين حل اكله **ان جرح بحده**
 لما عرفت ان ذكاة الصيد بالجرح وان اصابه بقفا السيف
 او السكين لا يحل لا يكون ميتا بثقله وفي الزيلعي والاصل
 في جنس هذه المسائل ان الموت اذا حصل بالجرح حل وان حصل
 بالثقل او شك فيه فلا يحل حتما واحتياطا **واذا جرح الشتم**
او الكلب الصيد فمات وكان الجرح مدميا اي مخرجا للدم
 حل بالاتفاق وان جرح **جرحا غير مدم** غير مخرج للدم ^{اختلفوا}
 فيه **قيل يحل وهو الاظهر** لا تيان ما في وسعه وهو الجرح
 واخراج الدم ليس في وسعه فلا يكون مكلفا به لان الدم
 قد يحبس لغلظه ولضيق المنفذ بين العروق وكل ذلك ليس
 وسعه **وقيل لا يحل** لانعدام معنى الذكاة وهو اخراج الدم
 النجس **وقيل يحل** بدون الادماء في الجراحة **الكبيرة**
 لا يحل في الجراحة **الصغيرة** الا بالدماء لان الكبيرة انما لا يخرج
 الدم منها لعدم والصغيرة لضيق المخرج ظاهرا فيكون

التقصير

التقصير منه حيث ما اخرج كبير ولو ذبح شاة ولم يسبل
 منها دم **فعلى القولين** المذكورين الذين احدهما الحل وهو
 الاظهر قلنا والآخر الحرمة **وقيل ان تحركت الشاة بالذبح**
حلّت ولو لم يخرج الدم بخلاف عكسه وهو ما اخرج **الدم**
ولم تحرك الشاة حيث لا يحل اكلها لان الدم لا يخرج عند الموت
 فيمقتل انه خرج بعد الموت ولو اصاب الشتم **ظلف الصيد**
 او قرنه فمات حل اكله ان ادماه لوجود معنى الذكاة وهو
 اخراج الدم النجس ولو رمى صيدا **فقطعه** **عضوه** او **اقله**
يضف رأسه حل الصيد لوجود الجرح الذي هو ذكاة ولو
 لا يحل العضو **المقطوع** لقوله عليه السلام ما قطع من بهيمة
 وهي حية فما قطع منها فهو ميت وقال عليه السلام ما بين
 من الحي فهو ميت **والاصل** في ذلك ان المقطوع منه ان توهم
 بقاء حياته بعد هذا القطع لا يحل المقطوع وان لم يتوهم
 فيحل وعلى هذا ان قطع الصيد **بضفين** او **قطعه** **اتلا**
والاكثر من مؤخره او قطع **يضف** رأسه او **اكثره** حل ^{الكل}

أي المقطوع والمقطوع منه إذا لا يتوهم بقاء المقطوع منه بخلا
 ما إذا كان الأقل مما يلي العجز حيث يتوهم حيائه فلا يحل ولو
 ضرب صيدا فقطع عضوه ولم يفصل به **تعلق العضو المقطوع**
بجلده ثم مات فإن كان العضو المعلق يلتئم أي يصل ببعضه
 وينصل لو تركه حل **العضو المعلق** أيضا وإلا أي أن لم يلتئم ولا
 يتوهم إيصاله لو تركه فلا يحل العضو لوجود الأمانة مع العبرة
 للثبوت ويحل ما سواه ولا يحل **صيد الجورسي والمرثد والوثني والحرم**
 لما بينا من أن الرمي والارسال بمنزلة امرار السكين للذكا
 وهؤلاء ليسوا من أهل الذكاة ولا بد منها في باحة الصيد
 بخلاف صيد اليهودي والنصراني حيث يحل لانهما من أهل
 الذكاة ومن رمي صيدا فأصابه ولم يتحنه أي لم يخرج عنه
 حيز الامتناع فرماه **آخر فقتله فهو له** للثاني لانه هو الذي
 أخذه وقد قال عليه السلام الصيد لمن أخذ **ويحل أكله** لانه
 صيد على حاله وإن اتحن **الأول فهو له** لانه هو الذي أخذ **ويحل**
 أكله لانه لما أخرجه عن حيز الامتناع فقد صار قادرا على ذكاته

الاختيار

الاختيارية فوجب عليه ذكاته ولم يدركه وصار الثاني قاتلا
 فيحرم وهو لو ترك ذكاته مع القدرة عليه يحرم فبالقتل أولى
 أن يحرم **ثم أعلم** أن الرمي الأول لو كان بحال لا يعيش منه الصيد
 لكن حيائه فوق حياة المذبوح بأن يبقى يوما أو دونه فعند
 أبي يوسف رحمه الله لا يحرم بالرسبة الثانية لأن هذا القدر من
 الحياة لا تعتبر عنده وعند محمد رحمه الله يحرم لأن هذا
 القدر من الحياة معتبر عنده فصار حكمه حكم ما إذا كان الأول
 يسلم منه فلا يحل وإذا كان هكذا **يضمن الرامي الثاني** للأول
قيمته بجر وحقا بجرأخته الأول لانه بالرمي تلف صيدا مملوكا
 له لانه ملكه بالرمي المتحقق وهو شقوص بجرأخته وقيمة التللف
 تعتبر يوم الاتلاف وقيمة يوم الاتلاف كان ناقضا بجرأخته
 الأول مثلا إذا رمى الأول صيدا يساوي خمسة عشر درهما **تقصه**
 خمسة دراهم ثم رماه الثاني فقتله يضمن الثاني عشرة دراهم و
 عنه من قيمة خمسة دراهم التي نقصت بالجرح الأول هذا
إن علم حصول القتل بالثاني بأن كان الجرح الأول بحال يمكن

منه الصيد والثاني محال لا يسلم الصيد منه واما ان علم
حصوله بهما بالرى الاول والثاني **أو شك في ان القتل** بايهما حصل
ضمن الثاني ما نقصته جراحته لانه خرج حيوانا مملوكا للغير
وقد نقصه فيضمن ما نقصه او لا مثلاً اذا رمى الاول صيدا
يساوي اثني عشر درهما ونقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه
درهمين فيضمن الثاني الدرهمين الذين نقصهما **اولا** ويضمن
ايضا **نصف قيمته حيا** **بمجرور** **وحيثما جرح** **حيث** لان القتل حصل
بهما فيكون هو متلفا بنصفه ونصف قيمته بمجرور **حيثما جرح**
في الصورة المذكورة اربعة دراهم وقد تحقق كما جئنا ان
الثاني يضمن للاول نصف القيمة حيا **وعليه** ان يضمن **نصف**
قيمة لحم ميتا لان بالرمية الاولى صار محال بحل بذكاة **الا**
لو لا رمى الثاني فهذا بالرى الثاني فسد عليه نصف اللحم
فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه نصف قيمته
حيا فدخل ضمان نصف اللحم فيه **واعلم** ان هذا يوهم ان
بين المسئلتين فرق اعني بين ما اذا حصل القتل بالثاني وحده

قوله في قتل ميتا

او بهما

او بهما وليس كذلك بل لا فرق بينهما لانه في الموضعين يضمن الثاني
جميع قيمته غير ما نقصه جراحته الاول الا انه يبين في المسئلة
جميع الحاصل وفي الثانية بين طريق الضمان نقل عدم الفرق
بين المسئلتين عن قاضي خان هذا اذا كان الرامي الثاني غير الاول
واما ان كان الرامي الثاني هو الرامي الاول **فحكم** **الا باخر** **قلنا**
فما اذا كان الرامي الثاني غير الاول فان كان له ثخنه برمية
الاول وقتله برمية الثاني بحل وان اثنى برمية الاول
وقتله بالثاني لم يحل **وصار لما لورمى صيدا** **على قلة** **جبل**
فأثخنه ثم رماه ثانيا **فأنزله** من الجبل حيث لا يحل اكله لان الرمي
الثاني محرر لما قلنا **ويحل** **صيد ما لا يؤكل لحمه** من الحيوان و
صيد ما **يؤكل لحمه** لقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا مطلقا
من غير قيد بالماكول لان الصيد لا يختص بالماكول قال الشافعي
صيد الملوكة ارناب وثعالب واذا ركبت فصيدى لا يبطا
ولو رمى صيدا بعينه **ثم رماه** **آخر فاصاب** **سهم الرامي الثاني**
سهم الرامي الاول **فردّه** الى الصيد **آخر فقتله** **حكم** **ان سمي الثاني**

وكان من اهل الزكاة حتى لا يحمل ان كان الثاني مجوسيا ونحوه
 احتياطا ثم ان كان السهم الاول بجاله يعلم انه لا يبلغ الى الصيد
 بدون رد الثاني فالصيد للثاني والا فلا وله **ولو رمى صيدا**
بمعرض او بندقة فاصاب المعراض والبندقية سهمان فوقع
نحو الصيد فقتل السهم صيدا او جرح **جرحا حل** الصيد لما
 قلنا ان المعراض ونحوه اذا جرح يحمل فكذا ما يخرج بواسطة
ولو نصب شبكة للصيد في ارض الغير فوقع فيها في الشبكة
صيد فهو له للناصب بخلاف ما لو نصب خيمة او نحو ذلك فعلق
 بها صيد حيث لا يكون للناصب لان الصيد لمن اخذه الا اذا
 قصد بنصبها الاصطيد وقس على ذلك البئر ونحوها **ولو**
نصبها في الشبكة للجفاف اي التيبس فوقع فيها صيد لم يكن
 ذلك الصيد له **حتى** ياخذها فان الصيد لمن اخذ ولهذا من
اخذ صيدا او فرخة او بيضة من دار رجل او ارضه فهو له
 لاخذ لان الصيد لا يستقر في مكان ويبيضة يصير طيرا
 فيطير فيملكه لاخذ بخلاف النحل اذا اتخذ بيتا في ارض رجل

- شبكة من ماء اخذ واد

حيث

حيث ليس لاحد ان ياخذ عسله لانه ليس مثل الصيد لانه
 يفر ان لم يؤخذ فيملكه الاخذ لاصحاب الدار **الا ان يعلق**
صاحب الدار الباب لاجرازه اي لاجراز الصيد الذي دخل
 في ارضه او كان بناه للاصطيد **فحينئذ يملكه** صاحب الدار
ولو نصب شبكة فوقع فيها صيدا ورمى في الماء شصا
كلابا وهو حديد معرج يضطاد به السمكة فتعلق به
سمكة فاضطربا اي الصيد في الشبكة **حتى انقطع** الشبكة و
 اضطربت السمكة في الشص حتى انقطع **خييط الشص خلصا**
فصادها اخر **فما له** للآخر اذا خرجا بالخلوص عن ملك الاول
ولو لم يخلص الصيد او السمكة حتى جاء الصايد **وقدر على اخذه**
ثم خلص وانفلت كلاهما بمعنى **هو على ملكه** فليس لغيره
 ان ياخذه في تلك الحالة **وكذا الورم في السمكة** الماخوذة في
 الماء خارج الماء **فاضطربت ثم وقعت في الماء** فصادها
 آخر فان قدر على اخذها بعد ما رمي خارج الماء ثم وقعت في الماء
 فهي على ملكه **والا فلا** آخر **ولو رمى صيدا فصرعه** اي اوقعه

- شبكة من ماء اخذ واد

قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره
قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره

الارض وغشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره
للاخران لم يخرج بالاول جراحة يخرج به عن حيز الامتناع ثم
برئ وطارا وهرب فهو الاول لانه هو الاخذ وقد قال
عليه السلام الصيد لمن اخذه ولما فرغ عن بيان بما يحل
الصيد وبما لا يحل وبما لا يملكه وبما لا يملكه شرع في بيان
ما يحل اكله من الصيد ونحوه وما لا يحل فقال **فصل في تحريم**
اكل كل ذي ناب من السباع جمع سبع وهو كل منتهب
جرح قاتل عادة **وذي مخالب من الطيور** وهو من الخيل
وهو مرق الجلد ويعلم بذلك ان المراد بذي مخالب هو سباع
الطير لا كل ما له مخالب وهو الظفر والاصل في ذلك ما روته
ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل
ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير ولهذا **يحرم**
الصبيغ والتعلب لان لهما نابا ويدخل في الحديث ايضا
لانه ذونا ب **والثوبع** **وابن عرس** لانها من سباع
والرخصة وهي طائر يقرب منها **البغاث** في الهيئة وهو طائر

واما الجرحه جراحة متخذة
مخرجه عن حيز الامتناع

بوجوه

قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره
قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره

قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره
قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره

قريب من النسر والغداف وهو الغراب الكبير الاسود لان كل
ذلك ياكل الجيف فيحرم وكذا **الغراب** **الابقع** الذي ياكل الجيف
واعلم ان المانع من الاكل السباعية او اكل الجيف او الكو
من الحبايت ولهذا **يحل غراب الذرع** اذ لا ياكل الجيفة وليس
من السباع ولا من الحبايت وكذا **العقبيق** **واللقلق** في
وتحرم الضب والقنفذ والسحفاة والرنبور والحشرات
لانها من الحبايت الا **الجراد** فانه لا يحرم لقوله عليه السلام
احلت لنا ميتتان ودمان والميتتان هما السمك والجراد و
الدمان هما الكبد والطحال **ولو مات الجراد خفف انفه**
اي بلا قتل قاتلا اذ لا تشترط فيه الذكاة ويجوز عند الشافعي
اكل الضبع والضب والتعلب والقنفذ وعند مالك رضي الله
بجوز اكل جميع السباع والحشرات الا الخنزير ولحم **الفرس حرام**
عند ابي حنيفة رضي الله عنه لانه آلة الجهاد وفي اكله تقليبه
وعندهما مباح وهو قول الشافعي رضي الله عنه ولحمه طاهر
بالاتفاق ويطهر لحم ما لا يؤكل لحمه وجلده بالذبح الا

قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره
قوله غشيت عليه افاق وطارا وهرب فاحذه اخره

رضي الله عنه

الادى والخنزير وفي الزيلعي وكما يطهر لحمه يطهر شحمه ايضا
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وهل يجوز الانتفاع به
 لغير الاكل قيل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقيل يجوز كالزيت
 اذا خالطه شحم الميتة والزيت غالب فانه ينتفع به في غير ذلك
 وبقر الوحش وحمى الوحش ^{اشد} وعظم الجمل ^{اشد} حلال لا بها ليس
 السباع ولا من الجنايت بخلاف الجمل اهلية حيث حرّمها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولا يحل من حيوان الماء الا انواع السمك**
كلها لان ما سواها خبث وتذ قال الله تعالى ويحرم عليهم
 الجنايت ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السرطان وقال
 ما كدرني الله عده يؤكل جميع حيوان الماء واستثنى بعضهم
 الخنزير والسباع والكلب والانسان وعن الشافعي رضي الله
 عنه انه اباح ذلك كله **ولا يحل الطافي منه من السمك وهو الميت**
خفف نفقه لقول جابر رضي الله عنه انه عليه السلام قال
 ما نضب عنه الماء فكلوه وما طفي فلا تاكلوه وعن جماعة من
 الصحابة رضي الله عنهم مثله وعند مالك والشافعي رضي الله عنهما

يعال السمك في بطن السمك

يجوز اكل الطافي **ويحل ما في بطنه** اي في بطن الطافي من السمك
 ليس بطاف بل مات لطيق المكان **ولو قطعه اي السمك فمات**
حل المقطوع والباقي اذ سبب موته معلوم وفي موته اي موت السمك
 بالحر والبرد او كدّر الماء **روايتان** ففي رواية لا يوكّل
 لان الماء لا يقتل السمك مطلقا فيكون سبب موته مجهولا
 فيحتمل ان يكون موته بختف انفه فلا يوكّل وفي رواية
 يوكّل لان سبب موته هو حر الماء او برده ظاهر ولو
 حصر سمكا في اجمة اي حظيرة او نحوها كالبيرو والحوض
 فمات **لضيق المكان** حل اكله لانه مات بافة ومما اي السمك
 الذي انحسر انكشف عنه الماء او القاه الماء الى الساخ حيا
 فمات **يحل** وفي بعض الفتاوى اذا انكشف عنه الماء ان
 الراس وحده خارج الماء يوكّل وان كان الراس في الماء ان
 كان ما على الارض النصف او اقل يوكّل وان كان اكثر من
 النصف لا يوكّل ولو وجد على الارض سمكة ميتة يحل
 لان الظاهر انها ماتت بافة ولو وجد نصف سمكة في الماء

والمذبوح **مَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ فِيهِ عَمْدًا مَيْتَةً** فلا يحل اكله لقوله
 تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولقوله عليه السلام
 لعدى اذا ارسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل ^{الحديث}
 وقال الشافعي رضي الله عنه اذا ترك الذابح التسمية ^{عند}
 بولك ذبيحته لان التسمية لو كانت شرطا لما سقطت بالنسيان
 كالطهارة **وَمَتْرُوكُهَا** اي التسمية **نَاسِيًا حَلَالٌ** لان في تحريمه
 حرجا عظيما والحرج مدفوع بالنص **وَقَالَ** ما كرهه الله
 لا يحل بدون التسمية مطلقا **وَوَقْتُ التَّسْمِيَةِ فِي غَيْرِ الصَّيْدِ**
عِنْدَ الذَّبْحِ لقوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صوافي وهي
 حالة الخرو **وَقْتَهَا فِي الصَّيْدِ عِنْدَ الرَّمْيِ** **وَارْسَالِ الْجَارِحِ**
 لان التكليف بحسب الوسع والذي في وسعه في الاول الذبح
 وفي الثاني الرمي والارسال دون الاصابة فتشترط عند
 يقدر عليه ولهذا **لَوَاضِحٌ شَاةٌ** ^{وسمي} للذبح ثم تركها وذبح غيرها
يَنْتَلِكُ التَّسْمِيَةَ لَمْ يَحِلَّ خِلَافَ الْإِرْسَالِ وَالرَّمْيِ حيث لوري
 الى الصيد وسمى فاصاب اخر او ارسل جارحا الى الصيد فترك

الجارح

اي يغير تلك الشاة

الجارح ذلك الصيد فاخذ غيره حل لتعلق التسمية بالالة **وَكَوَاضِحٌ**
شَاةٌ وَسَمِيَتْ رَمَى السَّكِينِ وذبح **بِأُخْرَى** اي بسكين اخرى ولم يسم
 حل لتعلق التسمية بالمذبوح دون الالة **وَلَوْ سَمِيَ عَلَى سَهْمٍ رَمَى**
بِغَيْرِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ لان التسمية متعلقة بالالة **وَلَوْ قَالَ**
الذَّابِحُ فِي تَسْمِيَتِهِ بِسْمِ اللَّهِ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ بالنصب من غير عطف
أَوْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ بِالرَّفْعِ او قال بسم الله **اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي** **وَفَلَانٍ**
حَلَّ الْمَذْبُوحِ لان اسم الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون
 مبتدأ فما وجد الشركة فلا يكن الذبح واقفاله فلا يحرم ولكنه
 كره لوجود الوصل **وَلَوْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَمُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ** او
 بسم الله واسم فلان او بسم الله وفلان **بِالْحَرْفِ لَمْ يَحِلَّ الْمَذْبُوحُ**
 لانه اهل به لغير الله تعالى وقد قال الله تعالى وما اهل به لغير
وَلَوْ قَالَ يَسْمِلُ بغيرها **وَقَصْدُ بِهِ التَّسْمِيَةَ حَلَّ** لوجود بعض
 التسمية مع القصد بها **وَأَمَّا لَوْ قَالَ عِنْدَ الذَّبْحِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**
وَقَصْدُ بِهِ التَّسْمِيَةَ لَمْ يَحِلَّ لان الشرط هو الذكر الخالص لقول
 ابن مسعود رضي الله عنهما جردوا التسمية وهذا دعاء وسؤال

جاء
 والقضاء
 ولو وضع يده مع
 الامام ابو محمد بن الفضل
 قال الشيخ كل واحد منهما
 لا يحل له
 فلو ترك احداهما لا يحل له
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه

هذه منك
 ويذكر قبل التسمية
 ذلك وقيل اني وجبت
 الى وان من الملهي
 مع التسمية قبل تقبل
 ان يقول بسم الله
 ولا بأس بسم الله
 الا على ما ذكره في
 المستحب الاول
 به ومنه الاول ومع
 الاستغفار بحمد الله
 ونحوه ولا بأس
 لاجل التصديق لا لغيره
 وان فعل ذلك يتصدق بيمينه
 انه يسمي له مع بقائه عليه لا يحل
 لا بأس بذلك

وَيُشَمُّ

إِلَّا السِّنَّ الْمُتَّصِلَ وَالظُّفْرَ الْمُتَّصِلَ وَالْقَرْنَ الْمُتَّصِلَ فَإِنَّ الْمَذْبُوحَ
بِهَا مَيْتَةٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا انْهَرَ الدَّمُ وَأَفْرَأَ الْوَدَاجَ فَكُلَ
مَا خَلَا السِّنَّ وَالظُّفْرَ فَانَهَا مَدَى الْحَبْشَةِ وَهِيَ كَانُوا يَذْبَحُونَ
مَنْصِلِينَ أَظْهَارَ الْجُلْدِ وَلَانَ الْقَتْلِ بِهَا مُتَّصِلَةٌ يَحْصُلُ بِقُوَّةِ
وَتَقْلَةٍ فَاشْبَهَ الْمُتَخَنَّقَةَ وَأَمَّا الذَّنْحُ بِالْمَنْفُصِلِ مِنْهَا مِنَ السِّنِّ
الظُّفْرِ وَالْقَرْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَكَذًا بِالْعَظْمِ وَبِكُلِّ مَا فِيهِ
إِبْطَاءٌ الْأَمَامَةُ لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةٌ أَلَمْ وَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ إِنْ أَلَّهِ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا
قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ وَلِيَجِدَ
شَفْرَتَهُ وَلِيَرِحَ ذَبْحَتَهُ وَهَذَا يَسْتَحَبُّ إِحْدَادُ السِّكِّينِ قَبْلَ
الْأَضْجَاعِ وَيُكْرَهُ الْأَحْدَادُ بَعْدَهُ بَعْدَ الْأَضْجَاعِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى رَجُلًا أَضْجَعَ شَاةً وَهُوَ مَحْدٌ شَفْرَتَهُ فَقَالَ
هَلْ أَحَدٌ دَهَا قَبْلَ أَنْ تَضْجِعَهَا وَمَنْ يَلْغُ بِالسِّكِّينِ النَّخَاعَ وَهُوَ
عِرْقٌ أَيْضٌ فِي عَظْمِ الرِّقْبَةِ أَوْ قَطَعَ الرَّاسَ حَلَّ لَوْجُودِ الْمَقْصُودِ
وَهُوَ اخْرَاجُ الدَّمِ الْمُسْفُوحِ وَلَكِنْ يُكْرَهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ

بِالذِّكْرِ وَدَارِ الْكَلْبِ

تَنْخَعُ

ظ أَيُّ إِلَى مَوْضِعِ الْمَذْبُوحِ

تَنْخَعُ الشَاةَ إِذَا ذَبَحْتَ وَفَسْرُوهُ بِمَا ذَكَرْنَا وَفِي قِطْعِ الرَّاسِ زِيَادَةٌ
تَغْذِيْبُ الْحَيَوَانَ بِلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا وَكُلُّ زِيَادَةٍ تَغْذِيْبٌ لَا
يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مَكْرُوهٌ لِمَا رَوَيْنَا كَجَرِّ الْمَذْبُوحِ إِلَى الَّذِي يَذْبَحُ
ذَبْحَهُ بِرِجْلِهِ إِلَى الْمَذْبُوحِ وَسَلْخُهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مَوْتَهُ وَكَذًا إِي
يَكْرَهُ لَوْ مَاتَ وَلَمْ يَنْزِدْ أَيْضًا إِي كَالسَّلْخِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مَوْتَهُ عِنْدَ
الْبَعْضِ لِمَا فِيهِ نَوْعٌ تَغْذِيْبٌ وَعِنْدَ الْبَعْضِ لَا يَكُنْ إِذَا لَيْسَ لَهُ
بَعْدَ الْمَوْتِ وَيُوكَلُّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْكَرَاهِيَّةُ لِمَعْنَى زَايِدٍ
وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِلْمِ فَلَا يُوجِبُ الْحَرَمَةَ وَلَوْ ذَنَحَ مِنَ الْقَفَاءِ وَ
بَقِيَ حَيًّا حَقَّقَ قِطْعَ الْعُرُوقِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ حَلَّ الْمَذْبُوحِ لَوْ
الْمَوْتُ بِمَا هُوَ ذَكَاهُ فَصَارَ كَمَا إِذَا جَرَحَ ثُمَّ ذَبَحَ وَلَكِنْ كَرِهَ لِمَا
مِنْ زِيَادَةِ أَلَمْ بِلَا حَاجَةَ وَإِلَّا إِي أَنْ لِيُيَسِّرَ حَيًّا إِلَى أَنْ يَقْطَعَ
الْعُرُوقَ فَلَا يَحِلُّ لَوْجُودُ الْمَوْتِ بِلَا ذَكَاهُ فَصَارَ كَمَا إِذَا قُتِلَ
وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَاهُ ثُمَّ الذَّنْحُ فَلَا يَحِلُّ بِمَجَرِّ الْجَرْحِ
لِأَنَّهُ ذَلِكَ مَا يَجُوزُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ ذِكَاةِ الْإِخْتِيَارِ وَلَمْ يَتَحَقَّقِ
فِيمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ وَأَمَّا مَا يُؤَخَّشُ مِنَ النِّعَمِ بِصَيِّدٍ إِلَى حِمْلَةٍ

يَنْبَغِي مِنَ الْأَيْدِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ

أَوْ نَدَّكَ كَانَتْ الْجَرْحُ لَوْ جُودَ الْعِزُّ عَنْ ذِكَاةِ الْاِخْتِيَارِ لَكِنْ اِنَّمَا
 الْجَرْحُ ذِكَاةٌ بِشَرْطٍ فَضَدَّ الذِّكَاةُ لَا يَقْصِدُ دَفْعَ الصِّيَالِ فَقَطْ
 لِأَنَّهُ إِذَا قَصَدَ بِالْجَرْحِ دَفْعَ الصِّيَالِ فَقَطْ فَقَتَلَهُ لَا يَجِلُّ وَأَمَّا
 إِذَا قَصَدَ بِهِ الذِّكَاةُ وَدَفْعَ الصِّيَالِ فَيَجِلُّ مَا رَوَى عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِجٍ
 قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَدَبَّ بَعِيرٌ مِنْ بِلَالِ الْقَوْمِ
 وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمُ أَوْ أَبْدَكَ أَوْ أَبَدَ الْوَحْشُ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَاغْلَوْا
 هَكَذَا أَوْ كَذَا الْبَعِيرُ الْوَاقِعُ فِي الْبَيْرِ ذَبْحُهُ الْجَرْحُ بِقَصْدِ الذِّكَاةِ
 إِذَا لَمْ يُمْكِنْ ذَبْحُهُ وَلَمْ يَتَوَقَّعْ مَوْتُهُ بَعْدَ الْجَرْحِ بِالْمَاءِ فَإِنْ عَلِمَ
 أَنَّهُ مَاتَ بِالْمَاءِ لَا يَجِلُّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ يَجِلُّ لِأَنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّ الْمَوْتَ مِنَ الْجَرْحِ وَكَذَا الدَّجَاجَةُ إِذَا تَعَلَّقَتْ عَلَى شَجَرَةٍ وَخِيفَ
 مَوْتُهَا ذَكَاتُهَا الْجَرْحُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الشَّاةُ إِنْ نَدَّتْ فِي
 الصَّخْرِ أَوْ فِي حَشِيَّةٍ فَذَكَاتُهَا الْجَرْحُ وَإِنْ نَدَّتْ فِي الْمَصْرِ فَلَا
 تَكُونُ وَحْشِيَّةً فَلَا يَجِلُّ بِالْجَرْحِ إِذْ لَيْسَتْ مِمَّنْ تَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهَا
 فَيُمْكِنُ اخْتِذَاهَا بِخِلَافِ الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ

أخذها

اخذها إِذَا نَدَّتْ فَيَتَحَقَّقُ الْجَرْحُ فِي الصَّخْرِ أَوْ فِي الْمَصْرِ فَقَتَلُهَا بِالْعَقْرِ
 وَقَالَ مَا لَكَ بِضِيٍّ عَنْهُ لَا يَجِلُّ الْبَيْعُ الْإِهْلِي بِذِكَاةِ الْاِضْطِرَارِ
 وَالْمُسْتَحْبَبُ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ فَإِنْ ذُبِحَ جَانِبُهَا وَبَكَرَهُ الذَّنْحُ وَخَبَّ
 فِي الْبَقَرِ وَالْعِزَّةِ الذَّنْحُ وَبَكَرَهُ النَّحْرُ فَالْاِسْتِحْبَابُ لِمُوَافَقَةِ
 السَّنَةِ الْمُتَوَارِثَةِ وَلِاجْتِمَاعِ الْعُرُوقِ فِيهَا فِي النَّحْرِ وَفِيهَا
 فِي الْمَذْبُوحِ وَالْكَرَاهِيَّةُ لِمُخَالَفَةِ السَّنَةِ وَالنَّحْرُ قَطْعُ الْعُرُوقِ فِي
 اسْفَلِ الْعُنُقِ عِنْدَ الصَّدْرِ وَالذَّنْحُ قَطْعُ الْعُرُوقِ فِي أَعْلَى الْعُنُقِ
 تَحْتَ اللَّحْيَيْنِ وَالْجَنِينَ الْمَيِّتِ الْخَارِجِ مِنَ الذَّبِيحَةِ حَرَامٌ وَإِنْ
 تَمَخَّطَهُ عِنْدَ ابْنِ حَنِيْفَةَ وَزَفَرٍ وَالْحَسَنِ ابْنِ زَيْدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لِأَنَّ
 اللَّهَ بَعَالِي حَرَمِ الْمَيِّتَةِ وَهِيَ اسْمُ الْحَيَوَانِ مَاتَ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ إِلَّا
 يُرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ التَّذْكِيَةَ بِقَوْلِهِ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَحَرَّمَ
 الْمُتَخَنَّقَةَ وَالْجَنِينَ مَاتَ خَنْقًا فَيَحْرُمُ بِالْكِتَابِ وَقَالَ
 أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَجَمَاعَةٌ أُخَرُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِذَا تَمَخَّطَهُ حَلَبَةً
 أُمِّهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَاتُ الْجَنِينَ ذَكَاتُ أُمِّهِ وَالْمُتَخَنَّقَةُ
 أَيْ الْمُخْنُوقُ وَالْمَوْقُودَةُ وَهِيَ الَّتِي قَتَلُوهَا ضَرْبًا بِخَوِ الْعَصِيِّ وَالْمَرْجِيَّةُ

الجزء من أصل العنق

الجزء من أصل العنق

وَمَا مَاتَ بِالسَّقَطِ
وَبِالتَّوَكُّلِ وَشُمُورِهَا

هي ما ملأها بالهزيمة

في قوله تعالى
 والذين يوفون
 ما عاهدوا
 من قبل الله
 من الصدقات
 لا ينفقونها

اي الواقعة من جبل او في غير **وَالنَّطِيجَةِ** وهي التي نطقتها
 اخرى بقرنها **وَفَرَسِيَّةٍ** اي خريقة **السَّبْعِ** والذئب ونحو ذلك
 اذا ذبحت وفيها حياة **مِثْلَ حَيَوةِ الْمَذْبُوحِ** **حَلَّتْ** في ظاهر
 المذهب اوجود الذكاة والا فلا وعنه اي حنيفة رضي الله
 اذا كانت بحال تعيش يوما لولا الذكاة تحل والا فلا
 عن اي يوسف رحمه الله انما يحل اذا كانت تعيش اكثر يوم
 لولا الذكاة **وَيَكُنْ ذَنْحُ الْحَامِلِ الْمَقْرَبِ** اي التي قربت ولادتها
 عند اي حنيفة رضي الله عنه لما فيه من اضااعة الولد حيث
 لا يحل لما عرفت من ان الجنين لا يحل بذكاة امه عنده خلا
 لها ولو رمى شخص حماة له في الهواء وجرح فمات فينظر
 ان كانت الحماة ضالة عن منزل له اي منزل الشخص **تَحَلَّى**
 لانها صيد فذكا بها اضطرارية وان كانت تهتدي وتعرف
 الطريق اليه الى المنزل لم تحل بالجرح لعدم الاضطرار **اِذَا**
اصَابَ الْمَرْمِيَّ مَذْبَحَهَا فحينئذ تحل لوجود الذبح صورة ومع
 وكذا حكم الطي المستأنس لو خرج الى الصحراء فرماه رجل

ومات

ومات فينظر ان **اصَابَ مَذْبَحَهُ** حل لما قلنا والاى ان لم يصب
 المذبح **فَلَا** يحل لعدم العجز عن الذكاة ولما اشتمل كتاب الصيد و
 الذبايح على كثير من الافعال المكروهة واحتاج الى بيان الكراهية
 عقد كتابا يشتمل على بيانها وساق الكلام الى بيان المكروهات
 مطلقا اعم مما في الصيد والذبايح وغيره فقال **كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ**
 بتخفيف الياء هي في اللغة ضد الارادة والرضى **كُلُّ مَكْرُوهٍ** يذكر
 في **كِتَابِ الْكِرَاهِيَةِ** فهو حرام عند محمد رحمه الله الا انه لما لم
 يجد فيه نضاقا طعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعند اي حنيفة
 واي يوسف رحمه الله هو الى الحرام اقرب فلهذا اي لكون
 كل مكروه حراما او قريبا منه عبرنا عن اكثر المكروهات
 بالحرام فقلنا **وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَاللَّذَّةُ هَانُ وَالنَّطِيجَةُ**
 في ائنة الذهب والفضة للرجال والنساء وكذا يحرم كل
 استعمال الذهب والفضة كالأكْلِ **مِلْعَقَةِ الْفِضَّةِ** والذهب
 والاكتحال **عَمِيلَهَا** بميل الفضة كالذهب **وَأَشْحَاذُ الْمَلَكَةِ**
 والمرأت والدوات من الفضة والذهب لا طلاق قوله

عليه السلام

لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا
تأكلوا في صحافها فانها لهما في الدنيا ولكم في الآخرة فاذا ثبت ذلك
في الاكل والشرب ثبت في التطيب ونحوه لانه مثله في الاستحباب
فيجرم **وَيَجِلُّ آنية الرجاج والبور والعقيق والخماس**
ونحوها كالصفر **كما روى عن عبد الله بن زيد انه قال اتانا**
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجنا له ماء في نور من صفر فتوضا
وغير الذهب والفضة في معناه **وقال الشافعي رضي الله عنه**
يكراه جميع ذلك ويجل الشرب في الآنية المفضضة المعجنتين
والمذهب والمضبب بالمعجمة والموحدتين اي المشعب بالفضة
او الذهب ويجل الجلوس على الكرسي والسرير والركوب على
السرج المفضض والمذهب ولكن انما يحل بشرط اتقاء اجتناب
موضع الفضة والذهب في الكل بان لا يجعل الفضة والذهب
في موضع الفضة والآنية وقيل ولا في موضع اليد وفي السرير
والسرج والكرسي في موضع الجلوس ولو جعل ذلك في نعل
السيف والسكين او في قبضتهما ولم يضع يده في موضع الذ

والفضة حل وكذا اذا جعل ذلك في المسجد او في حلقة المرأة او
جعل المصحف مذهبا او مفضضا **وكذا اللجام والوكا والتفري**
المفضض والمذهب يحل ان اتقى موضع الفضة والذهب عند
وكذا الثوب المكتوب بالذهب او الفضة وهذا كله عند ابي حنيفة
رضي الله عنه لما روى عن انس رضي الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
انكسرا فتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وقال ابو يوسف
رحمه الله يكره ذلك كله وقول محمد رحمه الله مضطرب فيرو
انه مع ابي حنيفة رضي الله عنه ويروى مع ابي يوسف رحمه الله و
هذا اي الشرط المذكور والاختلاف فيما يخلص منه شيء
عند الاذابة فاما القوية الذي لا يخلص منه شيء عند الاذابة
فباح بالاجماع مطلقا من غير اشتراط اتقاء موضع الفضة والذهب
لانه مستهلك فلا عبرة ببقائه لو ناسا ركا لعلم في الثوب
والعمامة المعلمة بالذهب وسائر الذهب في القفطان
ذلك يحل بالاجماع وكذا يحل تذهيب السقف لانه ليس
باب استعمال والمنهي عنه هو الاستعمال لكنه تزيين فتركه

الامساك
قوسون

وفي جمع الفضاوي فليس والأشياء
 وسواء المصلحة في الدنيا والآخرة
 من أن الفضة والملاحة والدم
 من القيل والفيل فليس فليس
 ثم لا ينفصل عن الباقي بالدم
 ثم لا ينفصل عن النفس والنفس
 القاطن في النفس المصير والدم
 فما يستخرج من النفس والدم
 المستفاد من النفس والدم
 وأما دم الكبد والمستخرج
 فليس بمرام

لا يحرم أكلها إلا أنها يخلط ولا يتغير لحمها وكذا الجلالة التي تخلق
 بان تتناول النجاسة والجيف وتتناول غيرها على وجه لا يظهر
 اثر ذلك في لحمها **فإن حبست الجلالة** بعد ما ظهر اثر التغيير
 في مكان طاهر وعلقت حتى يزول اثر النتن **حلت** ولم يقدر
 للجسم مدة في الاصل وهو مقدر في النوادر بشهر وقيل في الابل
 مقدار باربعين يوماً وفي البقر عشرين يوماً وفي الشاة **تعشرون**
 ايام وفي الدجاجة ثلثة ايام ولو رضع جدي لبن خنزير فهو
كالجلالة في الاحكام المذكورة فلا يحل الا اذا حبس في مكان طاهر
 وعلف كالشاة الجلالة **والخطب الموجود في الماء حلال**
إن لم يكن له قيمة ولم يعرف له صاحب وأما ان كانت له قيمة
 فهو كاللقطه والتمر الساقط تحت الشجر لا يحل في المصير غير اذن
 صاحبه أي ثمر كان وأما التمر الساقط تحت الشجر خارج المصير
 ينظر فإن كان مما يبقى كالجوز واللوز والفندق والفسنق
 ونحو ذلك لا يحل أخذه اذ لا يتطرق عليه الفساد بطول المكث
 في تحت الشجر فيترك على حاله حتى ياتي صاحبه **وأما إن كان**

وفي الزند وسنة خمسة اشياء
 في نظم كوكبا الغراب الا يقع والثاني
 يده اكلها كوكبا الغراب الا يقع والثاني
 القلق والثالث الا يقع والثاني
 بين اوكيا تحتها فدت وهب
 عنها كانت مني في العقاب لا روي
 الله هب الربيع في اي في
 ولم ياكلها والربيع في اي في
 ولم ياكلها والربيع في اي في
 اية النعم انه لا يفسد الا في الماء
 عقابا فقال انه لا يفسد الا في الماء
 فوجد الماء فلم ينزل الا في الماء
 بل مضى فذبح فقال الحمد لله
 من ربه من وقيل تنزيهه معاج
 قيل راحة تحرم اسفاده

مطلوع اكل ثمر الساقط تحت الشجر

التمر

التمر الساقط مما لا يبقى كالحرج والمشمش ونحو ذلك **حل** لانه ما ذر
 فيه عادة اذ يسرع اليه الفساد فيحل حتى ينجم عنه **صاحبه**
 فينبذ يحرم **وحل التمر الموجود في الماء الجاري** وإن كثر
 ان كان منتشر فيه وأما ان كان مجتمعاً في نحو الغرارة فحكمه
 اللقطة ولو وقع ما ينثر من السكر او الذراره في حجر رجل
فأخذه غيره حل فإن الاشياء المباحة كالصيد لمن اخذه
إلا ان يكون الرجل الأول ثقيلاً له أو ضمه الى نفسه فينبذ
 يحرم لغيره ان يأخذه اذ يملكه بذلك فصار كمن نصب شبكة للصيد
 فوقع فيه او غلق باب دار بعد ما دخل فيه الصيد لا حرازه
 ودلت المسئلة على جواز النثار ونهيه وقد صرح انه عليه السلام
 نحر يوم النحر خمسة ابعرة وقال من شاء فليقطع وكذا لو
 وضع رجل طشتاً على سطحه **فاجتمع فيه ماء المطر** ينظر ان
 كان وضعه لذلك اي لاجتماع الماء فهو له وليس لغيره ان
 يأخذه لما قلنا وإن لم يضعه لذلك للماء فهو لمن أخذه لما
 عرفت ان المباح لمن أخذه **ويحرم أكل التراب والطين**

مطلوع جواز النثار ونهيه

وما اشبه ذلك لورود النهي فيه ولا نه مضر للبدن **وَيَحِلُّ**
خَضَابُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ لِلنِّسَاءِ كسائر الزينة ما لم يكن فيه تماثيل
 اي صور ذي روح ويحرم الخضاب للرجال **وَالصَّبَّانَ مَطْلَقًا**
 اي سواء كانت فيه التماثيل او لا لورود النهي فيهما عن مثل هذه
 الزينة الا للتداوي **وَلَا بَاسَ بِخَضَابِ الرَّاسِ وَالْجِلْدَانِ**
وَالْوُسْمَةِ بفتح الواو وسكون المهملة ورق النيل للرجال
 والنساء لما روى ابن ماجه رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ان احسن ما غير تزينة الشيب الحناء والكتمر
 هو بفتح الكاف والتاء المنشاة من فوق نبت يخلط مع
 الوسمه للخضاب **وَلَا قُرْعَ** عن بيان ما يحل اكله وما لا يحل
 شنع في بيان ما يحل لبسه وما لا يحل فقال **فَضْلٌ وَيَحِلُّ**
لِلنِّسَاءِ الْحَرِيرُ وَالْقَنَ لِلنِّسَاءِ **لِلرِّجَالِ** لما روى عن ابن عباس
 رضي عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ جريزة بشماله
 وذهابا بيمينه ثم رفع بهما يديه قال ان هذين حرام على
 ذكور امتي حل لاناثها فيحرم على الرجال **وَلَوْ كَانُوا مُتَقَاتِلِينَ**

اي صور ذي روح
ياد ميمناه

اي صور ذي روح

عند

عند ابي حنيفة رضي الله عنه لعموم ما رويناه **وَقَالَ لَا يَحِلُّ عِنْدَ**
لَا نَهْ اهيب لعين العدو **وَالْعَلَمُ الْحَرِيرُ وَالثَّوبُ الْمَسْجُوجُ**
بِالذَّهَبِ قَدْرًا رُبْعًا صَاحِبَ عَرْضًا فان ذلك حلال لما روى عن
 عمر رضي الله عنه انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس
 الا هكذا ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم السبابة واليوسطي
 وضمهما رواه احمد ومسلم والبخاري رحمهما الله وفي لفظ
 نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلثة او اربعة رواه
 احمد ومسلم وابوداود وجماعة اخر رحمهم الله **وَيَحِلُّ تَوَشُّدُهُ**
وَالنُّومُ عَلَيْهِ لَهَا للرجال والنساء عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 وقال لا يكره لعموم النهي ولا نه من رزى الا عاجز وقد نهى عنه
 وله ان النهي ورد في اللبس وهذا دونه فلا يلحق به بخلاف
الْحَيَافِ حيث يحرم بالافتقار لانه مثل اللبس في التنوع ولان
 فراشه استحفاظ به بخلاف لبسه فصارك لتساوي رجليه
 فايها يجوز الجلوس عليهما ولا يجوز لبسها **وَيَحِلُّ تَعْلِيْقُ سِتْرِهِ**
 اي ستر الحرير على الباب **لِلْحَاجَةِ** مثل دفع الحر وبرد ونحو ذلك

اي صور ذي روح
مما غلب
مما غلب

اي ضاوا

عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأن القليل من اللبس حلال كما لعلم
فكذا القليل من الاستعمال **وَيَحْرُمُ تَكَّةُ الْحَرِيرِ وَالْدِيْبَاجِ**
وَلَيْسَتْهُمَا بِكَسْرٍ لِلَّامِ وَسُكُونِ الْمَوْجِدَةِ وهي قطعة الحرير أو
الديباج يعمل في حبيب القميص ونحوه **وَالْتَكَّةُ** هي محزم السراويل
لأن ذلك زى الأكا سرة والتشبه بهم حرام لقول عمر رضي الله عنه
أياكم وزى الأعاجم **وَيَحْلُلُ لَيْسَ مَا سَدَّاهُ حَرِيرٌ وَلِحِمَّتُهُ غَيْرُ**
حَرِيرٍ مُطْلَقًا في الحرب وغيره بالإجماع لأن الصحابة رضي الله عنهم
كانوا يلبسون الخز وهو اسم للسد بالحرير ولأن الثوب
أنما يصير ثوباً بالنسج والنسج باللمجة فكانت هي المعتبرة
دون السدي **وَمَا لِحِمَّتُهُ حَرِيرٌ يَحْلُلُ فِي الْحَرْبِ جَاسَةً** دون غنم
لأنه ادفع بمضرة السلاح وأهيب في عين العدو وأما الحرير
المخالص في الحرب فلا محل عند أبي حنيفة رضي الله عنه لما مر
وقال لا يحل في الحرب لما روى الشعبي رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب
وَلَا يَحْلُلُ لِلرِّجَالِ مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ لما روى عدة من الصحابة
رضي الله عنهم

أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحدي يديه حرير وبالأخرى
ذهب وقال هذا حرامان على كور امتي حلال لأنا نهم **و**
يَحْلُلُهُمُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ وَالْمِنْطَقَةُ وَحِلْيَةُ السِّيفِ
بالإجماع لما يبتأ من أن استعمال القليل من الذهب كالأعلام
جائز وكذا الفضة وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من فضة
نقشه محمد رسول الله **وَالْتَحَنَةُ بِالْحَرِيرِ وَالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ حَرَامٌ**
لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لما روي أنه عليه السلام رأى على رجل
خاتم صفر فقال مالي أجد منكم رائحة الأصنام ورأى على آخر
خاتم حديد فقال مالي أرى عليكم حلية أهل النار **وَالْمُعْتَرِفُ**
الْخَاتَمُ الْحَلَقَةُ لأن قوام الخاتم بها فيجوز كون الفضة حراماً
أو حديداً أو صفراً والسنة أن يجعل الرجل الفضة إلى باطن
كَفِّهِ لما روى ابن ماجة رحمه الله أنه عليه السلام كان
يجعل فضة مما يلي كفّه وأما النسوان فتختار كيف شئتن
لأنه تزيين في حقهن **وَالْأَفْضَلُ لِعَبْرِ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانِ**
مَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّحَنُّ تَرْكُهُ لأن فيه شائبة التكبر

أمر تركه التمكن

والتزيين والافضل ان لا يتجاوز وزنه اى وزن الخاتمة
مُثْقَالًا لقوله عليه السلام اتخذه من الورق ولا تزد على
 مثقال ولا يشد السن المتحرك بالذهب بل يشد **بالفضة**
 عند ابن حنيفة وابن يوسف رحمهما الله لان استعمالها حرام
 الا للضرورة وقد زالت بالادنى وهو الفضة فلا حاجة
 الى الاعلى فيبقى على الاصل وهو الحرمة وقال محمد رحمه الله
 يحل بالذهب ايضا وهو رواية عنهما ولو قطع **أنفه أو سَفَطَ**
سِنِّهِ عَوْضَهُ بِفِضَّةٍ فَإِنْ أَشْتَرَى ^{اي فوقه} **الأنف أو السن عَوْضَهُ**
بِذَهَبٍ لما روى ان عرجة بن سعيد أصيب أنفه يوم كذا
 فاتخذ انقا من فضة فانتش فامر به النبي عليه السلام ان يتخذ
 انقا من ذهب **وَيَحْرُمُ الْبَاسُ الصَّبِيَّانِ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ**
 ليلا يعتاده الا يرى انه يؤسر بالصوم والصلوة ليعتاد
 فعل الخيرات وينهى عن شرب الخمر لئلا يلف ترك المحرمات فكذلك
 هذا **وَالْإِثْرُ عَلَى الْمَلْبَسِ** لاضافة الفعل اليه **وَيَحْرُمُ حَمْلُ الْمَنِيْلِ**
تَكْبَرًا لانه يشبه بزى الاعاجم ولكن **يَحِلُّ حَمْلُهُ لِمَسِّحِ الْعَرَفِ**

عن ابن
 مال
 او مو
 زينة
 قوما
 كثر
 انور

وبلر

وَبَلَلُ الْوُضُوءِ وَالْمَخَاطُ وَالرِّيقُ وَنَحْوُهَا لتوارث المسلمين ذلك
 وما رواه المومنون حسنا فهو عند الله حسن فصا **كَالتَرَبُّعِ**
 والاتكاء فان ذلك **يَحِلُّ لِلْمَا حَتَّى كَالضَّعْفِ** **وَيَحْرُمُ تَكْبُرُ الْمَاقِلَا**
وَيَحِلُّ رِبْطُ الرِّيمَةِ وهي خيط يربط في الاضحية للتذكير عند
 النسيان لما روى انه عليه السلام امر بعض اصحابه بها
وَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَى غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ و
 يجوز النظر الى هذين العضوين منها لقوله تعالى ولا يبين
 زينتهن الا ما ظهر منها قال عامة الصحابة رضي الله عنهم
 ما ظهر منها الكحل والخاتم والمراد موضعها وهو الوجه والكف
 كما ان المراد بالزينة المذكورة مواضعها وهذا تنصيص على
 انه لا يباح النظر الى قدمها ولكن **فِي الْقَدَمِ رَوَايَتَانِ** عن
 ابن حنيفة رضي الله عنه ففي رواية لا يحل النظر اليها لما قلنا
 وفي رواية يحل للضرورة اذا محتاج الى المشي فتبدل عن ابن
 رحمه الله انه يباح النظر الى زراعتها ايضا هذا ان امن الشبهة
 فان خاف الشبهة لم ينظر الى الوجه ايضا **الْحَاجَةُ كَالطَّبِيبِ**

عن ابن
 مال
 او مو
 زينة
 قوما
 كثر
 انور

والشاهد لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة
اجنبية غشوة صب في عينيه الا نك يوم القيمة
والآنك هو نكاح صا سود **وكذا** لا ينظر **لو شاك** في
الاشتغال لان الحمة تغلب لقوله عليه السلام ما اجمع
الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال **ولا يحل للنكاح**
مس الوجه والكفين وان امن الشهوة لان المس اغلظ
النظر فان الشهوة بالمس اكثر وقد قال عليه السلام من
كف امرأة ليس منها سبيل وضع على كفهم يوم القيمة فلا
يحل له المس **الا من جوزه لا تشتهى فحل للمصافحة ونحوها** لانها
خوف الفتنة وقد روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
كان يدخل بعض القبائل التي كان مسترضعا فيهم وكان يصاح
العجايز **وكذا** يحل المصافحة ونحوها **لو كان الرجل شنيئا**
ولو كانت المرأة شابة وامن عليه على نفسه وعليها على
نفسها لما قلنا فان خاف عليها حرمة مصافحتها لما فيها من
التعرض للفتنة والحاصل انه يشترط لجواز المس ان يكونا

مطلوب غلبة الحرام الحلال عنه
اجتماعا

كبير

كبيرين ما موين في رواية وفي رواية يكفي ان يكون احدهما
كبيراً ما موين لان احدهما اذا كان لا يشتهى لا يكون المسبب
للتوقع في الفتنة **ولهذا الصغيرة التي لا تشتهى تحل مسها**
حتى اذا مات صغير او صغيرة يغسله الرجل والمرأة **وحل**
للقاضي عند الحكم والنكاح عند الاداء لا لتحل الشهادة
الاصح لو كان يشتهى اذ يوجد من لا يشتهى **والنكاح طيب النظر**
هو فاعل **مع خوف الشهوة** اي وان خاف هولاء الشهوة
للضرورة لان هذه الافعال ما مور بها فعند بعضهم هي
واجبة وعند البعض سنة مؤكدة ولا يمكن فعلها الا بالنظر
الى مالها ويلزم منها الا باحة ضرورة **ولكن** ينبغي للقاضي ان
يقصد بالنظر الحكم والشاهد الشهادة **وخاطب المرأة اقامة**
السنة يفدر الامكان لا قضاء الشهوة تخرا عن القبيح و
يحل للطبيب النظر الى موضع المرض منها من المرأة للضرورة
ان لم يمكنه تعليم امرأة مداواتها وان امكنه ينبغي ان
يعلمها لان نظر المرأة الى المرأة اخف من نظر الرجل اليها

فيزد ليحيى ويا حود
عورت د ليحيى

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

لأنه بعد من الفتنة ثم ان لم يكن منه بد يستتر ما وري موضع
المرض منها وينظر ويغض بصره عن غير موضع المرض ما
استطاع تحززا عن النظر بقدر الامكان وكذا تفعل المرأة
الحائضة عند النظر الى الفرج عند الحفص اي قطع بصرهن
وعند تعري البكارة وكذا يفعل الرجل الخائن والخائنة وهو
الذي يعمل الحقة وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه **الفتنة**
ويمس ما ينظر اليه لان المنهي عنه النظر الى العورة دون
غيرها وعليه الاجماع وقد قتل ابو هريرة رضي الله عنه سيرة
الحسن بن علي رضي الله عنها وقال هذا موضع قبله رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكما جاز النظر اليه حازمته لاستوائها
في الحكم **وتنظر المرأة من الرجل الى كذا** اي الى جميع بدنه **الا عورة**
ان امنيت الشهوة لا استواء الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس
بعورة فاذا خافت الشهوة او غلبت على ظنها لا تنظر احترازاً عن
الفتنة وفي رواية انها لا تنظر منه من الرجل الا الى ما ينظر
هو الرجل اليه من حارمه فلا يجوز لها ان تنظر الى بطنه وظهره

الغليظة

ونحوه

ونحوه وتنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل اليه من
الرجل وهو جميع البدن الا ما بين السورة والركبة لوجود
المجانسة وانعدام الشهوة غالباً وللضرورة في الحمامات
وغيرها وينظر الرجل من امته التي يحل له وزوجته الى جميع
بدنها وكذا يحل له مشهها والاستمتاع بها في الفرج ومادون
لقوله تعالى الذين هم لفرجهم حافظون الى قوله فانهم
غير ملومين وقال صلى الله عليه وسلم غرض بصرك الا عن
زوجتك ولا يحل له الاستمتاع بها في الدبر ولا في الفرج
حالة الحيض لقوله عليه السلام من اتى حايضاً او امرأة
في دبرها او اتى كاهنا فصدقه فيما يقول فقد كفر بما انزل
علي محمد ونظره الى فرجها ونظرها الى فرج مباح وعن
ابن عمر رضي الله عنهما ان النظر ابلغ في تحصيل اللذة وقيل
الاولى ان لا ينظر لانه يورث النسيان وانما قيد الامه بقوله
التي يحل له احترازاً عما لا يحل له كامة الجوسية او المشتركة
او كانت امه او اخته من الرضاع او ام امراته او بنتها

مكة للاحتراز

فانه لا يحل له النظر الى جميع بدنها **وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ مَحَارِمِهِ**
إِلَى مَا وَرَاءَ الْبَطْنِ وَالنَّظَرُ وَالْفَحْزُ وَالْأَصْلُ فيه قوله تعالى
ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن الاية ولم يرد به نفس
الزينة لان النظر الى نفس الثياب والحلي وانواع الزينة
حلال للاجانب ولكن المراد موضع الزينة فالراس موضع
الاكليل والشعر موضع العقاص والاذن موضع القرط
والعنق موضع القلادة والصدر موضع الوشاح والبعد
موضع الدملج والذراع موضع السوار والساق موضع الخنجر
والمحرم كل من يحرم **نِكَاحَهُ عَلَى تَابِيدٍ يَنْسِبُ كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ**
والبنت والعمة والخالة ونحوهن **أَوْ رِضَاعٍ أَوْ صِهْرٍ نَزَوَ**
لَوَ أُنْثَى الصَّهْرِيَّةُ بَرْنًا في الاصح وقيل اذا كانت الصاهرة بالنسبة
لا يجوز له ان ينظر الا الى وجهها وكفها كالأجنبية **وَيَمَسُّ**
من فوق الثياب **ذَلِكَ** اي من حل النظر اليه من محارمه **أَيْضًا**
كالنظر اذا امن الشهوة لان المسافرة معهن حلال بالنسبة
يحتاج في السفر الى مسهن في الاركاب والانزال **فَإِنْ خَافَ**

الشهوة

الشهوة **عَلَيْهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَيْهَا** على نفسها او غلب على ظنه او
لَمْ يَنْظُرْ وَلَمْ يَمَسَّ بل غص بصره فان من ارتفع حول المحرم شك
ان يقع فيه وقد قال صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا
يريبك **وَلَا بَأْسَ بِالْخَلْوَةِ بِهَا** بالمحارم لقوله عليه السلام الا
لا تخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فان ثالثهما الشيطان
والمراد ان لم يكن محرما لان المحرم بسبيل منها الا اذا خاف الشهوة
وَلَا بَأْسَ السَّفَرُ مَعَهَا مع المحارم لقوله عليه السلام لا تسافر
المرأة فوق ثلاثة ايام وليا ليها الاومعها زوجها او ذورحم محرما
منها **وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أَمَةٍ غَيْرِهِ إِذَا أَمِنَ الشَّهْوَةَ إِلَى مَا يَنْظُرُ**
إِلَيْهِ مِنْ مَحَارِمِهِ لانها تخرج لحوايج مولاها وتحرم اضيافه
وهي في ثياب مهنتها فصار حلالها خارج البيت في حق الاجانب
كحال المرأة داخلية في حق المحارم فيحل **وَلَوْ كَانَتْ أُمَةً وَلَدَ**
اي ام ولد الغير **أَوْ نَكَحَتْ بَنَتَهُ أَوْ مَدَّ بَرَّتَهُ أَوْ مَسَّتْ سَعَاتَهُ**
لانها مملوكة والعامة ان مملوكة المرأة تخدم زوجها وتغزه
وتدهنه فدلك على الجواز **وَفِي الْخَلْوَةِ بِهَا** بمملوكة الغير

والتسفر معها قولاً في قول يحل كالمحارم لقيام الرق فيها
وجود الحاجة وفي قول لا يحل والأصح أنه لا بأس بذلك إن
امن الشهوة على نفسه وعليها ويحل له مس ذلك الموضع الذي
يحل له النظر إليه من لمة الغير وقت الشرى وإن خاف
الشهوة كذا ذكر في المختصر واطلق أيضاً في الجامع الصغير ولم
يفصل وقيل يحل النظر وقت الشرى مع خوف الشهوة ولا كل
المس مع خوف أو كان أكثر رآه ذلك لأنه نوع استمتاع
والضرورة تندفع بالنظر فقط والحصى مقطوع الحصتين و
المحبوب مقطوع الذكر والحصتين والمختل هو الذي يوتي
كالقيل في حكم النظر والمس لعموم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا
من ابصارهم وهو ذكر مؤمنون فيدخلون تحت هذا الخطاب
ولأن الحصى ذكر شهوي ويجامع وقيل هو أشد جماعاً لأن الله
لا يفترى وكذا المحبوب لأنه يشتهي ويسحق وإن كان المحبوب
قد جف ماؤه فقد رخص له بعض المشايخ الاختلاط مع النساء
والمختل كغيره من الرجال في الجماع والعبد الذي للمرأة كالأمر

المس مع خوف
أو كان أكثر رآه ذلك لأنه نوع استمتاع
والضرورة تندفع بالنظر فقط والحصى مقطوع الحصتين و
المحبوب مقطوع الذكر والحصتين والمختل هو الذي يوتي

تدوين
في
الكتاب

من الرجال في رؤية سيدته لأن خوف الفتنة منه مثلها من الأجني
بلا أكثر لكثرة الاجتماع ولأن النصوص المحرمة مطلقة وقال مالك
رضي الله عنه هو كالمحرم وهو أحد قول الشافعي رضي الله عنه ويحل
له للعبد الدخول عليها على سيدتها غير إذن منها للضرورة
ويقول عن أمته غير إذنها وعن زوجها الحرة بإذنها لأنه عليه
نهي عن الغلب عن الحرة الأباذنها وقال لمولى أمة أغزل عنها
أن شئت ويعزل عن زوجة الأمة بإذن مولاهما عند أبي حنيفة
رضي الله عنه وقال لا يعزل الأباذنها لأن الوطى حق الزوج
نكوهه تقبيل الرجل الرجل ومعا نكته عند أبي حنيفة ومحمد
لأنه عليه السلام نهى عن المكاء والمكامة والاول التقبيل
والثاني المعانعة وعنه أبي يوسف رحمه الله أنه لا بأس بنكوه
الخلاف فيما إذا لم يكن عليهما غير الأزار وأما إذا كان عليهما قميص
أو نحوه فلا بأس به بالاجماع وكذا لا بأس بالمصافحة لأنها
قد عه متوارثة بين المسلمين من لدن الصدر الأول إلى يومنا هذا
وقد قال عليه السلام ما من مسلمين يلتقيان فيصافحان إلا غفر

بأنه مصلح
لأنه لا يضر
السلام

في
الكتاب

قبل ان يفترقا رواه ابن ماجه رحمه الله **وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِهِمَا بِالتَّقْيِيلِ**
 والمعانقة **أَيْضًا** كالمصافحة **إِذَا قَصَدَ بِهِمَا الْمَبْرَةَ وَالْأَكْرَامَ**
 ولم يخف الشهوة لما روى انه عليه السلام عاتق جعفر بن
 ابى طالب حين قدم من حبشة **وَلَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِ يَدِ الْعَالِمِ وَ**
السُّلْطَانِ الْعَادِلِ لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يقبلوا
 اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر سفيان بن عيينة انه
 قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله
 ابن المبارك وقبل راسه وتقبيل الارض بين يدي السلطان
 بعض اصحابه ليس بكفر لانه تحية وليس بعبادة ومن اكرهه
 ان يسجد بملك الا فضل ان لا يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان
 على وجه التحية لا يكفر ولما فرغ عن بيان ما يحل لبسته و
 ما لا يحل وغير ذلك شرع في بيان ما يحل احتكاره وما لا يحل
 ذلك فقال **فَصَلِّ وَيَجْرِمُ اخْتِكَارُ أَيِّ حَبْسٍ أَقْوَاتِ النَّاسِ**
 كالحنطة والارز والعدس ونحو ذلك **وَاقْوَاتِ الْبَهَائِمِ**
 كالبن والشعير لقوله عليه السلام الجالب مرزوق والمحتكر

مطلق في كونه تقبيل يد العالم والسلطان
 سنة في قول بعض العلماء

محرور

بالحبس

محروم وقال عليه السلام من احتكر طعاما اربعين يوما فقد
 من الله ويرى الله منه وروى ابو امامة الباهلي رضى الله عنه ان
 صلى الله عليه وسلم نهى ان يحتكر الطعام والاحتكار ان يبتاع طعاما
 من مصر او من مكان يجلب طعامه الى مصر ويحبسه الى وقت الغلا
 ثم الاحتكار انما يكون في الاقوات **فَقَطُّ** عندها وقال ابو يوسف
 رحمه الله ما يضر العامة حبسه فهو احتكام وان كان ذهبيا
 او فضة او ثوبا ونحو ذلك اعتبار الحقيقة الضرر اذ هو الموقوف
 في الكراهية وهما اعتبار الضرر المعارف الممهودة ثم المدة اذ
 قصرت لا يكون احتكارا لعدم الضرر واذ اطالت يكون
 لتحقيق الضرر **ثُمَّ قِيلَ** هي مقدرة اربعين ليلة وقيل بالشهر
 وقيل المدة لبيان احكام الدنيا فانه اذا رفع الى القاضي حال
 المحتكر يامره ببيع ما يفضل عن مؤنته وعياله فان امتنع باع
 عليه واما الاثم فيحصل وان قلت المدة فالخامس ان التجارة
 في الطعام غير محودة ثم شرط تخريب الاحتكار ان يكون مصر
 يضره الاحتكار بان كان **فِي الْبَلَدِ الصَّغِيرِ** لانه تعلق به

مطلق في ان التجارة غير محودة
 في الطعام

حق العامة بخلاف ما اذا لم يضربان كان البلد كبير لانه
 حابس ملكه من غرضه لغيره وكل هذا التفصيل تلقى الجلب
 لانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه ايضا **وَمَنْ اخْتَكَرَ غَلَّةَ اَرْضِهِ اوَ مَا**
جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ حَلَّ لان له ان لا يزرع ولا يجلب فله ان لا يبيع
 وقال ابو يوسف رحمه الله بكرة فيما جلبه لعموم النهي
 وقال محمد رحمه الله بكرة اذا اشتراه من موضع يجلب
 منه الى مصر في الغالب لتعلق حق العامة والافلا **وَيَحْرُمُ**
التَّسْعِيرُ لما روى ان السعر غلابة بالمدينة المشرفة فقالوا
 يا رسول الله لو سمرت فقال ان الله هو السعر **اِذَا تَعَيَّنَ**
 التسعير بان كان ارباب الطعام يتعدى تعدى يا فاحشا
 في القيمة فلا باس بذلك بمشورة اهل الخبرة به **دَفْعًا لِلضَّرَرِ**
الْعَامِّ وصيانة لحقوق الناس عن الضياعة فرع قال اصحابنا
 رحمهم الله اذا خاف الامام على اهل مصر الضياعة والهلاك
 اخذ الطعام من المحتكرين وفرقه عليهم فاذا وجد واردة **وَمِثْلُهُ**
 وذكر في المحيط وفي شرح المختار ان البايع ان كان يخاف اذا

في بلد آخر

نقص

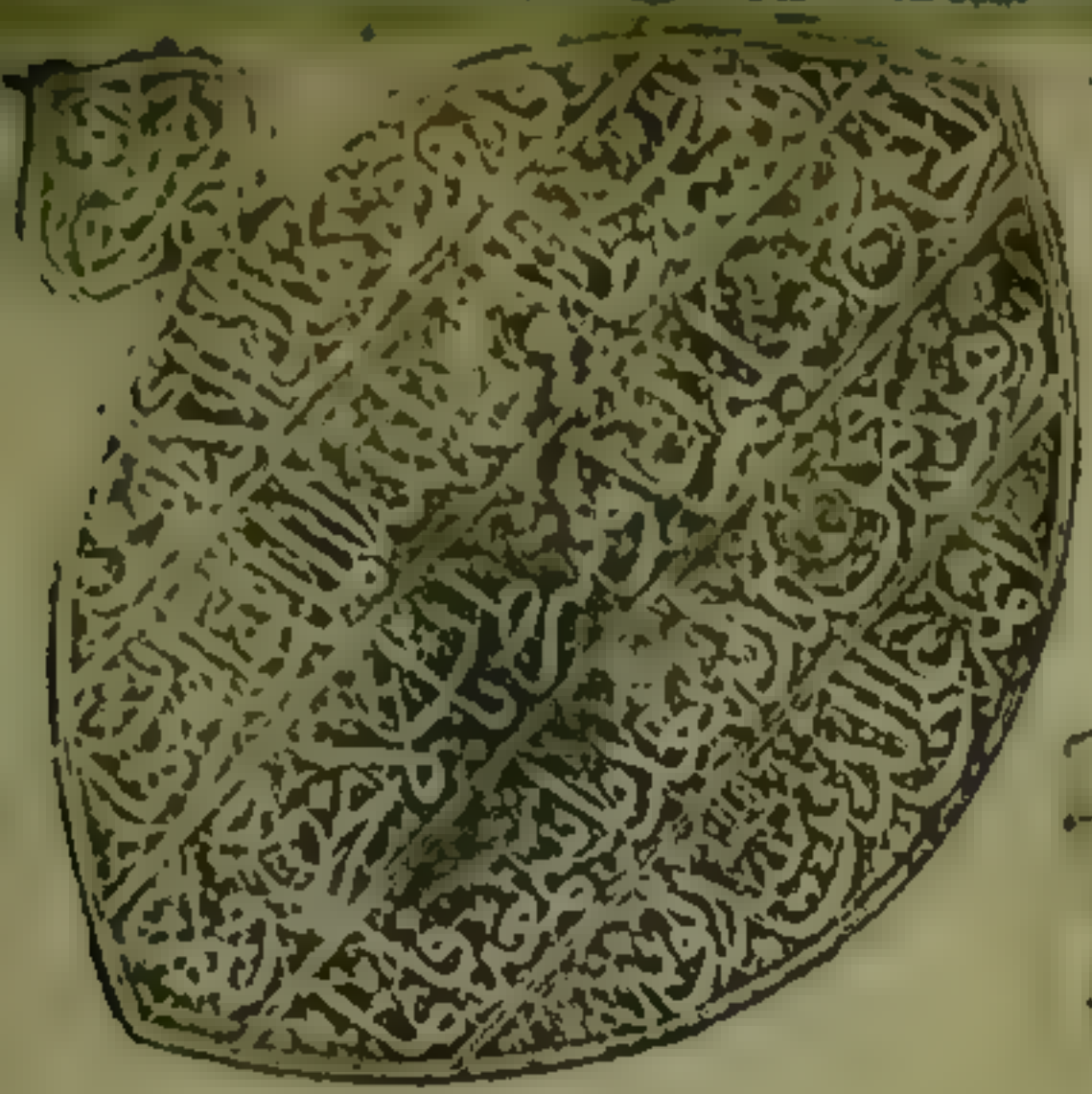
مسألة

نقص ان يضربه الامام لا يجلب المشتري ذلك لانه في معنى المكرة
 والحيلة فيه ان يقول بعني مما يحب فحينئذ باي شيء باعه **وَيَحْرُمُ**
مَبِيعُ اَرْضِ مَكَّةَ وَاجَارَتِهَا عند ابن حنيفة لما روى ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام وبيع رباها حرام
 روى الدارقطني رحمه الله باسناده ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال مكة مباح لا يباع رباها ولا تجوز بيعها وقال لا
 يجر مبيع ارض مكة **وَلَا يَحْرُمُ مَبِيعُ ابْنَتَيْهَا** لانها ملك لمزاحمة
 فيجوز تصرفه فيها كسائر املاكه والمسلمون يتبايعونها في
 جميع الاعصار من غير نكير وما راه المسلمون حسنا فعند الله
 حسن **وَيَكْرَهُ التَّسْعِيرُ فِي الْمُصْحَفِ وَالنَّقْطِ** لقول ابن مسعود
 رضي الله عنه وغيره من الصحابة جردوا المصاحف وبردوا
 جردوا القرآن والنقط والتعشير ليس من القرآن فيكون منها
 عنه ولكن هذا كان في زمنهم لا نهمة كانوا يتلقونه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم كما انزلت وكانت القراءة سهلا عليهم وليس
 كذلك زماننا ولهذا قيل **يُبَاحُ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا الْعَجْزِيِّ**

عن النعدي الآيه وَيَبَاحُ تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ لما فيه من تعظيمه
وكذا نقش المسجد وخرقته اي تزيينه بماء الذهب
تَعْظِيماً لِبَيْتِ اللَّهِ تعالى من غير مال الوقف لانه تضيق فان
فعل منه يضمن ويحرم استخدام الخصيان من الادعي لما فيه
مخريف على الخصاص المنهي عنه لكونه مشقة ولا بأس بخصاء النساء
لان اللحم يطيب به ويترك النطاح فكان حسناً وقد صح انه
عليه السلام ضحي بكبشين موجرين والموجر هو الخصى فظهر انه
يباح وانزال الخمر على الخيل ليحصل بغله لانه عليه السلام ركب
البغلة ولو كان هذا الفعل حراماً لما ركبها لما فيه فتح باب
ولا بأس بعبادة الدني لانه نوع بري في حقهم وما نهينا
عن ذلك وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهودياً مريضاً
واختلف في عبادة الفاسق والاصح جوازه ويحرم قوله
في الدعاء اسألكم بعقد العزم من غرثك لانه يوهو تعلق
عزه بالعرش والعرش محدث والمتعلق بالحدث حادث
وصفات الله تعالى جميعها قديمة بقدمه فكان الاحتياط في

قوله ويباح تحلية المصحف لما فيه من تعظيمه
قوله اسألكم بعقد العزم من غرثك لانه يوهو تعلق
عزه بالعرش والعرش محدث والمتعلق بالحدث حادث

الاساك



الاساك عنه وعن قوله ومقعد العزم من غرثك لا نه من القعود
والله تعالى منزله عن ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس به
ويحرم ايضاً ان يقول في دعائه اسألك بحق فلان وبحق الله
صلى الله عليه وسلم وبحق اوليائك وانبيائك اذ لا حق لغير الله
ويحرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربعة عشر وكل هو
الا المناضلة وهي المرات والمسا بقة بالخيل وملاعبة
الاهل لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثاً ملا
الرجل مع امرأته ورميه عن قوسيه وتأديب فرسه ولانه
ان قام عليه فهو موسر والافزعت والكل حرام وابطاح
الشافعي رضي الله عنه الشطرنج من غير قمار ولا اخلال
بمحفظ الواجبات ومن غير كلام الفحش فرع ولا بأس بالسابقة
في الرمي والفرس والابل ان شرط المال من جانب واحد بان
يقول احدهما لصاحبه ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك
فلا شيء لي وحرم لو شرط المال من الجانبين الا اذا دخلا
ثالثاً بينهما وقالاً لثالث ان سبقتنا فالما لان كذا ان

قوله ويحرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربعة عشر وكل هو
قوله لا المناضلة وهي المرات والمسا بقة بالخيل وملاعبة
قوله والاهل لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثاً ملا

أما إذا كان

سبقناك فلا شيء لنا عليك ولكن إتيها سبق صاحبها اخذ المال
المشروط ويباح السلام على المشغول بالشرط **والنرد**
عند أبي حنيفة رضي الله عنه **بذينة التشويش** وتغليظ حسابهم
وقيل لا يباح السلام عليه لما روي عن علي رضي الله عنه
أنه من علي قوم يلعبون بالشرط نج فليرسلهم عليهم وقال ما هذه
التمثيل التي تتم لها عاكفون وهو قولهما **والجوز الذي يلعب**
به الصبيان يوم العيد يوكل أن لم يقام روايه لما روي
أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يشتري الجوز لصبيانهم يوم العيد
فيلعبون به وكان يأكل منه وأما أن قام روايه فيحرم لأن كلما
يكسب من القمار حرام والقمار من القمار وهو ليس يسمى
لأنه أخذ مال الشخص بتيسير وسهولة وكذا حكم البيض الذي
يلعب به الصبيان **وسماع صوت الملاح في كل ما كالضرب**
بالقضيب والدق والمزمار وغير ذلك **حرام** لقوله عليه السلام
استماع صوت الملاحى معصية والجلوس على فسق والتلذذ بها
كفر والحديث خرج مخرج التشديد وتغليظ الذنب **فإن سمع**

حكم البيضة

بري
جوزين
المقد

بغنة

بغنة فهو معدور فلا ياتر به لعدم القصد منه **ثم يجب أن**
يجتهد أن لا يسمع بعد ذلك **مهما أمكنه** لما روي أنه عليه السلام
أدخل أصبعيه في أذنيه ليلا يسمع صوت الشاب **وعن الحسن**
ابن زياد رحمه الله **يجل ضرب الدف في العرس لإعلان**
النكاح لقوله عليه السلام أعلنوا النكاح ولو بالدق **وجل**
ضرب الطبل في الحج والغزاة وقت النزول والرحيل ونحو ذلك
ذلك **لإعلان** لا **لجل** **للهو** لما روي **وما يأخذ الملعق والناس**
من غير شرط مباح لأنه هبة **ومع شرط حرام** لأنه أجر على المعصية
فإن أخذ بالشرط رد على صاحبها إن عرفه ولا تصدق به وكذا
جميع ما أخذ بالمعاصي **ولا تركب المرأة على السرج** لقوله
عليه السلام لعن الله الفروج على السروج **إلا للضرورة في**
سفر الحج ونحوه **فتركب مستبشرة** **مهما أمكن** دفعا للحرج
ومن رأى منكرا أو هو ممن يفعل به يلزمه النهي عنه
عند ذلك المنكر لأنه يجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فإذا ترك
لا يسقط عنه الآخر فيكون سببا لعقوبته لقوله عليه السلام

ابن أبي

ان الناس اذا راوا المنكر لا يغيرونه او شك ان يعزم الله ببقاء
حامل اعترض الولد في بطنها وقت الولادة وخيف عليها
 على الحامل الموت ولم يمكن اخراجه اخراج الولد **لا يقطع**
له مجزؤ قطعه لان موتها مشكوك فبالا من المشكوك فيه
 لا يجوز اتلاف نفس مكرمة **الا اذا كان الولد ميتا خفيذ**
 يجوز قطعه بان تدخل المرأة يدها الى داخل الفرج فتقطعه
 بالة تخلص الحامل حامل ماتت فتخرج في بطنها الولد
فان غلب على الظن حيائه وبقاؤه يشق بطنها من الجأ
الا يسر ويخرج الولد لانه سبب لحياء نفس مكرمة و
 قد فعل ذلك ابو حنيفة رضي الله عنه وغاش الولد **ويباح للمرأة**
استقاط الولد ما لم يتبين شيء من خلقته لانه ليس بادي
 بل قطعة لحم وفي المحيط وان شربت دواء لتصلح نفسها
 وهي حامل فلا بأس بذلك وان سقط الولد فلا شيء عليها و
 عن محمد رحمه الله **رجل ابتلع ذرة او ذهباً او خوذك لغيره**
ثم مات ولم يترك شيئا لا يشق بطنه وعليه قيمته لانه

اللهم ارحم واففظ واعف
 نسوان امه حبيبك محمد
 صلى الله عليه وسلم بحرمته
 مثل هذا

انها اذا سقطت

اتلف

اتلفه بالابتلاع والحكمة المتلف ان يضمن قيمة ما اتلفه فان
 كان له مال اخذه والا فلا يشق بطنه اذا تجاوز ابطال حرمة
 الادمى لصيانة المال وقال الجرجاني عز صاحبنا رحمهم الله انه
 يشق لان حق العبد مقدم على حق الله تعالى ومقدم على حق الظالم
 المتعدى **نعمامة رجل ابتلع لؤلؤة** لرجل اخر او شاة لشخص
 تشب ادخل راسها في وعاء شخص اخر وتعد راجع عنه
 ينظر الى اكثرهما قيمة فيعزم ما لكة قيمة الآخر الذي اقل
 فيملكه ويصنع به ما شاء ويكره قتل النملة لانه لا يشق بطنه
 بالطبع وكل حيوان ليس بمود بالطبع لا يقتل بالشرع **ما لم تبدأ**
بالاداء فاذا بدأت مجزؤ قتلها **وقتل النملة مجزؤ مطلقا**
 سواء اذت اولها لكونها مودية بالطبع وكذا البراغيت ويكره
اخراج النملة والنملة والعقرب والحية ونحوها بالنار لان
 التعذيب بها مخض تعالى وقد قال عليه السلام لا تعذبوا بتعذاب
 وطرحها اي لقاء النملة الى الارض **حيه مباح** لانه نوع قتل
 ولكنه ليس بادب لما فيه مظنة موتها بالجوع **والخشان للكل**

انها اذا سقطت

ط
اول سلام ويرجي نك
ثواب ان تقدر

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل والارجل وذلك انما يكون
غالبا بالركض ونحوه **والتسليم سنة متوارثة بين المسلمين و**
رده فرض كفاية لان الامتناع عن الرد اهانته بالمسلم واستخفاف
به وانه حرام **وثواب المسلم اكثر** من ثواب راده لقوله عليه
السلام للبادي من الثواب عشرة وللراة واحدة **وفرض** واية للبادي من
الثواب عشرون وللراة عشرة **ثم انما يصح** رد السلام اذا سمعه
المسلم الا اذا كان اصمما فينبغي ان يرده بتحريك الشفة ولو سلم
على جماعة فيهم صبي فرد الصبي فان كان لا يعقل لا يصح وان كان
يعقل هل يصح فيه اختلاف **ويجب** على المرأة رد السلام برفع
صوتها ومن بلغ غيره سلام غائب فينبغي ان يردها عليها ويسلم
القوى على الضعيف والراكب على الراجل والماشي على القاعد
والصغير على الكبير والكثير على الواحد وراكب الفرس على ركب
الحمار والمدني على القروي وقيل بالعكس **ولا يجب رد سلام**
النساء لان سلامه ليس لله تعالى بل لاجل شيء فيستحب الاستخفاف
ولا ينبغي ان يسلم على من يقرأ القرآن لانه يشغله عن قرآنه

سنة وهو من الفطرة وهو للنساء **مكروه** بفتح الميم وضرب الراء
فلو اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتله الامام لانه من شعائر
الاسلام وخصايصه **واختلفوا** في وقته فقل حتى يبلغ قيل
اذا بلغ سبع سنين وقيل عشر وقيل من كان يطبق الدم الختان
ختن والا فلا ولو ولد وهو يشبه المحنن لا يقطع منه شيء
حتى يكون شيئا يوارى الحشفة ولا بأس بشئ ثقب اذا ان البنات
الاطفال لانه ايلام لمنفعة وقد فعل ذلك في زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم **ويضرب الدابة من النقاد** اي
من النفرة لان الفرس من عادتها السبة **دون العشار** اي العشرة
وهي الزنا لانه اعادة **وركض الدابة** اي ضربها بالرجل و
يخسها اي طعنها بمهماز ونحوه كما يفعله الدلال **للعرض على الخبز**
او يفعله احد للهو مكروه لما فيه تعذيب الحيوان بلا غرض صحيح
واما اذا فعله ذلك للجهد **وغيره** مما يحتاج اليه في الجهاد من
غنيمة **غرض صحيح** مثل الفرس العدو والكر اليه **مباح**
لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال كانت النساء بقية بين

ان يجلوكم

المنفعة

اصحاب

وان سلم عليه فالاصح انه يجب عليه رده لانه فرض والقراءة ليست
بفرض فلا يدع الواجب باشتغاله بالنفل بخلاف ما لو سمع اسم
النبي صلى الله عليه وسلم حيث لا يجب عليه الصلوة وفي شرح المختار
وذكر الرازي في ادب القاضي ان من دخل على القاضي في مجلس
حكمه وسعه ان يترك السلام هيبة له واحتشاما وبهذا
جري الرسم ان الولاة والامراء اذا دخلوا عليها لا يسلمون
واليه مال الخفاف رحمه الله وعليه وعلى الامير ان يسلم
ولا يترك السنة لتقليد العمل **وتشبهت العاطس فرض كفاية**
فاذا قام به البعض يسقط عن الباقيين وفي الحديث
اذا عطس احدكم فليقل الحمد لله ويرد عليه من حوله بركم الله
وليرد عليهم يهديكم الله ويصلح بالكم رواه ابن ماجه رحمه
الله ثم انما يكون ردا اذا سمعه العاطس الا اذا كان العاطس
اصمافينبغي ان يرده بتحريك الشفة وتجب على المرأة التردد
بلا رفع صوت **ويكره تعليم البازي** وسائر الجوارح **بالطير**
الحى لانه تعذيب الحيوان بلا حاجة اليه اذ يمكن ذلك

بالمذبوح

بالمذبوح **ويباح** التعليم **بالمذبوح** **ويكره الغل في عنق العبد**
لانه عقوبة اهل النار فيكم كالاخراق بالنار وصورته
ان يجعل في عنقه الطوق الحديد المسمى بمسما وعظيم يمنعه
من تحريك راسه وهو معتاد بين الظلمة **ولا يكره القيد**
للعبد **لخوف الاباق** صيانة لماله **ويباح الجلوس في الطريق**
للبيع اذا كان الطريق **واسعا** بحيث لا يتضرر الناس **بالجلوس**
ولما اذا كان الطريق ضيقا بحيث يتضرر الناس بالجلوس فلا
يجوز اذ لا ضرر ولا اضرار في الاسلام **وتكره الخياطة**
في المسجد وكل عمل من اعمال الدنيا لان المسجد انما بني لاداء
الفرض حتى ان اذا النوافل في المنزل افضل **ولهذا يكره الجلوس**
فيه في المسجد للصبيبة ثلثة ايام **ويباح** الجلوس لها الى ثلثة
ايام **في غير** من غير ارتكاب محظور من فرش البسط والاطعمة
من اهل الميت لانها يتخذ عند السرور ولا بأس ان يتخذ احد
لاهل الميت طعاما لما روى عن جابر بن عبد الله انه قال كنا
نرى الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام من النياحة

بالمذبوح
بالمذبوح
بالمذبوح

ولكن التزكأولى لما قلنا من ان ذلك يتخذ عند السرور و
لو جلس فيه في المسجد معلماً أو وراقاً فإن كان الجلوس حسنة
له بلا اجرة لا بأس به لانه ليس من اعمال الدنيا وإن كان
باجرة يكره لما بينا ان المسجد انما بني لاداء الفرائض فيكره
غيرها من اعمال الدنيا الا لضرورة يكون بها ما للمعلم والورقة
لان الضرورات تبیح المحظورات ويكره تمتي الموت بضيق
المعيشة أو للغضب من ولده أو غير مثل خوف العدو
او السلطان الجابر لقوله عليه السلام لا يتمي احدكم الموت
لضر نزل به فان كان لا يبد متمنيا الموت فليقل اللهم اجني
ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً
لي وفيه اشارة الى انه لا بأس بتمني الموت لتغير
اصل الزمان وظهور المعاصي خوفاً من الوقوع فيها في المعاصي
حيث قال فان كان لا يبد متمنيا يشير بذلك الى ما قلنا
رجل يتردد الى الظلمة ليدفع شره عنه فان كان مقتنياً
أو مقتداً به لا يحل له ذلك لان الناس يظنون انه يرضى

ولكي لا يفتن استكمل

بما ظله كماله

فكون

فيكون تزكاة لا هل الحق ودفع شرهم يمكن بخير التردد وأما ان
كان غير مقتدي به فلا بأس بالتردد اليهم دفعاً لشرهم و
يحرر التردد لاحد ان يصيبه منهم دنياً ولما فرغ عن بيان
الكراهية التي فيها بيان الحيل والحرمة شرع في بيان الفرائض التي
فيها بيان ما يحل اخذه للورثة وما لا يحل فقال كتاب
الفرائض وهو جمع فريضة فعيلة من الفرض وهو في اللغة
والقطع والبيان قال الله تعالى فاضف ما فرضتم اي قدرتم
وقال تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي بيناها ويقال
فرضت الفارة الثوب اذا قطعتة والفرض في الشرع ما ثبت
بدليل قطعي كالكتاب والسنة والاجماع وسمى هذا النوع من النفقة
فرايض لانه سهام مقدم مقطوعة مبينة بدليل مقطوع به
فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي وانما اختص هذا الاسم
لوجهين احدهما ان الله تعالى سماه به فقال بعد القسم فريضة
من الله والنبى صلى الله عليه وسلم ايضاً سماه به فقال تغلوا
والثاني ان الله تعالى ذكر الصلوة والصوم وغيرها من العبادات

التقدير

فريضة

الفرائض

لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها والباقي فلالى
 عصبة ذكر وفي رواية فلالى عصبة رجل **والجد الصحيح**
 وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت انتى في جميع **أحواله كالآل**
 عند عدم الاب الا في مسئلتين احدهما في رد ام الميت من ثلث
 الجميع الى ثلث ما يبقى في زوج وابوين او زوجة وابوين فان الاب
 يردها اليه لا الجد **والثانية** في حجب ام الاب فان الاب
 يحجبها دون الجد وان دخل في نسبته الى الميت انتى كان الجد
 فاسدا فلا يرث الا على انه من ذوى الارحام **واما** سمي الجد
 اباً عند عدمه لان اسم الاب ينطلق عليه قال الله تعالى **خبراً**
 عزيز يوسف عليه السلام **واتبعت ملة اباى ابراهيم واسحق**
وكان اسحق جده وابراهيم جد ابيه والاح لأم له السدس
وللأثنين فصاً عداً الثلث وان اجتمع الذكور والانات
 استووا في الثلث لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
 او امرأة وله اخ او اخت فكل واحد منهما السدس فان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد به اولاد الام بكمل

٢٤٦
 عليه قراءة ابى وسعد بن ابى قاص رضي الله عنهما وله اخ او اخت
 لام وقراهما كروايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالجوابان
 له وعليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم **والزوج له** حالتيهما
النصف عند عدم الولد وعدم ولد الولد وان سفل **والثانية**
الربع مع احدهم اى مع احد الولد او ولد الولد وان سفل
 لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد
 فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج اماً
 النصف واما الربع مما تركت امراته لان مقابلة الجمع بالجمع
 يقتضى مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب القوم دوابهم و
 لبسوا ثيابهم ولفظ الولد يتناول ولد الولد فيكون مثله
 بالنص **والأم لها ثلثة احوال احدها السدس مع الولد**
او ولد الابن او مع الاثنين من الاخوة والاحوات فصاً
من اى جهة كانوا من جهة الاب او الام والثانية الثلث
وذلك عند عدم هؤلاء لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما
 السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه

ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس هذا
 قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم **وقال** ابن عباس رضي الله
 انما يحجب الام من الثلث الى السدس ثلثة من الاخوة فصلا
 نظرا الى ان لفظ الاخوة جمع واقله ثلث **وجوابه** ان الجمع
 يذكر مع التثنية لقوله تعالى وقد صغرت قلوبكما اي قلبا كما
 ولان الجمع من الاجتماع وانه يتحقق باجتماع الاثنين **والثالثة**
ثلث ما يتبقى بعد فرض الزوج او الزوجة وذلك **في مسئلتين**
وهما اي مسئلتين **زوج وابوان** صورتهما امرأة ماتت وترك
 زوجا وابوين فالزوج له النصف وثلث الباقي للام و
 الثلثان للاب فاصل المسئلة من اثنين فالنصف وهو الواحد
 للزوج فيبقى واحد وليس له ثلث فيضرب مخرج الثلث
 وهو الثلاث في مخرج النصف وهو اثنان فيصير ستة
 فالنصف منها وهو الثلاث للزوج وتبقى ثلثة وثلثها و
 هو الواحد للام والثلثان وهو اثنان للاب **والمسئلة الثانية**
 قوله **او زوجة وابوان** صورتهما رجل مات وترك زوجة

وابوين

وابوين فالزوجة لها الربع وثلث الباقي للام والثلثان للاب
فاصل المسئلة من اربعة لقوله تعالى وورثه ابواه فلامه
 الثلث جعل لها ثلث ما يرثه ابوان وانما يرثان في هاتين
 المسئلتين الباقي بعد فرض احد الزوجين فيكون لها ثلث
 الباقي وهو ما ذكرنا **ولو كان مكان الاب جد في المسئلتين قلنا**
 للام **الثلث** اي ثلث الجميع **كاملا في الاصح** من المذهب لانها
 اقرب من الجد لانها تدلى الى الميت بغير واسطة والجد يدلى
 بواسطة الاب وعن ابى يوسف رحمه الله لها ثلث الباقي ايضا
والجدة الصحيحة وهي ام الام او ام الاب لان لكل شخص
 جدتان احدهما ام الام والاخرام الاب ولامه كذلك ولابيه
 كذلك وهكذا الكل واحد من الاصول الى ان ينتهي ادم وحواء عليهما
 السلام فالصحيحة منهن من لا يتخلل في نسبها الى الميت اب
 بين الاميين والفاسدة من يتخلل في نسبها ذلك فالصحيحة **لها**
السدس واحدة كانت او اكثر لما روي انه عليه السلام
 اطعم ثلث جدات السدس وعن ابن سيرين قال كان عبد الله

بورت الجدات وان كن عشر السدس ويقول انما هو سهمهم ^{اطمحين}
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طعمة **والبنت الواحدة النصف**
 لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **والبنتين فصاعداً**
الثلثان وهو قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم **وروي عن ابن**
عباس رضي الله عنهما انه جعل للبنتين حكم البنت الواحدة فجعل لهما
 النصف **وكذا** اي كنات الصلب **بنت الابن** في احوالها ^{فالنصف}
 للواحدة وللبنتين فصاعداً الثلثان عند الجمهور **وذلك عند**
بنت الصلب ولها التعصيب مع ابن الابن لان بنات الابن
 ينسبن الى الميت بطريق الولاد فيدخلن تحت النص ولها
 اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب
 السدس **تكملة للثلثين** لما روي ان رجلا سئل ابا موسى
 الاشعري عن بنت وبنت ابن واخت فقال للبنت النصف
 والباقي للاخت ولم يجعل لبنت الابن شيئاً ثم قال سئل ابن مسعود
 فما افتاك فاخبرني فجاء السائل الى ابن مسعود رضي الله عنه واخبر
 بذلك فقال اما انا لو اقيت لهذا الضلت وما انا من المقتدين

ولكن

ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبنت النصف و
 لبنت الابن السدس **تكملة للثلثين** والباقي للاخت ^{السائل} فاخبر
 ابا موسى ما قال ابن مسعود فقال لا تسألوني من شيء ما دام هذا الخبر
 فيكم يعني ابن مسعود رضي الله عنه وقوله **تكملة للثلثين** دليل
 انها تدخل في لفظ الاولاد لان الله تعالى جعل الاولاد الاناث
 ثلثين فاذا اخذت الصلبية النصف بقي منه السدس فيعطى
 تكملة لذلك فلولا انهن دخلن في الاولاد وفرضهن واحد
 لما صار تكملة له الا ان الصلبية اقرب الى الميت فيقدم ^{عليها}
 بالنصف **والأخت لاب وام لها النصف للواحدة** لقوله
 تعالى ان امرء هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
والبنتين فصاعداً الثلثان لقوله تعالى وان كانتا ^{ابنتين}
 فلهما ثلثا ما ترك ومع الاخ للذكر مثل حظ الانثيين ^{والأخت}
لاب كذلك اي كالاخت لاب وام بالاجماع **عند عدم الأخت**
لاب وام فللواحدة النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان
 ومع الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين **ولها** للاخت لاب واحدة

كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمِّ السُّدُسِ نِكَالَةً لِلثَّلَاثِينَ
 لَانِ حَقَّ الْأَخَوَاتِ الثَّلَاثَانِ وَقَدْ أَخَذَتْ الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمِّ ^{النِّصْفِ}
 فَيَبْقَى السُّدُسُ إِلَى تَمَامِ الثَّلَاثِينَ فَيَكُونُ لِلْأَخَوَاتِ لِأَبٍ وَلِأُمِّ ^{الْأَخَوَاتِ}
 وَالْأَخْتِ لِأُمِّ كَالْأَخِ لِأُمِّ فَلِلْوَحْدَةِ السُّدُسُ وَلِلثَّلَاثِينَ فَصُلَا
 الثَّلَاثِ وَدُكُورُهُمْ أَيْ ذُكُورُ أَوْلَادِ الْأُمِّ وَالْإِنَا نَهْمُهُ فِي الْأَسْتَحْقَاقِ
 وَالْقِسْمَةِ سَوَاءً لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرَثُ كِلَالَةً أَوْ
 وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ
 ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ وَالْمُرَادُ بِهِ أَوْلَادُ الْأُمِّ لَهَا بَيْتًا وَأَطْلَاقًا
 الشَّرَكَةُ يَقْتَضِي الْمَسَاوَاةَ كَمَا إِذَا قَالَ شَرِيكِي فَلَا إِنْ فِي هَذَا الْمَالِ أَوْ قَالَ
 لَهُ أَنَا شَرِيكُهُ فِيهِ وَسَكَتَ عَنْ ذَلِكَ قَضِيَ لِلْمَقْرَلِ بِالنِّصْفِ وَ
 الرُّوْجَةُ لَهَا حَالَتَانِ أَحَدُهُمَا الرُّبْعُ وَذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ
 الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَاحِدَةً كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَكْثَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَهُنَّ
 الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَالثَّانِيَةُ الثَّمَنُ وَذَلِكَ مَعَ أَحَدِهِمْ
 أَيْ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْوَلَدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ
 الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ فَإِنْ قَبِلَ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ قَوْلُهُ وَاحِدَةً كَانَتْ

الزَّوْجَةُ أَوْ أَكْثَرُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ
 وَقَالَ وَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ وَلَهُنَّ وَتَرَكْتُمْ صَنَعْتُمْ جَمْعٌ وَ
 مُقَابِلَةٌ الْجَمْعُ بِالْجَمْعِ يَقْتَضِي تَقْسِيمَ الْأَحَادِ عَلَى الْأَحَادِ فَقَالَ
 كُلُّ مَيِّتٍ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ قُلْتُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ
 مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الْآيَةُ فَاللَّهُ تَعَالَى شَرَعَ لِلرَّجُلِ الْوَاحِدِ
 جَوَازَ النِّكَاحِ مَا فَوْقَ الْوَاحِدَةِ إِلَى الْآرْبَعِ وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ الْعَدْلَ
 بَيْنَ نِسَائِهِ فِي حَقُوقِ النِّكَاحِ فَمَا إِنْ الْعَدْلُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ
 فِي حَقُوقِ النِّكَاحِ فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَمَاتِ الْعَدْلُ وَاجِبٌ فِي حَقُوقِ
 النِّكَاحِ وَمِيرَاثِ الْمَرْأَةِ مِنْ حَقُوقِ النِّكَاحِ فَيَكُونُ مِيرَاثُ
 الْمَرْأَةِ بَيْنَهُنَّ بِالنِّسْبَةِ وَبَعْدَ كَانِ أَوْ ثَمًا فَيَصْرُونَ بِمَنْزِلَةِ
 امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ حَكْمًا فَتَقَابِلُ كُلُّ مَيِّتٍ وَاحِدٍ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ حَكْمًا
 وَمَا فَرَّغَ عَرَبِيَانِ أَصْحَابُ الْفُرُصِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْعَصْبَةِ
 لِأَنَّ أَصْحَابَ الْفُرُصِ مَقْدَمٌ عَلَى الْعَصْبَةِ فِي الْأَرَاثِ فَنَاسِبٌ
 تَقْدِيمُ مَبْجُثِهَا أَيْضًا فَقَالَ **فَصُلَّ الْعَصْبَةُ** فِي الشَّرْعِ كُلُّ مَنْ
 لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مَقْدَرٌ وَبِأَخْذِ مَا بَقِيَ مِنْ سَهَامِ ذَوِي الْفَرَائِضِ

واذا انفرد اخذ اجمع المال وبهذا يسمى عصبه فانها في اللغة
 عبارة عن الاحاطة فكانت تخرج جميع المال اى يحيط به وهى
 قسمان **عصبه نسب** و**عصبه سبب** **فالعصبه النسب**
ثلاثة اصناف لانه اما ان يتوقف عصبه الوارث على غيره
 غيره اولا فان لم يتوقف فهو عصبه **بنفسه** وان توقفت
 فاما ان يتوقف على وجود ذكر او انثى **والاول عصبه بغيره**
والثاني عصبه مع غيره **فالعصبه بنفسه** كل ذكر يرد الى
الميت بمحض الذكر اى لا يدخل في نسبته الى الميت انثى لان
 بتقدير دخولها يصير الذكر من جهة ذوى الارحام كالبنت
 وابى الام ثم العصبات اربعة اصناف جزا الميت كالابن
 وابن الابن وان سفل واصله كاب الميت واب ابنه و
 ان سفل وجزا ابنه كالاخ وابنه وابن ابنه وان سفل
 وجزا جده كالعم وابنه وابن ابنه وان سفل **واشار**
 رحمه الله الى هذا بقوله **كالا ب وابا ب والابن وابنا ب**
والاخ لاب وام اولاب او ابنا ب والعم لاب وام او

٢٧٠
لاب وابنا ب **والصنف الاول** وهو جزا الميت **مقدم**
 على اصله وان كان اتصال كل من الجزا والاصل بالميت بلا
 واسطة الا ان اتصال الجزا بالميت اظهر من اتصال اصله به
 لانه تتبع له والتبع اقرب الى الميت من اصله والدليل عليه دخوله
 في حكم الاصل بدون ذكره دون العكس كالبناء والغرس
 يدخلان في بيع الارض يتبعانها ولا يدخل الارض في بيعهما **ثم**
الصنف الثاني وهو اصل الميت مقدم على جده لانه يتصل
 بالميت بغير واسطة والجدة بواسطة **ثم الصنف الثالث** و
 هو جزا اب الميت مقدم عندهما على جزا جده لان جزا الاب
 يتصل بالميت بواسطة واحدة وجزا الجد بواسطة **واستبين** و
عند ابن خنيفة رضى الله عنه جزا جد الميت مقدم على جزا
ثم الصنف الرابع وهو جزا الميت وقد عرفت الخلاف فيه **فان**
اجتمع اثنان من صنف واحد مثل ما اذا اجتمع الاب والجد
 او الاخ وابن الاخ او الابن والابن الابن او العم وابنه
قدم اعلاهما درجة فالاب مقدم على الجد والاخ على ابنه

والابن على ابن الابن والعم على ابنه **فَإِنْ اسْتَوَيَا** اي اثنان في
الدرجة فقدم ذو الجنتين على ذي جهة واحدة ذكر كان
 الجنتين او انثى لقوله عليه السلام ان اعيان بني الام يتوارثون
 دون بني العلات ولان الاخوة عبارة عن المجاورة في صلب
 اورحم فالذي جاوره فيهما كان اقرب من الذي جاور في
 الصلب خاصة كالاخ لاب وام يقدم على الاخ لاب بالاتفاف
 وابن الاخ لاب وام يقدم على ابن الاخ لاب وقس على ذلك
 نظايره واعلم ان الاولاد لاب وام يسمون بني الاعيان
 لان عين الشيء خيان والاولاد لاب يسمون بني العلات
 لان العلات الضرة واولاد الام يسمون بني الاخيا ف
 لان اخيف الشيء رديه هذا اصناف عصيات بنفسه
واما العصبه بغيره فهي كل انثى فرضها النصف او الثلثان
تصير عصبه باخيها فلا يفرض لها سهم ويكون المال بينهما
 بين الانثى التي فرضها النصف او الثلثان وبين اخيها الذي
 صارت به عصبه **للدكر مثل حظ الانثيين وهي اي الانثى**

التي فرضها النصف او الثلثان **اربع** الاولى **البنت** فان كانت
 واحدة فرضها النصف وان كانتا اثنتين فصاعدا كان فرضها
 الثلثين **والثانية بنت الابن** فان حكمها كذلك عند عدم بنات
 الصلب **والثالثة الاخوت لاب وام** فان حكمها كذلك عند
 عدم بنات الصلب وبنات الابن **او** **الاخت لاب** وهي
 الرابعة فان حكمها كذلك عند عدم بنات الصلب وبنات الابن
 والاخوات لابوين وكوبهن عصبه باخوتهن بالنصر **أمّا**
 البنات وبنات الابن فيقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين **وامّا** الاخوات لابوين **اولاد** فيقوله
 تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين
ولا تعصب اي لا تعصب **عصبه** فاعل لا تعصب ومفعوله قوله
اخيته عصبه غير هؤلاء المذكورين من الاخ لاب وام **او** **لاب**
 وابن الابن كبنت الاخ مع ابن الاخ وكالعمة مع العم فان
 المال كله للذكر دون الانثى لانها من ذوى الارحام وهي
 ليستقون بالعصبه وانما لم تصير عصبه اخته عصبه **غيره**

المذكورين لان التعصيب الشخص لغيره امر ثبت بالنص على خلاف
 القياس في البنات والاخوات مع اخوتهن والثابت بالنص
 على خلاف القياس يقتضي فيه على مورد النص **وَالْعَصْبَةُ مَعَ عَمِّهِ**
الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ بِصَرِّهِ عَصْبَةٌ مَعَ الْبَنَاتِ
وَبَنَاتِ الْأَبِ لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع
 البنات عصبة فان قيل ما الفرق بين العصبة بغيره والعصبة
 مع غيره قلنا الغير في العصبة بغيره عصبة بنفسه والاني
 تصير عصبة بسبه وفي العصبة مع غيره ليس بعصبة بل صا
 فرض على حاله وانما تصير عصبة الانثى اليه وجدت معه **و**
عَصْبَةُ السَّبَبِ الْمُعْتَقِ بصيغة الفاعل **كَوَأَكَاكَ الْمُعْتَقُ أَوْ**
الْأَنْثَى وهو محرز جميع ما تركه العبد المعتق ان لم يترك عصبة
 نسبية ويقدم على ذوى الارحام لقوله عليه لمن اشترى عبدا
 واعتقه ان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة **و**
 من عصبة السبب **عَصْبَتُهُ** اي عصبة المعتق فاذا لم يوجد
 المعتق يستحق عصبة المعتق الارث على الترتيب الذي ذكرنا

في العصبة بنفسه من غير فرق فيكون ابن المعتق وابن ابنة
 وان سفل اولى من اصله وان علا واصله وان علا اولى
 من اخيه واولاد اخيه وان سفلوا اولى من عمه واولاد
 عمه لقوله عليه السلام الولاء لحمه كحمة النسب اي صلة
 كوصلة النسب لان الوالد لما هو سبب لحياء الولد
 كذلك مولى العتقة سبب لحياء المعتق ولا شيء للانا
 من ورثة المعتق لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء
 الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كانتن او كانت من
 كانتن او دبرن او دبر من دبرن او جرو ولا معتقن
 او معتق معتقن **وَهُوَ السَّبَبُ الْآخَرُ الْعَصْبَاتُ** لان
 النسب حقيقة وعصوبة السبب حكمية **وَالْعَصْبَةُ**
فِي الشَّرْعِ مَنْ يَأْخُذُ كُلَّ الْمَالِ عِنْدَ عَدَمِ صَاحِبِ الْفَرَضِ ويأخذ
مَا بَقِيَ بَعْدَ اِدَاءِ فَرَضِ صَاحِبِ الْفَرَضِ مَعَ وَجُودِ صَاحِبِ الْفَرَضِ
فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ صَاحِبِ الْفَرَضِ شَيْءٌ سَقَطَ نَصِيبُ الْعَصْبَةِ
 لكن العصبة عبارة عن هذا وما فرغ عن بيان العصبة

شرع في بيان الحج يقال **فصل** اي في الحجب وهو في اللغة المنع
 ولهذا سمي البواب حاجبا لمنعه الناس عن الدخول على الملك
 وفي الشرع عبارة عن منع شخص عن ميراثه بوجود شخص آخر
 فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة ايضا والحجب سبب في هذا
 العلم على نوعين **أحدهما** حجب نقصان وهو حجب شخص من
 مقدار الى سهم اقل منه **وثانيهما** حجب حرمان ثم الورثة
 فريقان **فريق** وهم **ستة** نفر **لا يسقطون بحال** من الاحوال
 اصلا وهم **الابواب والزوجان والابن والبنات** لان
 فرضهم ثابت بدليل قطعي وهو ما تلونا من صريح الكتاب
وفريق وهم **من سواهم** سوى الستة المذكورة من الورثة
فالاقرب منهم يحجب الأبعد كالابن يحجب اولاد الابن والاخ
 لا يورث يحجب الاخ لاب **وضابطه** اي ضابط الحجب **ان كل**
من انتسب الى الميت بواسطة شخص لا يورث مع وجود
تلك الواسطة كابن الابن مع الابن والجد مع الاب والجد
 مع الاب **الا الاخوة لام** فانهم يرثون مع الام مع انهم

يدلون

يدلون الى الميت بواسطة الام لعدم الاستحقاق للجميع
 التركة وعدم اتحاد سبب الارث **وبين** هذا الضابط
 ان كل من يدل الى الميت بشخص فان كان ذلك الشخص **لا**
 به يستحق لجميع التركة لا يرث المدلى معه سواء اتحد في
 السبب كالاب والجد والابن وابن الابن او اختلفا
 كالجد مع الاخوة وان لم يكن مدلى به مستحقا لجميع التركة
 فان اتحد في السبب لم يرث المدلى معه ايضا كالجد
 مع الام وبنات الابن مع بنات الصلب والاخوات
 لات مع الاخوات لا يورثون وان لم يكن مدلى به مستحقا
 التركة ولم يتحد في السبب يرث المدلى مع وجوده كاولاد
 الام معها **واذا عرفت** هذه القاعدة الكلية وقامت فيها
 ظهر لك انه **يسقط الاجداد بالاب والجدات من جهة**
من جهة الاب او من جهة الام بالام والجدات **الابواب**
اي قبل الاب خاصة بالاب وكذلك يسقطن بالجد اذا
 كن من قبله ولا يسقطن ام الام لانها ليست من قبله **ويسقط**

أَوْلَادُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ وَالْأُخُوَّةُ وَالْمَاخَوَاتُ بِالْإِبْنِ وَالْإِبْنِ
 وَإِنْ سَفَلَ وَالْأَبَ وَالْجَدَّ وَإِنْ عَلَا وَتَسْقُطُ أَوْلَادُ الْأَبِ
 بِهَوْلَاءِ الْمَذْكُورِينَ مِنَ الْإِبْنِ وَالْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَالْجَدَّ
 وَإِنْ عَلَا وَالْأَخَ وَالْأَبَ وَالْأُمَّ أَيْضًا وَالْبُعْدَى مِنَ الْجَدَّاتِ
 مِنْ أَى جِهَةٍ كَانَتْ مِنْ جِهَةٍ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تَسْقُطُ بِالْقُرْبَى
 مِنْهُنَّ مِنْ أَى جِهَةٍ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ لِأَنَّ
 الْجَدَّةَ تَرْتَبُ بِاعْتِبَارِ الْأُمومةِ وَالْأُمومةُ هِيَ الْأَصْلُ وَمِنْهُ الْأَصْلِيَّةُ
 فِي الْقُرْبَى أَظْهَرَ مِنْهُ فِي الْبُعْدَى مِنْ أَى جَانِبٍ كَانَتْ لِأَنَّهَا أَصْلُ
 الْمَيْتِ وَالْبُعْدَى أَصْلُ أَصْلِ الْمَيْتِ فَإِذَا كَانَتْ مَعَ الْأَصْلِيَّةِ
 فِي الْقُرْبَى أَظْهَرَ تَقَدَّمَ عَلَى الْبُعْدَى وَارْتَبَتْ كَانَتْ الْقُرْبَى
 كَامِ الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ مَعَ أُمِّ أُمِّ الْأُمِّ أَوْ أُمِّ الْأُمِّ مَعَ أُمِّ
 الْأَبِ أَوْ حُجُوبَةٍ كَالْأُمِّ الْأَبِ عِنْدَ وَجُودِهِ مَعَ أُمِّ أُمِّ الْأُمِّ وَإِذَا
 اخْتَدَّتِ الْبَنَاتُ الصَّلْبِيَّةُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ
 وَلَوْ كَانَتْ الصَّلْبِيَّةُ ثَلَاثِينَ أَلَا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 فَإِنْ عِنْدَهُ لَا تَسْقُطُ بَنَاتُ الْإِبْنِ بِالصَّلْبِيِّينَ لِأَنَّ لَهَا

عنده

عِنْدَهُ وَالسُّدُسُ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ وَعِنْدَ عَامَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
 لِلصَّلْبِيِّينَ الثَّلَاثَانَ وَلَا شَيْءَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُنَّ
 السُّدُسُ مَعَ الْوَاحِدَةِ الصَّلْبِيَّةِ ثَبَتَ بِالسُّنَّةِ عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ فَيَقْتَضِرُ عَلَى مَوْرَدِ النُّصْرِ لَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَى
 بِحَذَائِرِ بَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ دَكْرًا فَيُعْصِبُهُنَّ بَفَتْخِ
 الْمَوْحِدَةِ عَطْفًا عَلَى أَنْ يَكُونَ فَيُعْصِبُ مَنْ كَانَتْ بِحَذَائِرِ مَنْ
 كَانَتْ فَوْقَهُ مِنْ لَدُنْ ذَاتِ سَهْمٍ وَيَسْقُطُ مَنْ دُونَهُ مِثَالُهُ
 لَوْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ابْنُ بَعْضُهُنَّ أَسْفَلَ مِنْ بَعْضٍ وَثَلَاثَ
 بَنَاتٍ ابْنُ ابْنٍ آخَرُ بَعْضُهُنَّ أَسْفَلَ مِنْ بَعْضٍ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ
 ابْنُ ابْنِ ابْنٍ آخَرُ بَعْضُهُنَّ أَسْفَلَ مِنْ بَعْضٍ بِهَذِهِ الصُّورَةِ

صَبَّحَ

ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

اعلم ان هذا النوع من المسائل يسمى في عرف الفرضيين
تشبيب بنات الابن مشتق من قولهم شبيب فلان بفلانة
في شعر اذا اكثر من ذكرها فيه فلما اكثر ذكر بنات الابن
في هذا النوع سمي تشبيبا **ثم** الكلام في هذه المسئلة في موضعين
احدهما بيان صورتها والثاني بيان حكمها اما بيان
صورتها فنقول رجل له ثلاثة بنين وولد لاحدهم ابن
وبنت ولائنه ابن وبنت ولائنه ابن وبنت
فهؤلاء هم الفريق الاول وولد للابن الثاني ابن فحسب
ولائنه ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا
الابن ابن وبنت فهؤلاء هم الفريق الثاني وولد للابن
الثالث ابن فحسب ولهذا الابن ابن فحسب وولد لهذا
الابن ابن ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت
فهؤلاء هم الفريق الثالث كما يتبين في هذا المثال **ثم**
ثم مات البنون كلهم وبقي البنات ثم مات الجد الاعلا
فالعلياء من الفريق الاول لا يوازى بها احد والوسطى منه

يوازى بها العليا فقط من الفريق الثاني والسفلى من الفريق
الاول يوازى بها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق
الثالث والسفلى من الفريق الثاني يوازى بها الوسطى و
السفلى من الفريق الثالث لا يوازى بها احد وهذا يعرف
بالتاسل في المثال الحسى **واما بيان حكمها** فالعلياء من الفريق
الاول النصف تنزىلها منزلة بنت الصلب حيث كانت
معدومة وهذه اقرب اليها والوسطى مع من يوازى بها
السدس تكملة الثلثين لان حالهما مع العليا كحال بنت
الابن مع الصلبية لانها تلوها في الدرجة ولا شيء للسفلى
لانه لا فرض لهم وليس بعصبة الا ان يكون معهم ذكر
فيعصب من كانت بحذاءه ومن كانت فوقه ممن له يكن ذات
سهم ويسقط من وده **مثاله** لو كان الذكر مع السفلى
من الفريق الثاني كان للعلياء من الفريق الاول النصف و
للسفلى منه مع من يوازى بها وهي العليا من الفريق الثاني
السدس تكملة الثلثين والباقي بين الذكر ومخا ذيقه

وهما السفلي من الفريق الثاني والوسطى من الثالث ومن فوقه
 اللاتي لم يأخذن فرضا وهي السفلي من الفريق الاول والوسطى
 من الفريق الثاني والعليا من الثالث يقسمونه للذكر مثل
 حظ الانثيين وسقطت التي هي دونه وهي السفلي من الفريق
 الثالث وذلك لان الذكر انما يعصب من يوازيه لمكان الاختلاط
 وكذا من فوقه لوجود الاختلاط حكما بارتفاع رتبة الذكر
 وانحطاط درجة الانوثة فيحصل التوازي والاختلاط وسقط
 مزدونه لانه لا يمكن رفع الانثى ولا خط الذكر فينعدم
 الاختلاط صورة وحكما فافهم فانه من مزايا الاقدام **واذا**
اخذت الاخوات لاب واب وام الثلثين سقطت الاخوات
لاب قد عرفت ان الاخوة لاب وام للواحدة النصف
 وللثنتين فصاعدا الثلثان فاذا اخذت الثلثين سقطت
 الاخوة لاب ولا يرثن معهن شيئا **الا ان يكون معهن اخ**
فيعصبن كما في بنات الابن **والجواب** بحجب عن الارث كلا
 المجبين اما حجب النقصان فهو **كالاخوين** والاخوين فصا

من ابي

من اى جهة كانا لا يرثان **مع الاب** ولكن يحجبان الام
 الثلث الى السدس لان علة الاستحقاق موجودة في حقهما
 لكن امتنع بالحاجب مجازان يظهر حجبها في حق ميراث معها
واما حجب الحرمان فهو **كالام وام الاب** المجوبين **مع الاب**
وام الام المجوبة **مع الام** فالام المجوبة حجت ام الام
وظهر منه المجوب بحجب وهو مذهب عامة الصحابة
 رضى الله عنهم ولكن **المحررون** الذي لا يرث شيئا **لا بحجب** غيره
 عندنا مطلقا لا حجب الحرمان ولا حجب نقصان وعند ابن مسعود
 رضى الله عنه بحجب حجب النقصان دون حجب الحرمان **واسباب**
الحرمان من الارث اربعة احدها **الرق** **كاملا** كان الرق
 او ناقصا كالمكاتب والمدبر وام الولد والذي اعتق بعضه
 لا طلاق قوله عليه السلام العبد لا يملك الا الطلاق والثانية
القتل الذي يجب به القصاص او **الكفارة** لقوله عليه
 السلام لا يرث القاتل واما القتل خطأ او بسبب فلا يمنع
 الارث والثالثة **اختلاف الدينين** لقوله عليه السلام

روى ان امرأة مسلمة تزوجت رجلا
 واخوين من امها مسلمين وابنا كافرا
 فقضىها فيهما علي وزين بن ثابت بان
 للزوج النصف ولاخو بها الثلث
 وما بقي فهو للعصبة

ان الرقيق لا يملك المال

بجميع ما في يده من المال فهو له ولا يرث منه
 ولا يملك له ولا يرث منه ولا يرث منه
 ولا يرث منه ولا يرث منه ولا يرث منه

لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والرابعة **اختلاف الدارين**
 بان يكون احدهما في دار الاسلام والاخرى في دار الكفر
حقيقة كالحربي في دار الحرب والذمي في دار الاسلام **حكم**
 كالمستامن والذمي فانهما وان اجتمعا في دار واحدة ولكن
 قصد المستامن الانتقال الى دار الحرب وذلك باختلاف حكمها
 وان لم يكن صورة فلا يرث احدهما عن الآخر ولما فرغ عن
 بيان من يحب ومن لا يحب شرع في بيان ذوى الارحام فقال
فصل في ذوى الرحم في اصطلاحهم كل قريب من الميت ليس
 صاحب فرض ولا عصبية وهم اي ذوى الارحام **اربع اصناف**
الصف الاول ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد
 بنات الابن وان سفلوا والصف الثاني ينتمي اليهم الميت
 وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وان
 علوا والجد الفاسد في عرفهم كل جد يدخل بينه وبين
 الميت أم كاب الام والجدة الفاسدة كل جدة يدخل
 بينها وبين الميت ذكرين **الاثنين** كام اب الام والصف

الثالث ينتمي الى ابوي الميت وهم بنات الاخوة مطلقا
 سواء كانت الاخوات لاب وام اولاد اولاد وكذلك اولاد
الاخوات مطلقا سواء كانت الاخوات لاب وام اولاد
 وسواء كان الاولاد ذكورا واناثا وبنو الاخوة لام كاب
 الاخت وبنت الاخ لام واما قالك وبنو الاخوة لام ولم
 يقل اولاد الاخوة مطلقا لان بنى الاخوة لاب وام اولاد
 عصباء والصف **الرابع** ينتمي الى جدى الميت وهما اب
 وام الاب او جدتيه وهما ام الام وام الاب وهما **عصبات**
الميت واخواله وخالاته مطلقا من جهة الابوين او من
 او الام فان كن اخوات اب الميت من الابوين او من الاب
 فهن ينتمين الى جده من قبيل ابيه وان كن اخوات له
 الام فهن ينتمين الى جدته من قبيل ^{ابيه} ايضا واما اخواله وخالاته
 فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابها وامها
 فهم ينسبون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من امها
 فانهم ينسبون الى جدته من قبل امه **واعامهم لام فانهم**

اخوة ابيه من امه فمما ينسبون الى جدة الميت من قبله
وانما قال واعمامه لام لان الاعمام لاب وام اولاد بعصبات
وبنات عمه مطلقا سواء كان العم لاب وام اولاد فهو لا
اي الاصناف الاربعة مبتدأ اول وكل من تفرع منهم مبتدأ ثانيا
ذوالارحام خبر لهذا المبتدأ وهذه الجملة خبر للاول وانما
كانت الاصناف الاربعة من ذوى الارحام لوجود المعنى الذى
فسر به ذوالارحام من عدم الفرض والتعصيب فيها وحكم
ذوى الارحام انهم لا يرثون الا اذا لم يكن للميت حبيب
فرض غير الزوج والزوجة ولا عصبية واما اذا كان صاحب
الفرض الزوج او الزوجة فقط فترث ذوالارحام لانهم
اقرب الى الميت من الزوجين اذا لا قرابة لهما اليه واعلم
ان الروايات اختلفت في تقديم بعض هذه الاصناف على بعض
والمختار للفتوى انه يقدم الصنف الاول ثم الثاني ثم
الثالث ثم الرابع كترتيب العصبات لان ذوى الارحام
يرثون على سبيل التعصيب من وجه وهذا يقدم الاقرب

ان ذوى الارحام يرثون على سبيل التعصيب من وجه وهذا يقدم الاقرب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

لان الاعمام لام وبناات عمه مطلقا سواء
اولاد او اب
والاعمام لام وبناات عمه مطلقا سواء
اولاد او اب
والاعمام لام وبناات عمه مطلقا سواء
اولاد او اب

والاقرب

فالاقرب كالعصبات فوجيا اعتبارهم بالعصبات ففي
العصبات تقدم بنوا الميت وان سفلوا على سائر العصبات
فكذا تقدم اولاد الميت في ذوى الارحام وقس على ذلك
غيره ومنى اجتمع ذكر وانثى من صنف واحد ونسأوا
في الدرجة والجهة مثل العم والعمة لاب وام قسم المال
بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين الثلثان للعم والثلث
للمعة وكذلك اذا ترك خالا وخالة كلاهما لاب وام اولاد
اولام فالمال يقسم بينهما اثلاثا وان اجتمعوا وكان جهة
قربتهم متحدة بان كان الكل من جنس واحد فالاقوى اولى
بالاجماع اى من كان لاب وام اولى من كان لاب وام
لاب اولى من كان لام ذكورا كانوا اواناثا وان كان جنس
قربتهم مختلفا كعمة لاب وام وعمة لام فالثلثان لقربة
الاب وهو نصيب الاب والثلث لقربة الام وهو نصيب
الام وان وجد منهم من ذوى الارحام واحد لا غير احد
كل المال اذا لامزاحم له ولما فروع عن بيان ذوى الارحام

في بيان المفقود فقال **فصل** اي في المفقود وهو غائب عن
 اهله لا يدري حياته ولا موته قال علماءنا رحمهم الله **المفقود**
حتى في ماله فلا يورث لان حياته علمت يقينا مستصحب
 بقائه ماله يظهر خلافه واستصحاب الجاه معتبر في ابقاء
 ما كان على ما كان وان لم يعتبر في اثبات ماله يكن ثابتا
 ولهذا لا يرثه احد ولا يتزوج امراته ويوقف ماله **حتى يحكم**
الحاكم بموته بشهادة الشاهدين او بمضي عليه مدة لا يعيش
 اليها غالبا **واختلفت الروايات** في تلك المدة المدة ففي
 ظاهر الرواية **اذا مات اقرانه** في بلده لا في جميع البلدان
 لان بقاء الانسان بعد موت نظائره نادر والاحكام الشرعية
 يبتني على الظاهر دون النادر **وروي الحسن** عن ابي حنيفة
 رحمه الله ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم لذهبه
 المفقود **وقال** بعضهم تسعون سنة وقيل عليه الفسوق
 لان المتجاوز عن ذلك قليل **وهو اي المفقود موقوف الحال**
في ماله غير من الورثة فيوقف نصيبه منه اي من ماله

مورثة لان حياته باستصحاب الحال وذلك ليس بحجة في
 على ما مر فان ظهر خبره وعاد الى بلده اعطى ما كان موقوفا
 لاجله **كالجمل** اي كما يوقف نصيب الحمل من مال مورثة وكذا نصيب
 من يحجب الى حين ولادته فكذا هنا **واذا حكم بموته** بالشاهدين
 او بمضي تلك المدة **فما له لورثته الموجودين عند الحكم**
بموته ولا شيء لمن مات قبل ذلك لان شرط التوريث بقاء
 الوارث حيا بعد موت المورث **والموقوف له** اي لاجل المفقود
من ماله غير يرد الى ورثته ذلك الخي كما يرد الى الورثة
 ما كان موقوفا من نصيبهم لاجل الحمل اذا انفصل من بطن
 ميتا **ولما فرغ** عن بيان المفقود شرع في بيان الغرق والحرق
 والهدى الذين كالمفقود في عدم العلم بحالهم فقال **فصل** اذا
مات جماعة بينهم قاربة يغرق او حريق او هدم ولم
يعل ترتيب موتهم كما اذا غرقوا في بحر او وقعوا في نار او
 سقط عليهم جدار فماتوا معا او متفرقين ولم يدري الاول
 جعل **كأنهم ماتوا معا** لتعذر الوقوف عليه وعدم المح

فَالْكَلِّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَوْرَثَتِهِ الْأَحْيَاءُ وَلَا يَعْتَدُ بِوَاحِدٍ مِنَ
 الْعَرَقِ وَالْحَرْقِ وَالْهَدْمِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ مَاتَ جَمِيعًا كَالْقَتْلِ فَتُكَافَأُ
 وَنَحْوُ ذَلِكَ وَرَثَتُهُ الْبَاقِيْنَ فِي ارْثٍ وَلَا فِي حُجْبٍ إِذْ لَا يَرِثُ
 بَعْضُ تِلْكَ الْأَمْوَاتِ بَعْضًا عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ لِأَنَّ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِ
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِرَاسًا صَاحِبُهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَالْإِسْتِحْقَاقُ يَكُونُ
 عَلَى تَقْيِنِ سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ تَمَّا لَا يَتَيَقَّنُ السَّبَبَ لَا يَتَيَقَّنُ
 بِالشَّكِّ وَسَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ بَقَاؤُهُ حَيًّا بَعْدَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ وَ
 هُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَوْجِبَ أَنْ يَجْعَلَ كَانَهُمْ مَا تَوَاقَعُوا مِنْ تَرْوِجِ
 امْرَأَةٍ تَخْتَلِفُ أَلَمْ يَدْرِ الْأَوَّلُ فَانْ كَلَا النِّكَاحَيْنِ فَاسَدَ كَانَهُمَا
 عَقْدًا مَعًا لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْأَوَّلِ فَلَا اعْتِدَادَ بِهِمَا فِي الْحُجْبِ وَلَا غَيْرِهِ
 وَمَا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ تَوَارِثِ الْمُسْلِمِينَ شَرَعَ فِي بَيَانِ تَوَارِثِ
 وَالْمُرْتَدِّينَ فَقَالَ **فَصَلِّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةً وَاحِدَةً** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ كُلُّهُمْ حَيْرٌ وَنَحْنُ حَيْرٌ فَتَرِثُ الْكُفَّارُ كُلَّهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ
 وَالنَّصْرَانِي مِنَ النَّصْرَانِي وَمِنَ الْيَهُودِ وَالْمَجُوسِ وَبِالْعَكْسِ وَ
 الْحَاصِلُ أَنَّ التَّوَارِثَ يَجْرِي بَيْنَ الْكُفَّارِ بِأَسْرِهِمْ كَمَا يَجْرِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ

بِالنَّسَبِ

بِالنَّسَبِ وَالنَّكَاحِ وَالْوَلَاءِ لَأَنَّهُمْ مُكَلَّفٌ مُحْتَاجٌ فَيَمْلِكُ بِالْأَسْبَابِ
 الْمَوْضُوعَةِ لِلْمَلِكِ كَالْمُسْلِمِ وَلَا نَهْمُ بِعَقْدِ الذَّمَّةِ التَّحْقُوقِ
 بِالْمُسْلِمِ فِي الْمَعَامَلَاتِ فَيَمْلِكُونَ بِالْأَسْبَابِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْمَلِكِ
 كَالْمُسْلِمِ فَيَكُونُ حُكْمُهُمْ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ دَارُهُ بَيْنَ
 يَكُونُ بَعْضُهُمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَبَعْضُ آخَرٍ فِي دَارِ الْكُفْرِ وَوَاحِدًا
 مُسْتَأْمِنًا وَالْآخَرُ ذِمِّيٌّ فَخِيْذٌ لَا تَوَارِثَ بَيْنَهُمْ كَمَا مَرَّ فِي فَصْلِ
 الْحُجْبِ وَالْمُرَادُ بِالنَّكَاحِ أَنْ لَا يَكُونَ نِكَاحُ الْمُحْرِمِ حَتَّى إِذَا تَزَوَّجَ
 الْكَافِرُ امْرَأَةً أَوْ غَيْرَهَا مِنْ الْحَارِمِ لَا يَرِثُ مِنْهَا بِالنَّكَاحِ لِبُطْلَانِهِ
 عِنْدَهَا وَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ
 الصَّحَّةُ لَكِنْ لَا يَقْرَعُ عَلَيْهِ إِذَا اسْلَمَ فَكَانَ فَاسِدًا هَذَا حُكْمُ الْكَافِرِ
 وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ الَّذِي مَاتَ عَلَى رِدَّةٍ أَوْ قَتَلَ أَوْ لُحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ
 وَقَضَى الْقَاضِي بِإِلْحَاقِهِ **فَلَا يَرِثُ مِنْ أَحَدٍ** مِنْ أَقْرَبَائِهِ لَا مِنْ مُسْلِمٍ
 وَلَا مِنْ مُرْتَدٍّ مِثْلِهِ لِأَنَّهُ جَنَى عَلَى حَقِّ الشَّرْعِ وَالتَّوَارِثِ صَلَاحُهُ
 فَيَحْرَمُ عَنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ بِسَبَبِ الْجَنَائِيَةِ عَقُوبَةً عَلَيْهِ كَالْقَاتِلِ
 بغيرِ حَقٍّ وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ لَا تَرِثُ مِنْ أَحَدٍ كَالرَّجُلِ إِذَا ارْتَدَّ

اهل ناحية باجمعهم فينئذ يتوارثون لان دارهم صارت دار
 حرب بظهور احكام الشرك فيها حتى اذا ظهرنا عليهم نقلناهم
 ونسبى ذرارهم وحكم الاسير المسلم الذي مات في دار الحرب
 وترك قريبه او مات قريبه وتركه حكم المسلمين في الميراث
 لعدم الاختلاف حال المسلم باختلاف الدار ولهذا الاتين
 امراته التي في دار الاسلام ما لم يفارق دينه فاذا فارق
 دينه والعياذ بالله فحكمه حكم المرتد وان لم يعلم ردة و
 لاحيائه ولا موته فحكمه حكم المفقود **وَحُكْمُ مَا لِمَا لَمْ يَكُنْ**
فِي كِتَابِ الْجَاهِلِيَّةِ من ان ما اكتسبه في حال اسلامه فهو لورثة
 المسلمين وما اكتسبه في حال ردة يوضع في بيت لما عند
 الحنيفة رضي الله عنه **وَعِنْدَ هَا الْكِسْبَانِ** جميعا لورثته
 المسلمين وما اكتسبه بعد الخوف في دار الحرب فهو في الجاهلية
 وقد عرفت تفصيله هناك ولما فرغ عن بيان الموضوع من
 الورثة شرع في بيان المحمول منها في بطن الام فقال **فَصَلِّ**
الْحَمْلَ تَوَقَّفْ لَهُ نَصِيبُ ابْنٍ وَاحِدٍ أَوْ بِنْتٍ وَاحِدَةٍ أَيُّهَا

كَانَ أَكْثَرُ عند أبي يوسف رحمه الله **وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي** في الورثة
 وعليه الفتوى لان المرأة قلما تلد اكثر من واحد فيدار الحكم
 عليه الى ان يظهر خلافه ولكن يؤخذ الكفيل من بقية الورثة
 بما زاد على نصيب الابن الواحد لانها ربما تلد اكثر من واحد
 ويستحق الرجوع على الورثة فيحتاج في استرداد ذلك منهم وهذا
 اذا لم يكن الحمل من محجب بان ترك الميت البنين او البنات
وَأَمَّا اذا كان من محجب فلا يخلوا اما ان محجب حجب حرمان او
 حجب نقصان فان محجب حرمان كما اذا ترك الميت اخوة او اخوات
 او اعماما او بنينهم بوقف جميع التركة الى ان تلد المرأة لجواز
 ان يكون الحمل ابنا وان كان محجب البعض دون البعض بان ترك
 الاخوة والجدة يعطى الجدة السدس وكذا يعطى الاب السدس
 لاحتمال كونه ابنا **وَأَمَّا يَعْطَى مَا وَقَفَ لَهُ** للحمل بشرط ان يكون
حَيًّا فِي مَن يَحْيَا انه كان موجودا في بطن امه عند موت
مُورِثِهِ وذلك انما يعرف اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر فان
 ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت

فلا يرث بالشك وهذا اذا كان الحمل من غيره كما اذا ترك امرأته مالا
من ابيه او جده وأما اذا كان من الميت فلا يشترط كونه حيا
وقت موت المورث حتى اذا كان نقطة في الرحم يعطى له حكم
الحى باعتبار المالا كما يعطى للبيض حكم الصيد في وجوب الجزاء على
المحرم اذا كسر وان كانت الصيدية مفقودة في ذلك الوقت
فكذا هنا فتستند العلوق الى بعد الاوقات وهو سنتان
عندنا لضرورة اثبات نسب الولد منه بعد ارتفاع النكاح
بخلاف ما اذا كان من غير الميت فان النكاح هناك قائم فلا
ضرورة لاثبات نسب الولد من ذلك الغير فاسند الى اقرب
الاوقات وهو ستة اشهر ثم انما تعرف حياته بان تنفس
كما ولد او استهل بان يسمع له صوت او عطس او تحرك عضو
كغيبته او شفثته او يديه لان هذه الاشياء تعلم حياته فان
خرج الاكثر حيا ثم مات ورث وبالعكس لا اعتبار الاكثر
فان خرج مستقما فاذا خرج صدم ورث وان خرج منكوسا
يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستهلال ورث

وورث عنه فان قيل ينبغي ان تعتبر السرقة في الحايث
لانها في النصف من البدن فليعتبر الصدر اذا خرج
مستقيما ولم يعتبر السرقة قلت لان اشرف الاعضاء
الرأس وما يليه من البدن الى الصدر فان خرج الصيد
خرج ذلك الاعضاء كلها فكان كخروج البدن حكما
ما اذا خرج منكوسا فان هناك تعتبر النصف وهو
ولما اخرج عن احوال الورثة شرع في احكام ما يفضل
منهم فقال **قَصِّلْ** في الرد **اذا فضلت النكحة عن**
فروض الورثة ولم يكن معهم عصبه فالباقي يرد عليهم
على ذوى الفروض بقدر فروضهم **الا على الزوجين فانه**
اى الباقي لا يرد عليهما بل يوضع الباقي في بيت المالك ان
لم يكن للميت احد من ذوى الارحام واما ان كان احد من
ذوى الارحام فيرد عليه ما بقى من ذوى الفروض وهو قول
عامية الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله
وانما قدم الرد على ذوى الارحام لان اصحاب الفرائض بعد

اخذ الفريضة صاروا من ذوى الارحام ايضا وهم مقدمون
 على من سواه لقوة قرابتهم فكانوا احق بالباقي ولم يوجد
 هذا السبب وهو الرحم في حق الزوجين فلا يستحقان الزيادة
 على فرضهما الا ان يكون لهما قرابة فيستحقان الباقي بسببها
فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ غَيْرِ أَخٍ كَلَّ
الْمَالُ بِالْإِجْمَاعِ اذ لا مزاحم له **وَلَمَّا قُرِعَ** عن بيان الفريض
 التي تتعلق بالمال وهو انما يحصل غالبا بالكسب شرع في بيان
 الكسب فقال **كِتَابُ الْكَسْبِ** مع بيان **الْأَدَبِ** في نحو الكل
 وغيره وفي بعض النسخ كتاب الكسب والادب اي في بيان
 الكسب وبيان الادب في نحو اللبس وهو اظهر **طَلَبُ الْكَسْبِ**
لَا يَزِمُ كَطَلَبِ الْعَدْلِ لما روى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الكسب فريضة على كل مسلم
وَقَالَ صلى الله عليه وسلم طلب الكسب فريضة كالصلوة المكتوبة
وَهُوَ اي طلب الكسب انواع اربعة احدها **قَرَضٌ وَهُوَ كَسْبٌ أَقْلُ**
الْكَفَايَةِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَقَضَاءُ دَيْنِهِ اذ لا يتوسل الى

اقامة الفرض الآيه لانه لا يتمكن من اداء العبادات الآبقة
 بدنية والقوة البدنية بالقوت عادة وخلقة لقوله تعالى
 وما خلقناهم جسدا لا ياكلون الطعام وتحصيل القوت
 بالكسب فكان فرضا وقد ورد في الدين وعيد شديد وهو قوله
 عليه السلام ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد
 بعد الكباير التي نهى الله عنها ان يموت رجل وعليه دين
 لا يدع له قضاء وقد امرنا الله تعالى بالاكتساب والسعي
 في الاسباب قال الله تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه
 وقال تعالى نفقوا من طبيبات ما كسبتم وفي الحديث
 ان الله تعالى يقول يا عبدي حرك يدك انزل عليك الرزق
 وقال تعالى وهزي اليك بحزق النخلة تساقط عليك رطبا
 جنيا وكان تعالى قادرا ان يرزقها من غير هز منها لكن
 امرها به لتعليم العباد اكتساب الاسباب والدلائل
 على ذلك كثيرة والاحاديث الواردة فيه متوافرة ولكن
 كتابنا هذا يضيّق عن استيعابها والنوع الثاني **مُسْتَحَبٌّ**

وَهُوَ كَسْبُ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ الْكَفَايَةِ لِوَأَيِّ رِاعٍ بِهِ فَقِيرًا
 أَوْ يَصِلُ بِهِ قَرِيبًا وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ الْعِبَادَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 تَبَاهَتْ الْعِبَادَاتُ فَقَالَتِ الصَّدَقَةُ أَنَا أَفْضَلُهَا وَقَالَ عَلَيْهِ
 وَالنَّاسُ عِبَادُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَاجْتَهِدُوا إِلَيْهِ أَنْفَعَهُمْ لِعِيَالِهِمْ وَ
 النَّوعُ الثَّلَاثُ **مُبَاحٌ وَهُوَ كَسْبُ الزَّائِدِ عَلَى ذَلِكَ** أَيُّ عَلَى مَا
 يَرَاغِي بِهِ فَقِيرًا أَوْ يَصِلُ بِهِ قَرِيبًا لِلشَّعْرِ وَالْجَمَلِ وَالتَّخَلُّصِ لِنَفْسِهِ
 وَعِيَالِهِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْرَفَتْ عِيَالَهُ سَنَةً وَقَالَ عَلَيْهِ
 مِنْ طَلِبِ الدُّنْيَا مَتَعَفًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَوَجْهَةٌ كَالْقَمَرِ لَيْلَةً
 الْبَدْرُ وَالنَّوعُ الرَّابِعُ **حَرَامٌ وَهُوَ كَسْبُ مَا أَمَّكَ بِهِ لِلتَّقَاتِ**
وَالنَّكَاتِ وَالْبَطَرِ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى مَا هُوَ حَرَامٌ فَيَكُونُ ذَلِكَ
 الْكَسْبُ حَرَامًا وَإِنْ كَانَ مِنْ حِلٍّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ طَلَبَ
 الدُّنْيَا مَفَاخِرَ امْكَاثِرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ وَأَفْضَلُ سَبَابِ
الْكُفْرِ لِأَنَّهُ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ حَصُولَةِ الْكَسْبِ وَاعْتِزَالِ الدُّنْيَا
 وَارْهَابِ عَدُوِّ اللَّهِ تَعَالَى **ثُمَّ التَّجَارَةُ** لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَثَّ عَلَيْهَا فَقَالَ التَّاجِرُ الصَّدُوقُ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرِّ وَقَالَ

أيضا

٢٨٤
 أَيْضًا أَنَّ اللَّهَ يَجِبُ التَّجَارَةَ الصَّدُوقُ **ثُمَّ الزَّرَاعَةُ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 اطْلُبُوا الرِّزْقَ تَحْتَ خَبَايَا الْأَرْضِ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الزَّرْعُ
 يَتَأَجَّرُ بِهِ **ثُمَّ الصَّنَاعَةُ** لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرَضَ عَلَيْهَا فَقَالَ
 الْحَرْفَةُ أَمَّا مَنْ الْفَقْرُ وَهُمْ مِنْ فَضْلِ الزَّرْعِ عَلَى التَّجَارَةِ لِأَنَّهَا
 أَعْمَرُ نَفْعًا إِذَا تَنَفَّعَ بِهَا الدُّوَابُّ وَالطَّيُورُ وَغَيْرُ ذَلِكَ خِلَافَ
 التَّجَارَةِ وَالْعِلْمُ أَيْضًا كَالْكَسْبِ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ النَّوعُ الْأَوَّلُ
فَرَضٌ وَهُوَ تَعْلَمُ مَقْدَارَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَدَاءِ الْقَرَابِضِ
 كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَمَعْرِفَةِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
 فِي أَحْوَالِ نَفْسِهِ وَمَعْرِفَةَ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ وَهُوَ يَجْمَعُ الْحَدِيثَ
 وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَلِبِ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَالنَّوعُ
 الثَّانِي **مُسْتَحَبٌّ وَهُوَ تَعْلَمُ الزَّائِدَ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ**
لِيَعْلَمَهُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَفَقِيرٍ يَتَعَلَّمُ أَحْكَامَ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ
 لِيَعْلَمَهَا مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ تَعْلَمُ الْفَضَائِلَ وَالسُّنَنَ
 كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسُنَّةِ الْحَتِّانِ وَخَوَافِهَا
وَهُوَ أَيُّ تَعْلَمُ الزَّائِدَ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِيَعْلَمَهُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ

أَفْضَلُ مِنَ الْعِبَادَةِ لقوله عليه السلام افضل الصدقة ان
يتعلم المرء المسلم علما ويعلمه اخاه المسلم والنوع الثالث
مَبَاحٌ وَهُوَ تَعْلَمُ الرَّأْيَ عَلَى كَدِّ الْمَقْدَارِ الْمَذْكُورِ لِلزَّيْنَةِ
وَالْكَمَالِ المعين لمعرفة كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه السلام
على التواضع والنوع الرابع **حَرَامٌ وَهُوَ التَّعْلَمُ لِيَبَاهِي**
أَيَّ بَيْتٍ آخَرِهِ الْعُلَمَاءُ وَيَمَارِي أَيَّ بَيْتٍ آخَرٍ بِهِ السُّفَهَاءُ
لقوله عليه السلام من تعلم العلم ليباهي به العلماء ويمار
به السفهاء الجحيم يلجأ من نار يوم القيمة وكره ابو حنيفة
رضي الله عنه تعلم علم الكلام والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة
وَيَجِبُ عَلَى التَّالِمِ تَعْلِيمُ غَيْرِهِ إِذَا طَلَبَ الْغَيْرُ مِنْهُ التَّعْلَمَ
إِلَى أَنْ يَبْلُغَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وهي التعلم قدر ما يحتاج اليه
لاداء الفرائض لقوله عليه السلام من سئل عن علمه احتاج
الناس اليه فكتمه الجحيم يوم القيمة بلجأ من نار حتى قالوا
جب على المولى تعليم عبده من القرآن والعلم بقدر ما يحتاج
اليه لاداء الفرض **وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُجِيبَ عَنْ كُلِّ مَا**

واما اجرة فتم القارة على ما يروى
عائده وسلم وصحابه بعده في الصدقة
عنهم فخرجوا عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه في ربيعة واما في ربيعة
وكل ربيعة عن ربيعة واما في ربيعة
صاحبه واما في ربيعة واما في ربيعة
افضل من هذه الاجرة واما في ربيعة
لا يكره ان يقرضه ولا يقرضه
سما قال الله تعالى لا تنفقوا
عنكم قليلا وان على هذا امكن انفقوا
والمنفعة ما كان على من يستفيد
منه فانه لا يقرضه ولا يقرضه
عن ربيعة واما في ربيعة واما في ربيعة
لقاى ربيعة فليس له ان يقرضه
وقسم القارة على ربيعة واما في ربيعة
في ربيعة واما في ربيعة واما في ربيعة
كما روي عن ربيعة واما في ربيعة
لا يقبل ان يقرضه من نفسه الكبر
القارة
والله اعلم
وكل من يعمل في هذه الان
عمره

يسأل

يَسْأَلُ عَنْهُ لانه فرض كفاية فاذا قام به البعض سقط عن
الباقين **إِلَّا إِذَا عَلِمَ الْفَقِيهَ أَنَّ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ لَا يَعْلَمُ غَيْرَهُ**
حينئذ يجب عليه الجواب لتعنيته لذلك ولو طلب كافر من
أَنْ يُعَلِّمَهُ الْقُرْآنَ أَوِ الْفِقْهَ فَلَا بَأْسَ بِهِ بِالْتَّعْلِيمِ رَجَاءً أَنْ يَطَّلِعَ
عَلَى مَحَاسِنِهِ فَيَسْلَمَ كذا في سير الكبير وكان النبي صلى الله عليه
يقراء القرآن على المشركين رجاء ان يطلعوا على كونه معجزا
فيسلموا وقد قال تعالى وان احدا من المشركين استجار ركنا فاجره
حتى يسمع كلام الله ثم اعلم بان الله تعالى خلق بني آدم خلقا
لا قوام لهم الا بالاكل والشرب واللباس وكل منها ينقسم الى
مباح ومحظور وغيرها فشرع المصنف رحمه الله اليها
فقال **فَصَلِّ وَالْأَكْلَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَرَاتِبٍ** المرتبة الاولى فرض
وَهُوَ قَدْرُ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْهَلَاكُ لانه لا بقاء للبينة اذ لا بقاء
لها بدونه **وَيُمْكِنُ مَعَهُ الصَّلَاةُ قَائِمًا** فكان فرضا لان ما
لا يوجد الفرض الا به فرض ويؤجر على ذلك لقوله عليه السلام
ان الله تعالى ليؤجر في كل شيء حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه

والمرتبة الثانية مباح وهو أدنى الشيع بنية أن يقو
 به على العبادة ولا اجرفيه ولا وزر ويحاسب عليه حسابا
 يسيرا إن كان من حبل لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أتى بعرق فيه تمر ورطب فقال لتخاسبون في هذا فرفعه
 عمر رضي الله عنه ورفضه وقال في هذا تخاسب فقال صلى
 عليه وسلم أي والله والذي نفسي بيده أنك لتخاسبون في
 الماء البارد والماء الحار لاخرقة تستر بها عورتك
 وكسرة خبز تشد بها جوعك وشربة ماء تظفي بها عطشك
 والمرتبة الثالثة حرام وهو ما زاد على ذلك على أدنى الشيع
 لانه تبذير واسراف واضاعة المال وامراض النفس وكذلك
 حرام وقد روي أن رجلا تجشأ في مجلس رسول الله صلى الله
 فغضب عليه وقال مخ عنا جثالك أما علمت أن أطول
 الناس عذابا يوم القيمة أكثرهم شبعاف في الدنيا وقيل
 لعمر رضي الله عنه ألا تتخذ جوارشا فقال وما الجوارش
 قالوا هاضوما يهضم الطعام قال سبحان الله أو يأكل

الرجل فوق الشيع إلا للصوم في عدا أولوا فق الضيف
 فحينئذ يحل الأكل فوق أدنى الشيع أما في الأول فلا نه قصد
 به التقوى على العبادة وذلك ممدوح لقوله السلام المؤمن
 القوى أحب إلى الله من المؤمن الضعيف ولان الاشتغال
 بما يتقوى على الطاعة طاعة وأما في الثاني فلا نه إذا
 والضيف ما شيع ربما استخفى فلا ياكل حياء فيكون ممن اساء
 القزى وهو مذموم عقلا وشرعا ولا تحل الرياضة ^{بقليل}
 الأكل إلى أن يتضعف عن أداء العبادات لان ترك العبادة
 لا يجوز فكذا أما يفضى إليه وقد قال صلى الله عليه وسلم ان
 مطيعتك فارفق بها وليس من الرفق ان تجيعها وتذيبها
 فأما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن اداء العبادات
 فممدوح ولو وصل أي راض بالجوع والعطش أربعين
 يوما أو اقلا واكثر من ذلك فمات بذلك مات عاصيا لان
 فيه القاء النفس إلى التهلكة وانه منهى عنه في حكم التنزيل
 وأما لو مرض وتترك المعالجة وتؤكل على الله فمات لم يمت

لانه لا يتيقن بان هذا الدواء يشفيه ولعله يصعب غير
علاج فليس هذا اهلاك النفس لكن الاولى ان يتداوى
لقوله عليه السلام ما انزل الله داء الا انزله به شفاءً
والتنعم بأنواع الفاكهة مباح لقوله تعالى كلوا من طيبات
ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى لا تخرموا طيبات ما اهل
الله لكم ولكن تركه افضل ليلا يدخل تحت قوله تعالى
اذهبتم طيباتكم في حيا تكم الدنيا فينقص درجته في الآخرة
والجمع بين أنواع الأطعمة حرام وكذا وضع الخبز على الماء
اضعاف ما يحتاج اليه الاكل لان النبي صلى الله عليه
عده من اشراط الساعة وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك الا ان يكون من قصده ان يدعو
الاضيا ف قوما بعد قوم فيزيد حمل لان فيه فائدة **وكذا**
حرام رفع الخبز على الخوان بكسر الخاء المعجمة وفتح الواو
المخففة طبق كبير من نخاس تحت كرسى ملزوق به
وسمي به لانه يتخون ما عليه اي ينقص لما روى عرقادة

سكرجة او سكوره ديد بکری قاب
۸۱

عن انس رضي الله عنه قال ما علمت النبي صلى الله عليه وسلم على
سكرجة قط ولا خبز له مرقق ولا اكل على خوان قيل
لقتادة على ما كانوا ياكلون قال على السفر وكذا وضع
وضع الخبز تحت **القضبة لتغذي** ^{اي يربوا اوله} **وتستقيم** **ومسح الاضاح**
والتسكين بالخبز ووضع الممحة عليه واكل وجهه ^{سطه} او
خاصة دون حواشيه حرام لما فيه نوع تجبر واستحفاً
بالخبز وقد امرنا بانكرامه لقوله عليه السلام اكرموا الخبز
فانه من بركات السموات والارض وقال صلى الله عليه وسلم
ما استحق قوم بالخبز الا ابتلاههم الله بالجوع ومن اكرام
الخبز ان لا ينتظر الا دام اذا حضر **ومن سدن الاكل**
غسل اليدين قبله وبعده لقوله عليه السلام الوضوء
قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي الهم اي الصغائر من
والمراد بالوضوء هنا غسل اليدين والادب في الغسل ان
يبدأ بالشباب قبله ثم بالشيخ ولا يمسح يديه قبل الطعا
بالمنديل ليكون اثر الغسل باقياً وقت الاكل ويمسحها بعده

مطلد
في الاضاح عن استحفا الخبز

ليزول اثر الطعام بالكلية ومن سنن الاكل **التسمية قبله**
والشكر بعده لقوله عليه السلام ان الله تعالى يرضى من
عباده المؤمن اذا قدم اليه الطعام ان يسمي الله تعالى ويحمد
في اخره **ومن اشتد جوعه وعجز عن كسب قوته على كل**
علم بحال اطعامه بنفسه ان قدر والادل عليه من طعامه
صوناً له عن الهلاك وان امتنعوا من ذلك حتى مات اشتروا
في الاثم لقوله عليه السلام ايمان رجل بآيات جيا عاين
اقوام اغنياء فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله
وقال صلى الله عليه وسلم ما امن بالله تعالى من آيات شعبان
وجاره الى جنبه طاف اى جابح هذا اذا علم حاله واما ان
لم يعلم حاله يجب عليه ان يسأل ويعلم حاله لانه نوع
الكسب لكنه لا يحل الا عند العجز لقوله عليه السلام السؤال
اخر كسب العبد **فان لم يفعل اى لم يسأل ولم يعلم حاله حتى**
مات كان قاتل نفسه لانه القى بنفسه الى التهلكة فان السؤال
يوصله الى ما يقوم به نفسه كالكسب ولا زال في السؤال في

في هذه الحالة فقد اخبرنا الله تعالى عز وسى وصاحبه عليهما السلام
انهما اتيا اهل قرية واستظما اهلها وقال صلى الله عليه
لرجل من اصحابه هل عندك شئ ناكله **ومن له قوت يوم لا يحل**
له السؤال لقوله عليه السلام من سأل الناس وهو غنى **فان**
جاء يوم القيمة ومسئلته خدوش او خوش او كدوش في وجهه
ولانه اذل نفسه من غير ضرورة وانه حرام لقوله عليه السلام
لا يحل للمسلم ان يذل نفسه **ولكن يباح له الاخذ** بغير سوال
والسائل في المسجد قبل يحرم اعطاؤه لانه يصير منشا
لا اجتماع السوال في المساجد وقد جاء في الاثر ينادى يوم القيمة
ليقر بغض الله فيقوم سوال المساجد ومنشا الفساد فساد
فيحرم **ولكن المختار انه ان كان لا يحطى رقاب الناس ولا**
يمر بين يدي المصلين ولا يسأل الناس الحاقاً بباح اعطاء
لما روى ان السؤال كانوا يسألون في المسجد على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى روى ان علياً رضي الله عنه تصدق بخاتمه في الصلوة
فدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكوة وهم راكعون **وان كان**

السيائل يفعل واحد من هذه الثلاثة المذكورة **يُحَرِّمُ اعْطَاءَ**
لانه اعانه على اذى الناس ومنشأ لاجتماعهم في المساجد حتى قيل
هذا قلنس واحد يحتاج الى سبعين فلسا للكفارة **والمعطي**
افضل من اخذها لقوله عليه السلام اليد العليا خير من اليد السفلى
ويده يده المعطي العليا فتكون خيرا **والفقر الصابر افضل**
من العني الشاكر وقيل على العكس لان نفعه يتعدى الى غيره
وخير الناس من ينفع الناس **والاول** اي كون الفقير افضل
عندي اصح لقوله عليه السلام ركعتان من مو من فقير صابر
في فقره احب الى الله من سبعين ركعة من عني شاكر في غناه
وركعتان من عني احب الى الله من الدنيا وما فيها وقال
صلى الله عليه وسلم فضل الفقراء على الاغنياء كفضل علي جميع خلق
الله تعالى **واختلف الصحابة في جواب قول هديته الامراء**
الظلمة واكل طعامهم والمختار انه ان كان اكثر ماله حلالا
بان كان صاحب تجارة او زرع حل قبول هديته **واكل طعامهم**
لان اموال الناس لا يخلوون قليل حرام فالمعطي هو الغالب

فيما يحرر

والا

والاحسن ان لا يقبل ولا ياكل لانه كراعي برعي حول الحمى فيشكل
ان يوقع فيه **والا** اي ان لم يكن اكثر ماله حلالا **لا حرم قبول**
هديته واكل طعامه لما قلنا ان العبرة للغالب **وطعام**
الولادة والعقيقة وهي طعام يتخذ عند خلق راس المولود
في اليوم السابع وطعام **لختان** وطعام **قدوم المسافر**
الذي يسمى لقيعة وطعام **الموت** المسمى بالوضيعة ليس بسنة
واما **طعام العرس سنة** لقوله عليه السلام اوله ولو
بشاة **والوليمة** هي اذا بنى الرجل بامرأته ان يدعوا الجيران
والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما في
اول اليوم لقوله عليه السلام الوليمة اول يوم حق
الثاني معروف والثالث رياء وسمعة **وتكره الضيافة**
بعد الثلث في الموت لانها نوع اسراف وفرح ويكره
رفع الزكاة الاباذنه اي باذن صاحب الطعام لان مجرد الدعوة
اذن في الاكل دون الرفع ويحل للضيف في الاصح ان يطعم
ضيفا اخر من طعام المضيف وان يطعم الخادم **الواقف على المائدة**

فيما يحرر

فيما يحرر

فيما يحرر

لان العادة اتخذا الطعام للضيف اكثر مما يحتاج اليه فكانه
 ما دون في ذلك وقد توارث ذلك بن المسلمين وماراه المسلمون
 حسنا فهو عند الله حسن وعزة محمد رحمه الله انه لا يحمل له
 لانه ما دون بالاكل دون الاطعام وقال الا يرى انه لا يحمل
 له للضيف ان يعطى سائلا او داخلا لحاجته او كلبا
 او هرة ولو كانا للضيف لما قلنا فكذا هنا فان اطعم الضيف
 الكلب والهره خير من اخترقا او قاتل المايده حل ذلك
 لانها مبذولتان عادة ولما فرغ عن بيان الاكل شرع في
 بيان اللبس فقال **فصل في اللبس على ثلث مراتب** المرتبة الاولى
 فرض وهو قد رما يستردنه ويدفع عنه ضرر الحر والبرد
 لانه لا يقدر على اداء الصلوة الا بستر العورة والحلقه لا يحمل
 الحر والبرد ودفع ذلك لما يكون بالكسوة فصار نظير الطعام
 والشراب فكان فرضا وينبغي ان يكون اللباس من وسط ثياب
 اي القطن والكتان وهو لما توار وهو بعد من الخيل في
 النفس وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشترتين

الامر بالانفاة ككسرات اللب في المايده يقال فتاة انثى ما كسرت

عورة يردن او في ثيابك عورة

وهو

وهو ما كان في نهاية النفاسة وما كان في نهاية الخساسة
 وخير الامور اوسطها **والقطن عندى افضل** من غيره لانه
 ادفع للبرد والبعد عن الخيل في النفس والمرتبة الثانية
مستحب وهو لبس الثياب الجميلة للرجال والثالث في
 الجمع والاعيان وجماع الناس لما روى انه عليه السلام
 اهدى له قباء ملفوف بالحرير كما يلبسه للجمع والاعيان
 ولقاء الوفود **واظهار نعمة الله تعالى** وقد قال صلى الله عليه
 ان الله اذا انعم على عبد يجب ان يرى اثر نعمته على عبده و
 روى ان ابا حنيفة رضى الله عنه ارتدى برداء قيمته
 اربعة دنانير والمرتبة الثالثة **حرام وهو لبسها**
 اي الثياب الجميلة للتكبر والخيل لقوله عليه السلام
 لمقداد بن معدى كرب كل واليس واشرب من غير محملة
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الذي يجرتوبه من الخيل لا ينظر
 اليه يوم القيمة **ولبس الثوب الاحمر والمعطر حرام**
 لما روى ان رجلا من وعليه ثوب احمر فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم

ينكر عود ذخال بالشر وكحالي ان يكون مستورا

مطلوب في قيمة رداء اما هذا امام الاعظم رحمه الله تعالى

عليه ونهى عليه السلام عن لبس المعصفر اخرج به الترمذي
وابوداود رحمهما الله **وَأَفْضَلُ الثِّيَابِ الْبَيْضُ** لقوله عليه
خير ثيابكم البيض وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب
الثياب البيض **وَيُسْتَحَبُّ إِرخَاءُ طَرَفِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَفَيْنِ**
إِلَى وَسْطِ الظُّهْرِ ما روى عن عمر بن أمية رضي الله عنه انه
قال كاني نظر الساعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر
وعلمه عمامة سودا فدار خي طرفها بين كتفيه اخرج به
النسائي وابن ماجه رحمهما الله **وَقِيلَ يَسْتَحَبُّ لِارْحَاءِ**
مِقْدَارُ شِبْرٍ وَقِيلَ إِلَى مَوْضِعِ الْجُلُوسِ واذا اراد ان يجلس
لفها نقضها كما لفها ولا يلقبها على الارض دفعة واحدة
هكذا نقل من فعله صلى الله عليه وسلم **وَيَحْرَمُ إِرخَاءُ السُّورِ**
بِالْيُيُوتِ وستر حيطانها باللبود ونحوها كالسور والقطن
للزينة والتكبر اذ لا حاجة اليه وانه من زى لا عاجم وقد
نهى عنه **وَيَحِلُّ السُّتْرُ لِدَفْعِ الْبَرْدِ** لان فيه منفعة ولما
فرغ عن بيان الاكل الذي لا بد منه للانسان شرع في بيان

في ثياب
اللبود

في ثياب
اللبود

في ثياب
اللبود

في ثياب
اللبود

الكلام

على الله تعالى المنزه عن التقايص فخرام واختلف في انه
هل يكتب ام لا والاصح انه يكتب لقوله تعالى ما يلفظ
من قول الا لديه رقيب عتيد اي حاضر ثم بعد ذلك
يجب الله ما يشاء ويثبت ثم قيل يحى في كل اثنين وخمسين
وفيها المتعرض الاعمال والاكثر من على بها يحى يوم القيمة
والمرتبة الثالثة حرام وهو الكذب والغيبة والنميمة
والشبهة والتلق وهو اللطف فوق العادة والتفاف
والبهتان وشهادة الزور والخيانة عند الامانة والخلف
عند الوعد ونحو ذلك لان كل ذلك معصية يوجب الاتم بالعقل
والعقل والايات والاحاديث في ذلك كثيرة ويستثنى
من كون الكذب حراما الكذب في الحرب للخدمة وفي الصلح
بين الاثنين وفي ارضاء الرجل اهله وفي دفع ظلم الظالم
عن المظلوم لقوله السلام لا يصلح الكذب الا في ثلاث في
الصلح بين الاثنين وفي القتال وفي ارضاء الرجل اهله
ودفع الظالم عن المظلوم من باب الصلح فان عرض شخص بالكذب

نه قد يرضاه
بارتفاع

اعمناء
الخدم
اي الكذب

بغير

والسنة صحتها
اي يبدل

بغير ضرورة قيل يحرم لانه كذاب في الظاهر وقيل
لا يحرم مثل ان يقال له كل معناه هذا الطعام فيقول
اكلت ويعني به الامس لا اكل الحال لانه صادق ويستثنى
من كون الغيبة حراما ما عينة الظالم عند الشكوى منه
الى الحاكم ليزجره لانه من باب النهي عن المنكر ومنع الظلم
وقد قال صلى الله عليه وسلم اذكروا الفاجر بما فيه لكي
يحذر الناس وكذا يستثنى من كون الغيبة حراما
غيبته واحد لا بعينه من جماعة لان المراد مجهول فصار
كالنذف ولما فرغ عن بيان انواع الكلام شرع في بيان
يحل ذلك وفيما لا يحل فقال فصل ويحرم التكبير
والتفليل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند عمل محرم
وهو عمله كجلس الفسق والهو لما فيه من الاستهزاء
والمخالفة بموجبه او عند عرض سلعة على المشتري اعلاها
جودتها او عند فتح كون فقاع او قدر طعام او سكرجة
ونحوها فانه ياتى بذلك لانه ياخذ بذلك ثمنا بترغيب المشتري

الله اكبر
سبحان الله

الصلح على محبة وعلى المحبة

بطلان
الخدم
اي الكذب

لازم للنظام

مطل

وَلَوْ أَمَرَ الْعَالَمُ بِذَلِكَ أَيْ بِالنَّبِيَّ وَنَحْوِهِ أَهْلَ مَجْلِسِهِ عِندَ الْوَعظ
 وَنَحْوِهِ أَوْ أَمَرَ الْقَارِي بِهِ بِالتَّكْبِيرِ وَنَحْوِهِ وَقَدْ الْمُبَارَاةُ
 مَعَ الْعِدْوَلِ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ التَّعْظِيمَ وَإِظْهَارَ شَعَائِرِ الدِّينِ
 وَالنَّبِيَّ فِي مَجْلِسِ الْفَسَقِ بِدِيَّةٍ مَحَالٍ لِقِيَمِهِ لِانْتِكَارِهِ
 لِيَسْتَعْلُوا عَمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الْفَسَقِ وَفِي السُّوقِ بِنِيَّةٍ تَبَارَاةُ
 الْأَجْرَسِ لِأَنَّ النَّاسَ غَافِلُونَ مُسْتَعْلُونَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا
 وَهُوَ مُسْتَعْلٍ بِالنَّبِيَّ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيَّ وَاحِدَةٍ
 فِي غَيْرِ السُّوقِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْغَافِلِينَ
 كَالْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالتَّوَجُّعِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
 فِي الْمُخْتَارِ مِنَ الْمَذْهَبِ عَلَى الْقَارِي وَالسَّامِعِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 كَرِهَ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْجَنَارَةَ وَالرَّجْفَ
 وَالتَّذْكِيرَ أَيْ الْوَعْظَ فَمَا ظَنُّكَ بِهِ عِنْدَ الْغِنَاءِ الْحَرَمِ وَلِأَنَّهُ
 تَشَبَّهَ بِفَعْلِ الْفَسَقَةِ حَالِ فِسْقِهِمْ وَهُوَ التَّغْنَى وَلَمْ يَكُنْ هَذَا
 وَكَذَا التَّوَجُّعُ فِي الْأَذَانِ فِي الْمَأْمُونِ فَيَكُونُ مُحَدَّثًا وَفِيهِ
 لَا بَأْسَ بِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّنَا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ

الاجتهاد

أي آخر
يشتد

وكن

مفتي

وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقُبُورِ إِذَا
 مَاصَحَ عَنْدهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ لَوُرُودِ الْآثَارِ بِقِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ
 وَسُورَةِ الْإِحْلَاصِ وَالْفَاتِحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عِنْدَ الْقُبُورِ وَيَنْتَفِعُ
 بِهِ الْمَيِّتُ وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 ضَمَّى بِكَبَشَيْنِ أَمْلِيَيْنِ أَحَدَهُمَا عَنْ نَفْسِهِ وَالْآخَرَ عَنْ أُمِّهِ
 أَيْ جَعَلَ ثَوَابَهُ عَنْ أُمِّهِ وَرَوَى أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتَهَا
 وَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَحِبُّ قَالَ نَعَمْ وَلَكِنْ أَجْرُ الْحَاصِلِ
 أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ
 ثَوَابَ عَمَلِهِ لغيرِهِ وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا الْبَعْضُ
 عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ لَا يَصِلُ مَتَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ لَيْسَ
 إِلَّا مَا سَعَى وَاجْتَبَى عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بِوَجْهِ أَحَدِهَا
 أَنَّهَا سَبَقَتْ عَلَى قَوْلِهِ أَوْلَمَ يَبْنِئُ بِنَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَآدَمَ
 الَّذِي وَفَى فَيَكُونُ أَخْبَارَ عَمَّا فِي شَرِيعَتِهَا وَالثَّانِي أَنَّهَا
 مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِيَا تَهُمُ أَدْخَلَ الذُّرِّيَّةَ

الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس رضي الله عنهما و
الثالث قال ربيع ابن انس المراد بالانسان هنا الكافر
 اما المؤمن له اجر ما سعى وسعى له **وَجِبَ مَبْعُ الصَّوْفِيَةِ الَّذِينَ**
يَدْعُونَ الْوَجْدَ وَالْمَحَبَّةَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ وَتَمْرِيقِ الثِّيَابِ
عِنْدَ سَمَاعِ الْغَنَاءِ لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ عِنْدَ سَمَاعِ الْقُرْآنِ لما
 عرفت فكيف عند الغناء الذي هو حرام خصوصاً في
هَذَا الزَّمَانِ الذي ظهر فيه الفساد واشتهر فيه البدع و
 الفجور واعلم ان من علامات المحبة عدم المخالفة امر المحبوب
 بوجه من الوجوه فمن ادعى محبة الله تعالى وخالف امره
 وترك شريعة رسوله عليه السلام بنحو الصياح وتمزيق
 الثوب عند سماع الغناء وما اشبه ذلك مما يخالف قول
 الله تعالى وقول رسوله فهو كذاب في محبته ومفتر في
 دعواه نعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا **اعلم**
 ان المصنف رحمه الله اقتداء بالسلف الصالح وعلا بقوله
 صلى الله عليه وسلم **النصيحة ختم كتابه** بنصح عامة المسلمين

واخوانه في الدين فقال **أَيُّهَا الْإِنْسَانُ** الدين **لِعَرَبِ بْنِ بَعْرِ** لاسلام
وَقَالَ اللَّهُ لَصَالِحِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ اي النافعة في الدين
 والدنيا الخالصة من الريا وخصص الاقوال مع دخولها في
 الافعال اهتما بما بالتخويز عنها الحديث وهل يكب الناس على
 وجوههم او على مناخرهم الا خصايد السنتهم وغير ذلك من
 الوعيدات والتوفيق عرفنا خلقا سباب الطاعة ومكافاة
 التوفيق محتاجا الى تكميل وهو التسهيل اردفها بقوله
وَسَهِّلْ لَكَ وَلِنَا طَرِيقًا لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَعْمَالِ
 قولنا وفعلا ان سعادة الدنيا وهي ما يتعلق بصحة البدن
 او المال او التبع او الاعوان او بحسن الثناء بين الناس او
 بانجاح المقاصد والامال او بجودة الراي كما بسط في
 المطولات وكذلك **فَأَيْنَةُ وَسَعَادَةُ الْآخِرَةِ** وهي كمال
 النفس مما يقرب الى جناب المولى فلا يحصل الا باتباع
 الغرأ ويخص ذلك كما بين في علم الاخلاق في اربع خصال
 الحكمة والعفة والشجاعة والعدالة وهي بعد الموت

مطل

بَاقِيَةٌ وَقَدْ اشار الى ذلك سيد الكل في الكل صلى الله عليه وسلم
 فيما روى في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي
 ثلاثة فيرجع اثنان ويبقى معه واحد يتبعه اهله وماله
 وعمله فيرجع اهله وماله ويبقى عمله **وَلَا يَخْفَى** ان ايتار ما
 يبقى على ما يقى شعارا ولى النهى واليه اشار صلى الله عليه وسلم
 فيما رواه احمد والبيهقي رحمه الله من احب دنياه اضر
 باخرته ومن احب اخرته اضر بدنيته فاثروا ما يبقى
 على ما يقى ومضمون هذا الحديث ما رواه المصنف رحمه الله
 بقوله **قَالَ أَتَى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا**
دَهْبًا يَفْقَى وَالْآخِرَةُ خَرْقًا يَبْقَى لَوَجِبَ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَجْتَنِبَ
الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا واثار الى ما بيننا ه آتفا بقوله **وَسَعَادَةُ**
الْآخِرَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّقْوَى اجْتِنَابُ
مَحَارِمِهِ والمصنف رحمه الله جعل ترك المأمورات من المحرمات
 فشمع الاقسام السابقة وهي اى التقوى وصية الله بجميع
 الامم كما قال **تَعَالَى وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ آوَوْا الْكِتَابَ**

مِنْ قَبْلِكَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ اذ لا كرامة للانسان الا بها
 قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقوه **وَقَالَ** صلى الله عليه وسلم
 لا بد من علي ما رواه احمد انك لست بخير من احمر ولا اسود الا
 ان تفضل بتقوى **فَوَجِبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الِاسْتِعْدَادُ لِلْآخِرَةِ**
 والتجافى عن الدنيا الغادرة فان ذلك علامة الهداية والنجاة
 من الغواية كما روى البيهقي عن ابن مسعود رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم تلا من يرد الله ان يهديه يشرح صدره
 للاسلام **فَقَالَ** صلى الله عليه وسلم ان النور اذا دخل الصلوة
 انفسح فقبل يا رسول الله هل لك من علي يعرف به قال نعم التماس
 من دار الغرور والانيابة الى دار الخلود والاستعداد للقاء
 قبل نزوله اما تنال الله تعالى على اتباعه وحشرنا مع اكرم
 اتباعه بحرمة سيد الخلق واشياعه والحمد لله اولا
 وصلوته عليه وعلى آله واصحابه صلوة دائمة الى يوم الجزاء
 والحمد لله اولا واخرا **فَبُذِّلَ**
 فرغ من سلج جمادى الاولى كتب من النسخة التي كتبها الشارح بيده ٩٢٤

بیلہ نقل منظر

فروقه هذا الكتاب
المستطاب الوجهه الملك الوسم
الحاج سله اعاونه طنا لا يخرج ولا
يراهن فمن اذله بعد اسمعه فاعلمنا
اقم على الدين بل الوعد

فذوق هذا الذناب
 المسمى طمأ الوحد الله الملك الواسع
 الخارج سلبه اعوانه طمأ لا يخرج ولا
 تاركه من ذلك بعد اسامعه فاعلم
 ان الله على الدين سيد الوتر

کتاب الطهارة

[illegible][illegible]

مطالع في السمك ٢٣٨	فصل في احكام الذبايح ٢٣٩	كتاب الكراهية ٢٤٥	فصل في اللبس ٢٤٨	في النظر الى الاجنبية والمحرم وغيره ٢٥١
فصل في الاحتكار ٢٥٥	في المائل فيما يتعلق بالجماع ٢٥٨	كتاب النواهي ٢٦٤	فصل في العصيات ٢٦٩	
فصل في رجح ٢٧٢	فصل في ذو الارحام ٢٧٤	فصل في الفقود ٢٧٨	فصل في كله ٢٧٩	فصل في الحمل ٢٨٠
كتاب السبع ٢٨٣	في انواع العلم ٢٨٤	فصل في انواع الاكل وما يتعلق به ٢٨٥	فصل في اللبس وما يتعلق به ٢٨٩	
فصل في الكلام وما يتعلق به ٢٩١	فصل في التسبيح ونحوه ٢٩٢	تم الفهرس سورة الفقيه على بن عبد الله عنه ١١٠٧		

